



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد - قسم المحاسبة

تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في تعزيز الاداء المالي وانعكاسه على استمرارية الشركة

أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة

تقدمت بها الطالبة

مروة محمد حسن جاسم العارضي

بإشراف

ا.م.د. امل محمد سلمان التميمي

2024م

1445 هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ يَرْفَعُ اللّٰهُ الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا مِنْكُمْ وَالَّذِیْنَ اٰتَوْا الْعِلْمَ دَرَجٰتٍ

وَاللّٰهُ بِمَا تَعْمَلُوْنَ خَبِیْرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة: جزء من الآية (11)

أقرار المشرف

أشهد ان اعداد الاطروحة الموسومة بـ (تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في تعزيز الاداء المالي وانعكاسه على استمرارية الشركة) التي اعدها الطالبة (مروة محمد حسن جاسم العارضي) قد جرى اعدادها تحت اشرافي في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة.

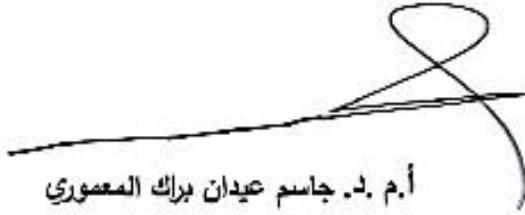


المشرف: أ.م.د. امل محمد سلمان التميمي

2024/ /

(توصية السيد رئيس القسم)

بناءً على اقرار السيد المشرف أُرشح هذه الاطروحة للمناقشة.



أ.م.د. جاسم عيدان براك المعصوري

رئيس قسم المحاسبة

2024/ /

أقرارُ المقوم اللغوي

اشهد أنّ اطروحة الدكتوراه الموسومة ب (تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في تعزيز الاداء المالي وانعكاسه على استمرارية الشركة) للطلّابة (مروة محمد حسن جاسم العارضي) قد تمّت مراجعتها لغويّاً من قبلي، وصُحّح ما ورد فيها من اغلاط لغوية وطباعية وتعبيرية. وبذلك اصبحت الاطروحة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الامر بسلامة الاسلوب وصحة التعبير .



م. د. سامرة عدنان محمد الموسوي
جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد

2024/4/

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على اطروحة الدكتوراه /قسم المحاسبة /كلية الادارة والاقتصاد /جامعة كربلاء للطالبة(مرؤة محمد حسن جاسم) الموسومة بـ(تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في تعزيز الاداء المالي وانعكاسه على استمرارية الشركة) ارشح هذه الاطروحة للمناقشة.

أ.د. علي احمد فارس الكعبي

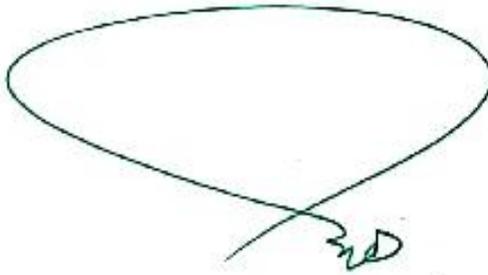
رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

2024/ /

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة.



أ.م.د. هاشم جبار الحسيني

رئيس مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء

2024/ /

أقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على اطروحة الدكتوراه الموسومة بـ(تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في تعزيز الاداء المالي وانعكاسه على استمرارية الشركة) والمقدمة من قبل الطالبة (مرورة محمد حسن) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدناها انها جديرة بالقبول للنيل درجة دكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة بتقدير () .



أ. د. اسعد محمد علي العواد

جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد

(رئيساً)



أ.م. د. محمد فائز حسن

جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد

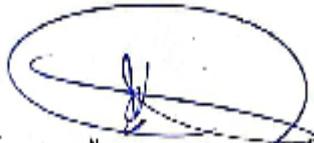
(عضواً)



أ.م. د. جنان عبد الجبار باقر

جامعة الفرات الاوسط التقنية-المعهد التقني بابل

(عضواً)



أ.م. د. ازهر صبحي عبد الحسين

جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد

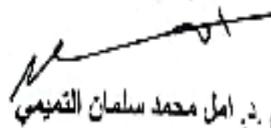
(عضواً)



أ.م. د. امير صاحب شاكر

جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً)



أ.م. د. امل محمد سلمان التميمي

جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)

الإهداء...

الى من قاد قلوب البشر وعقولهم الى مرفأ الامان ومعلم البشر الاول محمد
صلى الله عليه واله وسلم.

الى من افنيا حياتهما بالتعب لأجلي، الى من وهباني الحياة والأمل، ابي الغالي
وامي الحنونة اطل الله في عمرهما

الى اخواني مصدر فخري واعتزازي (امير ونورة وعلي وحسين)

الى الذي كان ولا يزال سنداً لي في السراء والضراء...حبا واعتزازا

زوجي ليث

الى قرة عيني ابني(جود)

الى كل يد وقلب سار معي درب الانجاز لأكون(اهل زوجي)

الى كل من اسهم في انجاز هذا العمل المتواضع سواء من قريب او بعيد
وبالامتنان على ما قدموه لنا بالمساعدة والنصح والمشورة بما كان له بالواقع
الحسن للخروج بهذا العمل المتواضع والبسيط فلهم منا جميعاً الشكر والتقدير

الباحثة



الشكر والامتنان

الحمد لله رب العالمين وله الشكر، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين نبي الرحمة محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين الميامين، وما توفيقى إلا بالله العلي العظيم.

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف (الأستاذ المساعد الدكتور امل محمد سلمان التميمي) لتفضلها بالإشراف على أطروحتي، وبذلها الجهد والوقت في ذلك، ولما قدمته من النصح والإرشاد والدعم المعنوي الذي اسهم في إتمام هذه الأطروحة وإظهارها بهذا الشكل، فلها مني جزيل الشكر والامتنان.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى اساتذتي الكرام، السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها المحترمين لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وجهودهم المبذولة لإغنائها بملاحظاتهم القيمة واعبر لهم عن اعتزازي واحترامي لكل أرائهم وملاحظهم.

وخالص الشكر والامتنان أتقدم به إلى الأستاذ المقوم اللغوي والأستاذ المقوم العلمي.

واقدم شكري وامتناني إلى السيد رئيس جامعة كربلاء (الأستاذ الدكتور باسم نائل السعيد) والسيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد (الأستاذ المساعد الدكتور هاشم الحسيني) والسيد رئيس قسم المحاسبة المحترم الاستاذ المساعد الدكتور جاسم عيدان براك المعموري، كما أتقدم بالشكر والثناء لكل أساتذتي الأفاضل في كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء لا سيما الذين تحملوا عبء تدريسنا في المرحلة التحضيرية، ولم يدخروا جهداً وقدموا كل ما هو جديد ومفيد من معلومات قيمة وتوجيه ونصيحة أثناء دراستي إذ يسعدني تثبيت أسماءهم في متن أطروحتي وهم الأستاذ الدكتور أسعد العواد والأستاذ الدكتور صلاح الكواز والأستاذ الدكتور علي عبد الحسن الفتلاوي والأستاذ الدكتور علي احمد فارس، كما أخص بالشكر والامتنان جميع زملاء الدراسة أختي وأخواتي في دراسة الدكتوراه لكل من قدم الدعم لإنجاز هذا العمل .

الباحثة

المستخلص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على التأطير الفكري للتخصص المهني للمدقق الخارجي ومعرفة اهميته، ودراسة مدى تأثير عناصره في الاداء المالي ومن ثم بيان التأثير النظري والتطبيقي لكل منهما على استمرارية الشركة، بالتطبيق في 12 مصرفاً من المصارف التجارية الخاصة المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية للمدة الممتدة من (2016-2022) وبواقع 83 مشاهدة.

وقد تم قياس المتغيرات بشكل كمي بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اذ تم الاعتماد على مقياس الحصة السوقية المرجحة التي يتم استخراجها من خلال حاصل ضرب نسبة الحصة السوقية في نسبة حصة المحفظة لقياس مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي مارست تدقيق المصارف عينة البحث، وتم الاعتماد على انموذج Tobin's Q لقياس الاداء المالي للمصارف عينة البحث وذلك بقسمة نسبة القيمة السوقية للاسهم القائمة للشركة مضافاً اليها اجمالي المطلوبات على اجمالي الموجودات بالقيمة الدفترية، كما تم الاعتماد على انموذج Altman لتقييم مدى قدرة المصارف عينة البحث على الاستمرارية في ممارسة انشطتها التجارية، وتم اختبار فرضيات البحث باستعمال اختبار التباين anova وتحليل المسار (Path Analysis) عن طريق استخدام كل من برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS وبرنامج التحليل الاحصائي (Eviews) فضلا عن البرنامج الاحصائي Amos لاختبار انعكاس العلاقة.

ومن بين أهم ما توصل اليه البحث اظهرت النتائج التطبيقية للبحث وجود مستوى مقبول من التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي عملت على تدقيق التقارير المالية للمصارف (عينة البحث) والذي يعد مؤشر ايجابي للارتقاء بالكفاءة المهنية للمدققين ويزيد من قدرة وكفاءة المدققين في الكشف عن الاحتيال المالي وتخفيض مخاطر التدقيق الا انه لم يؤثر على تقدم وتحسن اداء الشركة، كما اظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان الاداء المالي يؤثر عكسياً في استمرارية الشركة، بينما اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود تأثير مباشر للتخصص المهني للمدقق الخارجي في استمرارية الشركة ولا ينعكس تأثيره من خلال المتغير الوسيط (الاداء المالي)، واهم التوصيات التي اكد عليها البحث هو ضرورة تأكيد ومتابعة سوق العراق للأوراق المالية للمصارف وباقي القطاعات الاقتصادية على اهمية تكليف مكاتب وشركات التدقيق المتخصصة وذلك لكفاءتهم المهنية وقدرتهم في الكشف عن المخالفات وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية وممارسات الادارة في التلاعب بالأرباح بما يساهم في تعزيز الافصاح والشفافية بالتقارير المالية والذي ينعكس بدوره في تعزيز اداء الشركة من جهة وتحسن سمعتها في سوق الأوراق المالية من جهة اخرى وبذلك يزيد من فرص استمرارها وبقاؤها.

ثبت المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
أ	الإهداء
ب	الشكر والامتنان
ت	المستخلص
ث-ج	ثبت المحتويات
ح-خ	ثبت الأشكال
خ-ذ	ثبت الجداول
ذ	قائمة المختصرات
ر	ثبت الملاحق
2-1	المقدمة
19-3	الفصل الأول: دراسات سابقة ومنهجية البحث
14-4	المبحث الأول: دراسات سابقة وإسهامه البحث الحالي
19-15	المبحث الثاني: منهجية البحث
88-21	الفصل الثاني: المرتكزات المعرفية للتخصص المهني للمدقق الخارجي والاداء المالي واستمرارية الشركة
44-22	المبحث الأول: التخصص المهني للمدقق الخارجي-مدخل مفاهيمي
64-45	المبحث الثاني: الاداء المالي ومدخل قياسه
88-65	المبحث الثالث : الاستمرارية، اهميتها، نماذج التنبؤ بها -مدخل مفاهيمي
126-91	الفصل الثالث: التأطير النظري للعلاقة بين التخصص المهني والاداء المالي والاستمرارية
102-92	المبحث الأول: تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في الاداء المالي
113-103	المبحث الثاني: تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في استمرارية الشركة
125-114	المبحث الثالث: تأثير الاداء المالي في استمرارية الشركة

187-127	الفصل الرابع: قياس المتغيرات واختبار الفرضيات
146-128	المبحث الأول: نبذة عن سوق العراق للأوراق المالية وقياس مستوى التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق التي دققت المصارف (عينة البحث)
170-147	المبحث الثاني: قياس الاداء المالي والاستمرارية للمصارف
187-171	المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث وتفسير النتائج
194-189	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات
191-189	المبحث الأول: الاستنتاجات
194-192	المبحث الثاني: التوصيات
220-196	المصادر
XXXIII-I	الملاحق
	المستخلص باللغة الإنكليزية
	واجهة الرسالة باللغة الانكليزية

ثبت الاشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
1	الانموذج الافتراضي للبحث	19
2	عناصر التخصص المهني للمدقق الخارجي	53
3	مقاييس التخصص المهني للمدققين	24
4	العوامل التي تؤثر على الاداء المالي	35
5	اجراءات المدقق للتحقق من تقييم الادارة لاستمرارية الشركة	77
6	مؤشرات الترويج لعدم الاستمرارية	08
7	التخصص المهني للمدقق الخارجي وتأثيره في الاداء المالي	102
8	تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في استمرارية الشركة	311
9	الاداء المالي وتأثيره في استمرارية الشركة	124
10	عدد المكاتب والشركات المتخصصة مهنياً وفق الحصة السوقية المرجحة	146
11	علاقة التأثير للتخصص المهني للمدقق في الأداء المالي	181
12	المدرج التكراري لبواقي الفرضية الاولى	182
13	التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الاولى	183
14	علاقة التأثير للتخصص المهني للمدقق في استمرارية الشركة	185
15	المدرج التكراري لبواقي الفرضية الثانية	186
16	التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الثانية	186
17	علاقة التأثير للأداء المالي في استمرارية الشركة	188

189	المدرج التكراري لبواقي الفرضية الثالثة	18
189	التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الثالثة	19
190	نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الرابعة	20

ثبّت الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1	تحديد عدد الشركات في كل قطاع	130
2	نبذة تعريفية عن المصارف عينة البحث	131
3	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دققت مصرف بغداد وفقاً للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)	134
4	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دققت مصرف الخليج التجاري وفقاً للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)	135
5	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دققت مصرف عبر العراق وفقاً للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)	136
6	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دققت المصرف الاهلي العراقي وفقاً للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)	137
7	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دققت المصرف التجاري العراقي وفقاً للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)	138
8	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دققت مصرف الائتمان العراقي وفقاً للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)	139
9	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دققت مصرف سومر التجاري وفقاً للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)	140
10	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دققت مصرف المنصور وفقاً للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)	141
11	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دققت مصرف الشرق الاوسط وفقاً للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)	142
12	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دققت مصرف الاقليم التجاري وفقاً للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)	143
13	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دققت مصرف الموصل وفقاً للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)	144
14	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دققت مصرف الاتحاد وفقاً للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)	145
15	القيمة السوقية لاسهم مصرف بغداد للفترة (2016-2022)	148
16	قياس الاداء المالي لمصرف بغداد وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)	148
17	القيمة السوقية لاسهم مصرف الخليج التجاري للفترة من (2016-2022)	149
18	قياس الاداء المالي لمصرف الخليج التجاري وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)	149

	(2022)	
150	القيمة السوقية لاسهم مصرف عبر العراق للفترة (2016-2022)	19
150	قياس الاداء المالي لمصرف عبر العراق وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)	20
151	القيمة السوقية لاسهم المصرف الاهلي العراقي للفترة (2016-2022)	21
151	قياس الاداء المالي لمصرف الاهلي العراقي وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)	22
152	القيمة السوقية لاسهم المصرف التجاري العراقي للفترة (2016-2022)	23
152	قياس الاداء المالي لمصرف التجاري العراقي وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)	24
153	القيمة السوقية لاسهم مصرف الائتمان للفترة (2016-2022)	25
153	قياس الاداء المالي لمصرف الائتمان وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)	26
154	القيمة السوقية لاسهم مصرف سومر للفترة (2016-2022)	27
154	قياس الاداء المالي لمصرف سومر وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)	28
155	القيمة السوقية لاسهم مصرف المنصور للفترة (2016-2022)	29
155	قياس الاداء المالي لمصرف المنصور وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)	30
156	القيمة السوقية لاسهم مصرف الشرق الاوسط للفترة (2016-2022)	31
156	قياس الاداء المالي لمصرف الشرق الاوسط وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)	32
157	القيمة السوقية لاسهم مصرف الاقليم التجاري للفترة (2016-2022)	33
157	قياس الاداء المالي لمصرف الاقليم التجاري وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)	34
158	القيمة السوقية لاسهم مصرف الموصل للفترة (2016-2022)	35
158	قياس الاداء المالي لمصرف الموصل وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)	36
159	القيمة السوقية لاسهم مصرف الاتحاد للفترة (2016-2022)	37
159	قياس الاداء المالي لمصرف الاتحاد وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)	38
160	متوسط قياس الاداء المالي للمصارف عينة البحث وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)	39
163	قياس الاستمرارية لمصرف بغداد وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)	40
164	قياس الاستمرارية لمصرف الخليج التجاري وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)	41
165	قياس الاستمرارية لمصرف عبر العراق وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)	42
166	قياس الاستمرارية لمصرف الاهلي العراقي وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)	43
167	قياس الاستمرارية لمصرف التجاري العراقي وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)	44
168	قياس الاستمرارية لمصرف الائتمان وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)	45
169	قياس الاستمرارية لمصرف سومر وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)	46
170	قياس الاستمرارية لمصرف المنصور وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)	47
171	قياس الاستمرارية لمصرف الشرق الاوسط وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)	48
172	قياس الاستمرارية لمصرف الاقليم التجاري وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)	49
173	قياس الاستمرارية لمصرف الموصل وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)	50
174	قياس الاستمرارية لمصرف الاتحاد وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)	51
176	ترميز متغيرات البحث	52
176	الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث	53
177	مصفوفة الارتباطات بين متغيرات البحث	54
178	اختبار التداخل الخطي للمتغير المستقل والمتغير الوسيط	55
178	اختبار استقرارية السلاسل (جذر الوحدة) لمتغيرات البحث	56
179	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث	57

180	ملخص نموذج اختبار الفرضية الاولى	58
180	تباين اختبار الفرضية الاولى	59
181	معاملات دالة الانحدار للفرضية الاولى	60
183	ملخص نموذج اختبار الفرضية الثانية	61
184	تباين اختبار الفرضية الثانية	62
184	معاملات دالة الانحدار للفرضية الثانية	63
187	ملخص نموذج اختبار الفرضية الثالثة	64
187	تباين اختبار الفرضية الثالثة	65
188	معاملات دالة الانحدار للفرضية الثالثة	66
190	نتائج اختبار الفرضية الرابعة	67

قائمة المختصرات

الاختصار	المصطلح باللغة الانكليزية	المصطلح باللغة العربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
ASR	Accounting Series Release	نشرات سلسلة المحاسبة
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً
IAPCIFA	International Auditing Practices Committee of the International Federation of Accounting	اللجنة الدولية لممارسات التدقيق للاتحاد الدولي للمحاسبين
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
SAS	Statement Auditing Standards	بيانات معايير التدقيق
SAP	Statement Auditing Procedures	بيان إجراءات التدقيق
SEC	Security Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية والبورصات
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الامريكية
ISA	International standard Auditing	معيير التدقيق الدولي
SPSS	Statistical Packages for Social Sciences	الحزمة الإحصائية للعلوم

		الاجتماعية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للإبلاغ المالي
IAASB	International Auditing and Assurance Standards Borad	مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي
GAAS	Generally Accepted Auditing Standards	معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً

ثبت الملاحق		
الصفحة	التفاصيل	ت
I-XII	الملاحق (1) المشاهدات الفعلية الخاصة بمكاتب وشركات التدقيق حسب القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من (2016-2022)	1
XIII	الملاحق (2) أ- احتساب الحد الفاصل للحصة السوقية وحصة المحفظة لجميع القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث من (2016-2022) ب- احتساب الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة للمصارف عينة البحث	2
XIV-XXVIII	الملاحق (3) عدد مكاتب وشركات التدقيق التي قامت بتدقيق المصارف المختارة (عينة البحث) خلال المدة الممتدة من (2016-2022)	3
XXVIII - XXXIV	الملاحق (4) البيانات الخاصة بقياس الاستمرارية وفق نموذج Altman للمصارف عينة البحث للفترة الممتدة من (2016-2022)	4

تساعد مهنة التدقيق في تحسين جودة ومحتوى المعلومات لمتخذي القرارات وذلك من خلال توكيد المدقق على المعلومات واضفاء النزاهة والشفافية على تلك المعلومات التي توصلها التقارير المالية مما يحقق قيمة مضافة لتلك المعلومات التي يعتمد عليها العديد من الاطراف في اتخاذ قراراتها .

لقد تعرضت مهنة التدقيق لأزمات متعددة بشأن المسؤولية وعدم المصداقية وفقدان الثقة نتيجة لوجود احتيال مالي في التقارير المالية المدققة وتكرار حالات التلاعب في تلك التقارير فضلاً عن سلسلة من الانهيارات التي تعرضت لها العديد من الشركات وما صاحبها من حدوث الازمة المالية على مستوى العالم حيث لم يذكر المدقق في تقريره اي مؤشرات وتحذيرات تشير الى تعسر الشركات للأطراف ذات العلاقة المستفيدين من تلك التقارير الامر الذي يعكس ضعف الدور وقصور الاداء من قبل المدقق في تلك الفترة، لذلك اصبحت الحاجة ملحة للنهوض بمهنة التدقيق وتحسين ادائها بعد الاخفاقات التي حدثت مع اكبر الشركات العالمية والناجمة عن الاداء غير السليم للأداء المهني للمدقق الخارجي، فضلاً عن التطورات المتلاحقة التي تشهدها الاسواق العالمية فأن ذلك يؤدي الى استمرار الضغوط على مهنة التدقيق من اجل تطوير ادائها في خدمة قطاعات الاعمال وأن المام المدقق بقطاع معين يحتاج الى التخصص في هذا القطاع الذي يعد احد الأدوات الهامة للارتقاء بكفاءة إدائه المهني وكذلك سهولة تطبيق ومواكبة المعايير الدولية وذلك من خلال تحسين قدرات المدقق على كل من دقة تقديره للمخاطر الحتمية والحد منها وجودة قرارات التخطيط لعملية التدقيق وتحديد واكتشاف الخطأ والاحتيال المالي واساليب التي تتبعها الادارة في ادارة ارباحها وتضييق فجوة التوقعات، وبذلك تساعد الكفاءة العلمية والمهنية للمدقق المتخصص في تحسين ملحوظ في اداء الشركات وحماية حقوق المتعاملين مع اسواق رأس المال من خلال زيادة معرفة المدقق بنشاط الزبون واستخدام تلك المعرفة في تحسين قدرته على اكتشاف الغش والتحريرات الجوهرية والتي يمكن أن تساهم في تحسين جودة عملية التدقيق ومن ثم جودة التقارير المالية ومن المتوقع أن ينعكس اثر ذلك ايجاباً على اداء الشركة وبدوره يكون له تأثير كبير على تقدمها واستمراريتها.

ولتحقيق تلك الاهداف فقد تم تقسيم البحث على خمسة فصول لتغطية جانبيه النظري والتطبيقي، خصص الفصل الاول للدراسات السابقة ومنهجية البحث عن طريق مبحثين تناول المبحث الاول دراسات سابقة وإسهامه البحث الحالي في حين تناول المبحث الثاني منهجية البحث العلمية، وناقش الفصل الثاني المرتكزات المعرفية للتخصص المهني للمدقق الخارجي والاداء المالي واستمرارية الشركة، بثلاثة مباحث تناول المبحث الاول التخصص المهني للمدقق الخارجي -مدخل مفاهيمي، في حين تناول المبحث الثاني الاداء المالي ومداخل قياسه، اما المبحث الثالث تضمن الاستمرارية، اهميتها، نماذج التنبؤ بها -مدخل مفاهيمي، اما الفصل الثالث من البحث فقد تناول التأطير

النظري للعلاقة بين التخصص المهني والاداء المالي والاستمرارية وبثلاث مباحث فقد تناول المبحث الاول تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في الاداء المالي بينما تناول المبحث الثاني تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في استمرارية الشركة والمبحث الثالث تناول تأثير الاداء المالي في استمرارية الشركة.

وتناول الفصل الرابع قياس المتغيرات واختبار الفرضيات في ثلاث مباحث تناول المبحث الاول نبذة عن سوق العراق للأوراق المالية وقياس مستوى التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق التي دققت المصارف (عينة البحث)، وتضمن المبحث الثاني قياس الاداء المالي والاستمرارية للمصارف، اما المبحث الثالث تناول اختبار فرضيات البحث وتفسير النتائج، واخيراً فقد تناول الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات عن طريق مبحثين تطرق المبحث الاول منه الى الاستنتاجات التي توصل اليها البحث اما المبحث الثاني فقد تطرق الى التوصيات التي خرج بها البحث.

الفصل الاول

دراسات سابقة ومنهجية البحث

يشتمل هذا الفصل ويناقش كل من الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث وإسهام البحث الحالي في مجال المعرفة المحاسبية فضلاً عن منهجية البحث العلمية، وقد حاولت الباحثة ان تعرض اهم ما جمع من دراسات ودوريات عربية واجنبية ترتبط بمتغيرات البحث، وكان لتلك الدوريات والدراسات تأثير كبير في اثراء الجانب النظري والتطبيقي للبحث، بناءً على ما سبق فقد تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين وكالاتي :-

المبحث الاول : دراسات سابقة وإسهامه البحث الحالي

المبحث الثاني: منهجية البحث

المبحث الاول

1-1 دراسات سابقة وإسهامة البحث الحالي

يتضمن هذا المبحث عرضاً موجزاً لبعض الدراسات السابقة التي تمكنت الباحثة من جمعها والاطلاع عليها، والتي تناولت جوانب ومجالات مختلفة ذات صلة بالمتغيرات التي يتم بحثها وكان لها الأثر الكبير في اغناء البحث الحالي في جانبه النظري والتطبيقي، وقد تم تبويبها الى دراسات عربية ودراسات اجنبية وفقاً لتسلسلها الزمني، ونظراً لعدم وجود دراسة تجمع المتغيرات الثلاثة معاً لذلك تضمنت الدراسات ثلاث محاور، إذ يتناول المحور الأول الدراسات التي بحثت العلاقة او التأثير بين التخصص المهني للمدقق الخارجي والاداء المالي، أما المحور الثاني تناول الدراسات التي بحثت العلاقة او التأثير بين التخصص المهني للمدقق الخارجي واستمرارية الشركة، والمحور الثالث يتعلق بالدراسات التي بحثت العلاقة او التأثير بين الأداء المالي واستمرارية الشركة، وبعدها يتم مناقشة الدراسات السابقة وتحديد إسهامة البحث الحالي واختلافه عن هذه الدراسات .

1-1-1 دراسات بحثت العلاقة او التأثير بين التخصص المهني للمدقق الخارجي والاداء المالي

1-1-1-1 دراسات عربية

1-دراسة(محمد،2020)

"أثر نوع رأي مراقب الحسابات ودرجة تخصصه الصناعي على استمرارية الارباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

هدفت هذه الدراسة بشكل اساسي الى دراسة واختبار اثر نوع رأي مراقب الحسابات ودرجة التخصص الصناعي له على استمرارية الارباح، ولتحقيق هدف الدراسة تم اجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (257) مشاهدة لعدد (53) شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية للفترة من 2012-2016، وقد توصلت الدراسة الى ان الربح الحالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية له تأثير ايجابي على ربحها المستقبلي كما توصلت ايضاً الى ان نوع رأي مراقب الحسابات ودرجة التخصص الصناعي له، كمتغيرات معدلة تؤثر على العلاقة بين الربح الحالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وربحها المستقبلي، وكذلك وجود تأثير ايجابي معنوي بين الربح الحالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وربحها المستقبلي، وقد اشارت الدراسة الى وجود تأثير ايجابي معنوي لنوع رأي مراقب الحسابات على القوائم المالية عن السنة الحالية على العلاقة بين الربح الحالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية والربح المستقبلي.

لقد اشار الباحث الى وجود تأثير ايجابي لرأي المدقق وتخصصه على استمرارية الارباح باعتبار ان استمرارية الارباح مقياساً لجودة الارباح واحدى خصائصها والتي تعكس الاداء التشغيلي للشركة.

2- دراسة(عباس، 2020)

"التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق وأثره في جودة الارباح المحاسبية وانعكاسهما على تكلفة رأس المال"

سعت هذه الدراسة الى قياس أثر التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق في جودة الأرباح المحاسبية وانعكاسهما على تكلفة رأس المال ، وذلك بالاعتماد على بيانات التقارير المالية السنوية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (13) مصرف للمدة من(2017 – 2008)، وتوصلت الدراسة الى ان هنالك تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية للتخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق في جودة الأرباح المحاسبية في المصارف عينة البحث، مما يعكس أن المعرفة المتخصصة التي يمتلكها المدقق تمكنه من اكتشاف الأخطاء السائدة في النشاط محل تخصصه مما يجعله قادرا على الحد من ممارسات تمهيد وادارة الارباح ليسهم في ان تتمتع تلك الأرباح بجودة عالية.

وقد اشار الباحث الى دور واهمية التخصص المهني للمدقق ومدى تأثيره على ادارة الارباح ويمكن الاتفاق ما توصل اليه البحث، فالمدقق المتخصص في نشاط معين يمتلك معرفة وخبرة مهنية في ذلك النشاط والتي تزيد من قدرته في الكشف عن الاخطاء والحد من الاساليب الانتهازية للإدارة في التلاعب بالأرباح وبالتالي يساهم في الحفاظ على جودة الارباح المحاسبية.

2-1-1-1 دراسات اجنبية

1-دراسة (Muchugia,2018)

"The Effects of External Audit Quality on the Financial Performance of Commercial Banks in Kenya"

" آثار جودة التدقيق الخارجي على الاداء المالي للمصارف التجارية في كينيا "

هدفت هذه الدراسة الى تحديد آثار جودة التدقيق الخارجي على الاداء المالي للمصارف التجارية في كينيا، وذلك بالتطبيق على 41 مصرفاً تجارياً مسجلاً في كينيا للفترة ما بين 2013-2017، كما استخدم (التخصص المهني، استقلالية المدقق، والامتثال لمعايير التدقيق) كأحد عناصر جودة عملية التدقيق وتوصلت الدراسة الى ان العلاقة بين جودة التدقيق والاداء المالي علاقة ايجابية وجوهرية كما اوضحت الدراسة أن هناك علاقة ايجابية بين الاداء المالي والتخصص المهني للمدقق ايضاً، وكذلك وجود علاقة ايجابية بين الاداء المالي والامتثال لمعايير التدقيق، واستقلالية المدقق.

ويمكن الاتفاق مع ما توصل اليه الباحث من خلال الدور الايجابي والمهم للتخصص المهني على الاداء المالي كون تخصص المدقق من خلال خبرته المهنية يساهم في الكشف عن المخالفات بالتقارير المالية وسيسهم في زيادة ثقة واطمئنان المستثمرين وبالتالي يكون تأثيره ايجابي على اداء الشركة.

2-دراسة (Khudhair & Abed,2022)

" The Quality of the External Audit and its Impact on Financial Performance: An Exploratory Study of a Sample of the Opinions of Auditors in the Private Sector"

"جودة التدقيق الخارجي وأثرها على الأداء المالي: دراسة استطلاعية لعينة من آراء مدققي الحسابات في القطاع الخاص"

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير عناصر جودة التدقيق الخارجي على الأداء المالي، والتعرف على مدى إدراك المدققين لعناصر جودة التدقيق من خلال تحليل تأثير عناصر جودة التدقيق على الأداء المالي، المتمثل ب(المؤهل العلمي والخبرة للمدقق، حجم المكتب، أتعاب التدقيق)، ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم استبانة مكونة من قسمين وقائمتين أعدت لهذا الغرض، وزعت على مكاتب التدقيق وعلى عينة نهائية معتمدة لأغراض البحث والتحليل مكونة من 34 مدقق خارجي يمارس المهنة، بعد استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وتحليل البيانات في البرنامج (SPSS.v.25)، توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لجودة التدقيق الخارجي على الأداء المالي، كما اشارت الدراسة الى عدم توفر كوادر متخصصة ذات خبرة في مجال معين والتي يكون له تأثير سلبي على كفاءة وجودة التدقيق ومن ثم انخفاض ثقة المستثمرين في تقارير التدقيق في جودة المعلومات التي تقدمها مكاتب التدقيق وبالتالي يكون له تأثير سلبي على اداء الشركة.

وقد اشار الباحثان الى ان عدم وجود كوادر متخصصة يكون له تأثير سلبي على اداء الشركة وتقدمها، وترى الباحثة انه في حالة وجود كوادر متخصصة يحد بشكل كبير من الفرص المتاحة امام الادارة للتلاعب بالأرباح ويساهم في الحد من الغش والتحريفات الجوهرية بالتقارير المالية وبالتالي يكون تأثيره ايجابي على اداء الشركة وتطورها.

1-1-2 دراسات بحثت العلاقة او التأثير بين التخصص المهني للمدقق الخارجي واستمرارية الشركة

1-2-1-1 دراسات عربية

1-دراسة (جمعة،2016)

"دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في التنبؤ باستمرارية المنشآت الصناعية: دراسة تطبيقية ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة القانونية السودانية"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من دور واتجاه التخصص الصناعي للمراجع الخارجي نحو التنبؤ باستمرارية المنشآت الصناعية، وذلك بالاستناد الى الابعاد الايجابية للتخصص الصناعي للمراجع المتمثلة ب) الكفاءة المهنية للمدقق، المعرفة بنشاط الشركة) كأساس لتفسير ذلك الاتجاه والدور، وتم تطبيق الدراسة على عينة من مكاتب المراجعة القانونية في السودان وبلغ حجم العينة 85 مفردة من خلال دراسة ميدانية على عينة من المراجعين القانونيين، وُجمعت البيانات اعتماداً على أداة الاستبانة، وقد اشارت نتائج الدراسة الى وجود تأثير ايجابي محدود للتخصص الصناعي للمراجع الخارجي للتنبؤ بشأن استمرارية المنشآت، وكما اشارت الدراسة الى وجود دليل تطبيقي على إمكانية التنبؤ باستمرارية المنشآت الصناعية باستخدام المؤشرات المالية وانموذج كيدا.

لوحظ ان الباحث اشار الى وجود تأثير ايجابي محدود لتخصص المدقق في استمرارية الشركة وقد يعتمد هذا على المؤشرات التي تم استخدامها في عملية القياس.

2-دراسة (العاني و عبد الحسين ،2020)

"دور التخصص المهني في تعزيز حكم المدقق لتقييم استمرارية الوحدة الاقتصادية باستعمال المؤشرات على وفق معيار التدقيق 570"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير اهمية التخصص المهني في تعزيز حكم المدقق لتقييم استمرارية الشركة من خلال استخدام المؤشرات المالية والمؤشرات الاخرى على وفق معيار التدقيق الدولي 570 المتعلق بالاستمرارية، واختيرت عينة عشوائية من مكاتب التدقيق في العراق، وتم الاعتماد على الاستبانة في اجراء الدراسة فكانت عدد الاستبانات الموزعة 100 اما المستردة والصالحة للتحليل (70) استبانة، وتوصلت الدراسة الى أنّ استخدام المؤشرات المالية والتشغيلية والمؤشرات الاخرى، تحسن من الحكم المهني للمدقق وبالتالي تزيد من دقة تقييم استمرارية الشركة.

وقد اشار الباحث الى دور واهمية التخصص المهني للمدقق من خلال استخدام المؤشرات المالية يساهم في تعزيز حكمه المتعلق بالاستمرارية وهذا ما يتم الاتفاق به مع الباحث.

3- دراسة(علي،2020)

" اثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

سعت هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله، على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية، وذلك بالتطبيق على جميع الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية للفترة من (2013 – 2018) وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ووجود تأثير إيجابي معنوي لطول فترة ارتباطه بعمله، كل على حده أو معاً، على جودة الحكم المهني للمراجع بشأن الاستمرارية. فضلاً عن اختلاف الأثر المجمع لهما باختلاف الوضع المالي لعميل التدقيق ودرجة تعقد صناعته، وكما اشارت الدراسة الى وجود تأثير سلبي ومعنوي لمستوى إفصاح الإدارة عن الاستمرارية كمتغير رقابي .

يلاحظ ان الباحث قد اشار في المتغير الاول من الدراسة المتعلق بدرجة التخصص المهني الى وجود تأثير سلبي لدرجة التخصص المهني للمدقق على جودة حكمه المهني المتعلق بالاستمرارية، وهذا لا يمكن الاتفاق به مع الباحث كون تخصص المدقق مهنيًا يساهم وبشكل كبير من خلال كفاءته المهنية وخبرته في مجال نشاطه في التنبؤ باستمرارية الشركة.

4-دراسة(محمد وعبد الرؤوف،2023)

"أهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة:دراسة ميدانية لعينة من المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة بالتطبيق على عينة من المدققين في الغرب الجزائري وقد توصلت الدراسة الى ان هناك اتفاق على وجود ادراك لأهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي من طرف المدققين الخارجيين في ولايات الغرب الجزائري، مما يساعد على تطوير المهنة وان وجود مكاتب متخصصة يسهل عملية التدقيق ويميز خدماتها ويلبي احتياجات اصحاب المصالح، اضافة الى ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية للتخصص المهني للمدقق في تقييم الاستمرارية حيث يساعد تخصص المدقق مهنيًا في نشاط معين من خلال خبرته في اعطاء تحذيرات تهدد باستمرارية عمل المؤسسة في حالة تعرضها لضائقة مالية.

ومما سبق يمكن الاتفاق وبشكل كبير ما تم التوصل اليه بتأثير التخصص المهني في تقييم الاستمرارية حيث يساهم التخصص المهني للمدقق من خلال معرفته على زيادة قدرته لأعداد تقرير في حالة وجود خطر يهدد الاستمرارية.

1-1-2 دراسات اجنبية

1-دراسة (Osman et al.,2016)

"The issuance of going concern opinion process in companies that hire specialized auditors"

"بيان رأي من قبل المدقق بشأن الاستمرارية في الشركات التي توظف مدققين متخصصين"

الهدف من هذه الدراسة هو فحص ممارسة إصدار الرأي العام في الشركات المدرجة التي تقوم بتعيين مدققين متخصصين وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات كان اهمها هو عدم وجود علاقة مباشرة بين المدققين المتخصصين واحتمال إصدار رأي حول استمرارية الشركة، كما بينت نتائج الدراسة أنه كلما ارتفعت ملكية الإدارة في الشركة ، قل احتمال قيام المدقق المتخصص بإصدار رأي بشأن الاستمرارية بسبب الضغوط التي يتلقاها المدقق من قبل الادارة.

لوحظ ان الباحث اشار الى عدم وجود علاقة مباشرة بين المدققين المتخصصين ورأي المدقق المتعلق بالاستمرارية واحياناً ان المدقق لم يعطي رأيه بشأن الاستمرارية بسبب الضغوط المستمرة عليه من قبل الادارة وان الشركة قد تواجه مشاكل مالية لذلك فأن الادارة لا ترغب بالإفصاح عن ذلك.

2-دراسة (Ismail et al., 2021)

"The Impact of the Agency Costs on the Going Concern under the Auditor Industry Specialization: An Empirical Study on Private Banks in Iraq"

"أثر تكاليف الوكالة على مفهوم الاستمرارية في ظل التخصص المهني للمدققين: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في العراق"

الهدف من هذه الدراسة هو اختبار تأثير التباين لتكاليف الوكالة على استمرارية الشركة بسبب اختلاف مستويات التخصص المهني للمدققين، حيث تم التعامل مع القطاع المصرفي الخاص في العراق كمجال لإجراء الدراسة التطبيقية من خلال اعتماد التقارير المالية المفصح عنها من قبل المصارف لعام 2017 وتقارير المدققين الخارجيين وإجراء المقابلات معهم، وتوصلت الدراسة الى انه كلما ارتفعت تكاليف الوكالة انخفضت الاستمرارية ، كما ان وجود مدقق متخصص في القطاع المصرفي في البيئة العراقية سيسهم في خفض تكاليف الوكالة، اذ إن التوسع في عمل وخبرة المدقق سيوفر نوعاً من الجودة لعمله التدقيقي، الأمر الذي سينعكس في تضيق تكاليف الوكالة على إدارات المصارف من أجل دعم استمرارية عمل المصارف.

ومما سبق يمكن الاتفاق ما توصل اليه الباحث باعتبار ان معرفة وخبرة المدقق تساهم في زيادة جودة عمله التدقيقي والتي يسهم في تضييق تكاليف الوكالة من اجل دعم الاستمرارية للمصارف.

3-دراسة (Ali & Flayyih, 2021)

"The Role of the External Audit in Assessing Continuity of Companies under the Financial Crisis"

"دور التدقيق الخارجي في تقييم استمرارية الشركات في ظل الأزمة المالية"

الهدف من هذه الدراسة هو بيان اثر استخدام التدقيق الخارجي لمؤشرات الفشل المالي في تقييم استمرارية المصارف العراقية في ظل الازمات المالية، وتضمنت عينة الدراسة ثلاث مصارف عراقية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الزمنية من 2016 الى 2019، وتم الاعتماد على تطبيق نموذج كيدا لقياس بيانات المصارف عينة البحث وتقييم استمراريته، وتوصلت الدراسة الى أن أنموذج KIDA المستخدم في قياس الاستمرارية مناسب للتطبيق على المصارف العراقية ويساعد المدقق الخارجي على التنبؤ بمستقبل المصارف سنوياً، وأنه قادر على الكشف والتمييز بين المصارف التي تعاني من وجود ضائقة مالية والمصارف التي لم تعاني من ذلك.

لقد اشار الباحث الى استخدام انموذج كيدا في التحقق من مدى قدرة الشركة على الاستمرار وهذا يمكن تأييد وجهة نظره لان هذا النموذج بالإضافة الى النماذج الاخرى المستخدمة التي اثبتت صحتها من خلال الدراسات العملية تساعد في معرفة وتحديد الشركات التي تعاني من وجود ضائقة مالية.

4-دراسة (Ali,2021)

"The Predictive Role of Auditor Going Concern Opinion and Auditor Characteristics in Corporate Bank-ruptcy: Evidence From Firms Listed on the Egyptian Stock Exchange"

"دور رأي مدقق الحسابات بشأن استمرارية الشركة وخصائص المدقق في التنبؤ بإفلاس الشركات: أدلة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية"

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقق من المحتوى المعلوماتي والقدرة التنبؤية الاضافية للأفصاحات المرتبطة بالتدقيق على التنبؤ بإفلاس الشركات المقيدة في البورصة المصرية مقارنة بالمتغيرات المالية، باستخدام عينة من 25 شركة مفلسة و50 شركة ناجحة، وقد تم استخدام العديد من معايير التقييم لنماذج التنبؤ منها دقة التنبؤ، وقد توصلت الدراسة الى ان رأي المدقق بشأن استمرارية الشركة له قدرة جوهرية على التنبؤ بالإفلاس، ولكنه لا

يقدم قيمة تنبؤيه اضافية زيادة عن القيمة التنبؤية للنموذج المبني على النسب المالية، ومن جانب اخر توصلت الدراسة الى خصائص المدقق وبصفة خاصة حجم مكتب التدقيق، تدوير مكتب التدقيق، والتخصص المهني للمدقق ليس لها دور في التنبؤ بإفلاس الشركات.

لقد اشار الباحث الى ان تخصص المدقق مهنياً لم يكن له دور في التنبؤ بالاستمرارية وهنا لا يمكن الاتفاق به مع رأي الباحث حيث ان التخصص المهني للمدقق اضافة الى استقلاليته من العوامل المهمة التي تساعد في تحديد مدى قدرة الشركة على الاستمرار

1-1-3 دراسات بحثت العلاقة او التأثير بين الأداء المالي واستمرارية الشركة

1-3-1-1 دراسات عربية

1-دراسة(كريم، 2016)

"فرض الاستمرارية وإمكانية استخدام بعض المؤشرات المالية للإبلاغ عن التعثر المالي في الشركات العامة
"دراسة تطبيقية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية"

سعت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المخاطر التي تواجه الادارة في التحقيق من قدرة الشركة على الاستمرار في عملها في المستقبل المنظور وفقاً لمعايير التدقيق الدولية واقتراح مجموعة من المؤشرات المالية للتحقق من فرض الاستمرارية لعمل الشركة، وقد اجريت الدراسة في الشركة العامة لصناعة الاسمنت الجنوبية للفترة من (2011-2013) باستخدام المؤشرات المالية للتنبؤ باستمرارية الشركة، وتوصلت الدراسة الى اهمية استخدام ديوان الرقابة المالية لمؤشرات التحليل المالي التي تفيد في التنبؤ بحالات التعثر المالي والافلاس لأجل الحكم على مقدرة الشركة على الاستمرارية، كما اشارت نتائج الدراسة الى عدم توفر دليل تدقيق محلي لفرض الاستمرارية تتوفر فيه الإرشادات والقواعد الواجب اتباعها من قبل ديوان الرقابة المالية عند توفر الشكوك او المؤشرات التي تنير تساؤل حول مقدرة الشركة على الاستمرارية.

لقد اشار الباحث الى امكانية استخدام المؤشرات او النسب المالية للتنبؤ بالاستمرارية بالإضافة الى ذلك ترى الباحثة الى امكانية الاعتماد على احد النماذج المستخدمة في تقييم الاستمرارية كأنموذج Altman او أنموذج KIDA كونها من المقاييس الحديثة التي تحدد وفق معيار لغرض معرفة الشركة انها تواجه مشاكل مالية او لا.

2-دراسة(احمد،2022)

"تقييم الاداء المالي وفق معيار تدقيق دولي 570 مع دراسة تطبيقية على مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

سعت هذه الدراسة الى ابراز امكانية استخدام المؤشرات المالية الحديثة المستخدمة في تقييم الاداء المالي للشركة والقدرة على الاستمرار في نشاطها مستقبلا بالاعتماد على انموذجي Altman و Sherrod والتي تم استخدامهما على القوائم المالية للشركة لإعطاء ارقام ونتائج قابلة للتحليل بغية التعرف على الوضع المالي للشركة و قدرتها على الاستمرار مستقبلاً كما تهدف الدراسة الى ابراز مسؤولية المدقق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية و ابراز دور المدقق و اهميته عند اعطاء رأيه حول الاستمرارية بالاعتماد على المؤشرات المالية الحديثة للتحليل المالي لأجل الحكم على قدرة الشركة على الاستمرارية والكشف عن المخاطر المالية التي تؤدي الى الفشل والافلاس وتوصلت الدراسة الى أن المؤشرات المالية الحديثة المستخدمة في التحليل المالي تعد أداة تساعد المدقق والمحللين الماليين لتقييم الاداء المالي للشركة ومعرفة مدى قدرتها على الاستمرار في المستقبل المنظور كما يمكن الاعتماد على المؤشرات المالية للكشف عن نقاط الضعف والقوة والتنبؤات بالمخاطر المالية للشركة من خلال عملية التحليل ليساعدها في اتخاذ افضل القرارات.

وهذا ما يتم الاتفاق به مع الباحث من خلال دور واهمية المؤشرات المالية الحديثة التي تساعد المدقق في معرفة الوضع المالي للشركة وتقييم الاستمرارية.

1-1-3-2 دراسات اجنبية

1-دراسة(Junaidi et al., 2012)

"Financial and non-financial factors on Going- Concern opinion"**"العوامل المالية وغير المالية حول رأي المدقق بشأن الاستمرارية"**

الهدف من هذه الدراسة هي تحليل العوامل المالية وغير المالية التي تؤثر على رأي المدقق بشأن الاستمرارية ، اخذت عينات من 63 شركة للفترة من (2005-2009)، باستخدام انموذج Altman لتقييم استمرارية الشركة، وأظهرت نتائج الدراسة ان متغيرات الوضع المالي للشركة والإفصاح يؤثران على رأي المدقق المتعلق بالاستمرارية، باعتبار ان معرفة الوضع المالي للشركة من خلال استخدام النماذج الإحصائية المبنية على النسب المالية تعتبر من العوامل المهمة التي تساعد في التنبؤ باستمرارية الشركة، كما ان الإفصاح عن المعلومات المالية من المعلومات المهمة جداً للمدقق لذلك ينبغي أن يُفصح عن البيانات المالية عما إذا كانت هناك ظروف أو أحداث

يمكن أن تؤثر على قدرة الشركة على الاستمرار، بينما بينت نتائج الدراسة أن مخاطر الشركة التي تم قياسها بواسطة بيتا ليس لها تأثير كبير على رأي المدقق المتعلق بالاستمرارية.

وهذا ما يتم الاتفاق به مع الباحث من خلال دور واهمية العوامل المالية المتمثلة باستخدام المؤشرات المالية اضافة الى العوامل غير المالية(الافصاح) التي تساهم في التنبؤ بالاستمرارية الشركة.

2-دراسة(Averio,2021)

"The analysis of influencing factors on the going concern audit opinion – a study in manufacturing firms in Indonesia"

تحليل العوامل المؤثرة على رأي المدقق بشأن استمرارية الشركة - دراسة في شركات التصنيع في إندونيسيا

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد العوامل التي تؤثر على رأي المدقق المتعلق بالاستمرارية، وتم اجراء الدراسة على شركات التصنيع المسجلة في بورصة إندونيسيا من سنة 2015 إلى 2019، وقد اخذت العينة من 33 شركة، تم تحليل البيانات باستخدام الانحدار اللوجستي من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وتم اخذ بنظر الاعتبار العوامل التي تؤثر على رأي المدقق وهي(جودة عملية التدقيق، الربحية، السيولة) وتوصلت الدراسة ان انخفاض هذه العوامل المتمثلة ب(جودة عملية التدقيق والربحية والسيولة) قد تؤثر سلبيًا على رأي المدقق المتعلق بالاستمرارية .

لقد اشار الباحث الى مجموعة من العوامل التي تؤثر على رأي المدقق المتمثلة ب(جودة التدقيق، الربحية، السيولة) وهذا الشيء بديهي ان انخفاض الربحية او السيولة تؤثر على رأي المدقق المتعلق بالاستمرارية.

1-1-4 مناقشة الدراسات السابقة وإسهامة البحث الحالي

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وتحليل ما ورد فيها وقبل التطرق الى ما تميز به البحث الحالي عن الدراسات السابقة، يمكن مناقشة الدراسات والتوصل الى ما يأتي

1-تم الاستفادة من الدراسات السابقة في اغناء الجانب النظري للبحث الحالي حيث رفدت الباحثة بمعلومات قيمة ساعدتها وأمنت لها السير في الاتجاه الصحيح ، اذ اعتمدت الباحثة على جملة من المصادر العلمية الرصينة التي تطرقت لمتغيرات البحث الحالي.

2- تناولت بعض الدراسات السابقة التخصص المهني للمدقق الخارجي كأحد عناصر جودة عملية التدقيق وكيف يكون تأثيره على اداء الشركة.

3- ابرزت جهود الباحثين في الدراسات السابقة وتركزت على ممارسات المدققين وتحديد كيفية التحقق من قدرة الشركات على الاستمرارية سواء كان باستخدام المؤشرات المالية او احد النماذج المتبعة في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كأنموذج Altman او أنموذج KIDA .

4- اسهمت الدراسات السابقة والاساليب المتبعة فيها لقياس التأثير والعلاقة بين المتغيرات لتصميم نموذج خاص بالدراسة الحالية لقياس التأثير والعلاقة بين متغيرات البحث.

وتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في عدة جوانب من اهمها:

1- تميز هذا البحث عن باقي الدراسات في كونه يعالج ثلاث متغيرات لم يسبق ان عولجا سوياً كما في الدراسات السابقة وهي (التخصص المهني للمدقق والاداء المالي والاستمرارية) سواء كان على مستوى البيئة المحلية وكذلك في بيانات اخرى على حد علم الباحث.

2- في الدراسات السابقة التي سعت لقياس الاداء المالي اعتمدت في الغالب على نموذج الاستبانة او المؤشرات المالية في القياس، في حين ان البحث الحالي قد تميز باعتماده على انموذج (Tobin's Q) والذي يعد من المقاييس الحديثة الذي يستخدم في قياس الاداء المالي للشركات.

3-توجد ندرة في الفكر المحاسبي بشأن العلاقة او الاثر بين التخصص المهني للمدقق الخارجي والاداء المالي في بيئة الاعمال العربية بشكل عام والبيئة العراقية بشكل خاص، حيث لم نجد دراسة تناولت التخصص المهني والاداء المالي بشكل مباشر وانما في بعض الدراسات تم تناول التخصص المهني كأحد عناصر جودة عملية التدقيق.

المبحث الثاني

2-1 منهجية البحث Research Methodology

يتضمن هذا المبحث منهجية البحث العلمية التي تمثل مسار البحث الميداني والاسلوب العلمي المنظم لتشخيص مشكلة البحث وطرق معالجتها بالشكل الذي يضمن الاختبار الموضوعي لفرضياتها وتحقيق أهدافها ، وفي ضوء ذلك يتناول المبحث التعريف بمشكلة البحث، واهميته، أهدافه، وفرضياته وأسلوب إجراء البحث النظري والتطبيقي فضلا عن وسائل جمع البيانات والمعلومات وتحديد مجتمع البحث وعينته ، ومتغيراته وفقا للاتي :

1-2-1 اهمية البحث Research Importance

1. تكمن اهمية البحث من اهمية متغيراته للمدققين وللمصارف وللمستثمريها والتي تتضح من خلال التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق في نشاط معين التي يمكن ان يساهم في تطوير عملية التدقيق بما يتسق مع التغيرات الحاصلة بحيث يصبح المدقق اكثر خبرة والمام بطبيعة عمل نشاط زبائن التدقيق والذي يتوقع منه ان يكون له دور فعال في اضاء النزاهة والمصدقية على التقارير المالية من خلال ابداء رأيه الفني المحايد والكشف عن المخالفات والتحريفات الجوهرية والتي سوف تخلق نوعاً من الاطمئنان والثقة لدى الاطراف ذات العلاقة بالمصارف مما ينعكس اثر ذلك ايجابا على ادائها ونموها.
2. تتجلى اهمية البحث في اهمية الاسهام بتسليط الضوء على تقويم الاجراءات التدقيقية المنفذة من قبل المدقق في التحقق من ملائمة فرض الاستمرارية للمصارف الخاصة وفق معايير التدقيق الدولية لمنع حدوث حالات الفشل في انشطة المصارف بشكل مفاجئ وتأثيرها على سمعة القطاع المصرفي بشكل عام وانعكاس ذلك على الاقتصاد العراقي.
3. يزيد البحث التطبيقي من اهمية البحث لكونه يوضح امكانية استخدام نموذج فعال في تقييم الاداء المالي للمصارف عينة البحث مما ينعكس ذلك على تشجيع مكاتب وشركات التدقيق للتحقق والتأكد من مدى كفاءة الانشطة التي تقوم بها لضمان بقاؤها واستمرارها.

1-2-2 مشكلة البحث Research problem

مع التطورات والتعقيدات التي شهدتها بيئة الاعمال اتسعت حالات عدم التأكد وارتفعت المخاطر التي تواجهها الشركات فضلاً عن الانهيار والتدهور المالي للعديد من الشركات الكبرى على مستوى العالم حيث تواجه بعض الشركات حالات من عدم قدرتها على الاستمرار والبقاء والمنافسة في السوق ولاشك ان نجاح اي شركة في تحقيق اهدافها التي تسعى اليها مرتبط باستمرارها في ممارسة انشطتها التجارية لأجل غير محدود وان فقدان الشركات لاستمراريتها يعرضها للتصفية ويتسبب ذلك في خسائر كبيرة لأصحاب المصلحة باعتبار ان هذه الشركات تمثل احدى مقومات الاقتصاد لكل بلد ومن المفترض ان تسهم في دعم اقتصاده، لذلك دعت الحاجة الى ضرورة قيام المدقق بتطوير آليات عمله وتطوير خبراته وحصوله على معرفة اكثر بنشاط الزبون من اجل رفع كفاءة المستوى المهني له، وكذلك لحاجة المستثمرين والمالكين الى ضرورة وجود مدقق متخصص وتوفير آليات رقابة ملائمة تمكنهم من تحقيق اهدافهم وحمايتهم من السلوك الانتهازي من قبل الادارة ودوام استمرارية عمل الشركات وان تدقيق التقارير المالية من قبل مدققين مهنيين ومختصين يساعد على تقليل التلاعب والاحتيايل بالتقارير المالية والكشف عن الممارسات المتبعة من قبل الادارة في التلاعب بالأرباح المحاسبية والحد من تباين المعلومات بين المساهمين والادارة وبهذا يزيد من امكانية الاعتماد عليها من قبل المستخدمين، وذلك لحاجة المستخدمين الى تقارير مالية ذات شفافية وموثوقية اكثر، كما ان اجراء عمليات تدقيق من قبل مدققين متخصصين وفقاً لمعايير التدقيق عالية الجودة يعزز من تنفيذ المعايير المحاسبية من قبل الشركات المختصة بعملية التدقيق اذ تساهم عمليات التدقيق ذات الجودة العالية في تعزيز الاداء المالي للشركة وبالنتيجة ينعكس الاداء الجيد للشركة ويساهم في نموها واستمراريتها، استنادا الى ما سبق ترى الباحثة انه يمكن ايجاز مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1. " ما مدى وجود تأثير للتخصص المهني للمدقق الخارجي في الأداء المالي " ؟
2. " ما مدى وجود تأثير للتخصص المهني للمدقق الخارجي في استمرارية الشركة " ؟
3. " ما مدى وجود تأثير للأداء المالي في استمرارية الشركة " ؟
4. " ما مدى وجود تأثير للتخصص المهني للمدقق الخارجي في استمرارية الشركة التي ينعكس من خلال الأداء المالي " ؟.

1-2-3 اهداف البحث Research Objectives

بناءً على طبيعة مشكلة البحث واهميته فأن البحث يسعى بشكل عام الى ابراز اهمية ومعرفة الدور الذي يلعبه التخصص المهني للمدقق الخارجي للتأثير في الاداء المالي وانعكاسه على استمرارية الشركة حيث ينشأ من الهدف الاساسي عدة اهداف فرعية يسعى البحث الى تحقيقها وهي كالاتي:

- 1-تقديم اطارٍ فكريا حول مفهوم التخصص المهني للمدقق الخارجي واهميته ومداخل قياسه وكذلك معرفة مدى تأثير عناصر التخصص المهني للمدقق من المعرفة والخبرة المهنية في تعزيز الاداء المالي للشركة من خلال الكشف عن الاخطاء والتصرفات غير القانونية.
- 2-قياس مستوى الاداء المالي للشركة لأجل معرفة اداء الشركة ومدى تحقيقها للأهداف التي تسعى اليها باعتبار ان تحسن اداء الشركة يساهم في دعم استمراريته وبقائها.
- 3-توضيح مفهوم الاستمرارية واهميته ومعرفة مسؤولية المدقق والادارة من فرض الاستمرارية ، ومعرفة اهم المؤشرات التي تهدد الاستمرارية والنماذج المستخدمة للتنبؤ فيها.
- 4-دراسة التأثير النظري والتطبيقي للتخصص المهني للمدقق في استمرارية المصارف المختارة في عينة البحث.
- 5- دراسة التأثير النظري والتطبيقي للأداء المالي في استمرارية المصارف المختارة في عينة البحث
- 6- اختبار اثر كل من التخصص المهني للمدقق الخارجي والاداء المالي في استمرارية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

4-2-1 فرضيات البحث Research Hypotheses

عَنْ طريق التساؤلات التي تم التطرقُ لها في مشكلة البحثِ فإنَّ البحثَ الحاليَّ يستندُ إلى الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى " ان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص المهني للمدقق الخارجي في الأداء المالي "

الفرضية الثانية " ان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص المهني للمدقق الخارجي في استمرارية الشركة "

الفرضية الثالثة " ان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للأداء المالي في استمرارية الشركة "

الفرضية الرابعة " ان تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في استمرارية الشركة ينعكس بشكل دال احصائيا من خلال الأداء المالي " .

5-2-1 مجتمع وعينة البحث: Community and Sample Research

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف التجارية الخاصة المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية البالغة 43 مصرف، بعد ان تم استبعاد 21 مصرفاً اسلامياً من مجتمع البحث واعتماد 22 مصرفاً تجارياً، اذ تم اختيار 12 مصرفاً منها كعينة للبحث، خلال الفترة الزمنية الممتدة بين(2016-2022) وبواقع 83 مشاهدة، ويعود

السبب في اختيار هذا القطاع بوصفه اكثر القطاعات المالية تداولاً للأسهم وله اهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي لكونه عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي حيث يقوم بحفظ الاموال وتسهيل عملية تداولها وتنميتها.

6-2-1 متغيرات البحث وطرائق قياسها Research variables and measure

يمكن تحديد متغيرات البحث (المستقلة والوسيطه والتابعة) وطرائق قياسها كالآتي:

1- المتغير المستقل (التخصص المهني للمدق الخارجي):- يتم قياسه بالاعتماد على الحصة السوقية المرجحة وفق المعادلة الآتية: الحصة السوقية المرجحة= نسبة الحصة السوقية لمكاتب وشركات التدقيق في قطاع المصارف× نسبة حصة المحفظة لمكاتب وشركات التدقيق في قطاع المصارف

ولمعرفة مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقت المصارف المختارة في عينة البحث وفق المعادلة الآتية:

= نسبة الحصة السوقية المرجحة لمكاتب وشركات التدقيق - الحد الفاصل وفقا للحصة السوقية المرجحة في تخصص مهني معين قطاع المصارف

2- المتغير الوسيط (الاداء المالي): ويتم قياس الاداء المالي للمصارف المختارة وفقا لأنموذج (Tobin's Q) حسب المعادلة الآتية:

القيمة السوقية لاسهم المصرف+ اجمالي المطلوبات

=Tobin's Q القيمة الدفترية لأجمالي الموجودات

3- المتغير التابع (استمرارية الشركة): ويتم قياسها وفقا لأنموذج Altman وفق المعادلة الآتية:

$$Z=6.56X1+3.26X2+6.72X3+1.05X4$$

Z= مؤشر الاستمرارية (التنبؤ بالتعثر والفسل المالي)

X1= صافي رأس المال العامل (الموجودات المتداولة-المطلوبات المتداولة) ÷ اجمالي الموجودات

X2= الارباح المحتجزة ÷ اجمالي الموجودات

X3= صافي الدخل قبل الفائدة والضريبة ÷ اجمالي الموجودات

X4= القيمة الدفترية لحقوق الملكية ÷ اجمالي المطلوبات

7-2-1 الحدود المكانية والزمانية Spatial and Temporal Boundaries

تتمثل حدود البحث المصارف التجارية الخاصة المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية والمكتملة بياناتها ضمن المدة الزمنية للبحث الممتدة من (2016-2022).

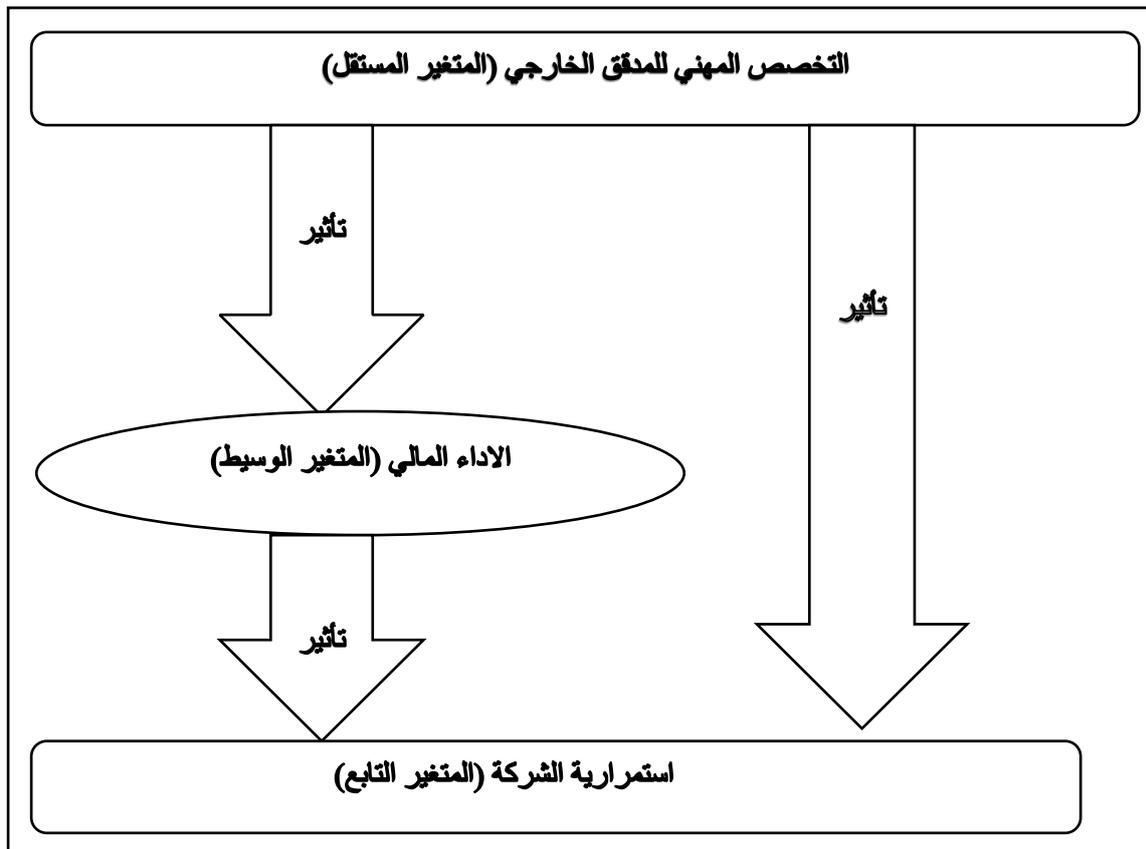
8-2-1 الأساليب والبرامج الإحصائية Statistical Methods and Programs

لأجل تحقيق اهداف البحث والوصول الى النتائج الخاصة بعينة البحث تم استخدام مجموعة من الأساليب والبرامج الإحصائية في جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات منها برنامج (Excel) Microsoft Office وبرنامج SPSS.

9-2-1 الانموذج الافتراضي للبحث Research default model

استناداً الى متغيرات البحث وفرضياته واهدافه يمكن صياغة الانموذج الافتراضي للبحث بالشكل

الآتي:



الشكل (1) الانموذج الافتراضي للبحث

المصدر: من اعداد الباحثة

الفصل الثاني

المرتكزات المعرفية للتخصص المهني للمدقق الخارجي
والاداء المالي واستمرارية الشركة

تؤدي مهنة التدقيق دوراً هاماً في دعم وتعزيز الثقة في القوائم المالية من خلال التحقق من عدالة وصدق المعلومات الواردة فيها والتقارير عنها إلى الأطراف التي تستفيد منها في اتخاذ أغلب قراراتها، في الأونة الاخيرة زاد التوجه نحو التخصص في ممارسة مهنة التدقيق نتيجة لظهور العديد من الازمات المالية والاقتصادية وما شهده العالم من انهيار العديد من الشركات الكبرى، وتعرضها للإفلاس بعد فترة قصيرة من اصدار المدققين تقارير تدقيق نظيفة عن قوائمها المالية، وعلى هذا الاساس وجهت العديد من الجهات اصابع الاتهام لمكاتب التدقيق لفشلها وقصور ادائها في تحذير مستخدمي القوائم المالية من احتمال عدم استمرار هذه الشركات، لذا بات من الضروري ان تقوم مهنة التدقيق ببذل كل ما تستطيع لرفع مكانة المهنة في المجتمع وزيادة ثقة الاطراف المستفيدة بالمهنة لهذا يتطلب من مكاتب وشركات التدقيق العمل على اعداد مدققين العاملين لديها من الناحية العلمية والعملية وضرورة حصولهم على مؤهلات عالية وتطوير آليات عملهم من اجل رفع كفاءة المستوى المهني لديهم، وبهذا يساعد التخصص المهني في التدقيق على اكتساب المدقق المعرفة والخبرة المهنية في مجال عمل الشركات المكلف بتدقيق بياناتها، ويمكن ان تزيد المعرفة والخبرة من قدرته في اكتشاف الاحتيال بالتقارير المالية والحد من الممارسات المحاسبية المتبعة من قبل الادارة في ادارة الارباح، وتقييم مخاطر عملية التدقيق والحد منها وبالتالي تزيد الثقة والشفافية بالتقارير المالية، وبالنتيجة ينعكس اثر ذلك بالإيجاب على اداء الشركة.

كما أن مستقبل الشركات واستمراريتها يعتمد بشكل اساسي على وضعها المالي، وتحقيق الارباح ومدى قدرتها في مواجهة الاحداث في المستقبل، فقد تحتاج تلك الشركات الى التنبؤ بوضعها المالي ومساعدتها في تحديد استمراريتها، لذا اصبح من الضروري على المدقق تطوير مهاراته وخبراته المهنية حيث تساهم الكفاءة المهنية للمدقق ومعرفته بطبيعة عمل الشركة محل التدقيق في معرفة وضعها المالي وبالتالي تساعده في التنبؤ بالاستمرارية، وبناءً على ما تقدم فقد تضمن هذا الفصل المفاهيم الاساسية لمتغيرات البحث:-

المبحث الاول : التخصص المهني للمدقق الخارجي- مدخل مفاهيمي

المبحث الثاني: الاداء المالي ومدائل قياسه

المبحث الثالث : الاستمرارية، اهميتها، نماذج التنبؤ بها -مدخل مفاهيمي

المبحث الاول

1-2 التخصص المهني للمدقق الخارجي- مدخل مفاهيمي

The professional specialization of the external auditor - a conceptual introduction

اصبح التخصص المهني للمدقق سمة من سمات العصر، حيث لم يعد المهني يقوم بكافة الاعمال في مجال المهنة، ويرجع ذلك اساساً الى ان فروع المهنة تعددت واصبحت اكثر اتساعاً واصبح الالمام بمجال معين يحتاج الى التخصص في ذلك المجال، وقد شهدت السنوات القليلة السابقة اتجاه العديد من شركات التدقيق المهنية الكبرى نحو القيام بعملية اعادة هيكلة انشطتها في مجال التدقيق على اساس التخصص المهني وذلك بهدف السعي نحو تقديم خدمات التدقيق بمستوى كفاءة اكبر وزيادة ثقة المدقق في نفسه وادائه بما ينعكس في نهاية على دقة وجودة عملية التدقيق .

The concept of external audit

1-1-2 مفهوم التدقيق الخارجي

قبل التطرق لمفهوم التدقيق الخارجي لا بد من توضيح مفهوم التدقيق بمعناه العام، ان مفهوم التدقيق بالتقرير الصادر عن جمعية المحاسبة الامريكية (AAA) " هو عملية منهجية وموضوعية لجمع وتقييم أدلة الإثبات وتقييمها فيما يتعلق بصدق الوقائع والأحداث الاقتصادية من اجل التحقق من درجة التطابق بين الحقائق والمعايير المعمول بها وإيصال النتائج إلى المهتمين من مستخدمي المعلومات"(Messier et al.,2016:12) كما يرى Timothy et al., ان مهنة التدقيق " هي المهمة التي يتم انجازها بشكل تقني من قبل شخص كفوء ومستقل عن طريق جمع وتقييم الادلة عن الاحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى الانسجام والتوافق مع المعايير المقررة سابقاً والتقرير عنها الى الجهات ذات العلاقة" (Timothy et al.,2017:56) اما مهنة التدقيق الخارجي فقد اخذت حيزاً كبيراً من الاهتمام نظراً لحاجة الملاك لرأي محايد ومستقل خاصة بعد انفصال الملكية عن الادارة ظهرت مهنة التدقيق الخارجي، اذ يقوم المدقق بمجموعة من الاجراءات يحصل على ادلة اثبات ملائمة عند فحص السجلات المحاسبية ومطابقة العمل مع المعايير المحاسبية للتأكد من صحتها وسلامتها، ويرى (Subhani) ان التدقيق الخارجي يتمثل " بفحص البيانات المالية للشركة من قبل مدقق مستقل ومؤهل عملياً ويتمثل الهدف الرئيسي من التدقيق هو اختبار صلاحية المستندات المستخدمة لدعم الإفصاحات الواردة والمبالغ في البيانات المالية للشركة محل التدقيق بشكل دوري ومحدد كما تجري عملية التدقيق الدوري من قبل جهات خارجية ومستقلة Subhani, (2016:13)، وينظر (حجة) الى التدقيق الخارجي "هو عملية منتظمة التي تؤدي من قبل شخص مستقل وكفوء من خارج الشركة ويقوم بأداء رأيه الفني المحايد عن مدى صحة وسلامة البيانات المالية للشركة التي يعمل على تدقيقها لكي تستفيد منها عدة اطراف خارج الشركة"(حجة،2017:12).

مما سبق، يمكن القول ان التدقيق الخارجي هو عملية منتظمة التي تؤدي من قبل شخص من خارج الشركة يكون مستقلاً ومؤهل علمياً وعملياً، يعمل على فحص البيانات المالية والسجلات والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة ليُبيدي رأيه الفني المحايد حول صدق وصحة المعلومات المحاسبية وذلك لإعطائها مصداقية أكثر وتنال الرضا والقبول لدى مستخدمي هذه المعلومات من الاطراف الخارجية للشركة لاتخاذ قراراتها، و يعتمد المدقق في عمله على مجموعة من الادلة التي يستخدمها في اجراء عملية التدقيق فضلاً عن الفحص المادي والاستفسارات والملاحظة وبعد ذلك يتم اعداد التقرير، حيث يتضمن التقرير ابداء رأيه المهني عن نتيجة عمل الشركة ويمثل التقرير المرحلة الاخيرة من اجراء عملية التدقيق فإنه يمثل وسيلة الاتصال بين مستخدمي المعلومات المحاسبية والمدقق الخارجي.

2-1-2 الشروط الواجب توفرها في المدقق الخارجي

Conditions that must be met by the external auditor

الى جانب الصفات الشخصية للمدقق الخارجي كالأمانة والمحافظة على السرية والنزاهة والموضوعية في العمل والكتمان في كل ما يتعلق بأسرار المهنة، بالإضافة الى ذلك لابد من توفر شروط وهذه الشروط تكون كالآتي (حسين، 2019: 33-34).

1-أن يكون مؤهل علمياً وعملياً اي أنه حاصل على احدى الشهادات المتمثلة بالدبلوم او البكالوريوس او الدكتوراه او الماجستير.

2-أن تكون لديه خبرة فعلية في مجال عمله لا تقل عن سنتين تحت التدريب في ديوان الرقابة المالية.

3-أن يكون شخص مجازاً من قبل مجلس مهنة التدقيق .

كما يجب على المدققين المؤهلين أن يستوفوا اختبارات مهنية ومتطلبات تعليمية وأن يكون لديهم خبرة عملية كافية ودراسة اكااديمية مهنية وهذا يعني ان الاشخاص المؤهلين كمدققين يستفادون من فهم المحاسبة ومبادئ التدقيق والقانون والمالية وادارة الاعمال فضلاً عن المعرفة المهنية يحتاج المدققين الى مهارات تحليلية حتى تمكنهم من تحليل معلومات الشركة بشكل اكثر كفاءة وفعالية وتفسير التحليل بشكل صحيح وتطبيق الحكم المهني للوصول الى الاستنتاجات المناسبة في عملية التدقيق.

وعليه، يظهر للباحثة ان المدقق يحتاج الى متابعة وتطوير مهاراته المهنية باستمرار، وكذلك مواكبة التطورات التي تطرأ على مهنة التدقيق، وأن تكون للمدقق معرفة بالمعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة والقواعد الاخلاقية ومعايير التدقيق والمعرفة بتكنولوجيا المعلومات ذات صلة بعملية التدقيق.

2-1-3 مسؤوليات المدقق الخارجي

Responsibilities of the external auditor

تنشأ المسؤولية نتيجة لعقد يحصل بين طرفين وحصول اخلال في ذلك القانون او العقد المبرم ، يتحمل المدقق مسؤولية كبيرة تجاه عملائه والجهات الخارجية فهو يقوم بفحص القوائم المالية للشركة محل التدقيق ويدقق كل العمليات لان مهنته ليست كبقية المهن فهي تحتوي على نوع من المخاطر وتحتاج ايضا الى شخصية تتميز هذه الشخصية بخصائص منها القدرة على القيادة والتخطيط لعملية التدقيق وان يكون قادر على تكوين حكم مهني جيد وحيانا يلاحظ بعض المشاكل القضائية المتعلقة بمهنته ناتجة عن حكم ضعيف او اهمال او تقصير في اداء الواجبات المكلف بها، وبهذا فان للمدقق مجموعة من المسؤوليات التي تدخل في دائرة القانون اي انها يترتب عليها جزاء قانوني ومن هذه المسؤوليات هي المسؤولية التأديبية والمسؤولية المدنية والمسؤولية الجزائية (شاكور، 2021: 21).

أ-المسؤولية التأديبية(الاخلاقية): ينشأ هذا النوع من المسؤولية اذا خالف المدقق قواعد السلوك المهني وعدم الالتزام بها، باعتباره الحارس الواقى ضد الرشوة والفساد وسوء استعمال المال فان سكوته عن اي مخالفات موجودة وعدم م ذكرها والاشارة اليها في تقريره، يعرضه الى فقدان مركزه الادبي وبالتالي تفرض عليه عقوبات تتراوح بين الانذار والتنبيه او تجميد عضويته (حسين، 2019: 36).

ب-المسؤولية المدنية: يصنف هذا النوع من المسؤولية الى نوعين المسؤولية التقصيرية والمسؤولية التعاقدية، فيما يتعلق بالنوع الاول من المسؤولية هي مسؤولية المدقق تجاه الاطراف الاخرى من مستخدمي القوائم المالية، الذي نتج عن تضرر مصالحهم بسبب اعتمادهم على تقرير المدقق فاذا لم يفصح المدقق عن الحقائق المالية الموجودة في تقريره فعليه دفع تعويض للمتضرر من الطرف الاخر، اما النوع الثاني من المسؤولية تعتمد هذه المسؤولية أصلا على وجود عقد مبرم بين الطرفين وقد يكون مكتوبا ومشمتمل على حقوق وواجبات لكلا الطرفين (حولي، 2017: 340).

ج -المسؤولية الجزائية (الجنائية): يتعرض المدقق لهذا النوع من المسؤولية اذا تعدى الضرر لشخص او لأشخاص محددین الى الضرر بالمجتمع ككل، ومن الجدير بالذكر ان المسؤولية الجزائية ذكرها قانون ضريبة الدخل العراقي(113) لعام 1982 المعدل في عام 2004 حيث فرضت عقوبة الحبس لمدة عام لمن تنص عليه المادة (57-2) وهذه المادة تطبق على المدقق، لان الضريبة تعتمد تقريره في عملية التقدير الضريبي(حسين، 2019: 37).

2-1-4 التخصص المهني للمدقق ونجاح المهنة

The professional specialization of the auditor and the success of the profession

التخصص في اللغة- هو كلمة مشتقة من الفعل خصص اي خصه بالشيء، يخصه خصاً وخصوصية وخصوصاً، حيث إن مصطلح التخصص لغوياً " هو أداء عمل معين أو وظيفة معينة وبمعنى آخر امتاز به عن غيره، اي انفرد به" (مسعود، 1992 : 201)، اما التخصص في مهنة التدقيق فقد ورد في الدراسات العربية والاجنبية بعدة مسميات منها التخصص الصناعي، والتخصص النوعي، والتخصص القطاعي، والتخصص المهني وهذا التعدد في المصطلحات لا يعني أن هنالك اختلافات في مفهوم ومضمون التخصص في التدقيق، حيث يشير إلى النشاط الأساسي للقطاعات التي يتم العمل فيها ، سواء كانت تجارية أو صناعية أو زراعية أو خدمية، ومن الجدير بالذكر أن الباحثة استخدمت في هذا البحث التخصص المهني للمدقق الخارجي، أما من حيث النشأة يعود تاريخ الاهتمام بدراسة التخصص المهني الى العام 1917، ومن ذلك التاريخ لقي موضوع التخصص المهني اهتماماً واسعاً على مستوى العديد من الاديبيات المحاسبية، لما له من الدور الاساسي في اعداد المدقق وتأهيله علمياً وعملياً وامتلاكه المعرفة والخبرة الواسعة في مجال تخصصه، وأن هذه المعرفة تزيد من قدرته في الكشف عن الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية التي تستفاد منها جهات متعددة لاتخاذ اغلب قراراتها، حيث اختلفت وجهات النظر حول مفهوم التخصص المهني (لقويرة، 2017: 449) ويشير (Solomon et al., 1999) الى المدقق المتخصص هو المدقق الذي اكتسب خبرة معينة نتيجة التدريب وممارسة التدقيق بشكل كبير في نشاط معين (Solomon et al., 1999: 191) ويرى (Arens et al.) "أن المدقق المتخصص هو المدقق الذي لديه المعرفة والخبرة والفهم العميق في مجال نشاط الشركة، ولديه معرفة حول عمليات الشركة والارشادات والقواعد المحاسبية التي تعتبر ضرورية لتحقيق جودة عملية التدقيق" (Arens et al., 2014: 239)، كما يرى (Hegazy et al.) "ان التخصص المهني للمدقق يتم اكتسابه من خلال التعامل الموسع مع الزبون الذي ينتمي إلى نفس الصناعة" (Hegazy et al., 2015: 145) من جانب آخر اكدت دراسة (Thongchai & Ussahawanitchakit) أن مفهوم التخصص المهني للمدقق " يعني القدرة على اكتساب المزيد من المعرفة العميقة والتعلم المستمر من خلال الخبرة العلمية والعملية والتدريب والممارسة، وبالتالي يمتلك المدقق المتخصص مهنية القدرة المتميزة على أداء المهام المحددة والتعامل مع المشكلات المستجدة اثناء تنفيذ إجراءات عملية التدقيق" (Thongchai & Ussahawanitchakit, 2015: 395).

بينما يرى (Kirana & Ramantha) " أن التخصص المهني هو وجود فهم عميق وخبرة طويلة للمدقق بطبيعة نشاط الأعمال الخاصة بالشركة، وكيفية تطبيق القواعد المحاسبية العامة، والمعالجة المحاسبية الخاصة به والتحديات التشغيلية التي يواجهها" (Kirana & Ramantha , 2020: 128).

ومن المفاهيم السابقة يمكن القول أن اغلب الدراسات ركزت على ضرورة اكتساب المدقق المعرفة والخبرة المهنية الناتجة من التعلم والعمل المستمر في مجال تخصصه، لان هذه المعرفة تساعده في الكشف عن عمليات الغش

والاحتيال في التقارير المالية، حيث يؤدي تخصص المدقق مهنيًا من الارتقاء بجودة ادائه المهني واكتساب المدقق القدرات المهنية والخبرات وامتلاك مجال واسع من المعرفة والمهارات في مجال تخصصه التي تساعده في اضافة الثقة والمصداقية على التقارير المالية التي تقدم للأطراف المستفيدة منها من جهة، و لكسب ثقة المستثمرين في اسواق المال من جهة اخرى.

كما نجد ان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في عام 1998 ينظر الى مسالة التخصص في مهنة التدقيق هي أحد أهم خمس قضايا تؤثر في نجاح مستقبل وتطور المهنة في القرن الواحد والعشرين، وهي الوعي العام للدور الذي تمارسه مكاتب وشركات التدقيق، وقدرتها على التكيف مع متطلبات والتغيرات التي تحدث في البيئة المتقدمة، والقيمة المضافة التي تقدمها هذه المكاتب لربانها وحرص واهتمام مكاتب التدقيق على المستوى العالمي، فضلاً عن أهمية التخصص في التدقيق حيث يمثل الأساس لبقاء واستمراره عمل هذه المكاتب

(Şişmanoğlu & Arikboğa, 2018: 143) ، ومن الجدير بالذكر ان تخصص المدقق صناعياً او قطاعياً لا يعني بالضرورة عدم ادائه عملية التدقيق في قطاعات اخرى فقد يكون المدقق متخصص في قطاع ما ويؤدي عملية التدقيق في قطاعات اخرى غير متخصص فيها، كما ان نجاح استراتيجية التخصص المهني يعتمد على كبر حجم مكتب التدقيق وتوافر عدد كبير من المدققين ذوي الخبرة والمعرفة المهنية والتخصصات المختلفة، وهو الامر الذي يدفع مكاتب التدقيق لاندماجها مع مكاتب اخرى بحيث يوفر هذا الاندماج تبادل المزيد من الخبرات والمهارات بين المدققين وتطوير مهاراتهم لأداء عملية التدقيق (Thongchai & Ussahawanitchakit , 2015:54).

مما سبق، يمكن القول ان التخصص المهني للمدقق في نشاط ما هو امتلاكه معرفة متعمقة في نشاط معين بما يمكنه من الاضطلاع بشكل اوسع وأدق بطبيعة نشاط عملانه، وعليه فإن التخصص المهني يكسب المدقق خبرة علمية وعملية جيدة في قطاع معين لكي يكون له القدرة على اداء مهامه وبشكل يميزه عن الاخرين وتمكنه من تقديم خدمات التدقيق لهذا القطاع بصورة جيدة وتجعله قادراً على ان يلبي الاحتياجات المتزايدة لبيئة الأعمال نتيجة العديد من المتغيرات.

2-1-5 التخصص المهني للمدقق مدخل لتطوير الممارسات

The professional specialization of the auditor is an introduction to developing practices

يعد التخصص المهني أحد مداخل التطور في ممارسة مهنة التدقيق المتبعة من قبل شركات التدقيق بهدف تحسين جودة الاداء المهني وتحقيق الميزة التنافسية كما يعد احد ابرز مداخل الاستمرارية للشركات في سوق التدقيق لمواجهة المنافسة المتزايدة في ظل العولمة وانفتاح الاسواق، كما يحقق التخصص العديد من المزايا للفئات كافة المعنية بمهنة التدقيق ولعل اهمها زيادة مستوى جودة الاداء المهني الذي ينعكس تأثيره في التقارير المالية.

وتشير دراسة (Appelbaum et al.,) الى دور المدقق المتخصص في ظل التحول الرقمي حيث وجدت ان دور المدقق في ظل منصات التحول الرقمي يكون اكثر تنوعا واتساعا ،بسبب تنوع الاساليب المستخدمة في تطبيق استراتيجيات التحول الرقمي كما تؤكد الدراسة ان وجود هذه المنصات يساهم بشكل كبير في تقييد ممارسات التلاعب والاحتيال التي تحدث بنتيجة الاعمال، نظرا للتحول الاوتوماتيكي بشكل كلي في كافة العمليات المالية للشركة، وقد تتنوع الاساليب المستخدمة في التحول الرقمي بين تحليلات البيانات الضخمة والحوسبة الهاتفية وغيرها وبالتالي يصبح من الصعب التعامل مع تلك الاساليب المستخدمة وهنا تظهر اهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي ولكن بشكل مختلف حيث يظهر ما يسمى بالتخصص الرقمي للمدقق الخارجي . وفقا لاختلاف استراتيجيات التحول الرقمي واساليبه وهذا ما يعد تطور ملحوظ لمهنة التدقيق (Appelbaum et al., 2018:84-85)¹.

كما ينظر (Hegazy & El-Deeb,2016) الى التخصص المهني للمدققين بأنه استراتيجية تمايز تهدف إلى تزويد المدققين بميزة تنافسية مستدامة مقارنة مع المدققين غير المتخصصين ، وقد تم توضيح أهمية استراتيجية التخصص المهني للتدقيق وتطبيقها في العديد من شركات التدقيق نتيجة الأحداث المختلفة التي تمر بها بيئة التدقيق الحالية، وأن استخدام استراتيجية التمايز في التخصص المهني للمدققين يمكن أن تساهم في خدمة مجموعة كبيرة من الشركات التي يتم تدقيق بياناتها وهذا الامر سيؤدي الى زيادة جودة عمليات التدقيق وبالتالي يعزز من قدرة المدقق على اكتشاف الاخطاء والتلاعب بالتقارير المالية (Hegazy & El-Deeb,2016:4).

ويمكن للمدقق المتخصص تقديم خدمة بأقل تكلفة مقارنة بمنافسيه من المدققين غير المتخصصين، وذلك من خلال تحسين الخدمة المقدمة، اي يعمل المدققين او شركات التدقيق بتدقيق البيانات المكلفين بها بأقل تكلفة مع الحفاظ على جودة الخدمة المقدمة بنفس الوقت، اي انها تتخذ السعر كميزة تنافسية، وبالتالي تستطيع اضافة قيمة لربائنها وكسب رضاهم (Cadman & Stein,2007:9)، ويمكن بيان المجالات المختلفة التي تتجلى فيها اهمية التخصص المهني للمدقق وكالاتي:

1- ان التخصص المهني للمدقق يحسن من قدرته على تقييم مخاطر عملية التدقيق من خلال تنفيذ اجراءات عملية التدقيق الاكثر دقة وفاعلية ويتم الحصول على الخبرة والكفاءة من تكرار نفس اجراءات بعض الانشطة لسنوات عديدة اذ يكمن خطر التدقيق في ابداء رأي غير صحيح عن عدالة التقارير المالية التي يتم اعدادها من قبل ادارة الشركة بمعنى ذلك عدم اكتشاف أي انحرافات ومخالفات في التقارير المالية لذا يأتي دور المدقق المتخصص مهنيًا في تحسين وتقييم تلك المخاطر وتقليلها (Alareeni, 2018: 15) .

1 التحول الرقمي يقصد بالتحول الرقمي استخدام تقنية المعلومات الحديثة ونظم الاتصالات في العمليات المحاسبية، من حيث الإدخال والإخراج والتخزين، بهدف تحسين أداء وظائف المحاسبة خاصة فيما يتعلق بزيادة شفافية وموثوقية وجودة التقارير المالية (شبن،2023: 206)

2-يساعد التخصص المهني في تقديم خدمات تدقيق ذات جودة عالية والارتقاء بكفاءة عملية التدقيق، وبالتالي يعزز من السمعة المهنية للمدققين المرتبطة بتقديم خدمات ذات جودة عالية، ويمكنها من توسع نطاق خدماتها وزيادة الطلب عليها (Mayhew &Wilkins,2003: 35).

3-يساعد التخصص المهني على زيادة جودة الافصاح المحاسبي للمعلومات الواردة بالتقارير المالية ، ويرتبط التخصص المهني بجودة الافصاح المحاسبي بعلاقة طردية وبالتالي يساهم في تحسين من نزاهة ومصداقية معلومات القوائم المالية وزيادة درجة الشفافية بها الامر الذي يؤدي الى زيادة المنافع المتوقعة من اتباع التخصص المهني الى درجة اكبر من تدعيم القدرات المهنية لدى المدققين بل تتعدى ذلك الى حماية الاقتصاد والاستثمار القومي (البيب،2005: 114).

4-يساهم التخصص المهني للمدقق في الحد او تقليل من الاستعانة بالخبراء، قد يستعين المدقق او شركات التدقيق بخبراء عندما تكون إدارة الشركة المدققة غير متعاونة، وعدم ثقة المدقق بالمعلومات المقدمة من قبل الادارة فيتطلب منه الاستعانة بالخبراء لغرض الاستفادة من الخبرات السابقة، ومتى ما كان المدقق يمتلك المعرفة والخبرة المتخصصة بنشاط الزبون فانه يصبح قليل الاستعانة بالخبراء في كثير من الحالات (عبد العزيز ، 2016 : 46).

5-يساهم التخصص المهني للمدقق في دعم استقلاليته، مع تطوير قدراته وخبراته المهنية مع احتفاظ المدقق الخارجي بدرجة استقلاله في مواجهة التأثيرات الخارجية التي تؤثر على استقلاليته، وبذلك يمكن القول ان استراتيجية التخصص المهني تمثل دعما للموقف التفاوضي للمدقق المتخصص مهنيا وداعما لاستقلاليته وذلك في مواجهة محاولات البعض للمساومة على استقلاليته (المقطري ، 2011 : 416).

6-يشكل التخصص المهني اهمية كبيرة لمواجهة المنافسة، ان اختلاف معايير التدقيق التي تختص بكل قطاع اقتصادي على حدة وتزايد شدة المنافسة بين المدققين او شركات التدقيق ادى الاتجاه في مهنة التدقيق الى زيادة الاهتمام بضرورة التعرف على طبيعة عمل ونشاط الشركة محل التدقيق والتعرف على البيئة التي تعمل فيها من اجل معرفة مخاطر التدقيق واكتشاف المخالفات والتحريفات الجوهرية التي قد توجد في التقارير المالية (عبد العزيز، 2016: 45).

7-يساعد التخصص المهني للمدقق على زيادة رضا زبائن التدقيق، اذ يستطيع المدقق المتخصص مهنيا من تقديم مجموعة من مقترحات وحلول للمشاكل، بناءً على المعرفة والخبرة المهنية في نشاط معين التي يحصل عليها اما مباشرة من تدقيق هذا النشاط، أو بشكل غير مباشر من خلال الحصول على دورات تدريبية لذلك النشاط (Chen et al., 2011:87).

مما سبق، يمكن القول ان التخصص المهني في أي مهنة يعد من أهم عوامل النجاح فيها وزيادة جودة عملية التدقيق، ونتيجة زيادة الاهتمام بتحسين جودة عملية التدقيق في الآونة الأخيرة، ودخول تكنولوجيا المعلومات في

مجال التدقيق، وانفتاح الأسواق وزيادة المنافسة على مستوى عالمي بين الشركات، فقد زاد اهتمام مكاتب وشركات التدقيق بالبحث عن سبل للارتقاء بالخدمات التي تقدمها ويعد التخصص المهني من أهم تلك السبل .

2-1-6 الدوافع التي ادت للمطالبة بتخصص المدقق مهنياً

The motives that led to the demand for the auditor's professional specialization

اشارت دراسة (Butar-Butar & Indarto) الى وجود ثلاثة دوافع ساهمت بتخصص المدقق مهنيًا، حيث يتمثل الدافع الاول في زيادة شركات التدقيق الكبرى لأهمية التخصص المهني ، وذلك لزيادة قدرة تلك الشركات على المنافسة في السوق العالمي مع تقديم خدمات ذات جودة عالية بحيث يصعب على شركات التدقيق الاخرى تقديمها، في حين تمثل الدافع الثاني بانهايار عدد من الشركات العالمية الكبرى، وانخفاض الثقة من قبل المجتمع المالي، ضد اعضاء مهنة التدقيق نتيجة لعدم قدرتهم على اكتشاف الغش والتلاعب في الوقت الملائم، وهذا ما دفع العديد من شركات التدقيق الى التخصص لرفع جودة عملية التدقيق وبالتالي يعزز من قدرتهم على اكتشاف الغش في القوائم المالية، اما الدافع الثالث تركز على اهمية التخصص حيث يعد المدقق المتخصص مهنيًا اكثر التزامًا بتطبيق المعايير المهنية ويقدم بيانات مدققة ذات جودة عالية، بالإضافة الى اعتماد المدققين على الحكم والتقدير الشخصي ، حيث كلما كان المدقق متخصص مهنيًا، كلما زادت قدرته على اصدار احكام في الاتجاه الصحيح، وبهذا سيؤدي الى زيادة جودة عملية التدقيق وتقييم المخاطر المحتملة، وبالتالي يقلل من اثر التعرض للمخاطر من قبل اصحاب المصلحة

(Butar-Butar & Indarto,2018:2-4)، كما اكدت دراسة ان من اهم الاسباب التي ادت للمطالبة بتخصص المدقق مهنيًا هي التغييرات الاقتصادية والتطورات في بيئة الاعمال المعقدة على المستوى العالمي والمحلي، والانفتاح العالمي وازدياد حدة التنافس بين الشركات الكبرى، اذ يعد هذا الدافع من الدوافع المهمة التي تبرز بأهمية التخصص المهني للمدقق لمواكبة تلك التطورات الحاصلة في البيئة المعقدة التي تتغير باستمرار لجعل التدقيق مهنة تواكب عصرها وتقل بشكل كبير من المخاطر الحتمية، كما يعد اذدياد عدد القضايا والدعاوى الجنائية والمدنية ضد اعضاء المهنة من ضمن الاسباب الرئيسية التي ادت للمطالبة بتخصص المدقق، نتيجة عدم الافصاح من قبل اعضاء المهنة عن حقيقة المعلومات المتضمنة بالتقارير المالية، مما سبب من اضرار مالية لأصحاب المصلحة التي تعتمد في قراراتها على تلك المعلومات المدققة (Kharuddin et al.,2020:2) (Nidal , 2020:69)، كما اشارت دراسة (Mayhew & Wilkins) الى وجود اختلافات كبيرة في طبيعة الانشطة الاقتصادية، واختلاف نظم الرقابة والسياسات المحاسبية للشركات، الامر الذي ادى الى ضرورة فهم المدقق لطبيعة نشاط الزبون، وكذلك اثار الى استخدام التخصص المهني كاستراتيجية للتميز عن المنافسين في ظل ازدياد حدة المنافسة بين الشركات، حيث تمتلك شركات التدقيق حافزاً للتخصص من اجل ان تميز نفسها عن شركات التدقيق الاخرى، اي يتمثل هذا التمايز بتقديم خدمات مميزة ذات جودة عالية، وباقل كلفة للحصول على حصة سوقية اعلى (Wilkins,2003: 33

Mayhew & Sarwoko)، و أكدت دراسة (Sarwoko & Agoes) حول المطالبات المستمرة من قبل اصحاب المصلحة بضرورة تحسين جودة التقارير المالية، إذ يعتمد اصحاب المصلحة على المعلومات المالية المقدمة من قبل المدقق الذي يكون بدوره مسؤول عن الافصاح عن نزاهة وشفافية التقارير المالية، نتيجة تراجع ثقة الجمهور بالقوائم المالية وخاصة المستثمرين في سوق رأس المال على جودة عملية التدقيق التي دُفقت من قبل المدقق والتي لم يفصح في تقريره بشكل صحيح حول المعلومات المتضمنة بالقوائم المالية الذي يمكن اعتباره هذا بمثابة فشل عملية التدقيق حيث يمكن أن يعرض المدقق المهنة للخطر إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح (Sarwoko & Agoes, 2014:272).

ومما سبق، يمكن القول ان الباحثة تتفق مع ما تم ذكره في الادبيات المحاسبية فهناك عدد من الاسباب تمثل دوافع اساسية للمطالبة بتخصص المدقق مهنيًا ومنها التطور والتقدم التكنولوجي على مستوى العالم، بالإضافة الى اهتزاز ثقة المجتمع في اداء المدقق الخارجي حيث ادت حالات الافلاس التي تعرضت لها بعض الشركات في دول العالم الى التساؤل عن دور المدقق الخارجي ويفقد هذا الدور الى ان المدقق الخارجي اما انه لم يقوم بالدور المطلوب منه فيما يتفق مع متطلبات معايير الاداء المهني وقواعد وآداب السلوك المهني او انه كان متواطئاً مع ادارة الشركة، فضلاً عن المطالبات المستمرة بتحسين جودة التقارير المالية وتعد الهيئات العلمية والمنظمات المهنية من اكثر الفئات التي تطالب بتحسين جودة المعلومات المحاسبية والمطالبة بزيادة جودة القوائم المالية.

7-1-2 عناصر بناء التخصص المهني للمدقق الخارجي

Elements of building professional specialization for auditors

هناك بعض من العناصر الاساسية التي تساعد في صقل مهارات المدقق بشكل اساسي لتساعده في اداء عمله بأكمل وجه، ومن هذه العناصر هي:

اولاً: التعليم المحاسبي الجامعي : يشهد العالم حالياً تحولات كبيرة نحو التطوير والتحديث في البيئة الاقتصادية وأنظمة التعليم، وخاصة نظام التعليم المحاسبي الذي يعد من أبرز النظم الاجتماعية التي تستمد خصوصيتها وأهدافها من النظام الاجتماعي الأكبر بمتغيراته المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية، مما يلقي بظلاله على حالة تعليم المحاسبة، في مسؤولية إعداد محاسبين من خلال استيفاء متطلبات تثقيف المحاسبين المؤهلين ، وأن هناك أنواعاً متعددة من المعرفة والخبرة التي ترتبط في نفس الوقت بمجالات متنوعة من الخبرة العملية، فقد أكد مؤتمر اليونسكو للتربية في القرن الحادي والعشرين على ما يجب القيام به من حيث الاهتمام بجودة التعليم وتحسينه من خلال الاهتمام بمدخلات العملية التعليمية وتطويرها (Mohammed & Al-Ani, 2022 : 214).

إن التعليم المحاسبي يعد عاملاً مهماً و أساسياً في تحسين جودة الأداء المهني ، وتعد مؤسسات التعليم الجامعي في مقدمة الجهات المسؤولة عن إعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات العلمية والعملية التي تمكنهم من مزاولة المهنة، ولما كان الحصول على شهادة جامعية لا يكفي لممارسة المهنة إذ يجب على المحاسب ان يتمتع بالخبرة والمعرفة اللازمة

التي تمكنه من ممارسة المهنة على أكمل وجه ، فالمحاسب يجب ان يكون معداً علمياً وعملياً ليتمكن من القيام بدوره في اداء عمله بطريقة كفوءة وفاعلة ، نظرا لزيادة مهمات وواجبات المحاسب اصبح من الضروري للمتخصصين في المحاسبة التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة بغية الالمام بمختلف الاساليب المحاسبية المتبعة وآثارها على جودة الاداء المحاسبي والمهني (كودان والعبادي،2020:251)، ويرى(النعيمي)ان التعليم المحاسبي "هو الانشطة التعليمية المستمرة لتطوير من قدرات المحاسب لتحقيق كفاءة الاداء في نطاق البيئة المهنية الخاصة به ويهدف التطوير المهني للمحاسب الى تعزيز الكفاءة والخبرة المهنية له(النعيمي،2017:161)، كما يرى (بو عزرية و لندا،)" ان التعليم العالي هو عملية منظمة تنفذها جهات تأتي في مقدمتها الجامعات ، وتزود هذه العملية المتعلم بالمعرفة الأساسية والامكانات العلمية والعملية اللازمة التي تمكنه من ممارسة مهنة المحاسبة "(بو عزرية و لندا،2017:7) و اشارت دراسة (Lucianelli & Citro) الى دور المعايير الدولية في تحسين جودة التعليم المحاسبي في جامعات العالم، والتي تهدف الى التعرف على مستوى جودة التعليم المحاسبي في الجامعات الايطالية وما اذا كان التعليم المحاسبي يلبي متطلبات معايير تعليم المحاسبة وبخاصة المعيار الذي يتعلق بمحتويات برامج التعليم المحاسبي (الكفاءة المهنية)، وتم ذلك من خلال اجراء مقابلة مع عينة من الاكاديميين والمحاسبين في الجامعات الايطالية خلال سنة واحدة وقد استنتجت الدراسة هناك فجوة بين برامج التعليم المحاسبي في الجامعات والواقع العملي لممارسة مهنة المحاسبة كما بينت الدراسة ان المحاسبين لديهم مزيد من التوقعات حول زيادة خبرتهم ومهاراتهم اكثر من قبل كما ان التوافق مع التعليم المحاسبي الدولي يساهم بشكل كبير في رفع مستوى الكفاءة المهنية لدى الدارسين في برامج التعليم المحاسبي (Lucianelli & Citro, 2018:1).

وقد اشارت دراسة (عثمان) الى اهمية التعليم المحاسبي الجامعي وفق الاتي (عثمان،2020:1985):

1. يساعد التعليم المحاسبي في تزويد المحاسبين بالمعارف المستجدة عن طريق برامج التعليم المحاسبي حيث يعد التغيير احدي السمات البيئية التي يعمل فيها المحاسب والمدقق وتوجد العديد من المتغيرات التي تمثل ضغوطاً مثل الانفتاح على الاسواق العالمية وثورة التكنولوجيا.
2. الايفاء بمتطلبات واحتياجات التنمية الاقتصادية وتلبية احتياجات سوق العمل بمحاسبين ذات كفاءة عالية
3. تحديد احتياجات ومتطلبات الشركة من دورات تدريبية وبرامج ومعالجة المشاكل التي تواجهها الشركات
4. من خلال تطوير المناهج العلمية وفق المستجدات الحديثة يمكن تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق فضلاً عن المساهمة في تطبيق هذه التطورات في الواقع العملي من خلال اعداد محاسبين ومدققين مؤهلين في الشركات.

وقد اشارت دراسة(Al Dulamy & Hamadi) هناك مجموعة عوامل تؤثر على نجاح واستمرارية برنامج التعليم المحاسبي منها ما يكون شخصية وبيئية ومهنية ،يمكن توضيحها كما يأتي Al Dulamy & Hamadi,2022:7):

1. العوامل الشخصية: تتعلق هذه العوامل بقدرات الطالب وصفاته ودوافعه وجهوده.
 2. العوامل البيئية المباشرة: تتعلق بالبيئة المباشرة التي لها تأثير واضح على الطالب، وتشمل هذه العوامل (ظروف الأسرة، الظروف المادية، ووقت الدراسة).
 3. عوامل برنامج تعليم المحاسبة المهنية: وتشمل طبيعة البرنامج والكفاءات التي يجب توفرها لإكمال البرنامج التعليمي.
 4. عوامل بيئة العمل: تتعلق ببيئة الأعمال والهدف الذي يطمح إليه المحاسب المحترف في مجال المحاسبة ، ويشمل ذلك (توقعات الجمهور للدور الذي سيؤديه المحاسب المحترف الطموح في مهنة المحاسبة
- ومما سبق يمكن القول، أن التعليم المحاسبي الجامعي يعد مرتكز اساسي، وضرورة حتمية فهو يمثل السبيل الوحيد لاكتساب المعرفة العلمية، لان العمل المحاسبي يحتاج الى ملاكات مهياة وفق اسس علمية استجابة للتغيرات التي تحدث في البيئة، فضلاً عن ذلك فإن الباحثة ترى أن التعليم الجامعي لا يكفي لأعداد محاسبين، فهم بحاجة الى تأهيلهم بشكل عملي من اجل تطوير خبراتهم ومهاراتهم المهنية فهم بحاجة الى دورات تدريبية مستمرة في المحاسبة والتدقيق.

ثانياً: المعرفة والخبرة المهنية المكتسبة: تعني الخبرة المهنية المقدره على الأداء الكفاء والفعال للمهام المعقدة المكلف بها بطريقة متميزة، اعتمادا على المعرفة المتراكمة في مجال محدد، والإجراءات المحددة لأداء تلك المهام (جمعة،2016: 36)، يجب على الممارسين الحفاظ على المعرفة المهنية وتطويرها باستمرار من أجل تعزيز خبراتهم المهنية الى المستوى المطلوب لتزويد عملائهم بالخدمات بناءً على احدث التطورات الحاصلة وسيكون لدى المدققين رؤية افضل اوسع للمحاسبة والتدقيق يمكنهم من اكتشاف الغش والمخالفات في القوائم المالية وبالتالي يمكن ان يؤدي المستوى عالي من الخبرة والمعرفة المهنية من تحسين جودة عملية التدقيق (Alsughayer,2021:128).

وأكدت معايير التدقيق العامة على الصفات الشخصية للمدقق، واهمها المتعلقة بالتأهيل العلمي والعملية للمدقق والذي يشترط ان يقوم به أشخاصاً يمتلكون المستوى اللازم من التدريب ولديهم مستوى عالٍ من الخبرة المناسبة للعمل كمدققين يستطيعون أداء عملهم التدقيقي، فضلاً عن ذلك فإن الخبرة تعد من الركائز الأساسية التي تقوم عليها جودة العمل التدقيقي، لأن خبرة وكفاءة المدقق تساعده على اكتشاف الأخطاء والمخالفات، كما تؤثر الخبرة بشكل إيجابي على أداء المدقق (الكاوري،2017: 54)، ويرتبط التخصص المهني بصورة اساسية بالمعرفة والخبرة المهنية فالمعرفة هي التعلم وقدرة الشخص على الفهم والتمييز، أما الخبرة المهنية فهي تستوجب التمييز بين الخبرة العامة وبين اكتساب المدقق لصفة الخبير، فالخبرة العامة أو ما يطلق عليها بعض الاحيان سنوات الممارسة او الاقدمية وهي طول المدة التي يقضيها الشخص في وظيفة متخصصة أو في أداء مهمة محددة، اما من حيث اكتساب المدقق لصفة الخبير فتعرف بأنها، حيازة حجم كبير من المعرفة والمهارة المتعلقة بالإجراءات التي تتبع في إنجاز مهام

التدقيق، بما يؤدي إلى الأداء رفيع المستوى لهذه المهمة (عبد العزيز، 2016: 44)، ويرى (Mousa) أن الخبرة العامة لا يمكن أن تحل محل الخبرة المتخصصة في عمل المدقق في مجال معين، كما أن المدقق بحاجة إلى خبرة متخصصة في تكوين رأي حول القوائم المالية، والتي سيؤدي إلى صياغة تعليمات تنظيمية خاصة بالمهنة والتي ستجعل المدقق في النهاية قادرًا على التعرف على كل التخصصات الجديدة وجعل التدقيق مهنة تواكب عصرها وتقل بشكل كبير من مخاطر التدقيق (Mousa, 2022:42).

مما سبق، تتفق الباحثة مع ما تم طرحه في الأدبيات حول مفهوم الخبرة العامة فهي تمثل خبرة المدقق في أداء مهام التدقيق بصفة عامة وتقاس هذه الخبرة بعدد السنوات التي يقضيها المدقق في مجال التدقيق أما الخبرة المتخصصة هي خبرة المدقق في أداء خدمة التدقيق في قطاع معين أو ما يشير إليها بالتخصص المهني، حيث أن اكتساب المدقق للخبرة والمعرفة المهنية في مجال تخصص عمله، تعد أحد الركائز المهمة لجودة عملية التدقيق، وتزداد خبرة الشخص أكثر كلما زادت عدد سنوات عمله في جانب معين، هذه الخبرة تزيد من قدرة المدقق لاكتشاف التحريفات والمخالفات في التقارير المالية، بحيث تجعله قادرًا على التنبؤ وتقييم المخاطر المحتملة للحيلولة منها دون وقوعها.

ثالثاً-مهارات خاصة في مجال التخصص : نظراً للحاجة إلى تحسين وفهم مهارات وخصائص المدقق في خطوة للتعبير عن الحكم المهني، فإن فهم المزيد من الخصائص الشخصية المتأصلة والمهمة الواجب توفرها في المدقق يمكن أن تؤدي إلى تحسين تدريب واختيار المدققين، هناك بعض المهارات الشخصية للمدقق المتخصصة مهنيًا ومن أهم هذه المهارات: (Imen Thabet,2017: 10) (Uyar &Gungormus :2011:33).

1- تحمل المسؤولية: يتعين على المدقق تحمل مسؤولية قراره ونتائج الحكم فهو مسؤول عن صدق وانتظام البيانات المالية وتقرير إدارة الشركة، حيث تغطي قرارات المدقق تقييمه لمخاطر عملية التدقيق، وتحديد مستوى الأهمية النسبية واختيار استراتيجية التدقيق واختيار إجراءات التدقيق لإعدادها والتعبير عن الرأي .

2-الابداع: يزيد التفكير الإبداعي من القدرة على التفكير بشكل مختلف، وحل المشكلات بشكل فعال وإيجاد الحلول المناسبة لها، إذ يمكن أن يجد المدقق حلولاً للمشكلات التي فشل الآخرون في إيجاد حلولها.

3- التدريب الأكاديمي: يتم اكتساب هذا النوع من المهارات من خلال التدريب الرسمي ومن خلال الخبرة العامة كمدقق حسابات.

4-القدرة على اتخاذ القرار : يمكن أن يكون اتخاذ القرار صعبًا، حيث يتخذ المدقق قرارات طوال عملية التدقيق، وتمثل الأجزاء الصعبة هي اختيار أفضل قرار بالنظر إلى المعلومات التي جمعها المدقق للمساعدة في اتخاذ القرار .

5-مهارات التواصل: هي قدرة الخبراء على اقناع الآخرين بأن لديهم معرفة متخصصة، يمكنهم توصيل قدرتهم على اتخاذ القرارات بشكل فعال للآخرين، كما يعني الاتصال هو القدرة على التعبير في شكل شفهي أو كتابي ، وفهم اللغة الشفوية أو المكتوبة ، والتفاعل بشكل مناسب حيث تعمل القدرة على التواصل وتحسين الاستقلال والحياة الشخصية والمهنية للفرد.

6-الثقة بالنفس: لدى المدقق إيمان قوي بقدرته على اتخاذ قرارات جيدة، يجب أن يكون هادئاً وواثقاً من نفسه أثناء اتخاذ القرارات

7-المعرفة العامة: المعرفة العامة أو ما تسمى احيانا بالمعرفة العالمية، وهي نوع من المعرفة المكتسبة من خلال التجارب الشخصية والقراءة، يمكن أن تزيد من مستوى خبرة المدقق وادائه.

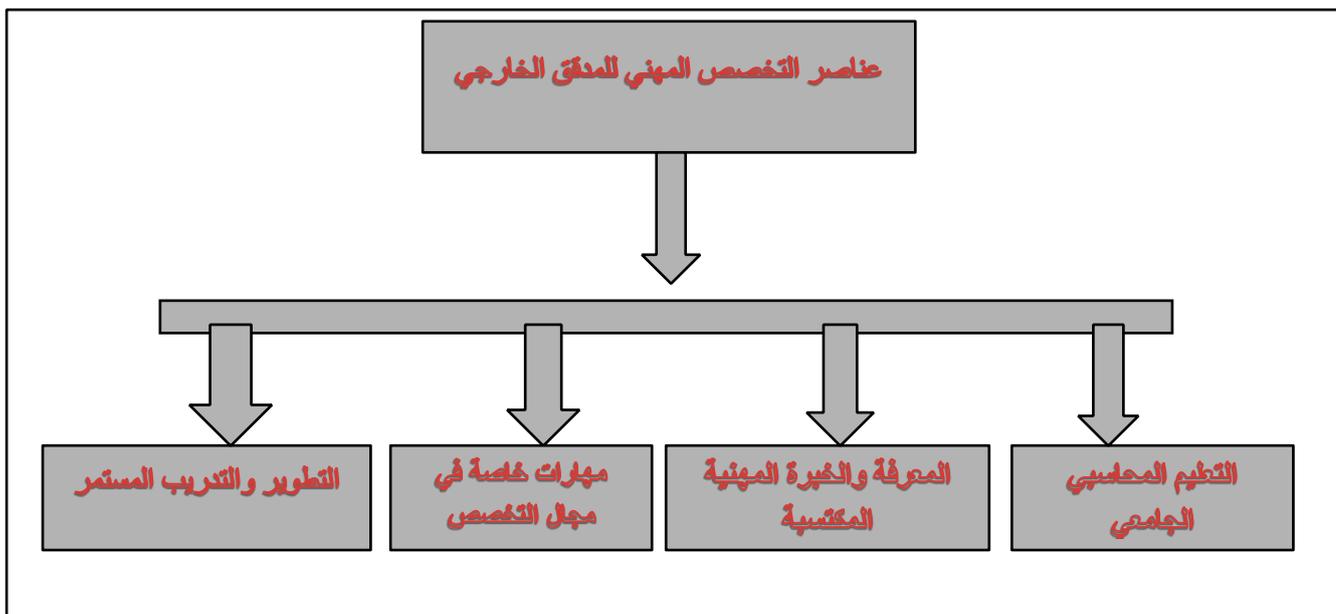
8-القدرة على حل المشكلات: تتضمن القدرة العامة على حل المشكلات هي القدرة على التعرف على العلاقات وتفسير البيانات والعقل بشكل تحليلي، تعد القدرة على حل المشكلات سمة أساسية للمدقق الخبير، في الواقع يستطيع المدقق التحكم في طرق حل المشكلات المختلفة من أجل تطوير البدائل واختيار الحل الأفضل.

9- القدرة على معرفة ما هو مناسب: بناءً على الخبرة، يمكن للمدققين التمييز بسهولة بين المعلومات ذات الصلة وغير ذات الصلة في مشكلة ما، حيث يستخدمون ما هو ملائم ويتجاهلون ما هو غير مناسب.

رابعاً-التطوير والتدريب المستمر : وضع الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) مجموعة من المعايير والأدلة وقدم توصيات مناسبة لتطوير التعليم المهني ونظام التدريب المستمر الذي يهدف إلى تطوير موظفين مؤهلين قادرين على تلبية متطلبات سوق العمل خلال القرن الحادي والعشرين أثناء العمل في نفس الوقت كمحترف مختص في الأدلة المعقدة من أجل ضمان تحقيق هذه الأهداف ، ومن الضروري أن تكون على دراية بمجموعة من المعارف والمهارات والقيم المهنية وامتلاكها(Mousa,2022:44).

كما انّ التدريب لا اكتساب المهارة في الاداء أي يقصد به التأهيل العملي للمدقق ، فأن استخدام المعلومات الحديثة يتطلب توفير كوادر متخصصة ومدربة تمتاز بمهارات وقدرات عالية بحيث تستطيع استيعاب جميع الحقائق والعوامل التي تتعلق بالأنظمة والطرق المتبعة في تطويرها وتحليلها مما يتطلب وضع خطط ملائمة لتأهيل وتدريب المدققين بشكل مستمر في هذا المجال (عبد الواحد وذنون، 2021: 67)

مما سبق، يمكن القول ان التأهيل والتدريب المستمر يمثل عملية مكملة للتعليم المحاسبي الجامعي، فهو عملية تأتي بعد التعليم الجامعي، وتتم من خلال اشراك العاملين بدورات تدريبية مستمرة لتنمية وصقل مهاراتهم واكتسابهم للمعرفة المهنية لتأدية عملهم المهني على اكمل وجه، ويمكن توضيح عناصر التخصص المهني للمدققين من خلال الشكل الآتي:



شكل (2) عناصر التخصص المهني للمدقق الخارجي

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على الادبيات النظرية

8-1-2 موقف معايير التدقيق من التخصص المهني للمدقق الخارجي

The position of auditing standards on the professional specialization of the external auditor

على الرغم من عدم وجود معيار صريح ينص على ضرورة التخصص المهني للمدقق الا ان معايير الاداء المهني تضمنت المقومات الاساسية الواجب توافرها في المدقق ليصبح قادرا على مزاولة عمله بالكفاءة والمهنية المطلوبة وبينت ذلك ان تفهم المدقق لطبيعة ونشاط عمل الشركة التي يعمل على تدقيقها يعد ضرورة اولية ليؤدي عمله التدقيقي بكفاءة عالية ويساعده في التخطيط الافضل لعملية التدقيق وكذلك يساعده في معرفة اماكن وجود الاخطار في تلك المهنة وقد شددت معايير جودة التدقيق في الولايات المتحدة على اهمية تعيين وتحديد وتطوير المدقق المتخصص، ويمكن الاشارة الى بعض من معايير التدقيق الدولية كالآتي:

1-معيار التدقيق الدولي (300) "التخطيط لعملية التدقيق"

حسب المعيار الاول من معايير العمل الميداني يتطلب من المدقق فهم عمل وطبيعة نشاط الزبون، اي يجب على المدقق التعرف على طبيعة ونشاط الشركة محل التدقيق، والاعمال المحيطة به عند التخطيط لعملية التدقيق لكي يتم التخطيط لعملية التدقيق بشكل مناسب، ويمكن ان يساعد المدقق من فهم الاحداث وسير العمليات داخل الشركة، والتخطيط الاستراتيجي لعملية التدقيق، وكذلك يمكن ان يساعده على تقييمه للمخاطر الحتمية، وتحديد المعوقات التي تواجه عملية التدقيق (المقطري، 2011: 414)، ل يتم انجاز عملية التدقيق على اكمل وجه وتقديم خدمات ذات جودة

عالية، فإنه يتطلب من المدقق القيام بعملية التخطيط الفعال، ولكي يتم التخطيط بفاعلية فلا بد من وضع استراتيجية تدقيق شاملة، ومن ثم ترجمة تلك الاستراتيجية الى مجموعة من السياسات والاجراءات (Eulerich, 2019:5).

ويتطلب هذا المعيار بالتخطيط والاشراف على عملية التدقيق اي يتطلب هذا المعيار من المدقق ان يخطط لعملية التدقيق وكذلك الاشراف الملائم على فريق العمل من اجل توجيههم وتقديم الارشادات لهم ومن اجل البداية السليمة لأي عملية تدقيق ينبغي التخطيط لها بشكل ملائم وان القيام بعملية التدقيق دون التخطيط السليم لها يتوقع ان تكون نتائج عملية التدقيق غير سليمة سواء كانت من حيث الوقت او الفحص او حجم ادلة الاثبات وعليه فإن التخطيط السليم لعملية التدقيق يرفع من مستوى جودة الاداء المهني لأنها تساعد في تحقيق الاهداف المتوخاة من عملية التدقيق ويعد التخطيط ضروري لضمان تادية المهام المكلف بها بأكثر فاعلية وكفاءة وتخفيض المخاطر الى المستوى المقبول(لقويرة،2019: 143).

2-معيار التدقيق الدولي (310)(الالمام بطبيعة نشاط الشركة)

الهدف الرئيسي من معيار التدقيق الدولي 310 هو تقديم ارشادات وتوجيهات ضرورية للمدقق في ممارسة عمله المهني لمعرفة طبيعة عمل ونشاط الشركة وتحديد مدى اهميتها للمدقق ولأعضاء الهيئة العاملين في هذه المهنة فعند اجراء عملية التدقيق على القوائم المالية من قبل المدقق يجب ان يكون لديه معرفة تامة بطبيعة عمل ونشاطات الشركة لكي تمكنه من فهم الممارسات والاحداث التي يكون لها تأثير كبير على التقارير المالية وان وجود هذه المعرفة التامة بجميع نشاطات الشركة تؤهل المدقق في معرفة وتقييم المخاطر وتحديد اجراءات عملية التدقيق، كما يجب ان يكون لديه القدرة على فهم نشاط الشركة محل التدقيق ويتطلب هذا الامر الدقة والسرعة الى حد مقبول في صورة متكاملة عن اعمال وخصائص تلك الشركة محل التدقيق فالمدقق الجيد يكون قادرا على فهم طبيعة الاتصالات والعلاقات الموجودة داخل الشركة ثم يبدأ بالتخطيط الفعال لعملية التدقيق (الطائي وجابر،2022: 67).

ونصت الفقرة الثامنة من معيار التدقيق الدولي (310) بانه يستطيع المدقق الحصول على معلومات تتعلق بطبيعة عمل الشركة والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه من خلال المصادر الاتية(دبور،2013: 32):

أ-اجراء محادثات مستمرة مع المديرين ورؤساء الاقسام في الشركة

ب-الاتصال بالمدقق السابق والمستشار القانوني التي سبق وان قدموا خدمات للشركة ومناقشتهم في امور الشركة من اجل الحصول على معلومات تخص عمل ونشاط الشركة.

ج-الخبرة المتراكمة والممارسة العملية من عمل المدقق بنفس القطاع الذي تنتمي اليه الشركة

ء- الأنظمة والقوانين التي لها تأثير عام على عمل الشركة، واقامة جولات ميدانية داخل الشركة او من خلال الوثائق الصادرة كالتقارير المالية السنوية

3-معيار التدقيق الدولي (315)(تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم الشركة وبيئتها)

ينص معيار التدقيق الدولي (315) بضرورة حصول المدقق على المعرفة التامة بنشاط الشركة وبيئتها قبل موافقة المدقق على التكليف بعملية التدقيق، وبعد قبول التكليف له وبعد فهم المدقق لنشاط الشركة يؤدي الى زيادة درجة تخصص المدقق في اتجاهين يتمثل الاتجاه الاول في حصول المدقق على معرفة اولية عن القطاع الذي تنتمي اليه الشركة وكيفية طبيعة نشاط الشركة المكلف بتدقيق بياناتها، اما الاتجاه الثاني يدفع المدقق-حسب الظروف-بالحصول على المعرفة المطلوبة وتكون المعلومات اكثر تفصيلا من بداية التكليف وهو ما يعني بضرورة تقييم تلك المعلومات المتاحة وتحديثها كلما تقدمت عملية التدقيق عن طريق الاتجاهين معا (عمر،2020: 27)، ويتطلب معيار التدقيق الدولي (315) من المدقق فهم طبيعة عمل الشركة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية للشركة لكي يتمكن من تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في قوائمها المالية سواء كانت تلك الاخطاء ناتجة عن قصد اي بنية الغش او الاحتيال او يكون خطأ بدون قصد، ولكي يفهم المدقق جميع الامور المتعلقة بالرقابة الداخلية للشركة وطبيعة عملها يجب ان يفهم الاتي (الكاوري،2017: 34):

1-اطلاع المدقق على استراتيجيية العمل واهدافها وكذلك مخاطر الاعمال التي يمكن ان تؤدي الى اخطاء جوهرية في القوائم المالية

2-فهم وتقييم الرقابة الداخلية للشركة ومعرفة عناصرها المستخدمة في عملية التدقيق

3-تحديد وتقييم الوضع المالي للشركة باستمرار

4-معرفة طبيعة عمل الشركة وعملياتها وسياستها وهيكلها الاداري، وانواع الاستثمارات التي تقوم بها الشركة .

4- معيار التدقيق الدولي (550) (الأطراف ذوي العلاقة)

تشير الفقرة السادسة من معيار التدقيق الدولي (550) (الأطراف ذوي العلاقة) بأنه يتطلب من المدقق مستوى من المعرفة بطبيعة اعمال الشركة والجهة القطاعية التي يقوم بتدقيق بياناتها وفهم طبيعة نشاطها لكي يتمكن المدقق في التعرف على الاحداث والممارسات والمعاملات التي تكون لها تأثير على البيانات المالية، وعملياً اذ يكون من الصعب ان تتوفر لدى المدقق المعرفة الكاملة بطبيعة اعمال الشركة وانشطتها، التي يكون هدفه فيها الاساسي تقديم خدمات التي تجعل منه مدقق لجميع انشطتها، وهذا ما يضع المدقق اما خيارين اولهما: يتطلب من المدقق ان يكون لديه معرفة والمام كافي بجميع القطاعات التي يعمل على تدقيقها، وهذا يتطلب من المدقق تكاليف عالية من اجل تدريبه للحصول على المعرفة الكافية بتلك القطاعات ، لكن في بعض الاحيان يكون من غير العملي الالمام بجميع القطاعات، وثانيهما: ان يقبل المدقق القيام بعملية التدقيق في ظل عدم المعرفة الكافية بطبيعة نشاط العمل في البيئة ، وفي هذه الحالة فان الشركة التي يقوم بتدقيقها قد تتميز بمخاطر مرتفعة، وهذا ما يعرض المدقق الى رفع دعاوى

للتقاضي، وبالتالي يؤثر على سمعة المهنة من جهة، وفقدان ثقة الجمهور بالمدقق من جهة اخرى (حمودة، 2014: 74).

مما سبق، يمكن القول ان هذه المعايير توفر للمدقق ارشادات وقواعد في تنظيم مجريات العمل، وتعد ضوابط يعتمد عليها المدققين للقيام بمسؤولياتهم المهنية، وان الاعتماد على هذه المعايير تزيد من المعرفة والخبرة المهنية للمدقق من فهم الأحداث والتخطيط الاستراتيجي لعملية التدقيق بالإضافة الى تقييم المخاطر الحتمية، كما ان الفائدة المتحققة من تطبيق معايير التدقيق تتعلق بما ينبغي ان يحتذي بموجبه المدقق من اجراءات ومفاهيم وسلوكيات مهنية تساعده في انجاز عمله المهني بالجودة الملانمة فهي تمثل اداة للحكم على جودة عمل المدقق في ضوء مدى توافرها والاعتماد عليها اثناء عملية التدقيق.

9-1-2 مداخل قياس التخصص المهني للمدقق الخارجي

Approaches to measuring the professional specialization of the external auditor

على الرغم من وجود العديد من الابحاث والدراسات التي تناولت اهمية التخصص المهني للمدققين الا اننا لم نجد مقياسا عاما للتخصص المهني وانما اعتمدت الدراسات على عدة مقاييس يتم من خلالها تحديد ما اذا كان المدقق متخصص مهنيا في تدقيق نشاط محدد من أنشطة الشركة ام لا والتي سنتناولها كما يأتي:

1-مدخل الحصة السوقية Market Share Approach

يعد مدخل الحصة السوقية هو المدخل الاكثر شيوعا واستخداما في تحديد التخصص المهني، ويعد المدقق الذي تكون لديه حصة سوقية كبيرة في قطاع معين هو المدقق المتخصص مهنياً في ذلك القطاع

(Kommunuri,2013:4)، وان المدقق الذي يسيطر على حصة سوقية كبيرة في قطاع معين يعد الاكثر امتلاكاً للمعرفة والخبرة في ذلك القطاع من خلال امتلاكه اكبر حصة سوقية في ذلك القطاع والذي يحقق له ميزة تنافسية، بحيث يكون لديه حافز كبير في ادخال تقنيات تدقيق مع الفوائد المتوقعة وتحسين جودة عملية التدقيق (Omidfar&Moradi,2015:401)، وتحتسب الحصة السوقية للمدقق من المعادلة الآتية:

الحصة السوقية للمدقق = الحصة السوقية للمدقق في نشاط معين / اجمالي الحصص السوقية للمدقق العامل في

نفس النشاط

أ-مقياس الحصة السوقية على اساس اجور المدققين : يعتمد على اجور التدقيق كأساس في احتساب هذا المقياس، حيث يعد المدقق متخصص في قطاع معين في حالة استحوازه على نسبة كبيرة من اجمالي خدمات التدقيق المؤدية للشركة في ذلك القطاع ، وفي حالة زيادة اجور التدقيق يدل ذلك على زيادة الحصة السوقية للمدقق في قطاع معين

(عباس،2020: 28) وقد اختلفت الآراء حول تحديد النسبة التي تجعل المدقق متخصص مهنيًا في قطاع معين، وقد اقترحت دراسة (Bills et al.,2014:16) ان تكون نسبة اجور التدقيق داخل القطاع هي 30% او اكثر من اجمالي اجور التدقيق داخل ذلك القطاع وتم الاعتماد على النسبة من قبل العديد من الدراسات للتمييز بين المدققين المتخصصين من غير المتخصصين .

ب-مقياس الحصة السوقية على اساس نسبة عدد زبائن التدقيق: وفقا لهذا المقياس تتحدد الحصة السوقية على اساس نسبة عدد زبائن التدقيق في قطاع معين، الى اجمالي عدد زبائن التدقيق في نفس القطاع(280: 2011, Verleyen& De Beelde) وقد اختلفت الدراسات حول تحديد النسبة في اعتبار المدقق متخصص مهنيًا، كما اقترح (Jiang et al) ان المدقق يعتبر متخصص في قطاع معين اذا كانت لدى المدقق حصة سوقية تساوي او تزيد عن 20% من المدققين العاملين في ذلك القطاع ، وتم الاعتماد على هذه النسبة من قبل العديد من الادبيات المحاسبية كأساس للتمييز بين المدقق المتخصص من غير المتخصص(Jiang et al., 2014: 5).

وبالرغم من ان مدخل الحصة السوقية هو المدخل المسيطر على الدراسات البحثية في هذا المجال الا انه يأخذ عليه ما يلي (Neal & Riely,2004:171):

أ-هناك احتمال ان تنخفض عائدات مكتب التدقيق نتيجة التخصص في نشاط معين دون غيره.

ب-في القطاعات التي تتميز بمنافسة قوية حيث يمكن لمكاتب التدقيق ان تحقق عائدات مهمة ويتطلب التخصص من مدقق الحسابات تكريس موارد كبيرة جداً لتطوير خبرات وتقنيات عملية التدقيق المتعلقة بذلك القطاع.

ويمكن الرد على هذه الانتقادات كما يلي(jiang et al.,2014:5) :

الانتقاد الاول: ضرورة اعادة هندسة اقسام التدقيق بالمكتب المتخصص في قطاع او نشاط محدد وذلك بهدف تحسين جودة وكفاءة عملية التدقيق.

الانتقاد الثاني: تكوين الكيانات الكبيرة من مؤسسات التدقيق التي يكون لديها الامكانيات المطلوبة .

وبناءً على ما سبق يمكننا القول بأنه رغم تعدد وتنوع واختلاف اسس قياس الحصة السوقية، الا ان هذه الأسس تتفق على ان مكتب التدقيق يصنف بأنه متخصص مهنيًا عندما يحصل على حصة سوقية كبيرة داخل سوق القطاع الذي يتخصص به، واختيار افضل مقياس من بين هذه المقاييس بناء على حكم تقديري للشخص القائم بالدراسة.

2-مدخل حصة المحفظة Portfolio Share Approach

يعد هذا المقياس من الاستراتيجيات المهمة لقياس التخصص في شركة التدقيق ويتمثل مقياس حصة المحفظة بتقسيم الزبائن والاجور التي تحصل عليها شركة التدقيق حسب الانشطة والقطاعات التي تعمل على تدقيقها ومن ثم يمكن

التعرف على الأنشطة والمجالات الأكثر أهمية في شركة التدقيق (الطائي وسلمان، 2019: 535) ويركز هذا المدخل على القطاعات المختلفة التي يخدمها المدقق، بموجب هذا المدخل يعد المدقق متخصص مهنيًا في ذلك القطاع إذا حقق أكبر إيرادات في قطاع معين من القطاعات، ويعد المدقق متخصص مهنيًا وخبيرًا في قطاع معين إذا حقق أكبر نسبة من الإيرادات، ويعمل على استثمار موارده حتى وإن كان لا يملك حصة سوقية جيدة في هذا القطاع، ويعمل جاهداً في تطوير هذا القطاع (Neal & Riley, 2004:170)، ويتم قياس المدخل من خلال المعادلة الآتية

حصة المحفظة للمدققين = حصة المحفظة للمدققين في نشاط معين/اجمالي حصص المحفظة للمدققين العاملين في

جميع الأنشطة

ومن الانتقادات التي وجهت للمدخل عند تطبيقه فهو لا يعكس الجهد المبذول من قبل المدقق عند تطوير خبراته ومهاراته المهنية في قطاع معين بالإضافة إلى ذلك فإنه من الصعوبة يتم تحديد تخصص المدقق لنشاط معين عندما يتم تدقيق أكثر من نشاط (Karami et al., 2017:647) ويمكن قياس مدخل حصة المحفظة من خلال مقياسين هما:-

أ-مقياس حصة المحفظة على أساس اجور التدقيق: يعتمد هذا المقياس على الاجور التي يحصل عليها المدقق عند اجرائه عملية التدقيق من زبائن قطاع معين، إلى اجمالي الاجور التي يحصل عليها المدقق من جميع زبائن القطاعات المختلفة، مما يعني ان المدقق يعد متخصصا اذا كان نصيبه من اجور التدقيق في نشاط معين اكبر من نسبة المدققين العاملين في جميع الأنشطة (الطائي والسلمان، 2019: 534) وقد صنفت دراسة (Cadman & Stein شركة التدقيق على انها متخصصة مهنيًا اذا كانت اجمالي الاجور التي يحصل عليها المدقق تساوي 20% او اكثر من اجور التدقيق ككل (Cadman& Stein, 2007:13).

ب- مقياس حصة المحفظة على اساس عدد زبائن التدقيق: يعتمد هذا المقياس على عدد زبائن التدقيق في قطاع معين إلى اجمالي عدد زبائن التدقيق في قطاعات مختلفة، وهذا المقياس يستند على افتراض ان حجم الشركة (مقاسا بأجور التدقيق (Balsam et al., 2003:80).

ويؤخذ على هذا المدخل ما يلي (Neal&Riley, 2004:172):

أ-انه لا يعكس الجهد المبذول من جانب المدقق في سبيل تنمية مهارات وتقنيات وخبرات تدقيق نشاط بعينه بالإضافة إلى ان المكاتب الكبرى التي تقوم بتدقيق عدة أنشطة مختلفة لا نستطيع تحديد تخصصها.

ب-حالة خروج مدققي الحسابات عن الموضوعات الأكثر تخصصاً إلى مجال خدمات أخرى غير متخصصين فيها فكلا من مدققي الحسابات ذوي الخبرات العالية والاقلة خبرة تنخفض قدرتهم وفعاليتهم المهنية على اكتشاف التلاعب والغش في التقارير المالية.

وترى دراسة (Neal&Riley,2004:173) ان اختيار اي من المدخلين الذي يجب اتباعه لقياس تخصص المدقق هو موضع اهتمام العديد من الباحثين فهناك بعض المواقف التي تتطلب استخدام مدخل الحصة السوقية عندما يكون التركيز في البحث على تصرفات الزبون مثل قرار الزبون بالاستغناء عن مدقق الحسابات والاستعانة بمدقق متخصص مهني وذلك لان تركيز الزبون يكون بصفة اساسية على النشاط او القطاع ككل فمثلاً عندما يريد احد المصارف ان يستخدم مدقق متخصص فإنه من غير المعقول ان يأخذ في حسابه عند اتخاذه لهذا القرار محفظة مكتب التدقيق الخاصة ومدى اشتمالها على زبائن كبيرة في نفس المجال وهذا يعني انه في الظروف او الأوضاع الخاصة بقرارات الزبون يكون مقياس الحصة السوقية اكثر ملائمة عندما يكون التركيز على متخذي القرار وهناك مواقف اخرى تتطلب استخدام مدخل المحفظة مدقق الحسابات مثلاً عندما يكون تركيز البحث على قرار مدقق الحسابات الخاص بالاستثمار في التخصص في نشاط معين وفي معظم المواقف يكون من المناسب بل ومن الضروري ان يتم استخدام كلا من المقياسين معاً (الحصة السوقية وحصة المحفظة)

وتوصلت دراسة (Jeny & Jiany ,2016:158) الى ان اختيار احد المقاييس سواء مدخل الحصة السوقية او مدخل حصة المحفظة له تداعيات هامة حيث ان مدخل الحصة السوقية ترتبط ايجابياً مع اتعاب عملية التدقيق لأنها تزيد من قدرة مدققي الحسابات على التفاوض والمساومة في حالة استحواذها على حصة سوقية كبيرة تزداد من جودة وسمعة مكتب التدقيق وبينما مدخل حصة المحفظة يؤدي الى تخفيض رسوم اتعاب عملية التدقيق ويمكن ذلك من خلال تحقيق وفورات واقتصادات الحجم وبناءً على ذلك ان اختيار مقياس واحد للتخصص المهني للمدقق يكون غير محايد ان مفهوم التخصص المهني للمدقق متعدد الابعاد وبالتالي استخدام مقياس واحداً يؤدي الى التحيز في اتجاه معين، كما يعد المدقق متخصصاً في نشاط معين اذا كانت النسبة التي يحصل عليها المدقق من احد الانشطة متساوية او اكبر من حصص المدققين العاملين في جميع تلك الانشطة وستعتمد اغلب الدراسات على هذا المقياس نظراً لعدم وجود بيانات عن اجور المدققين، وقد استنتج (Neal & Riley) واعتبر ان هذين المدخلين احدهما يكمل الآخر وانطلاقاً من هذه الفكرة اقترح مقياس ثالث لتخصص المدققين وهو مدخل الحصة السوقية المرجحة وهو يجمع بين المدخلين الحصة السوقية وحصة المحفظة (Neal&Riley,2004:170)

3-مدخل الحصة السوقية المرجحة

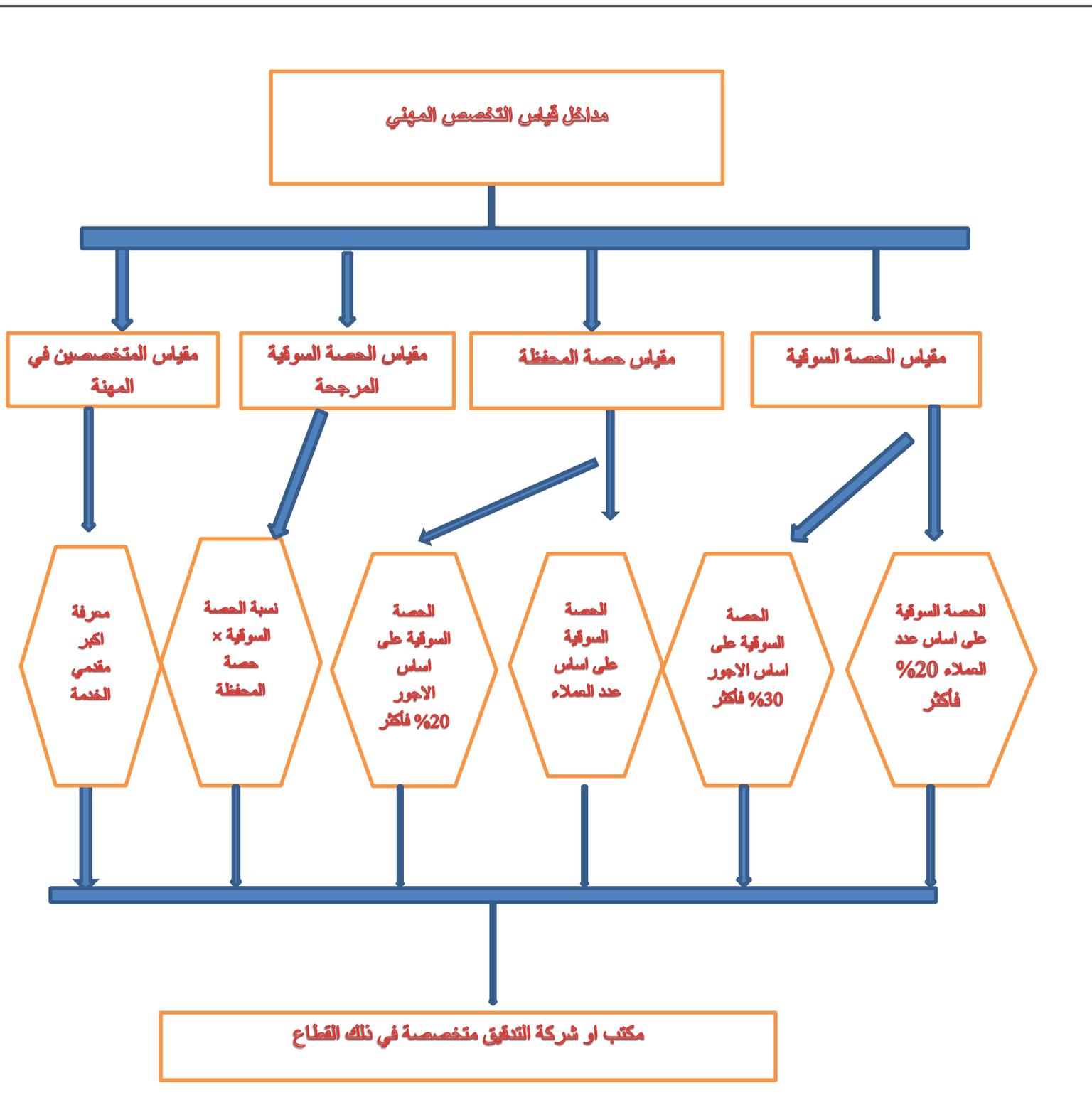
يقوم هذا المدخل في قياس التخصص القطاعي لمكاتب التدقيق على الجمع بين المدخلين السابقين في نموذج واحد واشتقاق مقياس جديد يسمى الحصة السوقية المرجحة ووفقاً لهذا النموذج يتم ترجيح الحصة السوقية بوزن نسبي وهو حصة المحفظة ويتم مقارنة هذه الحصة السوقية المرجحة بمقياس اخر هو الحد الأدنى الذي ينبغي ان يحصل عليه مكتب التدقيق حتى يتم تصنيفه كمكتب تدقيق متخصص مهنياً، ووفقاً لهذا النموذج يتم قياس مدخل الحصة السوقية المرجحة من خلال المعادلة الآتية:

الحصة السوقية المرجحة = نسبة الحصة السوقية × نسبة حصة المحفظة

وبناءً على ما سبق يتضح ان هذا المدخل قد يتغلب على عيوب المدخلين السابقين حيث انه في حالة وجود صناعات كبيرة الحجم حيث تكون المنافسة شديدة بين مكاتب التدقيق فإنه يمكن تصنيف مكتب التدقيق على انه متخصص مهنيًا اذا استطاع الحصول على حصة سوقية مرتفعة بقدر كاف يمكن تعويضها من خلال حصة المحفظة لمكتب التدقيق في الصناعة حتى لو كانت الحصة السوقية اقل من الحد الأدنى المحسوب 20% وبالمثل في الصناعات صغيرة الحجم فإن مكتب التدقيق يمكن ان يصنف كمكتب متخصص مهنيًا اذا استطاع ان يقوم بتطوير خبرة متخصصة في هذا القطاع واتباع استراتيجية تسويقية تؤدي الى جعل الحصة السوقية اكبر من نسبتها الطبيعية (Neal&Riley,2004:171)، ويتضح لدى الباحثين ان مدخل الحصة السوقية المرجحة قد يتغلب على عيوب المدخلين السابقين وان افضل مقياس للتخصص المهني هو مدخل الحصة السوقية المرجحة لأنه مقياس يجمع بين مقياس الحصة السوقية وحصة المحفظة، حيث تم اثبات ان مقياس الحصة السوقية لا يعبر عن التخصص المهني وان مقياس حصة المحفظة لا يعبر وحده عن التخصص المهني ويمكن التعبير عن مقياس الحصة السوقية المرجحة "بأنها مقياس الحصة السوقية التقليدي مرجحًا بحصة المحفظة حيث يتم ترجيح الحصة السوقية بوزن نسبي وهو حصة المحفظة ، ويتم مقارنة الحصة السوقية المرجحة بحصة المحفظة وهي الحد الأدنى الذي يجب ان تحصل عليه شركة التدقيق لكي يتم تصنيفها كشركة تدقيق متخصصة" (Neal&Riley,2004:171).

4- مقياس المتخصصين في المهنة يستند هذا المقياس على أساس تحديد أكبر الموردين أو مقدمي الخدمة في كل نشاط، فضلًا عن ثاني وثالث أكبر الموردين، وإذا كانت هناك فروقًا واضحة بين الثاني والثالث أو بين الثالث وبقية الموردين، فهذا يشير إلى وجود تخصص للمدققين في ذلك النشاط (Kommunuri,2013,56).

ومما سبق، يمكن القول انه على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت التخصص المهني للمدقق الا انه لم يوجد اتفاق بشكل عام على مقياس واحد يعتمد عليه لقياس مستوى التخصص المهني، وبذلك ستعتمد الباحثة على مدخل الحصة السوقية المرجحة المقترح من قبل الباحثين (Neal & Riley,2004)، ويعد هذا المدخل من احدث المداخل المستخدمة لقياس التخصص المهني للمدقق الذي يجمع بين مدخل الحصة السوقية وحصة المحفظة كما يعد تطبيقه الافضل والاكثر ملائمة للبيئة العراقية، ويبين الشكل (3) مداخل قياس التخصص المهني للمدققين.



شكل (3) مقاييس التخصص المهني للمدققين

المصدر: (النصراوي، حسام داخل لفتة، (2023) ، "العلاقة بين هيكل الملكية والتخصص المهني لمراقب الحسابات وانعكاسهما على استمرارية الشركة"، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، ص45).

وفي ضوء ما تقدم من العرض السابق فيما يتعلق بأهمية ودور التخصص المهني للمدقق، ان التخصص المهني يؤدي الى المعرفة الكاملة والعميقة للمدقق بمجال تخصصه ويتيح له متابعة ودراسة كل ما يتم في هذا المجال وتمكن المعرفة المتخصصة للمدقق من بناء هيكل من المعرفة والخبرات الخاصة بنشاط معين بشكل يميزه عن الاخرين من المدققين غير المتخصصين التي تساعده على تقديم خدمات ذات جودة عالية وكلما زادت خبرة المدقق بنشاط الشركة تزيد من قدرته في الكشف عن المخالفات والتحريفات الجوهرية بالتقارير المالية ودقة تقديره للمخاطر المحتملة، وان تدقيق التقارير المالية من قبل مدققين مهنيين ومختصين يساعد على تقليل عملية التلاعب بالتقارير المالية ويزيد من امكانية الاعتماد عليها وبالتالي يمكن ان ترجع بالمنفعة للمستثمرين من جهة وتحسن اداء الشركة من جهة اخرى، لذا فمن الضروري التطرق لحيثيات الاداء المالي وهذا ما سيناقش في المبحث اللاحق .

المبحث الثاني

2-2 الاداء المالي ومداخل قياسه

Financial performance and methods for measuring it

يحظى مفهوم الاداء المالي اهتمام متزايد من قبل العديد من الدراسات البحثية، والاداريين والمستثمرين، ففي ظل التغيرات والمنافسة المستمرة التي يشهدها العالم لم تعد غاية الشركات تحقيق الربح فحسب بل البقاء والاستمرار في السوق لهذا يعد الاداء المالي الامثل السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار للشركة، كما يوفر الاداء المالي نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الاداء الفعلي مع الاهداف المحددة مسبقاً من خلال استخدام المؤشرات المالية، وتحديد الانحرافات ومعالجة اسباب حدوثها.

ويعد الاداء الداعم الاساسي للأنشطة المختلفة التي تمارس من قبل الشركة ويسهم في اتاحة الموارد المالية التي تساعد في تلبية احتياجات اصحاب المصلحة وتحقيق اهدافهم، ويعتمد الاداء المالي على استخدام النسب والمؤشرات المالية لقياس مدى تحقيق الشركة لأهدافها المخطط لها مستقبلاً.

Performance concept

1-2-2 مفهوم الاداء

انّ الاداء مصطلح مستمد من الكلمة الانكليزية (To Perform) واشتق من الكلمة الفرنسية (Performer) والذي يعني انجاز عملية او مهمة مع النتائج المترتبة عليها والنجاح الذي يمكن ان ينسب اليها (امال، 2021: 218) وقد عبر بعض الكتاب والباحثين عن الاداء من خلال النجاح التي تحققة الشركة في النتائج المحددة، فهو يمثل انعكاساً لقدرة الشركة على تبني خيارها وتطبيقه، لذلك فهو الجوهر الذي تتجه نحوه عملية تقييم الأداء، لقد اختلفت العديد من الدراسات البحثية في طرح مفهوم الاداء بسبب اختلاف الخلفيات الفكرية لكل منهم ، فمنهم من يرى الاداء على انه وصول الشركة الى انجاز او تحقيق ما اعلنته من اهداف ومقارنة الاداء بالأهداف المرغوبة التي تسعى لتحقيقها وتهيئة التغذية العكسية الضرورية للإدارة من اجل تقييمها للنتائج واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة

(Hunger & wheleen,2010 :376) ، (Mudei & Kising'u,2018:50) وهناك من يرى انّ الاداء يمثل

الانجاز والتنفيذ والوفاء بمهام محددة ويقاس بمعايير محددة مسبقاً من حيث الاكتمال والدقة والسرعة والتكلفة

(AL-Dalayeen,2017:132)، ويرى(Gift) ان الاداء يمثل مدى تحقيق الشركات لأهدافها المالية التي رسمتها وتمثل الاهداف المالية ب(تعظيم ثروة مساهميها، وتعظيم ربحية الشركة، والقيود على مستوى المديونية بالإضافة الى تعزيز السيولة لدى الشركة (Gift,2018:38) كما يعد الاداء مفهوم واسع يعبر عن اسلوب الشركة ومدى قدرتها

في استثمار مواردها المتاحة وفقاً لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها التي تسعى لها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها الشركة في سعيها لتحقيق كفاءتها وفعاليتها لتأمين بقائها .

ومما سبق، يمكن القول ان الاداء يعبر عن مدى قدرة الشركة في تحقيق اهدافها التي تسعى الوصول اليها، لذا فإن الاداء يمثل محصلة لجميع العمليات التي تقوم بها الشركة من اجل الوصول في النهاية الى هدف ترغب في الوصول اليه.

2-2-2 مفهوم الاداء المالي

The concept of financial performance

يعدّ الاداء المالي من المواضيع التي لاقت اهتماماً بارزاً في العديد من الدراسات لاسيما الدراسات المحاسبية، ففي ظل التطور والمنافسة التي يشهدها العالم لم تعد غاية الشركة الى تحقيق الربح فحسب بل تم فيه التركيز على هدف البقاء والنمو والاستمرار للشركة على المدى الطويل ولتوضيح مفهوم الاداء المالي فقد اختلفت الآراء حول توضيح المفهوم العام للاداء المالي، ويرى (Kinyua et al.,) " ان الأداء المالي على أنه مقياس لسياسة الشركة وإجراءاتها وعملياتها من الناحية المالية، ويتم التركيز فيها على معرفة الوضع المالي للشركة خلال فترة زمنية معينة" (Kinyua et al.,2015:32) ، كما يرى (Srairi) ان الاداء المالي هو الحكم على فعالية القرارات المالية من حيث تأثيرها على المركز وقدرة الشركة المالية وتقييم مستوى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المستخدمة بالشركة في التأثير على ربحية الشركة ومركزها التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فعالة للاداء المستقبلي في الشركة (67: 2015, Srairi)، ويؤكد (Fatihudin et al.,) ان الاداء المالي يمثل الوضع المالي للشركة خلال فترة زمنية معينة تشمل جمع واستخدام الاموال المقاسة بمؤشرات عدة لنسبة كفاية راس المال، والرافعة المالية والسيولة والربحية والمديونية وبذلك يوضح الاداء المالي هي مدى قدرة الشركة على ادارتها لمواردها والتحكم فيها (Fatihudin et al. , 2018:554)، بينما يرى (Shawar& Siddiqui) ان الأداء المالي للشركة مقياساً ذاتي لمدى جودة استخدام الشركة لموجوداتها من نمط عملها الأساسي لتحقيق الإيرادات

(Shawar& Siddiqui, 2019 :31) .

ومما سبق، يمكن ملاحظة ان الاداء المالي يمثل انعكاس لقدرة الشركة على تحقيق اهدافها المخطط لها من خلال استخدامها للموارد المتاحة بكفاءة وفعالية وتحقيق اقصى عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة حتى يتسنى لها الوفاء بجميع التزاماتها المترتبة عليها فمن خلال الاداء المالي يمكن الحكم على نتيجة اعمال الشركة ومدى كفاءتها في ادارة مواردها المتاحة وقدرتها على ايجاد السبل الملائمة للوصول الى اهدافها التي تسعى اليها ومواجهة المخاطر التي تهدد استمراريتها، كما يعد الاداء المالي المرتكز الاساسي لعملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

2-2-3 تقييم الاداء المالي

Evaluating financial performance

لكي تقف أي ادارة على نقاط الضعف والقوة ، وعلى الفرص المتاحة لها والمعوقات التي يمكن أن تواجهها ، كان لا بد لها من تقييم ادائها وخاصة ادائها المالي باعتباره يزود الادارة بمعلومات ضرورية لسد المعوقات والثغرات التي تظهر مستقبلاً ، ويعد الاداء المالي المحور المهم والاساسي الذي ينصب عليه كافة جهود الشركات حوله اذ يشكل ابرز واهم الاهداف ويتم من خلاله التعرف على نقاط القوة والضعف في اداء الشركة، كما يعد تقييم الاداء احد اهم العمليات المهمة والاساسية للشركة لكونه مرتبط بجمع اعمال الشركة ، الامر الذي يجعله متأثراً بجميع أنشطة الشركة وبالتالي ينعكس بنتائجها، ويساعد تقييم الاداء المالي في فحص سلوك الشركة ، والتأكد من صحة النهج الذي تتبعه لأجل المحافظة على البقاء والنمو والاستمرار في المنافسة (Almagtome & Abbas, 6780: 2020)، ويرى (المطيري والخماسي) "أن عملية تقييم الاداء تهدف الى تطوير وتحسين اداء الشركة والتي ترتفع فيه مستويات الرقابة من خلال عدة مستويات ابتداءً من البحث عن الاخطاء وتصحيحها وابداء الملاحظات بشأنها الى مستويات متقدمة كدراسة النشاط الكلي لمعرفة مقدرته على تحقيق الاهداف المخطط لها"

(المطيري والخماسي ،2022: 35)، وينظر (نايف وكردى) الى عملية تقييم الاداء " هي عملية رقابية فهي المرآة التي تعكس مدى تحقق الادارة لأهدافها المرسومة فأن الاداء المالي ما هو الا اداة للقياس والرقابة التي تبين مدى توافق العمليات مع المعايير الدولية والمحلية كما تعكس عملية تقييم الاداء مدى الالتزام بالاهداف وفق المعايير المحددة" (نايف وكردى ،2023: 566).

وعليه، يمكن القول ان عملية تقييم الاداء المالي عملية متكاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية للتعرف على الوضع المالي للشركة لأجل تحديد الطريقة المناسبة التي اديرت بها موارد الشركة خلال فترة زمنية محددة.

2-2-4 اهمية عملية تقييم الاداء المالي

The importance of the financial performance evaluation process

حظي تقييم الاداء اهتمام كبير وواسع لدى الكثير من الكتاب والباحثين المتخصصين في الجوانب الاقتصادية والادارية والمحاسبية لما له اثر بالغ في حياة المؤسسات المالية باعتبار ان عملية تقييم الاداء تمثل وسيلة مهمة لمعرفة مدى تحقيق الشركة لأهدافها المرسومة (Tilleman & Bogt, 2010: 769) كما يمكن تحديد اهمية تقييم الاداء المالي للشركة لتحديد كفاءة العمل لإدارة الشركة وتقييم مستويات ادائها ، ليوفر هذا التقييم معلومات كافية عن نقاط القوة والضعف لدى الشركة، ان أداء الشركة من وجهة نظر المساهمين هو الحصول على ربحاً من خلال تعظيم الإيرادات وتقليل التكاليف، حيث تظهر النظريات الاقتصادية أنه في حالة المنافسة الكاملة ، فان تعظيم الربح يساوي تقليل التكاليف، لكن من الناحية العملية، يمكن أن تتداخل مع عوامل مثل التغييرات في الإطار التنظيمي التي من شأنها أن تخل بالحصول على الأداء المطلوب (Apătăchioae, 2015:37) .

ويرى (Kinyua et al.) ان الأداء المالي للشركة يعد مهماً للعديد من أصحاب المصلحة سواء كانوا مستخدمين داخليين أو خارجيين، يتمثل المستخدمون الداخليين بالمديرين الذين يحتاجون إلى معرفة الأداء المالي لتقييم مدى أدائهم لمهامهم وتحديد الحوافز التي سيحصلون عليها، فإن هذا التقييم لأداء الإدارة يحفز الإدارة على السعي في تحقيق الإيرادات، كما يسعى المستخدمون الخارجيون إلى معرفة الأداء المالي للشركة لأنه يلعب دوراً مهماً في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (Kinyua et al.,2015:32)، كما يعد الاداء المالي مؤشراً لمعرفة مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها وغاياتها وخاصة المالية منها التي يوضح نجاح الشركة خلال فترة معينة (Gift,2018: 38) وفي هذا الصدد، يرى (Esfahanipour & Ardakani) ان الاداء المالي يمثل مسألة حتمية لمديريها والمستثمرين وحملة الاسهم، لأنه يساعد في تحديد مواطن القوة والضعف في الشركة واتخاذ قرارات ملائمة من اجل التغلب على المعوقات والمشاكل التي تواجهها (Esfahanipour & Ardakani,2015: 287).

كما يعد الاداء المالي اداة لتدارك المشاكل والثغرات والمعوقات التي تظهر في مسيرة المؤسسة المالية، اذ تعد المؤشرات المالية دليل على معرفة الصعوبات المالية للمؤسسات المالية (Jawabreh et al.,2017: 164) و يرى (Rai,2019) ان عملية تقييم الاداء المالي تعد مهمة بالنسبة لمستثمري الشركات لاتخاذ قرارات الاستثمار اذ ان عملية تقييم الاداء تجنب المستثمرين الاستثمار العشوائي واتخاذ افضل القرارات في سوق رأس المال ذات المخاطر العالية، كما ان تقييم الاداء المالي يسمح لصانعي القرار بالحكم على نتائج استراتيجيات وانشطة الاعمال من الناحية النقدية الموضوعية، وعادة ما يتم استخدام النسب لتحديد الاداء المالي للشركة (Rai,2019:9).

ويمكن حصر اهمية الاداء المالي على عدة جوانب مختلفة منها (عصمان،2018: 14):

1. يوفر تقييم الاداء مقياساً لنجاح الشركة التي تعمل ساعية بكل جهدها من اجل تحقيق اهدافها، كما ان عملية تقييم الاداء توفر معلومات للمستويات الادارية في الشركات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المهمة، فضلا عن المعلومات التي توفرها تلك العملية التي تستفاد منها اطراف خارج للشركة.
2. من خلال الاداء المالي يمكن متابعة نشاط و اعمال الشركة والظروف الاقتصادية والمالية التي تحيط بها
3. من خلال الاداء المالي يمكن معرفة وتحليل البيانات والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم حيث انه يلقي الضوء على عدة جوانب ومن اهمها (الحربي،2022: 291):

ا-تقييم ربحية الشركة :اي يتمثل الهدف من تعظيم الربحية في تعظيم قيمة الشركة وتعظيم ثروة ملاكها

ب-تقييم سيولة الشركة: حيث يساعد تقييم سيولة الشركة على معرفة مدى قدرة الشركة من اجل الوفاء بالتزاماتها التي تقع على عاتقها في وقتها المحدد

ج- تقييم تطور الانشطة :حيث يساعد تقييم النشاط في التعرف على الكيفية التي تتبعها الشركة في توزيع مواردها

المالية وكيفية استثمارها

د-تقييم مديونية الشركة (تقييم الرفع المالي) اي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على القروض من مصادر التمويل الخارجية لتسيير اعمالها

ن-تقييم حجم الشركة: ويتم تقييم تطور حجم الشركة من اجل معرفة مدى تقدم الشركة وازدهارها ونموها.

و- تقييم توزيعات الارباح: حيث يُمكن اصحاب المصلحة من معرفة السياسات والاجراءات المتبعة من قبل الشركة في توزيع ارباحها.

ويضيف (Pinto et al., 2017:606)، (نايف وكردى، 2023: 567) ان اهمية تقييم الاداء المالي للشركات تتمثل بالآتي:

1-يساعد معرفة الاداء المالي للشركة في الكشف عن التطور والتقدم للشركة عن طريق مقارنة نتائجها المتحققة من فترة الى فترة اخرى سواء كان مع اداء الشركة نفسها او مع الشركات المماثلة لها.

2-يساهم تقييم الاداء في زيادة النمو الاقتصادي، وتجنب الاسراف المالي وذلك عن طريق التنسيق ما بين الانشطة التسويقية والتمويلية للشركة وادارة الافراد

3-يساهم معرفة الاداء المالي للشركة في تحسين المركز الاستراتيجي للشركة، وكذلك العمل على تحديد الاولويات الضرورية والتغيرات المطلوبة.

4-يؤدي تقييم الاداء المالي الى تنفيذ مسح شامل للمؤسسات المالية من اجل التعرف على جميع العمليات الانتاجية، والوقوف على الممارسات التي تربط مختلف مراحل الانتاج والوصول فيه الى اهداف النشاط الانتاجي الذي تمارسه المؤسسة المالية ومدى تأثير ذلك على قراراتها، ودراسة برامج التشغيل واثرها على آلية الانتاج من اجل الوصول الى الاجراءات السليمة اللازمة لتلافي القصور بالأداء والعمل على استمرارية المؤسسة المالية في الاجل البعيد.

Objectives of evaluating financial performance

5-2-2 اهداف تقييم الاداء المالي

ان احد الاساليب المستخدمة من قبل الشركة للحفاظ على ادائها المالي خصوصاً خلال اوقات الازمات المالية هو اجراء تقييم مبكر للأداء المالي عن طريق تحليل القوائم المالية وكذلك اجراء تحليل شامل من خلال استخدام النسب او المؤشرات المالية حيث سيكون الهدف من هذا التقييم هو تحديد الوضع المالي للشركة سواء كان هذا الوضع جيد ام غير جيد وتكوين القرار الصحيح بناءً على النتائج التي بينتها عملية التقييم (Riyadi, 2017:244)، عادة ما تسعى ادارة الشركة لتحقيق مجموعة من الاهداف من خلال تقييم ادائها المالي متمثلة هذه الاهداف بمساعدة ادارة الشركة في صياغة وتقييم الاستراتيجية المتبعة وتحفيز العاملين وابلغ الجهات ذات العلاقة عن الوضع المالي للشركة (Felizardo et al. , 2017: 4) وفي بيئة الأعمال شديدة المنافسة، يحتاج المديرون إلى مراقبة الأداء

وعوامل النجاح الحاسمة للشركات التي يقودونها وكما يهتم المستثمرون وشركاء الأعمال وكذلك المنافسون بشكل مباشر بالأداء المالي للشركة من اجل متابعة تحليل الأداء داخل وخارج العمل، لهذا فإن تقييم الأداء المالي حتمي باهتمام كبير لدى معظم الباحثين (Tudose & Avasilcai,2019:1) ويتمثل الهدف العام لعملية تقييم الاداء في التأكد من ان الاداء الفعلي تم وفقاً للخطط الموضوعة والمخطط لها مسبقاً الا ان هناك اهداف اخرى لعملية تقييم الاداء يمكن تلخيصها كالآتي (Nelson& Quick,2015:92):

- 1- كشف وتشخيص بعض المعوقات والمشاكل الادارية التي تحدث داخل الشركة اذ تتكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير الكشف عن المشاكل والعيوب التنظيمية والادارية للشركة.
 - 2- توفير البيانات والمعلومات الاحصائية من خلال نتائج تقييم الاداء في الشركة ، مما يساهم بشكل فعال في التحديث المستمر لمجمل البيانات والاحصاءات التي تساعد في وضع السياسة المستقبلية التي تعمل على تحسين وزيادة فاعلية الاداء.
 - 3- تنشيط الاجهزة الرقابية على اداء عمل الشركة من خلال المعلومات التي تقدمها تقارير الاداء مما يمكن القائمين على المؤسسة ومتخذي القرار من التحقق من قيام المؤسسة بمزاولة نشاطها بكفاءة وفاعلية وانجازها للأهداف المرسومة وتحقيق اكبر العوائد بأقل تكلفة ومخاطرة.
- كما يهدف الاداء المالي الى تحقيق اهداف عدة ومن هذه الاهداف التي حددها (Abdi,2010:19) هي كالآتي:
- 1-تحديد وبيان الكفاءة المالية للشركة وكذلك تحديد نقاط الضعف التي تؤثر سلباً على الاداء المالي للشركة
 - 2-الكشف عن الاتجاهات والانماط المستخدمة في تطور عمل الشركة
 - 3-الكشف عن الاحتياطات التي يمكن للشركة استخدامها لتحسين وضعها المالي
 - 4-عمل استنتاجات واقتراحات لأجل تحسين الوضع المالي الصعب للشركة.
 - 5-تقييم الارباح الحالية والكفاءة التشغيلية المتعلقة بالشركة ككل، بالإضافة الى اقسام الشركة المختلفة من اجل الحكم على وضعها المالي
 - 6-التأكد من الاهمية النسبية للمكونات المختلفة للمركز المالي للشركة لتحديد الاسباب الرئيسية للتغير في الربحية وعناصر المركز المالي
 - 7-التأكيد على الجودة وادارتها التي تؤدي بدورها إلى زيادة الحصة السوقية وتحقيق أداء سوقي أفضل من خلال زيادة عدد الزبائن؛

8-التأكد من الاستخدام الأفضل للموجودات وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف؛

9-دعم وتطوير الاستراتيجيات وقرارات الاعمال.

10-الحكم على مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها وتقييم سيولتها الطويلة وقصيرة الاجل

ومما سبق، يمكن القول ان الاداء يسهم في تحديد مدى كفاءة الشركة في تخصيص او استخدام الموارد المالية المتاحة، كما يساعد تقييم الاداء المستوى المالي ليتم التأكد على وجه الخصوص من قياس مستوى الربحية للشركة ومدى توفر السيولة اللازمة في ظل القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار وما يصاحب تلك القرارات من مخاطر محتملة.

2-2-6 خصائص التقييم الجيد للأداء المالي

Characteristics of a good evaluation of financial performance

يتميز الاداء المالي الجيد بمجموعة من الخصائص ويمكن بيان اهم هذه الخصائص بما يلي (مريم ومقدم ، 2023: 237):

- 1-السلامة او الصدق: هو مدى قدرة القياس المستخدمة في اعطاء صورة صادقة عن الوضع المالي للشركة.
- 2-الحساسية : وهي القدرة على التمييز بين درجات الاداء المالي المختلفة وذلك من خلال المؤشر الذي يدرك وجود اختلافات ان وجدت.
- 3-الثبات: هو الحصول على نفس النتائج عند قياس شيء ما لفترات مختلفة وتكون هذه الخاصية محققة دائماً عندما يكون المؤشر كمي على عكس المؤشرات النوعية المستخدمة.
- 4-الكفاية: هي القدرة على تقييم كل جوانب الاداء المتمثل بالأداء الاقتصادي والمالي والاجتماعي والاداء الانتاجي.

Stages of evaluating financial performance

مراحل تقييم الأداء المالي

تبنى عملية تقييم أداء الشركة وفق مراحل عديدة وهي (صابر وقادر، 2022: 472-473)

- 1-مرحلة جمع البيانات والمعلومات :إن عملية قياس الأداء المالي للشركة تتطلب توفير المعلومات والبيانات والتقارير عن السنة موضوع الدراسة، وأغلب هذه البيانات والمعلومات يمكن الحصول عليها من القوائم المالية الأساسية للشركة (قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية)

2-مرحلة تحليل البيانات والمعلومات :وذلك بهدف التأكد من مدى دقة وصلاحيه هذه البيانات والمعلومات حيث يفترض وجود حد مقبول من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وذلك من أجل استخدامها في النسب والمؤشرات المالية اللازمة لعملية تقييم الأداء.

3-إجراء عملية تقييم الأداء :حيث يتم في هذه المرحلة قياس الأداء باستخدام المؤشرات والنسب المالية الملائمة للنشاط الذي تقوم به الشركة، ويجب أن تشمل عملية تقييم الأداء جميع جوانب نشاط الشركة وذلك بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية يمكن الاعتماد عليها.

4-تحليل نتائج عملية تقييم الأداء :في هذه المرحلة يتم تحليل النتائج التي تم التوصل إليها في المرحلة السابقة لتحديد الانحرافات التي حصلت، وتحديد الأسباب التي أدت إلى هذه الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات ومنع تكرار حدوثها مستقبلاً

7-2-2 العوامل المؤثرة على الأداء المالي Factors affecting financial performance

هنالك العديد من العوامل تؤثر على الاداء المالي، ويمكن تصنيف هذه العوامل بناءً على طبيعتها الى عوامل داخلية واخرى خارجية، حيث يمكن للشركة السيطرة على العوامل الداخلية او التنظيمية، اما العوامل الخارجية فإن الشركة تضطر للتأقلم معها لأنها تواجه صعوبات كبيرة في التعامل معها، ويمكن التطرق الى ابرز هذه العوامل (Almajali et al.,2012:272).

1-العوامل الداخلية (التنظيمية)

وهي العوامل التي يمكن للشركة السيطرة عليها والتحكم بمجرياتها ولو بشكل نسبي والتي تكون مرتبطة عادة بالأمور التنظيمية والادارية للشركة ومن ابرز هذه العوامل:

أ-**عمر الشركة:** ان عمر الشركة يكون له تأثيرا واضحا على ادائها المالي ويقصد بالعمر هي عدد السنوات التي مرت على الشركة من بداية تأسيسها، حيث تعاني بعض الشركات القديمة في تأسيسها من جمود واضح في تطبيق انظمتها بحيث تكون غير قادرة على مواكبة التغيرات المستمرة في البيئة حولها وغير مرنة لهذا السبب قد تفقد هذه الشركات حصتها السوقية وكذلك سمعتها ومكانتها مقارنة بالشركات الحديثة التأسيس والاصغر عمراً على الرغم ان هذه الشركات تفقد الى السمعة والخبرة المهنية وحتى يكون قلة في رأس مالها مقارنة في الشركات القديمة من حيث التأسيس، لكن في حالة استطاعت تلك الشركات القديمة تغيير في تطبيق الانظمة وتكون في عملها مواكبة للتغيرات الحاصلة في البيئة فأنها بهذه الحالة تكون صاحبة الحصة السوقية الاكبر وبالتالي فأنها تستطيع الحصول على هامش مبيعات اكبر لأنها ذات خبرة اكبر وسمعة اقوى التي استفادت من التعلم وتقدمها في العمر لكن من جهة اخرى قد

تعرض هذا الشركات القديمة الى الضمور الذاتي، ويمكن ملاحظة علاقة عكسية بين الربحية والعمر والنمو (272: Almajali et al., 2012).

ب-حجم الشركة: يؤثر حجم الشركة على ادائها المالي حيث ان الشركات الكبيرة الحجم غالباً ما تقوم باستغلال وفورات الحجم الكبير والنطاق وبهذا تكون اكثر كفاءة وتمتلك حصة سوقية اكبر مقارنة بالشركات ذات الحجم الصغير ، حيث تكون الشركات الصغيرة اقل قوة وقدرة مقارنة بالشركات ذات الحجم الاكبر وبالتالي لديها صعوبة في التنافس مع الشركات الكبيرة ذات الطبيعة التنافسية العالية من جهة اخرى عندما تكون الشركات الكبيرة قد تعاني من عدم الكفاءة يؤدي الى اداء متدني لذلك من الضرورة توازن العلاقة الدقيقة بين الحجم والاداء المالي للشركة (272: Almajali et al., 2012).

ج-التكنولوجيا: تعني المهارات والاساليب والطرق المعتمدة من قبل الشركات لتحقيق اهدافها المنشودة وتعد التكنولوجيا من ابرز التحديات التي تواجه الشركة في الوقت الحاضر لذا يتطلب من الشركات تحديد نوع التكنولوجيا الملائمة لطبيعة عملها التي تكون منسجمة مع اهدافها لأجل استيعابها والتكيف معها وتعديل وتطوير ادائها من اجل تحقيق الموائمة بين الاداء والتقنية وتعمل التكنولوجيا على زيادة القدرة التنافسية للشركات وخفض المخاطرة والتكاليف التي يؤدي الى زيادة ارباحها (الشطرات، 2015، 557).

د-الرفع المالي: يؤثر الرفع المالي على اداء الشركات، يمثل الرفع المالي مدى اعتماد الشركات على المصادر الخارجية في التمويل، وتعكس مدى استخدام الشركة المساهمة للديون في تمويل استثماراتها، ومن ابرز اسباب زيادة المخاطر المالية هي الاستخدام الزائد للدين في التمويل، ومن جهة ثانية فأن الدائنين يفضلون نسبة دين ضئيلة حتى توفر الحماية لهم بحيث ان النسبة العالية للدين تجعل من الصعب على الشركة الاستدانة الا بفرض شروط قاسية على الشركة (الخطيب، 2009: 73).

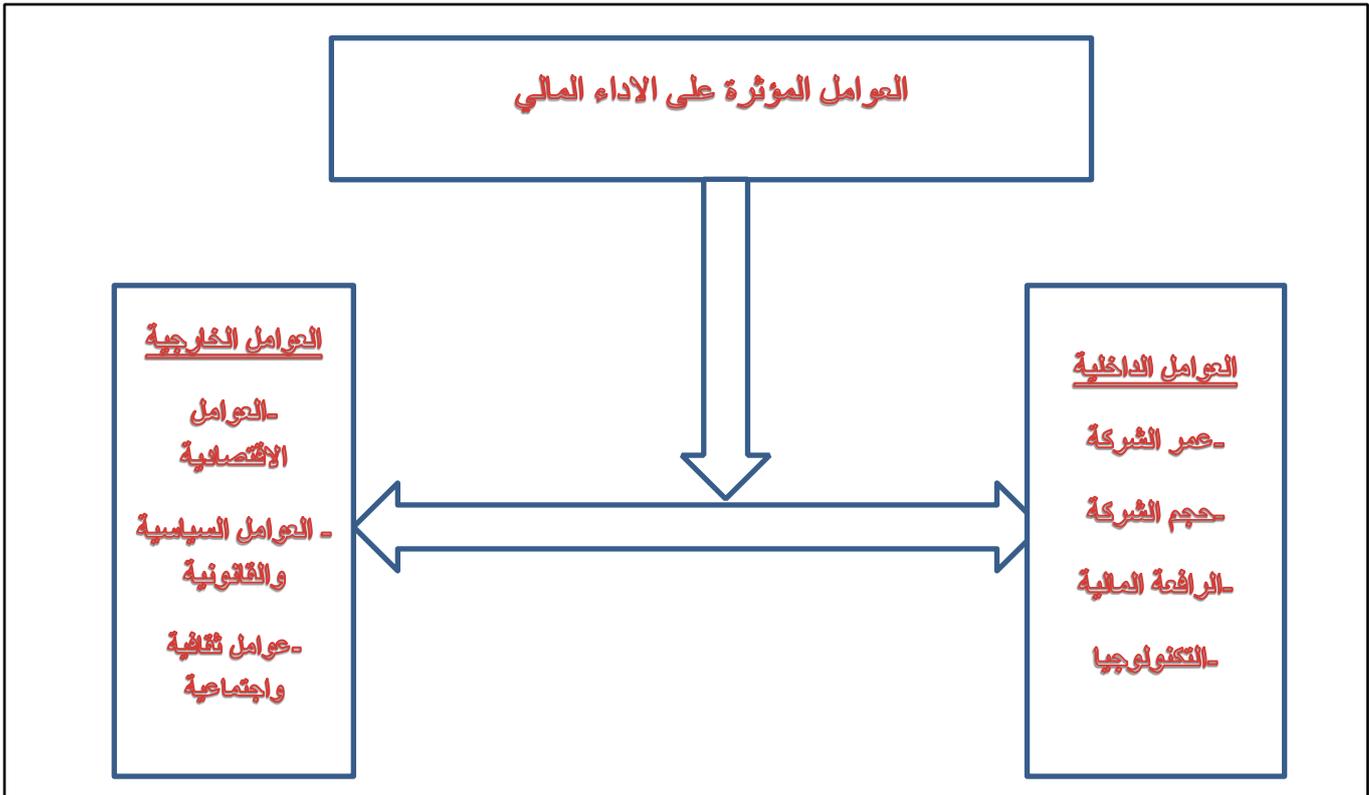
2-العوامل الخارجية

يتأثر الاداء المالي بمجموعة من العوامل التي تحدث في المحيط الخارجي للشركة وتخرج عن نطاق سيطرة الشركة والتحكم بها، ويمكن تصنيف هذه العوامل الى عوامل اقتصادية، وعوامل سياسية وقانونية وعوامل ثقافية واجتماعية (حروش، 2023: 38).

أ-العوامل الاقتصادية: وتشمل مجموعة من العوامل او الظروف الاقتصادية التي تتعرض لها أنشطة الشركة كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، التضخم، وارتفاع الطلب الخارجي، وهناك عوامل تستفاد منها الشركة أي تمثل عناصر ايجابية للشركة كحالة تلك التي يركز نشاطها على التصدير، منها ارتفاع الطلب الخارجي وزيادة سوق المنافسة.

ب-عوامل سياسية وقانونية: تعد العوامل السياسية والقانونية من العوامل الخارجية التي تؤثر في الاداء المالي والتي لا يمكن التحكم فيها وتشمل الوضع والاستقرار السياسي للبلد والقوانين والانظمة التي تحكمه، والتغيرات التي تطرأ، ونظام الحكم وعلاقات الدولة مع العالم الخارجي.

ج-عوامل ثقافية واجتماعية: تتمثل هذه العوامل بالعادة والتقاليد الموروثة في المجتمع وكذلك العوامل المتعلقة بمستوى التعليم ودرجة الامية وانواع برامج التعليم المهني والفني المعمول به والتوجه وخلفية المتحقيين بالمعاهد الفنية والتدريب المهني، ويمكن ان نبين العوامل التي تؤثر على الاداء المالي من خلال الشكل(4) .



شكل (4) العوامل التي تؤثر على الاداء المالي

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على الادبيات السابقة

Financial performance standards

8-2-2 معايير الاداء المالي

يركز الاداء المالي على استخدام مجموعة من المعايير لقياس مدى انجاز الاهداف وسيتم التطرق الى اهم هذه المعايير:

1-المعايير التاريخية: حسب هذا المعيار يتم مقارنة اداء الشركة الحالي مع ادائها في السنوات السابقة لذلك فهو يعطي صورة للأداء السابق للشركة وخلال فترة محددة من الوقت وبهذا فإن هذه المعايير تساعد على دراسة اتجاهات السنة الحالية ليتم مقارنتها مع متوسطات السنوات السابقة لتعطي صورة واضحة عن اداء الشركة مع نفسها

لكن على مدار سنوات متعاقبة اما مميزات التي ذكرت في هذه المعايير على انه معبراً مادام كان الماضي معبراً عن المستقبل (الزبيدي، 2011: 79).

2-المعايير المستهدفة : وهي المعايير التي تعتمد على الخطط المستقبلية للشركة وهذه المعايير تستفاد منها الادارة او المحلل للتحقق من مدى تطبيق الخطط الموضوعة فالمحلل المالي يعمل على مقارنة المعايير المستهدفة مع المعايير المتحققة ومن ثم يتم تحديد الانحرافات سواء كانت ايجابية او سلبية، ليتم معالجتها ومنع حدوثها مستقبلاً(حروش، 2023: 36).

3-المعايير القطاعية (الصناعية): يُستفاد بشكل كبير من المعايير القطاعية (الصناعية) في عملية التحليل المالي، لأنها مستمدة من القطاع ذاته الذي تنتمي اليه الشركة ، الا انه يعاب على هذا النوع من المعايير بعدم الدقة بسبب التفاوت من حيث طبيعة عمل وحجم الشركة وان كثير من الشركات اخذت تعمل بمبدأ التنوع في تقديم الخدمة لتقليل من المخاطر المتوقعة (طالب و المشهداني، 2011: 74).

4-معايير الاداء المطلق : هذا النوع من المعايير التي يمكن من خلاله الحكم على اداء الشركة وتحدد على اساس نظري متمثلة ذلك في مجالات الجودة، وهذا النوع من المعايير ربما لا يمكن تحقيقها بشكل واقعي لكن تبقى معايير تسعى الشركات الى تحقيقها لتحسين العمليات (عمار، 2011: 29).

ومما سبق، يمكن القول ليس بالضرورة ان يتم الاعتماد على معيار يكون هو الدليل المستخدم في تحليل البيانات المالية فمن الممكن الاعتماد على جميع المعايير السابقة في التعبير عن الموقف التحليلي للشركة، ويعتمد ذلك على مدى ملائمة الاساليب المستخدمة في التحليل والتغيرات البيئية الحاصلة.

2-2-9 الاركان الاساسية لتقييم الاداء المالي

The basic pillars for evaluating financial performance

هناك اركان رئيسة ترتكز عليها عملية تقييم الاداء، ويمكن التطرق الى هذه الاركان وكالاتي (حمزة ، 2021: 23):

اولاً: وجود معايير محددة: ان وجود معايير محددة امر ضروري لنجاح عملية تقييم الاداء ويتم تقييم الاداء من خلال مقارنة هذه المعايير المحددة مع الاداء الفعلي ويقصد بتلك المعايير تقييم الاداء الاساس الذي ينسب اليها اداء العاملين وبالتالي يقارن بها للحكم عليها ومن دون تلك المعايير لا يمكن المعرفة والوصول الى النتائج بدقة ووضوح وعليه تقسم هذه المعايير الى معايير نوعية ومعايير كمية والمعيار الثالث يتمثل بالمزج بين المعيارين.

أ-معايير نوعية: وهي المعايير التي ينبغي ان يصل فيها الانتاج لدى الشركة الى مستوى معين من الدقة والجودة والاتقان، وغالبا ما تحدد نسب معينة للانتاج المعيب او الاخطاء ، بحيث لم يتم تجاوزها من قبل الشركة وسمى هذا النوع بالمعدل النوعي للأداء

ب-معايير كمية : يتمثل بالنوع الثاني من هذه المعايير التي يجب فيها تحديد كميات معينة من وحدات الانتاج التي يجب انتاجها خلال فترة محددة من الزمن، اي انها تدل على العلاقة بين الزمن المرتبط بهذا الاداء وكمية العمل المنتج

ج-معايير نوعية وكمية: يتمثل النوع الثالث من المعايير يكون بمزيج بين النوعين السابقين وهي المعايير النوعية والكمية اذ ينبغي على الشركة ان يصل انتاجها الى عدد معين من الوحدات خلال فترة زمنية محددة ويكون هذا الانتاج بمستوى عال من الاتقان والجودة.

ثانيا: قياس الاداء الفعلي: يُقَدَّر ويقاس الاداء الفعلي من خلال ما توفره القوائم المالية من بيانات ومعلومات يتم الاعتماد عليها واستخدام الاساليب الاحصائية من ادوات قياس كالنسب والمؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الاداء من اجل عرض النتائج بدقة واتخاذ قرارات لازمة في الوقت المناسب.

ثالثا: مقارنة الاداء الفعلي بالمعايير المحددة مسبقاً: يتم مقارنة الاداء الفعلي بالمعايير المحددة مسبقاً من اجل ان يتم تحديد الانحرافات حتى تتمكن الادارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية من اجل تحديد وكشف الانحرافات ومعالجة الاخطاء للحيلولة قبل وقوعها مستقبلا.

رابعا: اتخاذ الاجراءات المناسبة من اجل تصحيح الانحرافات في حالة حدوثها: يرى (Al Shobaki et al.) ان الهدف من اي نظام تنظيمي في اي شركة، هو التأكد من الاداء الفعلي يتطابق مع الاداء المحدد مسبقا عن طريق اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة في حالة وقوع انحرافات التي يكشف عنها عملية التقييم والقياس، وان تحليل الانحرافات وبيان اسبابها يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرارات في الوقت الملائم ، اخذا بنظر الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرارات (Al Shobaki et al., 2018:112).

ومما سبق يمكن القول ان الركن الرئيسي لتقييم الاداء المالي يتمثل بمدى قدرة الشركة في تحقيق الاهداف المحددة مسبقا ليتم مقارنتها مع الاهداف الفعلية من اجل تحديد الانحرافات فضلا عن ذلك فان الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة من عملية تقييم الاداء يساعد على التخطيط اللازم في المستقبل.

2-2-10 دور التقارير المالية في تقييم الاداء المالي وترشيد اتخاذ القرارات

The role of financial reports in evaluating financial performance and rationalizing decision-making

يعتمد تقييم الاداء المالي بشكل اساسي على التقارير المالية التي تعد وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها اذ تساعد التقارير المالية ذات الجودة العالية في تحليل وضعية الشركة والتنبؤ بالوضعية المستقبلية للشركة وهذا ما يجعلها ذات اهمية كبرى تساعد الادارة في اتخاذ افضل القرارات سواء كانت تمويلية او استثمارية او تشغيلية وهذا ما يساعد على رفع الاداء وزيادة القيمة التنافسية للشركة ومن ثم تعظيم ثروة مساهميها وتستمد التقارير المالية اهميتها في انها تلبي الاحتياجات المشتركة لمستخدميها ويرجع ذلك ان غالبية المستخدمين يقومون باتخاذ قرارات اقتصادية بناء على ما يأتي (حياة، 2011: 82):

1-القرارات التي تتعلق بتوقيت شراء او الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية

2-تقييم مدى قدرة الشركة على سداد مستحقات العاملين

3-القرارات التي تتعلق بتقييم درجة الامان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل الشركة

4-تحديد الارباح القابلة للتوزيع

5-تجسيد السياسات الضريبية

6-اعداد واستخدام للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي

حيث توفر قائمة المركز المالي معلومات بشكل رئيسي عن المركز المالي الذي يتأثر بالموارد الاقتصادية، بينما تعطي قائمة الدخل معلومات عن ربحية الشركة مما يساعد في تقييم الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، فيما تعطي قائمة التدفقات النقدية صورة واضحة عن التدفقات النقدية وتقييم مدى قدرة الشركة على توليد النقدية وما يعادلها.

2-2-11 وسائل واساليب تقييم الاداء المالي

Means and methods of evaluating financial performance

تتعدد الوسائل والاساليب التي تستخدم في تقييم الأداء من أهمها التحليل المالي، حيث يتفق اغلب الباحثين على ان الاداء المالي كمفهوم يعتمد على عملية التحليل المالي.

أ- التحليل المالي

Financial analysis

يعد التحليل من أهم الوسائل والاساليب التي يعتمد عليها في تقييم الاداء المالي للشركة، والتي يمكن عن طريقها اكتشاف نقاط القوة والضعف في اداء الشركة ، والمساعدة على وضع مؤشرات ومعايير لازمة للأداء حيث يوفر التحليل المالي البيانات والمعلومات اللازمة للأداء، كما انه يقدم مؤشرات الحكم والقياس في كل مراحل عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، ويتم فيه التركيز على الجانب المالي لأنه يعد من اهم الجوانب الحيوية وهذا مما جعل الشركات تسعى جاهدة للمحافظة افضل على استقراره نظامها المالي (ضاحي،2015: 81).

ويرى (Arkan) أن التحليل المالي هو عملية يتم فيها فحص ودراسة مفصلة للتقارير المالية لتحديد نقاط القوة والضعف لدى الشركات وتشخيص المشكلات ووضع مقترحات لإيجاد الحلول اللازمة (Arkan,2015: 240)، يلاحظ من مفهوم التحليل المالي تم التركيز فيه على دراسة مفصلة للتقارير المالية من اجل تحديد نقاط القوة والضعف ومعالجة المشاكل، بينما يرى (Yang et al.,) ان التحليل المالي هو عمل اداري لمقارنة وتقييم الوضع المالي ونتائج التشغيل والتدفق النقدي بشكل شامل من خلال جمع وتصنيف وتحليل البيانات ذات الصلة

(Yang et al.,2020:48) اي انه عد عملية التحليل المالي هي عملية ادارية تهدف الى معرفة وتقييم وضع الشركة المالي ومعرفة تدفقاتها النقدية من عملياتها التشغيلية.

وعليه، يظهر للباحثة أن التحليل المالي هو العملية التي يتم فيها تقييم الوضع المالي للشركة من خلال تحليل الاستقرار والجدوى والربحية، ويجري في هذه العملية التحليلية تحويل البيانات المالية الى معلومات قابلة للاستعمال لقياس جودة الاعمال .

The importance of the financial analysis process

ب- اهمية عملية التحليل المالي

إن تحليل البيانات المالية عملية مهمة لإدارة الشركة ، اذ يمكن الادارة من تقييم فاعلية سياستها وقراراتها الخاصة، من خلال اجراء فحص ودراسة شاملة للبيانات المالية وتفسير اثارها يمكن ان يساعد ادارة الشركة في تحديد مواطن القوة والضعف في السياسات المالية والسياسات الاخرى التي يتم تطبيقها في الشركة والتي يجب الكشف عنها لإصحاب المصلحة، كما يمكن توضيح اهمية التحليل المالي للشركات من خلال الآتي (Jawabreh et 2017: 164):

- 1-يساعد التحليل المالي في تحديد مدى كفاءة الادارة في جمع الاموال من جهة، وتشغيلها من ناحية اخرى
- 2-يساعد التحليل المالي من التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة وكذلك المساعدة في عملية اتخاذ القرارات ولاسيما فيما يخص قرارات التوسع، الاندماج، والتجديد.

3-يمثل التحليل المالي اداة من ادوات الرقابة وهو اشبه بجهاز الانذار المبكر، والحارس الامين للمؤسسة المالية اذا تم استخدامه بأكثر فاعلية من قبل المؤسسات

4-يعتبر التحليل المالي طريقة للتنبؤ بإمكانيات الضيق او الافلاس في الوقت المناسب التي تتعرض لها الشركة والتي يمكن وضع استراتيجيات مناسبة لتجنبه.

5-التحليل المالي هو نقطة البداية للتخطيط المالي للشركة، وكذلك يعد وسيلة اساسية لتقييم اداء الشركة بشكل عام

ج- الجهات المستفيدة من نتائج التحليل المالي

Entities benefiting from the results of the financial analysis

ان اهمية ومجالات التحليل المالي جعلت منه وسيلة تستفاد منها عدة جهات حيث تسعى كل جهة من خلال التحليل المالي الى تحقيق اغراض معينة، تختلف عن تلك التي تحتاجها الجهات الاخرى، حيث يقدم التحليل المالي معلومات حول الوضع المالي لشركات الاعمال ويجب ان تكون هذه المعلومات مفيدة وذات فائدة لمجموعة واسعة بغرض اتخاذ القرارات ويشمل نطاق المستفيدين من هذه المعلومات المقرضين والموظفين والمستثمرين والموردين والدائنين والهيئات الحكومية والجمهور وغيرها (Robinson et al.,2015: 291)، وفيما يأتي ابرز الجهات المستفيدة من نتائج التحليل التي يمكن التطرق اليها (Jawabreh et al.,2017:164)

أ-الادارة (Management) تستخدم الادارة المعلومات التي يتم جمعها من نتائج التحليل المالي لغرض اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية اللازمة.

ب- البنوك والموردين (Banks and suppliers) الذين يستفادون من نتائج عملية التحليل المالي لمعرفة سيولة الشركة، وربحيتها، والمشاكل التي تواجهها ومدى قدرتها اللازمة على مواجهة الالتزامات.

ج-المساهمين والمالكين Shareholders and owners

في ظل فصل الملكية عن الادارة لاسيما في الشركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة لنتائج التحليل المالي تكون مهمة، اذ تساعد نتائج التحليل المالي المساهمين والمالكين على التأكد من الربحية وكذلك العائد من عملياتهم الاستثمارية.

د- الجهات الحكومية (Governmental entities) تستخدم الجهات الحكومية نتائج التحليل المالي لغرض معرفة الرقابة على ادائها ومعرفة مدى التزامها في تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات، فضلا عن تحليل ادائها المالي لأغراض التشريعات الضريبية.

ومما سبق، يمكن القول ان اعتماد تلك الجهات كالمستثمرين والمساهمين وادارة الشركة بشكل اساسي على نتائج عملية التحليل المالي باعتبار ان عملية التحليل توفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة من اجل معرفة مدى نجاح وتقدم الشركة ومدى قدرتها ضمن الامكانيات والموارد المتاحة في تحقيق الاهداف المخططة لها مسبقا.

12-2-2 مداخل قياس الاداء المالي Approaches to measuring financial performance

منذ بداية القرن العشرين ظهرت واحدة من اساليب التحليل المالي وهي المؤشرات او ما تسمى بالنسب المالية او المقاييس، كما ظهرت اهمية نشر التقارير الدورية والنتائج، وبالتالي دفع العديد من الشركات اعتمادها بشكل كبير على استخدام هذه المقاييس التي تقدم خدماتها لجميع الاطراف، ويمكن تصنيف هذه المقاييس الى مجموعتين تتمثل المجموعة الاولى بالمقاييس المحاسبية، اما المجموعة الثانية فهي المقاييس القائمة على اساس السوق (9-10: Sayyar et al., 2015).

اولا: المقاييس المحاسبية: تتنوع المقاييس القائمة على الاساس المحاسبي الى عدة مقاييس وتشمل الربحية والسيولة والمديونية، واحيانا توصف بأنها مقاييس تقليدية تستخدم في تقييم الاداء، ويمكن الاشارة الى بعض من هذه المقاييس وكالاتي:-

1-نسبة العائد على الموجودات Rate of Return on Assets

يعد (ROA) من اهم النسب المعتمدة في عملية التقييم المالي للشركة حيث يقيس معدل العائد على الموجودات (ROA) مدى كفاءة الشركة في إدارة استثماراتها وتوجيهها نحو فرص استثمارية اكثر ربحاً (Kaldybekova,2018:20)، كما يعكس هذا المعدل مدى كفاءة وفاعلية الادارة في تشغيل الموجودات واعطاء الثقة للإدارة في ادارة الاموال وترشيد معظم القرارات الاستثمارية للشركة، وان ارتفاع هذه النسبة فإنه يدل على كفاءة أفضل لتحقيق عائد من موجوداتها، مما يعني أن الشركة تستخدم موجوداتها بشكل صحيح لتوليد الارباح ويمثل هذا المعدل الاساس المستخدم لمعرفة ربحية الشركة (Kaldybekova,2018:21) ويقاس (ROA) بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على اجمالي الموجودات (Septinia,2022:5) (Reilly & Brown, 2012:275).

2- نسبة العائد على حق الملكية (Rate of Return on Equity)

تعد هذه النسبة مقياسا متكاملا للأرباح المتحققة حيث انها توضح معدل العائد المالي المتحقق على استثمارات مساهمي الشركة، أي انها تشير الى المعدل الصافي الذي يتحقق لأصحاب الشركة (الملاك) كمحصلة لاستثماراتهم داخل الشركة، وتشير هذه النسبة العائد المتحقق من حملة الاسهم العادية والممتازة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان اداء الشركة افضل، وان انخفاض هذا المقياس يمكن ان يشير الى وجود مشاكل في ارباح المؤسسات المالية

في حين ارتفاع هذا المقياس قد يعكس سياسية استثمارية في محفظة مالية غير محفوفة بالمخاطر (652: 2015, Rostami) ويتم قياس هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على صافي حق الملكية.

(عبد الرحمن، 2020: 30) (Collan et al., 2022: 3)

3- نسبة هامش الربح (معدل الربح) Profit margin ratio

تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على تحقيق ارباح من انشطتها الرئيسية، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان افضل، وتعد هذه النسبة مؤشر على كفاءة وقدرة الشركة في تحقيق ارباح صافية من المبيعات ويمكن احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على صافي المبيعات حسب الاتي:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} \quad (\text{KALDYBEKOVA, 2018: 217})$$

4- معدل العائد على الودائع (The rate of return on deposits)

بالنسبة للمحلل المالي يعد معدل العائد على الودائع افضل مقياس لإداء الشركات ويعكس هذا المعدل مدى قدرة ادارة الشركة على الاستفادة من الودائع من اجل تحقيق الارباح ويحتسب هذا المعدل بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على اجمالي الودائع حسب المعادلة الآتية

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الودائع}} \quad (\text{الدليمي، 2016: 146}).$$

5- ربحية السهم Earnings per share

يعبر هذا المؤشر عن الاداء الكلي للشركة ويعكس هذا الاداء مدى تحقيق الأرباح التي تسعى اليها الشركة ، كما يعكس هذا المؤشر مدى ربحية كل سهم من اسهم المالكين في الشركة ، وتزداد قيمة اسهم الشركة بانخفاض المخاطر المتوقعة وزيادة التوزيعات المستقبلية وارتفاع ربحية السهم ويمكن احتساب ربحية السهم وفق الاتي:

$$\text{متوسط ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{عدد الاسهم العادية المكتتب بها}} \times 100$$

(Mbama, 2018: 47) (Megginson et al. , 2010 : 46)

ثانياً:- المقاييس القائمة على اساس السوق: إن هذه المقاييس تعطي مؤشراً حول قيمة الشركة وما تم اضافته من قيمة للمساهمين، وهي تقيس مدى قدرة الشركة على تعظيم ثروة ملاكها وتعد من اكثر المقاييس الحديثة استخداماً لمعرفة الوضع المالي للشركة.

1- مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة

في اوائل الثمانينات اقدمت شركة Stern Stewart & Co بالعمل على تطوير نموذج اطلق عليه القيمة الاقتصادية المضافة EVA حيث تفوقت النتائج بالدراسة والتطبيق مقارنة بالمقاييس الاخرى المستخدمة سواء كانت مبنية على القيمة او الربح واستمد هذا المدخل اهميته نظرا لارتباطه بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية التي تحقق قيمة مضافة لحملة الاسهم من المستثمرين في الاجل الطويل، وتحتسب القيمة الاقتصادية المضافة من خلال العائد على الاستثمار المتوقع، بعد خصم جميع عناصر تكلفة راس المال المستثمر وذلك من خلال التمويل الداخلي او التمويل الخارجي من المساهمين

$$EVA = (ROIC - CMPC) \times CI$$

حيث يمثل:

ROIC = العائد على الاستثمار للاسهم

CI = راس المال في بداية الفترة

CMPC = تكلفة راس المال (درويش، 2022: 304).

2- القيمة السوقية المضافة

من الاهداف الاستراتيجية التي تسعى اليها الشركات لتحقيقها هي تعظيم قيمتها في الاسواق ويمكن توضيح القيمة السوقية المضافة من خلال الفرق بين ما تم استثماره داخل الشركة وبين ما تم الحصول عليه عن طريق بيع الاسهم وذلك بحسب سعر الفائدة السائد في السوق وقت عملية البيع كما توضح القيم السوقية مقدار الثروة التي يتم الحصول عليها عن طريق استثمار رأس المال فضلا عن ذلك يتم التقييم من قبل السوق لمدى فاعلية الادارة في استخدام مواردها النادرة والرقابة عليها، ويمكن توضيح (MVA) من خلال المعادلة الاتية:

القيمة السوقية المضافة = القيمة البيعية للاسهم - القيمة الدفترية للاسهم عند الاغلاق

القيمة البيعية للاسهم: اي مقدار التدفقات النقدية الواردة في بيع للاسهم

القيمة الدفترية للاسهم عند الاغلاق: اي قيمة الاسهم المسجلة في السجلات (السعدي، 2021: 62)

3-بيتا

يعد بيتا احدى مكونات نموذج تسعير الاصول الرأسمالية ويستخدم مقياساً لمخاطر الشركات، وقد يصف هذا النموذج العلاقة بين العائد المتوقع للمحفظة المالية والعائد المتوقع للسوق، اذ انها تقيس مخاطر السهم بالنسبة لمخاطر السوق ككل (Tahir et al., 2013:53) (Carini et al., 2017: 4).

4-انموذج (Tobin's Q)

يعد هذا النموذج من النماذج التي تستخدم في قياس الاداء المالي وقد استخدمت في عام 1966 من قبل العالم James Tobin من جامعة ييل الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد ويستخدم هذا النموذج للتنبؤ بالأداء المالي للشركة ، ويعد من اكثر النماذج قبولاً واستخداماً كونه يستخدم للتنبؤ بقيمة الشركة السوقية وادائها المستقبلي ويستخدم في مجال الاقتصاد والتمويل كمؤشر على اداء الشركات وينظر اليه على انه افضل مقياس يستخدم لأداء الشركات من اي اجراء محاسبي اخر ويمكن حسابه بناءً على المعلومات المالية والمحاسبية المأخوذة من القوائم المالية (Geldenhuys,2014:2) ، اذ يشار اليه على انه نسبة القيمة السوقية للاسهم القائمة للشركة والديون مقسومة على اجمالي الموجودات بالقيمة الدفترية، كما يمكن حسابها من خلال نسبة اجمالي الموجودات مطروحاً منها القيمة الدفترية لحق الملكية مضافا اليها القيمة السوقية لحق الملكية الى اجمالي الموجودات ويمكن كتابة معادلة Tobin's Q لقياس الاداء السوقي للمصارف عينة البحث (Sauaia & junior, 2002: 302-303) :

$$\text{Tobin's Q} = \frac{\text{MVE} + \text{PS} + \text{DEBT}}{\text{TA}}$$

TA

حيث يمثل:-

MVE(القيمة السوقية لاسهم المصرف) = سعر السهم عند الاغلاق * عدد الاسهم العادية المكتتب بها

PS = (سيتم استبعادها) القيمة النقدية للاسهم الممتازة ان وجدت

DEBT = اجمالي المطلوبات

TA = اجمالي الموجودات بالقيمة الدفترية

ومما سبق يمكن القول، ان هناك عدد كبير من المؤشرات المالية او المقاييس المستخدمة في تقييم الاداء، وفي هذا البحث تم التطرق فيها الى اكثرها شيوعاً واستخداماً في العديد من الدراسات والتي يمكن من خلالها تقييم اداء الشركة وتحديد وضعها المالي والحصول على معلومات مفيدة تتعلق بتدفق واستعمال الاموال بكفاءة وفاعلية وعليه يمكن ان تحفز هذه المعلومات المديرين في اتخاذ افضل القرارات، كما تعتمد العديد من الجهات

كالمستثمرين والمساهمين بشكل كبير على هذه المقاييس التي تقيس مدى نجاح وتقدم الشركة وقدرتها على تحقيق الارباح التي تسعى جاهدة لتحقيقها، وكذلك مدى قدرتها وكفاءتها في استغلالها للموارد المتاحة .

وفي ضوء ما تقدم من العرض السابق فيما يتعلق بالأداء المالي، يمكن القول ان الاداء المالي يعد مفهوماً شائع الاستخدام في قياس اداء المؤسسات المالية كونه يسهم في توجيه عمل هذه المؤسسات، كما ان تقييم الاداء يتمثل في صورة مجموعة من المقاييس التي تعكس مدى نجاح الشركة وتطورها ونموها وبهذا تصبح هذه المقاييس او المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيام الشركة بتحقيق اهدافها وكذلك تحديد نقاط الضعف والقوة لديها، وقد نال هذا المفهوم اهتمام اغلب الدراسات التي ركزت عليه من اجل تحقيق الهدف الاساسي للشركات وهو بقاءها واستمرارها في مزاولة انشطتها على المدى البعيد، لذا فمن الضروري التطرق لحيثيات الاستمرارية وهذا ما سيناقتش في المبحث اللاحق.

المبحث الثالث

3-2 الاستمرارية، اهميتها، نماذج التنبؤ بها -مدخل مفاهيمي

Going concern , its importance, prediction models - a conceptual introduction

من المعروف ان مهنة المحاسبة تشكل العمود الفقري لأي شركة فهي تمثل نظام معلومات يعمل على ترجمة الاحداث الاقتصادية الى معلومات يستفاد من تلك المعلومات اصحاب المصلحة لاتخاذ اغلب القرارات، فاذا كانت المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي تتمتع بصدق التعبير والشفافية وتتوافر فيها الخصائص النوعية التي يجب ان تتمتع بها المعلومات المحاسبية فستكون القرارات التي تبني على تلك المعلومات قرارات رشيدة، وبذلك نشأت الحاجة الى وجود اطار فكري يتبعه الجميع الذي يعطي الموضوعية والتوحيد في عرضه للمعلومات المالية، وأحد الاجزاء الرئيسية في هذا الاطار هي الفروض، تمثل الفروض جوهر تطوير اي نظام فكري، فهي تمثل متطلبات ومعتقدات سابقة واسباسية تعتمد عليها المقترحات والافكار، وأحد هذه الفروض التي يستند عليها الاطار الفكري هو فرض الاستمرارية، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام واسع لدى العديد من الباحثين والمنظمات المهنية في مجال المحاسبة والتدقيق.

يعد فرض الاستمرارية من الفروض المحاسبية المهمة التي تعد بموجبه القوائم المالية الختامية اذ يفترض ان الشركة مستمرة في ممارسة نشاطها في المستقبل المنظور بدون وجود نية مسبقة للتصفية أو أنها تعمل على تقليص حجم عملياتها أو طلب الحماية من الدائنين وفقاً للقوانين أو اللوائح، ويتم فيها تسجيل الموجودات والمطلوبات على أساس أن الشركة ستكون قادرة على تحقيق موجوداتها، وسداد المطلوبات المترتبة عليها في الوقت المحدد.

The concept of going concern

1-3-2 مفهوم الاستمرارية

الاستمرارية في اللغة، هي مصدر صناعي للفعل (استمر) وتعني القدرة على التواصل من دون انقطاع او البقاء على منهج معين من دون أي تغيير، واستمرار الشخص او الشيء أي بمعنى ذلك انه مضى على طريقة واحدة (حميدي، 2021: 83)، يعد فرض الاستمرارية وفقاً للفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) احد الفروض المحاسبية الاساسية والمهمة التي تشكل العلم المحاسبي، ويتم اعداد القوائم المالية عادة على افتراض استمرارية الشركة، وان الشركة وجدت لتستمر في ممارسة اعمالها وانشطتها المختلفة الى اجل غير محدود، وليست لديها نية في التصفية او تقليص حجم اعمالها، وفي حالة وجود مثل هذه النية قد يتعين اعداد القوائم المالية على اساس مختلف (عبد العزيز، 2021: 212-213)، وقد اختلفت المفاهيم المتعلقة بفرض الاستمرارية باختلاف توجهات الباحثين ويرى (Berglund) ان فرض الاستمرارية "هي قدرة الشركة على البقاء ومواصلة عملياتها التجارية في الفترات المستقبلية دون وجود احداث جوهرية تؤثر على استمرارها وبقاؤها ومن ثم تعتبر الشركة مستمرة عندما

تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند موعد استحقاقها دون الحاجة الى التصفية ولمدة عام من تاريخ القوائم المالية (Berglund,2015:7) ويشير (Bedard et al) الى فرض الاستمرارية على انه اساس لاستمرارية الشركة من فترة الى اخرى مع القدرة على مقابلة التزاماتها في موعد السداد دون الحاجة الى تخلص جوهري من موجوداتها او تغيير هيكل ديونها او تخفيض حجم عملياتها" (Bedard et al, 2018,Pp. 261-265)، كما يرى Effiong et al., ان الاستمرارية هو افتراض محاسبي وأن الشركة ستواصل عملياتها في المستقبل القريب، اي أنه لا يوجد خطر من التصفية في المستقبل القريب، وتكون هذه المدة معروفة لفترة 12 شهراً، الذي يستلزم فيها البقاء في العمل والوفاء بالتزامات وسداد الديون المترتبة عليها وتحقيق الأهداف، حيث تعيد الشركة النظر في قدرتها على البقاء في العمل قبل إجراء تقييم نهائي لاستمرارية العمل (Effiong et al., 2020: 2977).

ومما سبق، يمكن القول إن الاستمرارية تعني ان الشركة ستستمر في الوجود مدى الحياة بقدر ما تستطيع الشركة الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة وطويلة الاجل دون الحاجة الى التصفية في المستقبل القريب في حالة عدم وجود احداث تؤثر على بقاؤها واستمرارها، اي ان نشاط الشركة باقٍ ومستمر لفترة زمنية كافية لاستخدام مواردها الاقتصادية المتاحة وفقاً لما هو مخطط ومتوقع وبدون خسائر جسيمة لراس المال المستثمر واستخدام تلك الموارد الاستخدام الامثل.

2-3-2 اهمية فرض الاستمرارية في الفكر المحاسبي

The importance of imposing going concern in accounting thought

يعد استخدام هذا الفرض من السمات الرئيسية لأي شركة مهما كان نوع نشاطها سواء كان تجاري او صناعي او خدمي، في ظل فرض الاستمرارية فإن الشركة تقتني موجوداتها من اجل الاستخدام وليس من اجل البيع وكذلك فإن العديد من الاسس والمبادئ المحاسبية في اطار النظرية المحاسبية بنيت على اساس ذلك الفرض (محمد،2022: 417)، وشارت دراسة (Geiger et al.) ان فرض الاستمرارية يعكس توقعات كافة الاطراف ذات العلاقة المهمة بأمر الشركة باعتبار ان احتمال التصفية او توقف الشركة عن ممارسة انشطتها تمثل حالة استثنائية ومن جهة اخرى فإن فرض الاستمرارية يتفق مع المعايير القانونية التي تعمل في ظلها الشركات الكبيرة حيث ان ظهور الشركات المساهمة العامة يؤيد هذا الفرض وذلك لما تتمتع به الشركات من حياة اعتبارية مستمرة وتوسع ونمو في اعمالها التجارية لهذا فإن بناء النظرية المحاسبية يجب ان يقوم على الافتراض الطبيعي وهو الاستمرارية وليس على الحالة الاستثنائية ويقصد بها حالة التصفية (Geiger et al., 2017: 122-129).

وفي هذا السياق، يرى (الدوجي) ان فرض الاستمرارية يعد اساس منطقي الذي تعتمد عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) لذلك من البديهيات او المسلمات المحاسبية التي تعتبر ركيزة اساسية لبناء النظرية المحاسبية واشتقاق المبادئ المحاسبية كما يسهم هذا الفرض في تفسير المبادي العلمية المطبقة في الحياة العملية

وتطويرها وتحسينها، بالإضافة الى ذلك ان فرض الاستمرارية يعد الاساس الذي يبني عليه فرض الدورية الذي يتطلب تقسيم عمر الشركة الى فترات دورية منتظمة بهدف اعداد التقارير المالية التي تستخدم لتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات اللازمة في المدى القصير(الدوغجي،2008: 84).

وقد حددت الادبيات المحاسبية ذات العلاقة تأثيرات عديدة التي تعكس اهمية وجود فرض الاستمرارية (Gibson,2009:11):

1. يؤثر افتراض استمرارية الشركة على تصنيف الموجودات والمطلوبات وبدون هذا الفرض ستكون جميع الموجودات والمطلوبات متداولة مع توقع انه سيتم تصفية الموجودات وسداد المطلوبات في المستقبل المنظور.
2. تؤثر الاستمرارية في اعداد قيود التسوية عن طريق تحديد المصاريف المدفوعة مقدماً والايرادات المستلمة مقدماً فلولا الاستمرارية لما كان هناك وجود لتلك المقدمات.
3. لولا وجود الاستمرارية لما كان من المنطقي تحديد مخصصات ضمان المنتجات لأنها لم تكن واقعية اذا كانت الشركة قيد التصفية.

وفي ذات السياق، حدد (Kieso et al.,) ان العديد من طرق المحاسبة تعتمد على الاستمرارية ويمكن توضيحها كالآتي(Kieso et al., 2019: 216):

1. اذا افترضنا التصفية النهائية سيكون مبدأ القياس بالتكلفة التاريخية ذات فائدة محدودة، مثلاً في ظل نهج التصفية النهائية ستحدد الشركة قيم موجوداتها بشكل افضل بصافي القيمة الممكن تحقيقها (اي سعر البيع ناقص تكاليف التخلص) بدلا من تكلفة الشراء .
2. تكون سياسات الاطفاء والاندثار مبررة وملائمة فقط اذا افترضنا استمرارية الشركة ، اما اذا اتبعت الشركة نهج التصفية النهائية فأن التصنيف متداول او غير متداول للموجودات والمطلوبات يفقد كثيراً من امكاناته المهمة وبالتالي يصح من الصعب تبرير اي شيء على انه موجود طويل الاجل او ثابت.

ويرى(حميدي)ان ادارة الشركة تعمل على الاحتفاظ بالأرباح السنوية المتحققة التي يمكن استخدامها في النمو والتوسع في السنوات اللاحقة من عمر الشركة ولولا وجود فرض الاستمرارية لكان الاجراء الملائم الذي تتبعه ادارة الشركة للتصرف بالأرباح السنوية المتحققة هي توزيعها على المساهمين بعد اكمال جميع الإجراءات المناسبة اللازمة لذلك (حميدي،2021: 86).

مما سبق، يمكن القول ان فرض الاستمرارية يعد من اهم الفروض المحاسبية الذي يشكل الاطار الفكري لأعداد وعرض القوائم المالية، وتتجلى اهميته في الوقت الراهن بسبب الانفتاح على الاسواق العالمية والمنافسة الشديدة بين بعض الشركات مما اظهر حالات الافلاس للشركات الكبرى وعلى صعيد العالم كما وقد تبعها سلسلة انهيارات

مالية لبعض الشركات مما اوجب على المنظمات المهنية العمل على اصدار معايير تدقيق تفرض على المدقق عند اداء مهام عملية التدقيق التحقق بشكل سليم من فرض الاستمرارية، لحماية مستخدمي التقارير المالية من اتخاذ قرارات غير سليمة .

2-3-3 فرض الاستمرارية في ضوء المعايير المحاسبية

imposing going concern in light of accounting standards

تمثل المعايير المحاسبية ارشادات وقواعد محاسبية يتم الاتفاق عليها من قبل المحاسبين فهي تعمل كمرشد اساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات التي تؤثر على القوائم المالية فهي تقدم معلومات حول الوضعية المالية للشركة وتكون ملائمة وموثوقة بحيث يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لمتخذي القرارات الاقتصادية، ومن خلال ذلك سوف يتم تناول فرض الاستمرارية في ضوء معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الامريكية والقواعد والتشريعات العراقية .

2-3-4 فرض الاستمرارية في ضوء معايير المحاسبة الدولية

يتطلب معيار المحاسبة الدولي (1)(عرض القوائم المالية) (Presentation of Financial Statements) من الادارة عند اجراء اعداد القوائم المالية اجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار كشركة مستمرة وعلى الرغم من ان مفهوم هذا المصطلح لم يتم توضيحه في المعيار ذاته ولكنه ورد بشكل ضمني في متطلبات المعيار بانه يجب اعداد القوائم المالية على اساس فرض الاستمرارية ، مالم تنوي الادارة تصفية الشركة او توقف عملياتها او ليس ليها البديل سوى القيام بذلك(GAAP, 2019:150) .

كما نص المعيار ذاته "على انه عندما لا تقوم الشركة بأعداد القوائم المالية على اساس ان الشركة مستمرة فإنه يجب الابلاغ عن هذه الحقيقة بالإضافة الى الاساس الذي يتم بموجبه اعداد القوائم المالية من قبل الشركة وسبب عدم اعتبار هذه الشركة كشركة مستمرة، اما عند تقييم ما اذا كان فرض الاستمرارية مناسباً فسوف تأخذ الادارة في الاعتبار كافة المعلومات المتوفرة في المستقبل، والتي يجب ان تكون على الاقل اثنا عشر شهرا من تاريخ الميزانية العمومية دون ان تكون مقتصرة على ذلك وتعتمد درجة الاعتبار على الحقائق لكل حالة فعندما يكون للمشروع تاريخ من عمليات مربحة وامكانية سريعة للوصول الى الموارد المالية فإنه يمكن الاستنتاج بأن الاساس المحاسبي للشركة المستمرة مناسب بدون تحليل مفصل وفي حالات اخرى قد تحتاج الادارة الى ان تأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل المحيطة بالربحية الحالية والمتوقعة وبرامج تسديد الديون والمصادر المحتملة لاستبدال التمويل قبل ان تقتنع بأن فرضية استمرارية الشركة ملائمة" (IAS 1, 2004:25-26) وفي ذات السياق، يرى (حميدي) على الرغم من ان معيار المحاسبة الدولي (1) قد طلب الابلاغ عن حالات عدم التأكد لكن لم يحدد المعيار المعلومات التي يجب

الابلاغ عنها وفي عام 2013 اوصت لجنة التفسير بأن يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بأجراء تعديلات على نفس المعيار، وضرورة ان يتناول توضيحا حول المعلومات التي ينبغي الابلاغ عنها (حميدي، 2021: 86).

ومما سبق، يستنتج من المعيار اعلاه انه ينبغي على ادارة الشركة عند اعداد القوائم المالية تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كشركة مستمرة باعتبار ان الاصل في اعداد القوائم المالية هو مبدأ الاستمرارية، ما لم يثبت عكس ذلك اي في حالة وجود نية لتصفية الشركة وتوقف الشركة عن مزاولة اعمالها ينبغي على ادارة الشركة الابلاغ بشكل كافي عن حالات عدم التأكد فضلا عن ذلك الابلاغ عن الاسس التي اعدت فيه القوائم المالية.

وقد اشار معيار المحاسبي الدولي (10) الاحداث بعد فترة التقرير (Events after the Reporting Period)

الى انه " على الشركة ان لا تجهز قوائمها المالية على اساس مبدأ الاستمرارية في حالة قررت الادارة بعد فترة التقرير انها تنوي تصفية الشركة او ايقاف عملياتها التجارية او ليس لها بديل واقعي سوى ان تفعل ذلك، وقد يبين تدهور النتائج التشغيلية والمركز المالي بعد فترة التقرير يمكن ان يشير للحاجة الى اعتبار فيما اذا كانت الاستمرارية مناسبة، اذا كانت الاستمرارية ليست مناسبة سيكون الاثر كبيرا، حيث يتطلب هذا المعيار تغيير جوهري في الاساس المحاسبي وليس تعديل للمبالغ المقررة حسب المبادئ والموجودات المحاسبية " كما اشار معيار المحاسبة الدولي (10) الى ان الابلاغات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي (1) في ظل الظروف والاحداث يجب الامتثال لها (IAS 10, 2004:14-15).

2-3-5 فرض الاستمرارية في ضوء معايير المحاسبة الامريكية

في عام 1962 اصدرت هيئة الاوراق المالية (SEC) نشرات سلسلة المحاسبة Accounting Series Release (ASR) (90) والتي تطلبت من المدقق الخارجي ان يصدر تقرير ملائم في حالة وجود اي معلومات تؤكد تهديد الاستمرارية للشركة وفشلها عن ممارسة انشطتها في حين لم يكن هناك قبل هذه الفترة اي مطالبة على المدقق بإصدار تقرير عن استمرارية الشركة او عدم استمراريتها فالأمر متروك لاختيار المدقق .

(Bellovary et al., 2007:9) (الهاشمي، 2014:65) وفي عام 2007، قرر مجلس معايير المحاسبة المالية إضافة مشروع له في جدول أعماله لمعالجة تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كشركة مستمرة واعتماد أساس التصفية المحاسبي بهدف التقارب بين متطلبات إعداد التقارير مع معيار المحاسبة الدولي (1) (عرض القوائم المالية). على الرغم من ان مسؤولية تقييم الاستمرارية للشركة تقع على عاتق المدقق، وفقاً للعديد من أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية فإن الإدارة في أفضل وضع لتقديم وجهة نظر رسمية حول قضية الاستمرارية وفي عام 2008 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية مسودة عرض بعنوان "الاستمرارية" الذي يتطلب من الادارة تقييم وتحديد ما اذا كان هناك شك كبير حول قدرة الشركة على الاستمرار ويجب على ادارة الشركة الابلاغ عندما يكون هناك شك

كبير حول قدرة الشركة على الاستمرار كشركة مستمرة، ويعتقد المجلس أن هذا المطلب يكون مفيد للمستثمرين من أجل تقييم أفضل للقوائم المالية عندما يتم إعدادها على مبدأ الاستمرارية في ظل وجود مخاوف جدية بشأن قدرة الشركة على الاستمرار (Burke et al, 2015: 5).

2-3-6 فرض الاستمرارية في ضوء القواعد والتشريعات العراقية

اصدر مجلس معايير المحاسبة والرقابة العراقي قاعدة (6) يتمثل في الابلاغ عن السياسات المحاسبية والمعلومات التي لها علاقة بالقوائم المالية، وضرورة اعداد القوائم المالية والابلاغ عنها بالاعتماد على فرض الاستمرارية كأساس معتمد على ان لا توجد للشركة اي نية للتصفية في المستقبل المنظور وفي حالة وجود نية لتصفية الشركة فيجب الابلاغ عن ذلك في القوائم المالية (القاعدة 6، 1995: 3) نلاحظ ان القاعدة المحاسبية (6) لم يتم فيها تحديد الفترة الزمنية التي ينبغي فيها تقييم استمرارية الشركة.

كما اوضحت المادة 76 من قانون الشركات العراقي (21) لعام 1997، كيف ومتى يتم التخلي عن الاستمرارية اذا بلغت الخسارة بنسبة 75% من رأس مال الشركة وفي هذه الحالة ينبغي على الشركة اتخاذها احد الاجراءات الاتية:

1. "زيادة رأس مال الشركة او تخفيضه او اي اجراء اخر توافق عليه الجهة القطاعية المختصة بذلك".

2. "التوصية بتصفية الشركة"

وفيما يتعلق بالخطوات او الاجراءات التي يتم اتخاذها اذا لم يعد فرض الاستمرارية مناسباً وتم اللجوء الى تصفية الشركة، فقد وضح القانون المذكور في الفصل الرابع هناك مجموعة من الاجراءات التفصيلية التي تتضمن الخطوات التي ينبغي الالتزام بها لإتمام عملية التصفية (قانون الشركات 21 ، 1997 : 76)

وعليه، عند مقارنة المعايير الامريكية والدولية والعراقية من حيث تقييم الاستمرارية فإن الباحثة تتفق مع رأي (حميدي) بأن فترة تقييم الاستمرارية من منظور المعايير الامريكية تكون اكثر دقة ووضوح من المعايير الدولية والعراقية لكونها تحدد الفترة الزمنية التي يجري فيها تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية لفترة سنة لاحقة بعد اصدار القوائم المالية، بينما المعايير الدولية والقواعد او التشريعات العراقية فأنها تركز بشكل اساسي على ان تكون فترة التقييم الاستمرارية سنة لاحقة بعد فترة التقرير (اي تاريخ اعداد القوائم المالية في نهاية السنة المالية) بالإضافة الى ذلك، فإن المعايير الامريكية و التشريعات العراقية نظمت الخطط او الاجراءات الواجب اتباعها في حالة لم يعد فرض الاستمرارية مناسباً الا ان المعايير الدولية لم تحدد ذلك وتركت تنظيم ذلك لمعايير التدقيق او للتشريعات المحلية لكل دولة، وحسب الظروف التي تواجهها والمتطلبات الفردية لكل شركة (حميدي، 2021: 90).

فرض الاستمرارية في ضوء معايير التدقيق

Imposing going concern in light of auditing standards

تسعى معايير التدقيق لتوفير دليل ارشادي لتحديد الاساليب والطرق التي ينبغي على المدققين استخدامها في مزاوله اعمالهم ويؤدي الالتزام بها الى تحسين مستوى جودة عملية التدقيق وسيتم تناول فرض الاستمرارية من وجهة نظر معايير التدقيق الدولية والامريكية والعراقية وكالاتي:

2-3-7 فرض الاستمرارية في ضوء معايير التدقيق الدولية

ظهرت الحاجة الى وضع قواعد ومعايير يسترشد بها المدققين، اي يعتمد عليها كدليل ارشادي في اتخاذ اغلب القرارات، وبهذا اصدرت اللجنة الدولية لممارسات التدقيق للاتحاد الدولي للمحاسبين (IAPCIFA) معيار التدقيق الدولي ISA (23) تحت عنوان الاستمرارية وفي عام 1994 تم اعادة الصياغة الخاصة بالمعيار، فضلا عن تبويبه، وان الغرض الاساسي لهذا المعيار من الفقرة الاولى الى الفقرة الثامنة عشر هو توفير مجموعة من الارشادات والتعليمات التي تتعلق بمسؤولية المدقق عند تنفيذه لعملية التدقيق والذي يعتبر الاساس في اعداد القوائم المالية (الدوجي، 2008: 11)، على الرغم من اهمية المعيار اعلاه الا انه لم يتطرق الى العديد من القضايا بشكل تفصيلي ومن ابرزها (حميدي، 2021: 91):

أ-ان المعيار اعلاه لم يحدد الفترة التي يجب على المدقق خلالها التحقق من التوقعات

ب-لم يشر المعيار الى تقييم الاستمرارية هل يندرج من ضمن مهمة المدقق الاساسية ام يكلف للقيام بها بشكل اخر

ج-لم يتطرق المعيار الى طبيعة ونطاق مسؤولية المدقق عن تقييم الاستمرارية حتى يقرر المدقق قبول او رفض المهمة المكلف بها

د-لم يحدد المعيار بشكل كافي التعليمات اللازمة للمدقق لتقييم الاستمرارية

فيما اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين معيار التدقيق الدولي (570) في عام 2003 المتعلق بالاستمرارية وكان من ابرز الاسباب التي ادت في صدور هذا المعيار هو الفضيحة التي لحقت بشركة (Arthur Andersen) والتي تُعد واحدة من اكبر خمس شركات محاسبة عالمية في امريكا، بعدما فشلت في تحديد قدرة شركة Enron على الاستمرارية، حيث يتمثل الهدف الاساسي من المعيار هو توفير الارشادات الخاصة بمسؤولية المدقق عن تدقيق القوائم المالية بشأن ملائمة فرض الاستمرارية للشركة مستقبلاً كأساس لأعداد القوائم المالية، بالإضافة الى ذلك فقد ارشد المعيار الدولي للتدقيق (570) المدقق حول التخطيط لعملية التدقيق والاجراءات التي يجب اتخاذها من قبل

المدقق في حالة الشك الكبير حول قدرة الشركة على الاستمرارية وكذلك نوع التقرير الذي يصدره المدقق بموجب النتائج التي تم التوصل اليها (Alexeyeva& Sundgren: 2021: 171).

2-3-8 فرض الاستمرارية في ضوء معايير التدقيق الامريكية

اصدر المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1963م بيان بشأن اجراءات التدقيق (SAP 33) الذي جاء استجابة ل (ASR 90) الصادر من هيئة الاوراق المالية والبورصات حيث تناول هذا البيان مالم يتم حله من القضايا، التي كانت نتائجها غير قابلة للتحديد في تاريخ البيان (Bellovary et al., 2007:9).

وفي عام 1974 اصدر المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) النشرة SAS (2) وتم تقديم فيها اول مناقشة محددة للعناصر التي كانت مهمة في الاعتبار عند تقييم الاستمرارية للشركة وكان في تلك الفترة رأي الاستمرارية موضوع للنقاش وبعد تلك الفترة في عام 1978 قدمت لجنة مسؤوليات المدققين التي تعرف بلجنة كوهين توصيات وارشادات لتحسين وتحديد مسؤوليات المدققين فيما يتعلق بحالات عدم الاستمرارية للشركة التي تتمثل بالآتي " اذا تم الابلاغ بشكل كاف عن عدم التأكد بشأن قدرة الشركة على مواصلة عملياتها التجارية فلا ينبغي ان يطلب من المدقق الاشارة الى عدم التأكد في تقريره الذي يصدره الا اذا كان المدقق لا يعتقد ان الابلاغ كافياً لتصوير المركز المالي للشركة وبذلك ينبغي عليه الاشارة الى ذلك في رأيه وذلك لان القوائم المالية لا تعرض المركز المالي للشركة بما يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً" (Junaidi et al., 2012: 137).

وبعد تلك الفترة اصدر المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) نشرتين، النشرة الاولى (34) كانت في عام 1981م وتضمنت هذه النشرة مسؤولية المدقق في تحديد قدرة الشركة على الاستمرارية، ثم جاءت بعد ذلك النشرة رقم 59 في عام 1988 لتحل محل النشرة الاولى لكن حملت المدقق مسؤولية اكبر بشأن الاستمرارية للشركة حيث تضمنت النشرة بأنه يجب على المدقق ان يدرس ما اذا كان هناك عدم تأكد اساسي بشأن استمرارية الشركة لفترة زمنية معقولة وتعد هذه المسؤولية ايجابية اي يتضمن تقرير المدقق فقرة توضيحية حول عدم التأكد بشأن الاستمرارية، اما في نشرة معايير التدقيق (34)فإن استمرارية الشركة مفترضة عادة ولا يدرس المدقق مسالة الاستمرارية الا في مهمة التدقيق مقارنة بنشرة معايير التدقيق (59) وبالتالي يثير الشك في استمرارية الشركة ويمكن اعتبار المسؤولية سلبية الى حد ما (الهاشمي،2014: 65-71) .

2-3-9 فرض الاستمرارية في ضوء ادلة التدقيق العراقية

لم تتطرق ادلة التدقيق العراقية الى تقديم اي تشريعات او قواعد يسترشد بها المدقق العراقي لأداء عمله، فقط كانت هناك اشارة وحيدة للاستمرارية التي ذكرت في دليل التدقيق العراقي (1) لسنة 1997 التي تتعلق بمسؤولية مدقق الحسابات عن الاحداث اللاحقة اذ نصت الفقرة الخامسة من دليل التدقيق (1) على ما يأتي "اتخاذ الاجراءات الكافية للتعرف على جميع الاحداث اللاحقة التي قد تتطلب تعديل البيانات المالية او تقديم أية ايضاحات عنها حتى

تاريخ تقريره" من ضمن هذه الاجراءات الفقرة (هـ) فقد نصت هذه الفقرة على ما يلي "فحص الإجراءات التي وضعتها الادارة للتأكد من تحديد الاحداث الهامة والاستفسار عن اية احداث يكون لها تأثير على البيانات المالية التي يتناولها المدقق بتقريره" كما وردت عدة امثلة ومن بين ما ورد في المثال الثامن الذي كان نصه "معرفة الادارة بأية احداث تمت او متوقعة والتي قد تثير تساؤل عن مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المعتمدة في البيانات المالية مثل الاحداث او الظروف التي تثير شكاً حول قدرة الشركة على الاستمرارية" (دليل التدقيق 1، 1997: 2).

ومما سبق، يمكن القول إن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) قد ادرك ان الطريقة الاساسية لحماية الصالح العام تكمن في وضع وتعزيز وتطبيق معايير معترف بها دولياً كوسيلة لضمان مصداقية المعلومات التي يعتمد عليها عدة اطراف، وبهذا فإن المعايير الدولية جاءت لتلبية توقعات المستفيدين من التقرير وكذلك لمحاولة سد فجوة التوقعات بينهما، مما اوجب على الهيئات المهنية العمل على اصدار معايير تدقيق التي توفر ارشادات وقواعد لتنظيم عمل اعضائها، تفرض على المدقق عند اداء مهام عملية التدقيق التحقق بشكل سليم من فرض الاستمرارية، لحماية مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات غير سليمة، وفي حالة عدم الالتزام بهذه المعايير فإنها تعرض المدقق للمساءلة القانونية ومن جهات متعددة قانونية ومهنية.

وتكميلاً لما تم عرضه سابقاً حول تنظيم المعايير وما تعطيه هذه المعايير من ضوابط وارشادات لمساعدة المعنيين على تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية، حيث يتم في الفقرتين الآتيتين مناقشة مسؤولية الادارة والمدقق عن عملية تقييم استمرارية الشركة.

10-3-2 مسؤولية الادارة في تقييم استمرارية الشركة

Management's responsibility in evaluating the company's going concern

تعد الادارة هي المسؤولة عن اعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والقوانين والاحكام والتشريعات المحلية، حيث يعد فرض الاستمرارية من الفروض المهمة التي يجب ان تأخذها ادارة الشركة بعين الاعتبار عند اعدادها للقوائم المالية ، وتجدر الاشارة الى قيام الادارة بعمل تقييم محدد لقدرة الشركة على الاستمرار كشركة مستمرة يعتمد على الحكم الشخصي في نقطة زمنية معينة حول النتائج المستقبلية او المشكوك فيها المتأصلة لتلك الاحداث او الظروف وهناك بعض العوامل التي لها علاقة بالتقدير ومنها (ISA 570,2016: 5):

أ- حجم وتعقد الشركة وطبيعة عملها ومدى تأثرها بالعوامل الخارجية على التقدير المتعلق بنتائج الاحداث او الظروف

ب- اي تقدير حول المستقبل بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في وقت التقدير، احيانا قد تؤدي الاحداث اللاحقة الى نتائج غير منسجمة مع التقديرات التي تم وضعها والتي كانت معقولة في وقتها.

ج-تزداد درجة الشك المرافق لنتيجة حدث أو ظرف بشكل جوهري كلما كان وقت حدوث الحدث أو الظرف أبعد في المستقبل، ولهذا السبب تحدد معظم اعداد القوائم المالية التي تقتضي تقييم الادارة صريح للفترة التي يتعين فيها على الادارة اخذ كافة المعلومات المتوفرة بالحسبان.

وفي حالة وجود اي مؤشرات او شكوك جوهريه لدى الادارة تفيد بعدم قدرة الشركة على الاستمرارية لوجود نية بالتصفية او توقفها عن ممارسة انشطتها ، ينبغي على الادارة ان يتم الافصاح عن المعلومات، وعن الظروف التي ادت لذلك وعلى الادارة اجراء تقييم سنوي على الاقل لتحديد قدرة الشركة على الاستمرارية كشركة مستمرة في غضون عام واحد بعد تاريخ اصدار القوائم المالية وان عملية تقييم تتضمن خطوتين وكالاتي(3, 2014, FASB)، (Flood,2019:33-34):

اولاً:- تقييم الظروف او الاحداث التي تثير شكاً جوهرياً : ينبغي على الادارة تقييم بشكل اجمالي الظروف والاحداث المعروفة او التي يمكن معرفتها بشكل معقول في تاريخ التقييم، حيث يدور الشك الجوهري عادة حول قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحل اجل سدادها، ويوجد اذا كان من المحتمل ان الشركة لن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها في غضون عام واحد بعد تاريخ اصدار القوائم المالية، او التاريخ الذي تكون فيه القوائم المالية متاحة ستصدر اي انه من المحتمل حدوث حدث مستقبلي عند اجراء التقييم، لذا ينبغي على الادارة ان تأخذ بنظر الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية حول

1- الوضع المالي الحالي للشركة بما في ذلك مصادر السيولة لديها .

2-الالتزام المشروط وغير المشروط المستحق خلال السنة.

ثانياً:- تعمل الادارة على النظر في خطتها عند اثاره شك جوهري :تثير الظروف شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الاستمرار اذ ينبغي على الادارة تقييم خطتها من المشكلات وما اذا كانت ستخفف من الشك الجوهري من اجل ان يتم النظر في جميع هذه الخطط بشكل عام ينبغي على الادارة الموافقة على هذه الخطط قبل تاريخ اصدار القوائم المالية، عند النظر فيما اذا كانت هذه الخطط ستخفف من الشك الجوهري بشأن استمرارية الشركة، ينبغي على الادارة النظر في التوقيت المتوقع وحجم التأثير المحتمل .

حيث يتطلب معيار المحاسبة الدولي (1) "بضرورة قيام الادارة عند اعداد القوائم المالية بأجراء تقييم لقدرة الشركة على البقاء كشركة مستمرة، ويجب اعدادها على اساس ان الشركة مستمرة مالم تكن هناك نية لدى الادارة اما لتصفية الشركة او التوقف عن المناجزة او ليس امامها بديل واقعي سوى القيام بذلك وعندما تكون الادارة على علم اثناء قيامها بأجراء تقييمها بحالات قد تلقى شكوكاً كبيرة في قدرة الشركة على البقاء كشركة مستمرة فإن على الشركة الابلاغ عن هذه الحالات من عدم التأكد، وعندما لا تقوم الشركة بأعداد القوائم المالية على اساس ان الشركة مستمرة

فأنه يجب الإبلاغ عن هذه الحقيقة بالإضافة الى الأساس الذي يتم بموجبه اعداد القوائم المالية من قبل الشركة وسبب عدم اعتبار هذه الشركة كشركة مستمرة (IAS 1, 2004:25).

وقد اشار معيار التدقيق الدولي (ISA) (570) الى انه "تحتوي بعض اطر اعداد التقارير المالية على مطلب صريح للإدارة لأجراء تقدير يحدد فيه قدرة الشركة على الاستمرار كشركة مستمرة ومعايير تتعلق بالمسائل التي ستدرس واخذها في الحسبان والإبلاغات التي سيتم العمل بها بخصوص استمرارية الشركة فعلى سبيل المثال يتطلب معيار التدقيق الدولي من الادارة عمل تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار كشركة مستمرة ويمكن تحديد المتطلبات التفصيلية المتعلقة بمسؤولية الادارة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار ومتطلبات الإبلاغات ذات العلاقة في النظام او القانون" وقد اشار المعيار في الفقرة الثانية "ربما لا يوجد في اطر اخرى للتقرير المالي مطلب صريح يتطلب من الادارة عمل تقييم محدد لقدرة الشركة على الاستمرار كشركة مستمرة، لكن بما ان اساس الاستمرارية في المحاسبة ، يعد مبدأ اساسي في اعداد القوائم المالية كما وارد في الفقرة (2) ، لذا يتطلب من الادارة اجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار حتى لو لم يكن هناك مطلب صريح للتقييم بذلك" (ISA 570, 2016:3-4).

كما أكد (Carson et al.,) ان تقييم الاستمرارية هي مسؤولية الادارة لمدة عام من تاريخ صدور القوائم المالية وليس تاريخ اعدادها كما انها ايضا مسؤولة عن الإبلاغ عن اي احداث او ظروف تؤدي للشك في مقدرة الشركة على الاستمرار مثل عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد ويتحتم على ادارة الشركة العمل على تخفيض حجم السليبات المؤثرة على مقدرة الشركة على الاستمرار وان علم المدقق بمجهود الذي تقدمه الادارة بشأن الاستمرارية يقلل من حكم المدقق بشأن الاستمرارية (Carson et al ., 2013: 358).

وهناك مجموعة متطلبات يتحتم على ادارة الشركة القيام بها وتتمثل بما يأتي (العبدون، 2018: 89):

أ-يجب على ادارة الشركة القيام بعملية التقييم السنوي لأداء الشركة ككل وتحديد كل من مناطق القوة والضعف والعمل على اخذها بنظر الاعتبار مستقبلاً.

ب-يتحتم على ادارة الشركة الإبلاغ عن كل من المعوقات والمشاكل التي تواجهها عند اعداد تقريرها السنوي والتي من الممكن ان ينعكس اثره سلباً على تحقيق الاستمرارية .

ج-يجب على ادارة الشركة القيام بدراسة السوق ومعرفة التفاصيل الكاملة عن البيئة التي تنتمي لها فضلا عن الشركات المنافسة لها لضمان محافظتها على حصتها المحددة في السوق.

2-3-11 مسؤولية المدقق في تقييم استمرارية الشركة

The auditor's responsibility is to evaluate the company's going concern

يؤدي المدقق دوراً مهماً كوسيط بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية ولأن المستثمرين يرغبون في استثمار أموالهم في مجالات تحقق لهم ارباح لذا فهم يبحثون في المقام الاول عن مصدر موثوق للمعلومات يمكن أن يقلل المخاوف لديهم بشأن قدرة الشركة على الاستمرارية تتمثل مسؤولية المدقق في الحصول على معلومات دقيقة تتعلق باستخدام مبدأ الاستمرارية في اعداد القوائم المالية كونه يعطي تحذيراً اولي لهؤلاء المستخدمين حول جدوى الشركة لذا يتطلب من المدقق التحقق بشكل دقيق والتقييم المناسب لتحديد العوامل التي تشير الى استخدام فرض الاستمرارية سيكون ملائماً والافصاح عن رأيه بعناية لأنه في حالة اعطاء المدقق رأياً خاطئاً سيكون له تأثير كبير على الشركة ويؤدي في كثير من الاحيان الى افلاسها مع تراجع المستثمرين عن استثماراتهم (Triani et al., 2017: 30).

ويرى (Achyarsyah) بأنه تقع على عاتق المدقق مسؤولية تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية حيث يعتبر تقييم الاستمرارية من أصعب مهام التدقيق وأكثرها غموضاً، وإذا أفلسَت الشركة دون تلقي رأي مسبق من المدقق بشأن الاستمرارية، فإنه يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه فشل في عملية التدقيق، حيث أدت الانهيارات الكبيرة مثل Enron و WorldCom و Tyco إلى ارتفاع الدعاوى القضائية ضد مدققي الشركات، وتم التساؤل في جميع أنحاء العالم عما إذا كان المدققون يفشلون في كثير من الأحيان في تحديد الشركات التي تعاني من مشاكل في الاستمرارية، السؤال الذي أثير هو لماذا لم يتوقع المدققون انهيار الشركات اثناء عملية التدقيق، استجابة للأزمة المالية فقد أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) تقريراً من أجل زيادة الوعي بين المديرين والمدققين بأهمية إجراء تقييم الاستمرارية للشركة، من أجل اعطاء انذار مبكر للأطراف ذات العلاقة في حالة تعرض الشركات للانهيار والازمات المالية (Achyarsyah,2016:6769).

كما اكد (Jan Woudenberg et al., 2019: 345) ان تقييم الادارة لقدرة الشركة على البقاء والاستمرارية كشركة مستمرة جزءاً رئيسياً من عمل المدقق للتحقق من استخدام الادارة لأساس الاستمرارية لذا ينبغي على المدقق ان يطلق تقييم الادارة وتقييمهما الخطط والتنبؤات وطلب اقرارات مكتوبة وكذلك النظر في الحقائق او المعلومات الاضافية ويجري تنفيذ العديد من إجراءات التدقيق المذكورة في السياقات الاعتيادية لعملية التدقيق ايضا على سبيل المثال تحليل ومناقشة التدفقات النقدية وقراءة المحاضر للإشارة الى صعوبات التمويل.

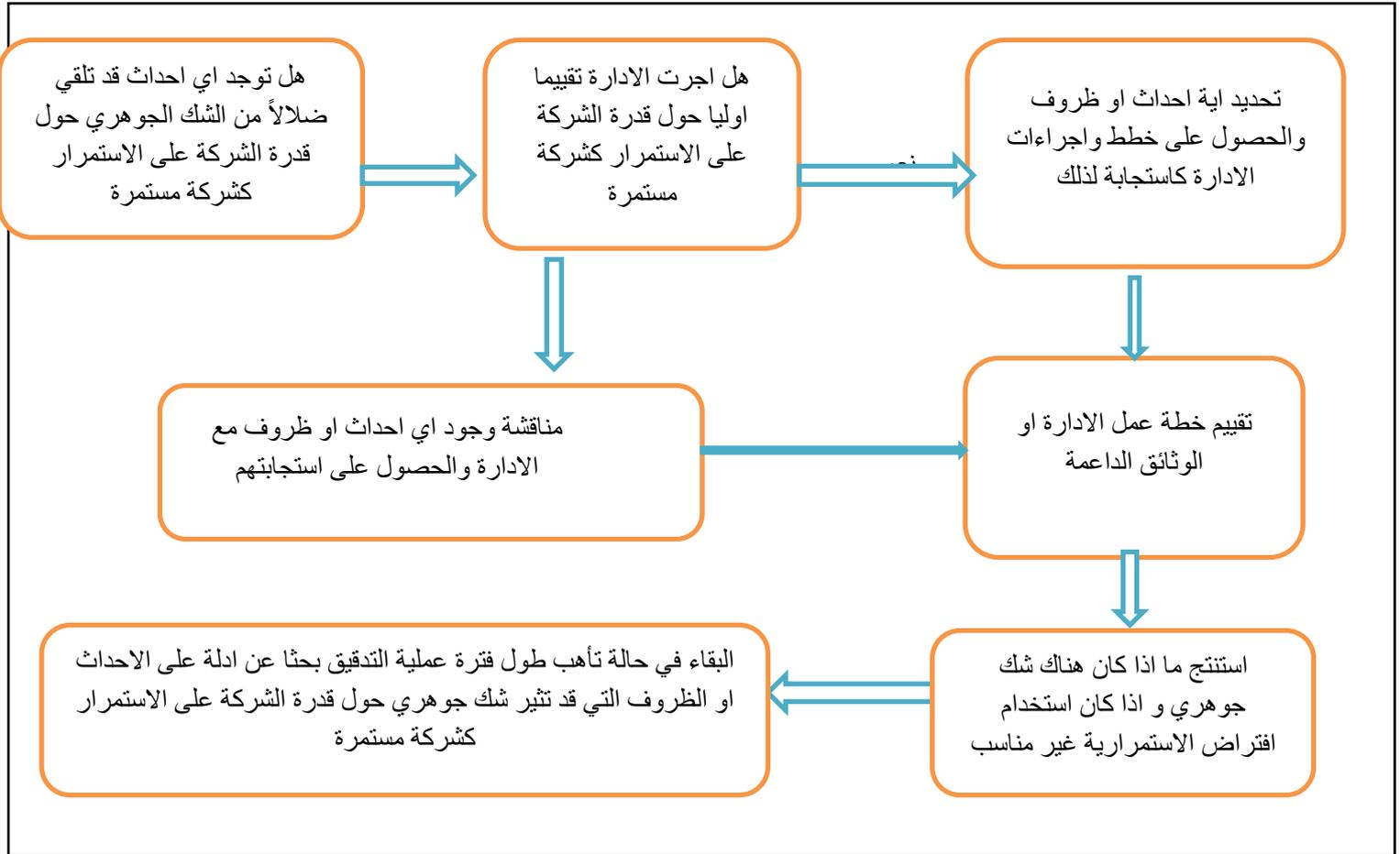
وترى دراسة (Begović) ان المدقق هو المسؤول عن ابداء رأيه بشأن الاستمرارية ويتحمل العواقب في ابداء ذلك الراي، بحيث يعد التعبير عن الثقة في صحة افتراض الاستمرارية للشركة مسألة معقدة تتطلب الاهتمام، قد يشير المدقق إلى مشكلة استمرارية الشركة، ولكن لا يزال عدم التأكد من الأحداث المستقبلية التي قد تؤثر على الشركة لبدء إجراءات الإفلاس أو عدم الشروع فيها، وبذلك تتحمل ادارة الشركة والمدققين تبعات ابداء رأي خاطئ، كما اكدت

الدراسة على مسؤولية المدقق في التعبير عن رأيه حول فرض الاستمرارية، وكذلك لفت الانتباه إلى العواقب التي يمكن أن يسببها رأي المدقق، ومن خلال دراسة الأدبيات ذات العلاقة، بينت الدراسة إلى أن التعبير عن رأي مدقق يعبر عن الشكوك حول استمرار العمل بشكل مباشر يجعل من الصعب اجراء الانشطة التجارية للشركة المتمثلة (بصعوبة الحصول على موافقة لأجل الحصول على قرض والعتور على شركاء الأعمال)، وبهذه الطريقة سوف تقل فرص تعافي الشركة من ناحية أخرى، فإن إبداء رأي غير معدل وبعد ذلك تفتح الشركة إجراءات الإفلاس، يثير استياء الجمهور والشك في مهنة التدقيق على الرغم من أن مستخدمي القوائم المالية يتوقعون تحذير المدقق بشأن الصعوبات المالية للشركة التي تؤدي إلى الشروع في إجراءات الإفلاس، وبالتالي فإن مسؤولية المدقق هي إبداء الرأي حول ما إذا كانت استمرارية العمل معرضة للخطر وليس ما إذا كانت الشركة ستشروع في إجراءات الإفلاس (Begović et al.,2022:49).

كما يرى Casterella et al. ان المدققين ليسوا مسؤولين عن التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة وكذلك بالنسبة للعديد من مستخدمي تقرير التدقيق ، فإن الإنذار المبكر لأزمة متوقعة في الشركة هو النتيجة الأكثر أهمية وقيمة التي يقدمها المدقق، اما من ناحية توقعات المستفيدين المتعلقة بالتقييم المحايد للمدقق لاستدامة افتراض استمرارية الشركة، فقد يتوقع المستفيدون أيضاً تحذير المدقق بشأن الصعوبات المالية للشركة التي تؤدي إلى بدء إجراءات التصفية او الإفلاس، ومع ذلك يجب أن يتوقع المدقق ما إذا كانت الشركة تعاني من الاستمرارية وانها معرضة للخطر، وليس ما إذا كانت الشركة ستبدأ بإجراءات الإفلاس (Casterella et al., 2000: 508).

وقد اشار معيار التدقيق الدولي 570 المتعلق بالاستمرارية الى ان رأي المدقق بشأن الاستمرارية يتوقف على عاملين وهما مدى ملائمة استخدام الادارة لأساس الاستمرارية عند اعداد القوائم المالية وعلى مدى كفاية الافصاح عن وجود اي احداث او ظروف قد تؤدي الى وجود شك جوهري حول قدرة الشركة على البقاء في ممارسة اعمالها كشركة مستمرة فيصدر المدقق رايًا غير معدل Unmodified opinion نظيف عندما يستنتج اعتمادًا على المعلومات التي تم الحصول عليها-ملائمة استخدام الادارة لأساس الاستمرارية عند اعداد القوائم المالية وفي حالة اجراء افصاح كاف في القوائم المالية عند عدم التأكد الجوهري ولكن مع ملاحظة إضافة فقرة بعنوان عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية في تقرير المدقق بعد فقرة اساس الرأي بغرض لفت الانتباه في حين يصدر المدقق رأياً معاكساً إذا كان استخدام الادارة لأساس الاستمرارية غير ملائم عند اعداد القوائم المالية بينما يصدر المدقق رأياً متحفظاً حسب مقتضى الحال في حالة ملائمة استخدام الادارة لأساس الاستمرارية عند اعداد القوائم المالية ولكن في حالة عدم كفاية الافصاح عن الاحداث او الظروف التي تؤدي احيانا الى وجود شك جوهري ولكن مع ملاحظة إضافة جملة في فقرة الراي المتحفظ في تقرير التدقيق تنص على عدم تأكد جوهري قد يثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كشركة مستمرة وان القوائم المالية لا تفصح بشكل كاف عن هذا الامر (علي، 2021: 555) (Zdolšek et al., 2022:106).

وبخصوص الإجراءات التي تتخذ من قبل المدقق لتحقيق من تقييم الادارة للاستمرارية، اذ ينبغي على أن يظل المدقق في حالة تأهب طوال فترة التدقيق لأدلة تدقيق لأية احداث او ظروف التي قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الاستمرار، اي وفقاً لمعيار التدقيق الدولي (570) الفقرة (10) اي يجب على المدقق ان يدرس امكانية وجود احداث او ظروف يمكن ان تلقي بتكهنات سلبية حول قدرة الشركة على الاستمرار كشركة مستمرة وينبغي على المدقق ان يحدد ما اذا كانت الادارة قد اجرت بالفعل تقييم اولي لقدرة الشركة على البقاء والاستمرار كشركة مستمرة وقد يوضح الشكل الاتي الاجراءات التي يتبعها المدقق عن تقييم استمرارية الشركة.



شكل (5) اجراءات المدقق للتحقق من تقييم الادارة لاستمرارية الشركة

Source :IFAC,(2018), "Guide to Using International Standards on Auditing in the Audits of Small- and Medium-Sized Entities", the fourth edition,p136.

ان من أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق المدقق ان يقوم بتصميم وتنفيذ مدى اجراءات التدقيق الاساسية والتفصيلية لجمع ادلة اثبات كافية ومناسبة التي تدعم رأي المدقق بمدى ملائمة فرض الاستمرارية، كما اشار (Arens et al) انه من المفضل اجراء تقييم نهائي لاستمرارية الشركة بعد الحصول على جميع الأدلة وإدراج تعديلات التدقيق

المقترحة في القوائم المالية، وعندما يكون لدى المدققين تحفظ حول استمرارية الشركة يجب عليهم تقييم خطط وتنبؤات الادارة لتجنب الافلاس وجدوى تحقيق هذه الخطط (Arens et al.,2017: 777).

كما اشار (التميمي) الى مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل المدقق عندما يكون لديه شك جوهري حول استمرارية الشركة ولمدة معقولة في المستقبل المنظور وكما يأتي (التميمي، 2022: 223-224).

أ-ان يطلب المدقق من ادارة الشركة تزويده عن معلومات لأجل مواجهة الاحداث او الظروف التي تهدد مستقبل الشركة كما يجب على المدقق تقييم مدى واقعية الخطط وقابليتها للتنفيذ .

ب-في ضوء تقييم المدقق لتلك الخطط عليه ان يحدد ما اذا كان هناك شك جوهري مازال قائماً حول قدرة الشركة على الاستمرارية فاذا لم يستنتج بهذا الشك مازال قائماً عليه ان يقوم بالاتي:

1. تقييم مدى ملائمة وكفاية الافصاح الذي توفره الادارة حول المشاكل او المعوقات التي تهدد استمرارية الشركة .

2. تقييم الاثار المحتملة بسبب تلك الشكوك على البيانات المالية.

3. تضمين تقديره بعد فقرة الراي فقرة توضيحية تعكس استنتاجاته التي توصل اليها في هذا الشأن.

ج-يترتب على المدقق بإصدار رأي متحفظ، يقوم المدقق بإصدار رأي متحفظ في حال اذا استنتج بأن الافصاح الموفر في القوائم المالية بشأن قدرة الشركة على الاستمرارية ملائم وعليه معالجة المشكلة حينئذ باعتبارها تعد خروجاً من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ويرى Haron ان هناك ثلاث عوامل يجب ان يأخذها المدقق بعين الاعتبار قبل بيان رأيه بشأن الاستمرارية ومن هذه العوامل هي الوضع المالي للشركة ونوع الادلة المقدمة والافصاحات حول جهود الادارة للتغلب على مشاكل السيولة ربما وجود هذه العوامل تعطي للمدقق رؤية اكثر في معرفة مشاكل استمرارية الشركة (1 :2009, et al ., Haron)، ويشير(الهاشمي) الى أن فرض الاستمرارية يترتب عليه العديد من الاجراءات والاساليب المحاسبية المتعلقة بالتقويم والافصاح والتي لن تكون صالحة للتطبيق في حالة عدم سريان فرض الاستمرارية وبالتالي يترتب اثار مهمة على المركز المالي للشركة وعلى حقوق ملاكها مما يستلزم ان يكون للمدقق دور مهم في التأكيد من سريان هذا الفرض (الهاشمي، 2014: 55).

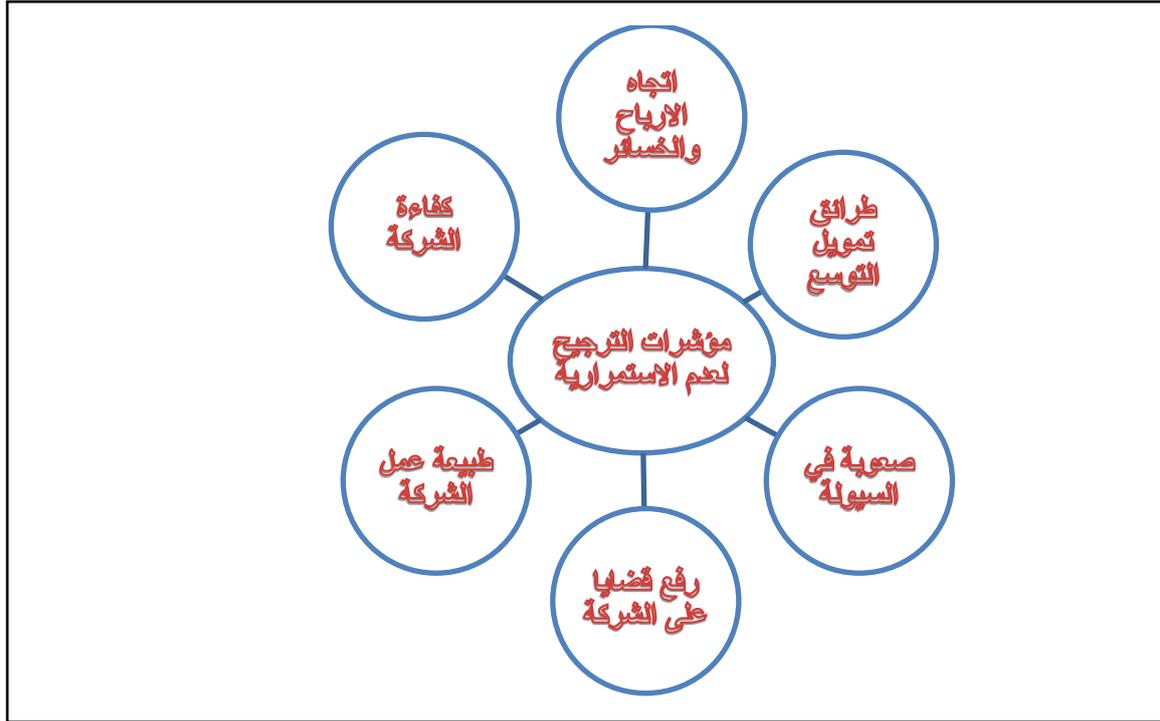
وعليه، تتفق الباحثة مع الراي الذي قدمه (حميدي، 2021) ان عملية تقييم الاستمرارية لا تقتصر على الادارة والمدققين فقط، بل هي حاجة ضرورية لكل الاطراف المعنية باستمرارية الشركة، وبلا شك فإن اي طرف من اولئك المعنيين يمتلك القدرة على اجراء تقييم للاستمرارية فإنه سوف يقوم تلقائياً بذلك للحفاظ على مصالحه من الضرر، فالمستثمرون والمحللون الماليون عندما يفاضلون بين الشركات التي يقتنون او ينصحون باقتناء اسهمها فهم يقومون

ضمنا بتقييم قدرة الشركة المختارة للاستثمار على النمو والاستمرار لفترة مناسبة تسمح على الاقل بالحصول على ارباح على الاستثمار واسترداد رؤوس الأموال، والامر مشابه لما يفعله المقرضون فهم ايضا يجرون تقييمهم الخاص لاستمرارية الشركة التي تتقدم بطلب القروض من خلال دراسة القوائم المالية لهم قبل منحهم الائتمان المطلوب وهم يقررون الموافقة او الامتناع بناءً على قدرة الشركة المقترضة على الاستمرار لفترة مناسبة لتحقيق ارباح تمكنهم من سداد اصل القرض والفائدة الى المقرضين(حميدي، 2021: 97).

2-3-12 مؤشرات الترحيح لعدم الاستمرارية

عند تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية يجب على الادارة ان تأخذ بنظر الاعتبار جميع المعلومات المتوفرة في المستقبل القريب، والفترة المحددة ينبغي ان تكون على الاقل 12 شهراً من تاريخ اعداد اخر ميزانية وتعتمد درجة الاعتبار على المعلومات والحقائق لكل حالة، كما يجب ان تأخذ الادارة بنظر الاعتبار مجموعة من العوامل والمؤشرات التي تتعلق بالربحية الحالية والمتوقعة للشركة هذا بالإضافة الى ذلك ينظر الى برامج تسديد الديون المترتبة عليها كما يمكن الاشارة الى مجموعة من العوامل او المؤشرات التي تشير الى عدم استمرارية الشركة ومن اهمها(أبو شهاب، 2018: 35):

- 1- **صعوبة في السيولة:** وهي المخاطر التي تترتب على الشركة نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها عندما يحل اجل سدادها نظرا لعدم توفر السيولة الكافية لسداد الالتزامات .
- 2- **ظرائق تمويل التوسع :** كلما زاد اعتماد الشركة على الاقتراض لتمويل التوسع لديها كلما يؤدي الى زيادة احتمال فشل هذا التوسع وبالتالي يعرض الشركات الى صعوبات مالية اكثر.
- 3- **اتجاه الارباح والخسائر:** احدى القضايا المتعلقة باستمرار الشركة هو الارباح فعندما تنخفض الارباح او تزداد الخسائر لدى الشركة لسنوات متتالية، فعلى المدقق ان يتوقع صعوبات مالية اكبر لدى الشركة.
- 4- **كفاءة الشركة:** يعد تقدير كفاءة الادارة من أحد العوامل التي تساهم في تحديد قدرة الشركة على الاستمرارية ، لان الادارة الواعية تعدل دائما من عملياتها التي تسبب لها مشاكل مالية.
- 5- **طبيعة عمل الشركة:** هناك شركات تكون طبيعة عملها ذات مخاطر عالية مثال على ذلك الشركات التي تقوم بعمليات مضاربة وبالتالي تتعرض تلك الشركات الى عدم الاستمرارية.
- 6- **رفع قضايا على الشركة :** من ابرز الاسباب التي قد تعرض الشركات الى الافلاس هو كثرة القضايا المرفوعة ضدها امام المحاكم لدفع الالتزامات المترتبة عليها وهذا يؤدي الى تعجيل اشهار افلاسها وعدم تمكنها من الاستمرارية في ممارسة انشطتها، ومن خلال الشكل (6) يمكن توضيح المؤشرات التي تشير لعدم الاستمرارية.



شكل (6) مؤشرات الترخيح لعدم الاستمرارية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات المحاسبية

وترى دراسة (Unegbu) هناك اسباب تحول بعدم الاستمرارية للشركة وأن الشركة تجبر على التصفية اذ لا يمكنها سداد الالتزامات المالية المترتبة عليها في الاجل الطويل والقصير عند موعد استحقاقها ومن الاسباب التي تجبر الشركة على التصفية هي الدعاوي القضائية المرفوعة عليها بسبب قرار من المحكمة او من قبل الدائنين او قد يكون بسبب اعلان من الحكومة او عندما تكون انشطة الشركة ضد السياسة العامة او غير قانونية او بسبب اتفاق متبادل بين المساهمين او الملاك او في حالة الانتهاء من مشروع خاص او عقد محدد او بسبب حدوث بعض الكوارث الطبيعية (Unegbu, 2019: 9)، في ظل الظروف غير العادية التي تتعرض لها الشركة من خلالها يتم توقفها عن ممارسة انشطتها وبالتالي تخضع الشركة لإجراءات التصفية بدلا من فرض الاستمرارية الذي يسقط في تلك الحالة، قد تصل الشركة احيانا الى التصفية او اعلان افلاسها وان الوصول الى هذه الحالة لا تتم مرة واحدة وانما عدة مراحل اولها مرحلة النشوء وهي المرحلة الاولى التي تمر بها الشركة وعادة ما تكون غير ظاهرة اما المرحلة الثانية هي مرحلة الضعف المالي وتتمثل هذه المرحلة بعدم قدرة الشركة على مواجهة احتياجاتها النقدية، في حين المرحلة الثالثة تسمى مرحلة الاعسار المالي تتمثل هذه المرحلة بعدم قدرة الشركة في الحصول على الاموال الضرورية لتغطية ديونها المستحقة، فيما يتعلق بالمرحلة الرابعة وهي مرحلة الاعسار الكلي تحدث عندما تفوق مطلوبات الشركة موجوداتها، اما المرحلة الاخيرة وهي مرحلة اعلان وتأكيذ افلاس الشركة او التصفية التي يجري فيها الاعلان عن افلاس الشركة او تصفيتها (الدوجي، 2008:80).

وفي هذا السياق، اشار معيار التدقيق الدولي 570 المتعلق بفرض الاستمرارية الى وجود مؤشرات او دلالات التي تساعد المدقق في اكتشاف حالات ضعف استمرارية الشركة قد تكون هذ المؤشرات منفردة او مجتمعة ، ومن هذه المؤشرات هي مؤشرات مالية وغير مالية ومؤشرات اخرى (Triani et al.,2017:31).

اولاً:-المؤشرات المالية

- 1- زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة
- 2- اقتراب موعد استحقاق القروض المحددة الاجل مع عدم وجود امكانية للسداد
- 3- خسائر تشغيل متكررة أو تدهور كبير في قيمة الموجودات
- 4- ظهور النسب المالية بشكل سلبي
- 5- وجود خسائر التشغيل المتكررة
- 6- تأخير توزيعات الارباح او توقيفها
- 7- عدم القدرة على الدفع للدائنين في الوقت المحدد
- 8- صعوبة الامتثال لشروط اتفاقيات القروض
- 9- اصرار الموردين ودائني البضاعة على التعامل نقدا بدلا من الآجل
- 10-القدرة على الحصول على تمويل لتطوير منتج جديد واستثمار اخر

ثانياً:-المؤشرات التشغيلية

- 1-فقدان مدراء مهمين في العمل دون ايجاد من يحل محلهم
- 2-فقدان سوق رئيسي او امتياز او مورد رئيسي
- 3-صعوبات متعلقة بالقوى العاملة او نقص في المستلزمات الهامة

ثالثاً-المؤشرات الاخرى

- 1-عدم الامتثال بمتطلبات راس المال او المتطلبات القانونية الاخرى
- 2-التغيير في السياسات والقوانين الحكومية
- 3-القضايا المرفوعة على الشركة التي يترتب عليها التزامات لا يمكن الوفاء بها.

Corporate going concern forecasting models

2-3-13 نماذج التنبؤ باستمرارية الشركة

على مدى العقود الماضية، طور الباحثون نماذج مختلفة تتنبأ بإفلاس الشركات في جميع أنحاء العالم، قد تختلف هذه النماذج اختلافاً كبيراً في طبيعتها وتأثيرها ومقياسها الزمني، ومنذ ذلك الحين وحتى عصرنا الحالي سعت العديد من البحوث والدراسات الى تطوير نماذج جديدة تستخدم في التنبؤ بالاستمرارية ومن ثم تطوير القدرة التنبؤية وذلك سواء من جهة المتغيرات التي تتكون منها او بتحديث المناهج والاساليب المتبعة في بناءها هذا بالإضافة الى تحديد وقياس الاوزان النسبية لكل متغير منهما.

ولحد من حدوث التعثر المالي، تحتاج الشركات إلى إجراء تحليل عميق للتنبؤ بالضائقة المالية التي سوف تحدث، وهناك بعض النماذج للتنبؤ بالضائقة المالية التي يمكن استخدامها فقد ظهرت العديد من النماذج الاحصائية التي تستخدم للتنبؤ بتعثر الشركات مالياً وذلك في محاولة من اجل الوصول الى نموذج احصائي يتم من خلاله معرفة الوضع المالي للشركات فقد تم التركيز في هذا المبحث على معظم النماذج لكونها اعطت نتائج افضل في الدراسات السابقة ومن ابرز تلك النماذج واكثرها قدرة للتنبؤ بالفشل المالي التي تعتمد على البيانات المالية لتقييم الوضع المالي للشركة في المستقبل هي أنموذج التمان وأنموذج Beaver وأنموذج (Springate) وأنموذج (Ohlson)

(Ulfah & Moina, 2022: 160)

1-أنموذج Beaver

في عام 1966 استخدم Beaver في دراسته اسلوب التحليل الاحادي، وتعد هذه الدراسة هي المحرك الاساسي لباقي النماذج والدراسات الاخرى التي ظهرت من بعده، ولقد كان اول من وضع نموذجاً لكي يتم من خلاله التنبؤ بفشل وتعثر الشركات مالياً، حيث نجح في معرفة الفشل المالي للشركات باستخدام النسب المالية في دراسته، اذ تم استخدام في النموذج الذي اقترحه (30) نسبة مالية واستخدم ستة نسب فقط لتقييم 79 زوجاً من الشركات الفاشلة والشركات المستمرة ، وتوصل Beaver بدراسته الى ان النسب او المتغيرات الثلاثة الاولى هي اكثر قدرة تنبويه بالاستمرارية من مجموع ستة نسب او متغيرات وهي صافي التدفق النقدي الى اجمالي الديون، وصافي الربح قبل الفائدة والضريبة الى مجموع الموجودات، ومجموع الديون الى مجموع الموجودات اما المتغيرات الستة التي ذكرها Beaver في دراسته فهي كالآتي

$$X1 = \text{صافي التدفق النقدي} / \text{مجموع الديون}$$

$$X2 = \text{صافي الربح قبل الفائدة والضريبة} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X3 = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الموجودات}$$

X4=صافي راس المال العامل / مجموع الموجودات

X5= الموجودات المتداولة /المطلوبات المتداولة

X6=(الموجودات المتداولة - المخزون السلعي)/المطلوبات المتداولة

(Haron et al.,2009:3) (Verma,2022:296)

2-أنموذج (Altman Edward) (Z-Score)

هو نموذج تم تطويره بواسطة Edward Altman في عام 1968، حيث استخدمه التمان Altman للتنبؤ بتعثُر الشركات، وقد استخدم أسلوب تحليل التمايز الاحصائي المتعدد وهو اول من استخدم هذا الاسلوب الاحصائي حيث قام بتحليل 66 شركة تصنيع، من بين هذه الشركات تم افلاس 33 شركة خلال الأعوام 1946-1965 والنصف الآخر كانت شركات قائمة حتى عام 1966، اذ حدد التمان باستخدام البيانات المالية امكانية تحديد النسب المالية ويقسمها الى خمس نسب وهي (السيولة، الربحية، الرافعة المالية، المديونية، النشاط) (Harjans,2018:2) وينتج النموذج درجة تميز شاملة تسمى درجة z يتم احتسابها وفق المعادلة الآتية

$$Z = 1.2 X1 + 1.4 X2 + 3.3 X3 + 0.6 X4 + 0.999 X5$$

حيث تمثل:

X1 = رأس المال العامل / إجمالي الموجودات

X2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) / إجمالي الموجودات

X4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لإجمالي الديون

X5 = المبيعات / إجمالي الموجودات (Karaca, 2017: 15)

ومن خلال هذا النموذج يمكن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية وكما يأتي

1-اذا كانت قيمة z-Score اقل من 1.8 بمعنى ان الشركة تواجه ضائقة مالية عالية

2-اذا كانت قيمة z-Score تساوي 2.99 أو أعلى بمعنى ان الشركة لا تواجه خطر الإفلاس.

3-اذا كانت قيمة z-Score بين 1.8 - 2.99 تكون هذه المنطقة رمادية بحيث يصعب تمييزها

في عام 1983 ، توصل ألتمان إلى درجة z معدلة، تسمى z-Score ، للشركات الخاصة عن طريق تغيير (النسبة الرابعة X4) من القيمة السوقية للأسهم إلى القيمة الدفترية للأسهم. وفي هذا النموذج المنقح، تغيرت الدرجة التي تشير إلى ضائقة مالية عالية من 1.8 إلى 1.23 (Altman ، 1983). حيث تبدو الصيغة المعدلة لدرجة z كما يأتي (Harjans,2018:2):

$$Z=0.717X1+0.847X2+3.107X3+0.420X4 + 0.998X5$$

حيث أن

- الشركة التي تكون فيها قيمة Z اقل من 1.23 هي معرضة للإفلاس

-الشركة التي تكون فيها قيمة Z واقعة بين 1.23-2.99 تكون في منطقة رمادية ضبابية

-الشركة التي تكون فيها قيمة Z اكبر من 2.99 يعني ان الشركة مستمرة ولا تعاني من اي مشاكل مالية

وفي عام 1995 توصل Altman الى نموذج جديد بالتعاون مع peck & Hartzell ويمكن تطبيق هذا النموذج على المؤسسات الخدمية ويطلق على هذا النموذج (Altman Z-3)، لقد صمم هذا النموذج بعد حذف معدل دوران الموجودات للتقليل من الاثر الصناعي المحتمل ويمكن توضيحه من خلال المعادلة الآتية:

$$Z=6.56 X1+3.26X2+6.72X3+1.05X4$$

حيث ان:

$$X1= \text{رأس المال العامل} \div \text{إجمالي الموجودات}$$

$$X2= \text{الأرباح المحتجزة} \div \text{إجمالي الموجودات}$$

$$X3= \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} \div \text{إجمالي الموجودات}$$

$$X4= \text{القيمة الدفترية لحقوق المساهمين} \div \text{إجمالي المطلوبات}$$

إذا كانت قيمة Z اصغر من 1.1 هذا يعني ان الشركة معرضة للإفلاس وعدم الاستمرارية

اما اذا كانت قيمة Z اكبر من 2.6 فهذا يعني ان الشركات مستمرة وغير معرضة للإفلاس، في حين اذا كانت قيمة Z بين (1.1-2.6) هذا يعني ان قيمة Z تقع في المنطقة الرمادية وصعوبة تمييزها (الحماداني، 2018: 95) (Munira et al.,2021:66).

ويرى (Yasser& Mamun,2015:115) ان نموذج Altman يعد من اهم النماذج التي تستخدم للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات لكونه يواكب التغيرات الحاصلة في البيئة المتغيرة في الوقت الذي يتم فيه تقادم وتراجع بعض النماذج الاخرى، كما يعد هذا النموذج من اكثر النماذج شيوعا واستخداما مقارنة مع النماذج الاخرى .

3-أنموذج (Springate) (Z –Score)

في عام 1978 اعتمد الباحث الكندي(Springate) على اسلوب التحليل التمييزي المتعدد وقد استخدم نموذجه التنبؤي لتحديد مدى قدرة الشركات على الاستمرارية ويعد انموذج Springate من المقاييس المثالية بالنسبة للمؤسسات المالية لكونه يعتمد على اربعة نسب مالية من جهة اما من جهة اخرى يستخدم هذا النموذج لقياس درجة مخاطر الائتمان وقام الباحث الكندي في اجراء دراسة على 42 شركة تعاني من فشل مالي و42 شركة لم تعاني من الفشل وبينت الدراسة أن نسبة دقة النموذج كانت 92.5% الذي يستخدم في تحديد الشركات المستمرة والمتعثرة ماليا ويمكن كتابة معادلة النموذج على النحو الآتي:

$$Z = 1.03X1 + 3.07X2 + 0.66X3 + 0.4x4$$

حيث ان

X1: رأس المال العامل/اجمالي الموجودات

X2 : الارباح قبل الفوائد والضرائب EBIT / إجمالي الموجودات

X3 : الارباح قبل الضرائب EBT / المطلوبات المتداولة

X4: المبيعات / اجمالي الموجودات (ÖZPARLAK,2022:255)

ويرى (Wulandari & Dp) ان أساس اتخاذ القرار يعتمد على قيمة Z

1-إذا كانت قيمة Z اكبر من 0.862 فإن الشركة مستمرة ولا تعاني من أي مشاكل مالية

2-إذا كانت قيمة Z اصغر من 0.862 فإن الشركة تعاني من ضائقة مالية

(Wulandari & Dp,2014:4)

3-أنموذج (Ohlson) (O- Score)

في عام 1980 استخدم (Ohlson) الانحدار اللوجستي (التحليل المنطقي) للتنبؤ بالاستمرارية للشركات ويسمى هذا الانموذج ب(O-Score) وقد استخدم Ohlson في دراسته 105 من الشركات التي تواجه مشكلة بالاستمرارية و

2058 شركة مستمرة في عملها وانشطتها، وتبين في الدراسة أن النسب المالية السبعة قادرة على التنبؤ بالشركات التي تعاني من الاستمرارية، وتم تحليل 16 استجابة من المدققين حول العوامل التي من شأنها الإشارة إلى ما إذا كانت الشركة تعاني من مشكلة في الاستمرارية، وجد أن المؤشرات المهمة كانت على النحو الآتي:

1. وجود ما يشير إلى إفلاس الشركة

2. وجود ما يشير إلى إعادة هيكلة الشركة

3. صافي قيمة الشركة يكون سلبى

4. عدم قدرة الشركة على سداد القرض

5. التدفق النقدي ذوو مؤشر سلبى

6. تلقى رأي بشأن الاستمرارية في العام السابق

7. تكبد خسارة مالية من العمليات

8. الموجودات الحالية غير كافية

9. تكبد خسائر مالية

10. لديهم مشاكل في الحصول على القروض والأموال (Haron et al.,2009:4)

وبهذا حدد (Ohlson) ستة متغيرات واطاف بعد ذلك ثلاث متغيرات ليصبح نمودجه التنبؤي يتكون من تسع متغيرات فان المعادلة التي يستخدمها النموذج هي كما يأتي:

$$O = -1.32 - 0.407X1 + 6.03X2 - 1.43X3 + 0.0757X4 - 2,37X5 - 1,83X6 + 0,285X7 + 1,72X8 - 0,521X9$$

وقد تم تصنيف الشركات الى صنفين الى شركات تعاني من الاستمرارية او تواجه ضائقة مالية وشركات لم تعاني من الاستمرارية وهذا يعتمد على قيمة (O-Score) ، (Seto,2022:3822)(ÖZPARLAK,2022:255):

1- إذا بلغت نتيجة O- Score اصغر من 0.38 فإن الشركة تعاني من مشاكل في الاستمرارية .

2- إذا بلغت نتيجة O- Score اكبر من 0.38، فإن الشركة لا تعاني من ضائقة مالية او فشل مالي.

مما تقدم، فإن فرض الاستمرارية يعد من الفروض المحاسبية المكونة للاطار النظري المحاسبى التي تحكم عمليات القياس والتسجيل والتلخيص لنتائج الاحداث الاقتصادية، كما يعد من اهم الفروض المحاسبية التي تستخدم في

اعداد القوائم المالية والذي يعني ان الشركة مستمرة في ممارسة اعمالها وانشطتها التجارية في المستقبل المنظور طالما لا توجد ادلة تفيد عكس ذلك، وفي علم التدقيق تعني الاستمرارية هو ان يبدي المدقق رأيه عما اذا كانت الشركة قادرة على ممارسة انشطتها التجارية كما تزايدت اهمية فرض الاستمرارية خصوصاً بعد التغير والانفتاح العالمي والمنافسة بين الشركات فضلاً عن الانهيار المالي التي تعرضت له العديد من الشركات ولمواجهة هذه التحديات ينبغي على الجهات المسؤولة والمنظمات المهنية العمل على اصدار معايير تدقيق ينبغي على المدقق التحقق من فرض الاستمرارية وذلك لحماية مستخدمي القوائم المالية وتساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة.

الفصل الثالث

التأثير النظري للعلاقة بين التخصص المهني والاداء
المالي والاستمرارية

يعد التدقيق الركيزة الاساسية التي يقوم عليها عمل الشركة الذي اذا اصابه اي خلل سينعكس سلباً على اداء الشركة ككل، ومتى ما كان جهاز التدقيق الذي تعتمد عليه الشركة جهاز قوي وفعال كلما كان هناك ثقة في اداء الشركة، وقد زاد التوجه في السنوات الاخيرة على مدى ضرورة الاهتمام بالتخصص المهني للمدقق لما له دور اساسي في تعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المتضمنة في القوائم المالية والتي ينعكس اثره في تحسين اداء الشركة، من خلال دور المدقق في تحديد واكتشاف الخطأ والتلاعب بالقوائم المالية، وكذلك الحد من ممارسات ادارة الارباح التي تنتهجها الادارة ، ودقة تقديره للمخاطر وتخفيضها الى الحد المقبول.

ومن اجل معرفة وتحديد مدى قدرة الشركة على الاستمرارية فهي تحتاج الى تقييم يتم فيه تحديد وضعها من قبل الجهات المهنية المسؤولة بذلك، حيث تعد المعرفة والكفاءة المهنية للمدقق وفهمه بطبيعة عمل ونشاط الشركة، لها دور بارز تساعده في تحديد الوضع المالي ومدى قدرة الشركة على الاستمرارية، لأنه يعد ركيزة اساسية مهمة يعتمد عليه الكثير من الاطراف خارج الشركة في اتخاذ اغلب القرارات .

وبناءً على ما تقدم فقد تضمن هذا الفصل المفاهيم الاساسية لمتغيرات البحث:-

المبحث الاول: تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في الاداء المالي

المبحث الثاني: تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في استمرارية الشركة

المبحث الثالث:- تأثير الاداء المالي في استمرارية الشركة

المبحث الاول

1-3 تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في الاداء المالي

The effect of the external auditor's professional specialization on financial performance

يعد التخصص المهني احد الامور الهامة والاساسية التي تركز عليها كفاءة الاداء المهني لعملية التدقيق ومن ثم احد المتغيرات المؤثرة في جودة عملية التدقيق، وقد زاد الاهتمام بموضوع التخصص المهني وكيف يساعد الالتزام به على تحسين جودة عملية التدقيق، كما يشكل مدخلاً معاصراً للتميز والارتقاء بالخدمات المقدمة من قبل المدقق في اطار الدور الذي يلعبه التدقيق في تقديم ضمان مستقل يعزز من كفاءة ومصداقية المعلومات المحاسبية فضلاً عن دوره المهم في الارتقاء بكفاءة الاداء المهني للمدقق وذلك من خلال المعرفة والخبرة العلمية للمدقق التي تساعد في تحسين قدرته على كل من دقة تقديره للمخاطر الحتمية واكتشاف ومواجهة الغش والاحتيال وجودة قرارات التخطيط لعملية التدقيق وتضييق فجوة التوقعات وبذلك يساهم في الحفاظ على مصداقية القوائم المالية والتي ينعكس اثره في تحسين اداء الشركة.

ويمكن بيان اثر التخصص المهني للمدقق في اداء الشركة، حيث تساهم المعرفة والخبرات المهنية المكتسبة للمدقق في تحديد والكشف عن المخالفات والتحريفات الجوهرية بالتقارير المالية واساليب الادارة في ادارة الارباح التي تزيد من دقة تقدير المدقق للمخاطر ومحاولة تخفيضها او الحد منها .

1-1-3 تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في الاداء المالي - من خلال المعرفة والخبرة المهنية للمدقق التي تساعد في اكتشاف الخطأ والاحتيال المالي

نتيجة للتغيرات المتسارعة التي تشهدها بيئة الاعمال المستجدة بالشكل الذي يفرض على واقع المهنة تخصص المدقق في مجال عمله واكتساب معرفة وخبرة اكثر من اجل مواكبة تلك التغييرات وكذلك بذل اقصى الجهود الممكنة لتحسين مستوى جودة اعمال التدقيق وتعزيز الشفافية والثقة بالتقارير المالية التي يعتمد عليها اصحاب المصلحة في اتخاذ قراراتها، ونتيجة لمخاوف اصحاب المصلحة من المعلومات المتضمنة في القوائم المالية ومدى دقتها من اجل الاطمئنان للاستمرار باستثمار اموالهم في تلك الشركات فان معرفة وخبرة المدقق المهنية وتخصصه في مجال عمله تساعد في اكتشاف الاخطاء والتلاعب بالتقارير المالية مما تساهم في الارتقاء بكفاءة عملية التدقيق.

وبهذا فقد أشار معيار التدقيق الدولي (240) الى أن الخطأ "يقصد به تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية، مثل خطأ في جمع بيانات أوفي معالجتها أوفي تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق، ويعد العامل المميز بين الاخطاء والاحتيال هو ما اذا كان التصرف القائم الذي يؤدي الى التحريف بالقوائم المالية يعد

عمديا او غير عمدياً، اما الاحتيال " هو فعل متعمد يتم من قبل شخص واحد او اكثر من افراد الادارة من أجل الحصول على منفعة شخصية او غير قانونية، من خلال إساءة الاستخدام أو التطبيق المتعمد لتوظيف موارد الشركة أو موجوداتها" (Wells, 2014:8) ويرى (Johnstone et al.,) ان الاحتيال هو فعل متعمد ينطوي على استخدام الخداع ينتج عنه تحريف جوهرى في القوائم المالية وهناك نوعين من التحريفات التي لها علاقة بنظر المدققين بالاحتيال وهي التحريفات الناشئة عن اختلاس الموجودات والتحريفات الناشئة عن التقارير المالية الاحتيالية (Johnstone et al.,2014:34)، بينما ينظر (Gabrielli & Medioli) الى الاحتيال على أنه "انتهاك لمعايير المحاسبة والتدقيق والقوانين واللوائح المطبقة من قبل أي هيئات إبلاغ ذات صلة، ارتكبت عمداً أفعالاً خاطئة بغرض خداع مستخدمي القوائم المالية (77: 2019, Gabrielli & Medioli)، وبذلك فقد بينت دراسة (Bhasin) بأن "جميع أنواع ممارسات الاحتيال المالي ينبغي الاعتراف بها قانوناً بكونها جريمة خطيرة، ويجب على هيئات المحاسبة والمحاكم القانونية والسلطات التنظيمية اعتماد تدابير عقابية نموذجية لمنع مثل هذه الممارسات غير الأخلاقية" (Bhasin, 2016:199).

ومما سبق، يظهر للباحثة ان الاخطاء هي افعال غير متعمدة تحدث بدون وجود نية مسبقة لارتكابها، التي تؤدي الى تحريف غير متعمد في القوائم المالية، قد تكون هذه الاخطاء اخطاء حسابية، او كتابية في السجلات والتقارير المالية، مثل خطأ في تطبيق مبادئ محاسبية المتعلقة بالقياس او العرض او الإفصاح، اما الاحتيال هو فعل متعمد يرتكب من قبل شخص او اكثر من قبل الادارة، من اجل الحصول على منفعة غير قانونية بقصد تضليل أو خداع أصحاب المصلحة، مثل التزوير والاختلاس وغيرها من الممارسات غير القانونية.

وعليه تعد مسؤولية المدقق المتخصص عن اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية هي محور اهتمام مستمر لكل من المجتمع والمهنة لذلك يجب على المدقق اداء عملية التدقيق بقدر عالي من المهنية التي تساعد في اكتشاف اماكن الخلل في الاداء المالي للشركات أو التحريف الذي يحدث في قوائمها المالية والذي يعطي نتائج مضللة لأداء الشركات وتخدع مستخدمي القوائم المالية وتؤدي في نهاية المطاف الى ضياع الشركة وكذلك ضياع حقوق مساهميها كما يجب على المدقق ان يقوم بتنمية مهاراته باستخدام الاساليب المستحدثة لتمكنه من اكتشاف التحريف والتلاعب في التقارير المالية (سلمان والطائي، 2019: 587).

ويرى (Al-Qatamin et al.) ان التخصص المهني للمدقق يلعب دورا مهما وحيويا في جعل العديد من المجالات كفوءة وفعالة بما في ذلك مجال التدقيق فيعد التخصص أحد العوامل التي تؤثر على جودة الخدمات التدقيقية التي يقدمها المدقق فمن خلال المعرفة الخاصة بقطاع معين محل التدقيق التي تمكن المدقق من تقديم خدمات لعملائه في هذا القطاع يؤدي الى زيادة في كفاءة اداء المدقق وبالتالي يحسن مستوى جودة الخدمات التدقيقية والتي تزيد من الثقة بالتقارير المالية التي تعكس الوضع المالي للشركة ويعتمد عليها اصحاب المصلحة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وبالنتيجة يساهم في تحسين اداء الشركة (Al-Qatamin et al., 2021: 1571).

ويؤكد (Zuo & Guan) ان المدققين المتخصصين مهنياً لديهم مهارة مهنية عالية تمكنهم من العثور على الاخطاء المحاسبية وتقييد عمليات التزوير والاحتيال في القوائم المالية (5: Zuo & Guan, 2014).

كما اشارت دراسة (Mahami & Mouloudj) ان تخصص المدقق يعد من ابرز العوامل التي تساهم في اكتشاف التلاعب والتحريرات الجوهرية بالتقارير المالية من بين العديد من العوامل فضلا عن الاستقلالية والالتزام الأخلاقي للمدقق، وبالتالي يزيد من ثقة واطمئنان المستخدمين لتلك التقارير والتي ينعكس اثره بالإيجاب على اداء الشركة، كما اكدت الدراسة على وجود أثر دال معنويًا لكل من التخصص المهني والالتزام الأخلاقي للمدقق في اكتشاف التلاعب بالتقارير المالية، في حين تبين أن الاستقلالية لا تؤثر بشكل دال معنويًا في اكتشاف التلاعب (15:2020, Mahami & Mouloudj)، واکد كلاً من (Sarwoko & Agoes) من خلال دراسة اجريت على الأسواق المالية في إندونيسيا ان التخصص المهني للمدقق واستقلاليته لهما تأثير على اجراءات التدقيق المتبعة لكشف الاحتيال المالي من جهة، ومن جهة اخرى ان التخصص المهني للمدقق واستقلاليته واجراءات التدقيق المهنية لكشف الاحتيال لهما تأثير كبير على جودة عملية التدقيق، التي تساهم في انتاج تقارير مالية عالية الجودة ويعزز الثقة والشفافية بالتقارير المالية وان الثقة والمصادقية في التقارير تجذب المزيد من رأس المال والمستثمرين للاستثمار في الشركة مما يعكس اثر ذلك في تحسين سمعة الشركة ووضعها المالي (280: Sarwoko & Agoes, 2014).

ويرى (سلمان والطائي) ان عمل المدقق المتخصص مهنيًا يساهم في تضيق فجوة التوقعات وان من الاسباب المذكورة في حدوث فجوة التوقعات يكون بسبب قصور اداء المدققين الى المستوى المتوقع لكشف عمليات الاحتيال والتحريف في القوائم المالية والذي يكون سببه نقص الخبرة والمعرفة التامة في هذا الجانب لدى المدققين وبالرغم ما اشارت اليه معايير التدقيق فيما يتعلق بمنع واكتشاف الاحتيال في القوائم المالية تقع على مسؤولية الادارة وليس المدقق فهو لا يتحمل مسؤولية منع الخطأ والاحتيال لكن يجب عليه بذل العناية المهنية الكافية في اكتشافه الا ان ما اشارت اليه معايير التدقيق الدولي (200) "الاهداف او المبادئ التي تحكم تدقيق القوائم المالية" يجب على المدقق عند التخطيط وتنفيذ عملية التدقيق لا يفترض المدقق ان الادارة نزيهة او غير نزيهة ولكن انما يمارس اعماله في اطار الشك المهني ليتمكن من تحديد وكشف الاحتيال (سلمان والطائي، 2019: 588).

مما سبق، يمكن القول ان امتلاك المدقق المعرفة والخبرة المهنية في القطاع الذي يتخصص فيه وطبيعة النشاط الذي تنتمي اليه يعزز من قدرته في الكشف عن المخالفات والتلاعب بالتقارير المالية التي تعكس عن اداء الشركة، لذا فان تدقيق التقارير المالية من قبل مدققين متخصصين مهنيًا يساعد على تقليل التلاعب بالتقارير المالية ويعزز من نزاهة ومصادقية التقارير ويزيد من امكانية الاعتماد عليها من قبل الاطراف الاخرى ويحسن من جودة عملية التدقيق ويساهم في تفعيل حوكمة الشركات وبالنتيجة هذه العوامل تنعكس ايجابيا على اداء الشركة ووضعها المالي.

3-1-2 تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في الاداء المالي- من خلال المعرفة والخبرة المكتسبة للمدقق التي تساهم في الحد من ممارسات ادارة الارباح

نتيجة للقلق المستمر من قبل المستثمرين حول بعض الممارسات المتبعة من قبل الادارة المتعلقة بإدارة الارباح والتي تضعف من نزاهة ومصداقية القوائم المالية وتعوق التدفق الكفاء لرأس المال في الاسواق وان المديرين ينتهكون المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من خلال التقديرات المحاسبية ويحرفون القوائم المالية عمداً، فأن مهنة التدقيق لها الدور المهم والايجابي للحد من الاثار السلبية لممارسات ادارة الارباح حيث انها تهدف بشكل اساسي الى ابداء الراي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية والتي يترتب عليها اضاء المصداقية والثقة على القوائم المالية (Edi & Franita &, 2022: 124).

وان اساليب ادارة الارباح تمثل التدخل المتعمد من قبل الادارة في نتائج التقارير المالية لأجل التلاعب في الارباح المحاسبية المنشورة وعدم إظهارها على حقيقتها، وذلك باستخدام المرونة الموجودة في القواعد او المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، لتضليل اصحاب المصلحة من مستخدمي القوائم المالية عن الاداء المنخفض للشركة او التأثير في اسواق رأس المال وبالتالي تعد هذه الممارسات غير اخلاقية الهدف منها تحسين صورة القوائم المالية وإظهارها على غير حقيقتها من اجل تحقيق اهداف معينة وتكون لها اثار سلبية على تقييم الاداء المالي للشركة وقرارات المستخدمين، ومن اهم الاساليب المتبعة من قبل الادارة في ادارة الارباح هي التلاعب في توقيت العمليات للتأثير في الحسابات مثل توقيت الاعتراف بالإيراد ، او تسجيل عمليات وهمية ، والتلاعب في العمليات النقدية وغير النقدية وكذلك عدم كفاية الافصاح بمجالس الادارة، وعدم كفاية الافصاح عن المعاملات مع اصحاب المصلحة ولاشك ان الحد من ممارسات ادارة الارباح التي تنتهجها الادارة لا يمكن تحقيقه الا من خلال مدقق متخصص مهنيّاً يكون لديه المام كافي في ذلك القطاع محل التدقيق فضلاً عن المعرفة والخبرة الكافية للمدقق في مجال تخصصه والعمل لفترة طويلة في ذلك القطاع تكسبه خبرة مهنية لازمة وكذلك مدى المامه بأساليب المحاسبة الابداعية شائع الاستخدام في القطاع محل التدقيق المهتم بتدقيق بياناته التي تجعله قادراً على الحد من ممارسات ادارة الارباح (محمود، 2019: 36)، كما يعد التخصص من أهم العوامل التي يمكن الارتكاز عليها في مواجهة قيام الشركات بإصدار تقارير مالية مضللة أو متضمنة احتيالياً مالياً وغالباً ما تلجأ الشركات التي تتبع اساليب ادارة الارباح الى تعيين مدققين غير متخصصين في مجال نشاطها لكونها تعتقد انه يمكن اخفاء ادارة الربح المحاسبي عن مثل هؤلاء المدققين التي يكونوا ذات خبرة اقل (Payne, 2008: 110).

كما ذكرت دراسة (Sun & Liu) أن احد اهم العوامل التي تؤدي الى خفض مستوى ادارة الربح وزيادة جودتها هو تدقيق التقارير المالية من قبل مدققين متخصصين من ذوي الخبرة في نفس النشاط الذي تنتمي اليه تلك الشركات ويعني ان هناك علاقة عكسية بين تخصص المدقق وامكانية تطبيق ادارة الشركة لطرق ادارة الربح (Liu, 2013: 1) (Sun & Liu) وتشير الادبيات ذات العلاقة أن بعض الإدارات تلجأ إلى استخدام مجموعة من الخطوات للتلاعب

بالتقارير المالية وتقديم تقارير غير صحيحة ولا تعكس الواقع الفعلي مستغلين بذلك بعض الثغرات في المبادئ والسياسات المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي، وعليه فإنه ينبغي ان يتم التطبيق السليم للأساليب الأخلاقية وتطبيق المعايير المصاحبة للتطورات التكنولوجية الحديثة، حيث ان هذه المعايير الأخلاقية تمثل الجوهر، كما ان تطبيق كل من مبادئ حوكمة الشركات وتحسين جودة التدقيق الخارجي معاً يساهم في تضيق الخناق على الإدارات عند التلاعب بالتقارير المالية لمصالحها (Nofan & Mohannad,2021:151).

كما تشير دراسة (Hegazy et al.) الى دور المدقق المتخصص الذي يكون اكبر مقارنة بغيره من غير المتخصصين وذلك من خلال قدرته على تقليل التضليل او الغموض الملحوظ في الارباح المفصح عنها في التقارير المالية بطريقة تكون اكثر دقة وكفاءة من المدققين غير المتخصصين، وإن وجود شركات تدقيق متخصصة في نشاط معين يخفض من تكاليف عملية التدقيق ويحقق رضا الزبون ويوفر بيئة تدقيق تتسم بالإلمام الكامل بطبيعة نشاط الزبون ثم يهيأ الجو الملائم لقدرة تلك الشركات على اكتشاف الممارسات الخاطئة لإدارة الارباح (Hegazy et al.,2015: 146)، ويؤكد (Khanqah) ان المدقق المتخصص مهنياً يكون له دور فعال في متابعة عملية التقارير المالية الذي يمتلك مهارات وخبرات تمكنه من تحسين جودة التقارير المالية والارباح والحد من فرص ادارة الارباح التي تنتهجها الادارة (Khanqah,2015:2).

ويمكن توضيح الدور الذي يؤديه المدقق المتخصص للحد من ممارسات ادارة الارباح من خلال الاتي (ابو ظهير وبيوض ، 2020: 342):

أ-يزيد تخصص المدقق من جودة تدقيق التقديرات التي تتضمنها القوائم المالية حيث ان هذه التقديرات تحتاج الى مدقق يتمتع بخبرات عالية ومعرفة عميقة وممارسة مستمرة لأنه قد تكون هذه التقديرات مدخل لأحداث تحريف بالتقارير المالية.

ب-يؤدي التخصص المهني للمدقق الى الحد او التقليل من مخاطر التدقيق الى ادنى حد ممكن نتيجة خبرته الواسعة بنفس مجال عملية التدقيق .

مما سبق، تتفق الباحثة مع ما تم طرحه في الادبيات المحاسبية، فكلما ارتقى المدقق في تخصصه كلما زادت قدرته المهنية على اكتشاف الاحتيال المالي وذلك نظراً لتعاضد مستوى معارفه المهنية المتخصصة، كما ان علم الادارة بامتلاك المدقق مستوى عالي من المعرفة والخبرة المهنية العالية لتحديد والكشف عن التحريفات الجوهرية وانه سيكتشف ما تقوم به من تحريف وتضليل واتباعها للممارسات المحاسبية لإدارة الارباح يعد من العوامل التي تسهم كبح دوافعها تجاه التضليل بالتقارير المالية، وبالتالي يساهم التخصص في انتاج تقارير مالية ذات جودة عالية التي تعتمد عدة اطراف على المعلومات في اتخاذ قراراتها الاستثمارية والتي ينتج اثر ذلك في تعزيز من وضع الشركة وادائها .

3-1-3 تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في الاداء المالي-من خلال المعرفة والخبرة المهنية للمدقق التي تساعده في تخفيض او الحد من المخاطر

تشتد الضغوط في العقود الاخيرة على مهنة التدقيق ليتم الوصول الى جودة أفضل للحد من المخاطر التي يتعرض لها المجتمع المالي باستمرار بسبب اتخاذ قرارات تعتمد على قوائم مالية مضللة، ويذهب المتضررين من تلك القوائم المضللة الى تحميل المدققين مسؤولية عن الاضرار التي تلحق بهم بسبب تلك القرارات، اذ ان خوف المدققين من خطر المساءلة القانونية التي يتعرضون لها وما يتبعها من مخاطر التقاضي جعل مهنة التدقيق الى تبني مدخل الخطر في ممارسة اعمالها المهنية، وبالرغم من ان مهنة التدقيق اعطت عملية الجودة اهتماماً واسعاً وتناولت ذلك من خلال تطبيقها للمعايير المهنية للتدقيق لكنها ركزت ايضا على توافر مقومات التدقيق الجيد من خلال حجم مكتب التدقيق، استقلالية المدقق، كذلك خبرة ومعرفة المدقق المهنية التي تؤهله على تحسين قدراته في تقييم المخاطر التي تتعرض لها الشركة ومحاولة تحفيظها الى ادنى حد ممكن ويساهم ذلك في تعزيز دورها وادائها (شاهين، 2015: 2).

ان مفهوم الخطر ليس جديداً على مهنة التدقيق او على المدققين، وتم الاشارة الى ذلك المفهوم في عام 1983 ضمن معايير التدقيق منذ القرن الماضي ويرى المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مفهوم مخاطر التدقيق ضمن بيانه (47) " على انه فشل المدقق عن غير قصد في إعطاء رأي إيجابي حول البيانات المالية التي تحتوي على أخطاء مادية " ويكون هذا المفهوم مطابق لرأي الاتحاد الدولي للمحاسبين عن خطر التدقيق، وينظر IFAC الى خطر التدقيق "هو الخطر الذي يؤدي إلى رأي تدقيقي غير ملائم عندما تكون البيانات المالية تحتوي على اخطاء جوهرية (IAASB, 2014:78).

ويمكن ان يساهم تخصص المدقق مهنياً على تخفيض مخاطر عملية التدقيق وذلك من خلال قدرة المدقق المتخصص من اداء كل مرحلة من مراحل التدقيق بالشكل المطلوب مما يخفض من مخاطر عملية التدقيق حيث ان المدققين المتخصصين اكثر قدرة على التمييز بين مخاطر التدقيق المنخفضة والمرتفعة مقارنة بنظائرهم من المدققين غير المتخصصين لان وجود مخاطر مرتفعة احيانا يؤدي الى مقاضاة المدقق من قبل مستخدمي القوائم المالية وبالتالي يعرضه للمسائلة القانونية (علي ، 2023: 1108).

ويرى (Bunjaku) ان مخاطر التدقيق تعد أحد أهم المفاهيم التي يجب على المدقق أن يأخذها في اعتباره عند التخطيط لأعمال التدقيق، وجمع وتقييم الأدلة اللازمة لتكوين رأيه المهني المحايد بشأن القوائم المالية، وأكد على ذلك كل من المعيار الأمريكي (SAS) (47) ومعيار التدقيق الدولي (ISA) (400) ، حيث أوضح أن عملية التدقيق يجب أن يتم التخطيط لها على النحو الذي من شأنه أن يجعل مخاطر التدقيق عند أدنى مستوى يمكن قبولها (2019:37).
(Bunjaku).

وعلى مستوى الدراسات العربية المتعلقة بالتخصص المهني للمدقق وتأثيره على مخاطر التدقيق، توصلت دراسة الى عدة استنتاجات من أهمها إدراك العينة وهم ممارسي مهنة التدقيق والمتمثلة في الخبراء المحاسبين وكذلك مدققي الحسابات لأهمية التخصص المهني للمدقق، نظرا لما يلعبه من المعرفة بقطاع الزبون، فضلا عن فهمه للعمليات وطبيعتها التي تتم داخل الشركة، وبذلك يساعد التخصص المهني للمدقق في الحد من مخاطر التدقيق وتخفيضها، كما يساهم في تحسين جودة التدقيق وتوفير المصداقية في التقارير المالية، ومن بين توصيات الدراسة اكدت على ضرورة تبني التخصص المهني من قبل شركات مكاتب التدقيق لما له من دور مهم في تخفيض مخاطر التدقيق الى الحد الأدنى(كويسي وصديقي، 2023:331)، اما من حيث مكونات مخاطر التدقيق يوجد اجماع لدى العديد من الدراسات على ان مكونات ومخاطر التدقيق تتكون من ثلاثة عناصر ومن اهم هذه العناصر هي (المخاطر الكامنة ، ومخاطر الرقابة ، ومخاطر الاكتشاف).

1-تقييم المخاطر الكامنة(الملازمة)

تعد المخاطر الملازمة من اهم مكونات مخاطر التدقيق لأنها تؤثر على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق وترتبط المخاطر الملازمة بطبيعة الشركة وبيئتها التي يتم تدقيقها قبل بدء عملية التدقيق ولذلك فإن هذه المخاطر لا تعتمد على المدقق الخارجي بل تعتمد على تدقيق الشركة ويمكن ان تنشأ هذه المخاطر من احتمال حدوث انحراف مادي في عنصر او نشاط معين او مجموعة انحرافات في عناصر معينة بحيث اذا تم دمج هذه الانحرافات مع بعضهم يصبحون ماديين، وان انعكاس اثر تقييم المدقق المتخصص لهذا النوع من الخطر يعتمد بالدرجة الاولى على قدرة المدقق في مجال تقدير المخاطر الكامنة(الملازمة) وان المدققين المتخصصين يكونون اكثر قدرة من غيرهم في تقدير تلك النوع من المخاطر ، ويبرز ذلك في بنود محددة في القوائم المالية تتمثل بطبيعة ونشاط الشركة وبالتالي يكون المدقق المتخصص اكثر الماما من واقع خبرته المهنية في نوعية محددة من الانشطة(محمود، 2019: 38).

2-تقييم مخاطر الرقابة

حددت معايير التدقيق الدولية مفهوم مخاطر الرقابة وعرفتھا" بأنها تلك المخاطر التي تتمثل في ان الخطأ الذي قد يحدث في عملية التأكيد حول فئة من المعاملات او رصيد الحساب او الافصاح ، الذي قد يكون ضروريا لن يتم منعه او اكتشافه او تصحيحه في الوقت الذي تحدده الرقابة الداخلية للشركة (Schafer &Schafer , 2018:22)

ويتطلب تقييم لهذا النوع من الخطر (خطر الرقابة) هي الحصول على الخبرة المهنية والمعرفة الملائمة لنظام الرقابة الداخلية للشركة من اجل تحديد مدى كفاءة هذا النظام في منع او اكتشاف اي تحريفات او تلاعب قد حدث نتيجة لبعض المؤثرات الخارجية او الداخلية فضلاً عن تحديد كمية وحجم وتوقيت الاختبارات اللازمة لتحديد درجة اعتماد المدقق عليه في منع الاخطاء والتحريف ومن الجدير بالذكر يجب على المدقق عدم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في تحديد واكتشاف ومنع التلاعب والسبب في ذلك احيانا يكون عدم وجود نظام رقابة داخلي فعال

بشكل مثالي لذلك يجب على المدقق الاعتماد والحصول على المعرفة والخبرة المهنية اللازمة التي نصت عليها العديد من المعايير المهنية اللازمة التي تساعد في تقييم وتحديد الخطر بشكل عام والخطر الرقابي بشكل خاص (فرج ومحمد، 2021: 231).

3-تقييم خطر الاكتشاف

ينشأ خطر الاكتشاف نتيجة فشل المدقق في اكتشاف خطأ مادي بسبب استخدام طريقة او تطبيق غير صحيح لعينات التدقيق او ان المدقق يطبق عمليات تدقيق كاذبة او حتى معقولة ولكنه لا يكتشف الخطأ، ويعتقد ان خطر الاكتشاف هو مقياس لفشل المدقق في اكتشاف الاخطاء الجوهرية الموجودة بالفعل في البيانات المالية للشركة، ما يميز مخاطر الاكتشاف هو انها تقع ضمن سيطرة المدقق المتخصص ويمكنه التحكم فيها وتعديلها وفقا لنتائج تقييم مخاطر الرقابة من خلال تكثيف او تقليل الاختبارات الموضوعية، ويمكن للمدقق المتخصص التحكم في خطر الاكتشاف بناءً على تقييمه لمخاطر الرقابة والمخاطر الكامنة وذلك عن طريق تخفيض مخاطر الاكتشاف الى ادنى مستوى من خلال قيامه بالفحص التحليلي واختبارات العينة (Svanberg & ohma,2019:66).

ومن الجدير بالذكر، هناك مسؤوليات اضيفت الى مسؤولية المدقق هي التعرف على تأثير المخاطر التي تحيط بالشركة ورفع لموكله والمساهمين والاطراف الاخرى من اصحاب المصلحة في هذه الشركة رأيه الفني بمدى نجاح الادارة في تحديد والتنبؤ بالمخاطر ومواجهة تلك المخاطر والاثار المترتبة منها من اجل معالجتها والحد منها بالاعتماد على مدخل التدقيق على اساس المخاطر بدلا من التدقيق على اساس نظم الرقابة، حيث يساهم تنبؤ المدقق لتلك المخاطر وتحديدها وتقييمها والتعامل معها بشكل مباشر من اجل التقليل او الحد من تلك المخاطر ومن الاثار المترتبة منها في حالة حدوثها (محمود، 2019:37).

ومما سبق يمكن القول، من أجل تخفيض مخاطر التدقيق الى ادنى حد ممكن تعالت الاصوات بضرورة تخصص المدقق في تدقيق نشاط معين وذلك نتيجة التغيرات الحاصلة في بيئة الاعمال وحدة المنافسة العالمية بين الشركات وانهيار العديد من الشركات على مستوى العالم فضلاً عن تنوع القواعد والمبادئ المحاسبية الخاصة بكل نشاط ولذلك اصبحت هناك حاجة ماسة من اجل فهم المزيد عن خصائص عمل الزبون وطبيعة نشاطه ودقة تقديره لمخاطر التدقيق فكان التخصص المهني هو الحل الامثل لذلك.

3-1-4 تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في الاداء المالي- وفق الاديبيات النظرية والتطبيقية

بعد فضائح الشركات والازمة المالية فأن مسالة اداء الشركات وطرق تحسينها يعد امر بالغ الاهمية للمستثمرين وللشركات والاطراف الثالثة احد الطرق التي تؤثر على اداء الشركة هي جودة التدقيق فأن جودة التدقيق هي القضايا المثيرة للجدل في العقود الاخيرة وتشير معظم الادلة الى نقص جودة التدقيق هو من بين اهم اسباب الفضائح المالية

للشركات وهناك اتفاق نسبياً على ان جودة التدقيق ترتبط بكفاءة المدقق الخارجي المتخصص ودوره المهم في اكتشاف والتقرير عن التلاعب بالقوائم المالية في ظل الالتزام الكامل لقواعد وآداب السلوك المهني ومعايير التدقيق ويرى (AL-Qatamin et al.,) ان هناك عاملان يؤثران على جودة التدقيق هما التخصص المهني للمدقق وخبرته في مجال التدقيق (AL-Qatamin et al., 2021:1570) بالإضافة الى ذلك فقد اشار (Velte,2022) لأجل تحقيق الكفاءة والجودة في عملية التدقيق فإنه يمكن زيادة اجور او اتعاب المدقق اذا كانت الشركة محل التدقيق مستعدة لدفع هذه الاجور (Velte,2022:7) فضلا عن عوامل اخرى التي تؤثر على جودة العمل التدقيقي منها ما يتعلق بمكتب التدقيق وفريق العمل والكفاءة المهنية والتأهيل العلمي وتوافر الموضوعية والاستقلالية للمدقق (النعسان، 2018: 3)، بينما يرى (Kirana & Ramantha) ان من ابرز العوامل المؤثرة في جودة عملية التدقيق هو مدى التزام شركات التدقيق بأداء عملها التدقيقي وفقا للمعايير والتشريعات المهنية للتدقيق والذي يؤدي الى تمتع مدققي تلك الشركات بالاستقلالية وبذل العناية المهنية الكافية والذي ينعكس بدوره على ابداء راي تدقيقي موضوعي (Kirana & Ramantha,2020:129). تؤدي جودة التدقيق دورا اساسيا في الحفاظ على الثقة في نزاهة ومصداقية المعلومات التي تحتويها القوائم ويعد امر ضروري للأسواق التي تعمل بشكل جيد والتي تعمل على تحسين ادائها المالي، وأشارت دراسة (Khudhair & Abed) الى تحديد مدى تأثير محددات جودة التدقيق الخارجي على اداء الشركة التي تمثلت ب(حجم مكتب التدقيق، اجور عملية التدقيق، الخبرة والكفاءة المهنية للمدقق) واكدت الدراسة ان مكاتب التدقيق التي تمتلك موارد مادية وبشرية قادرة على جذب المزيد من الكوادر الماهرة لممارسة عملية التدقيق ولديها القدرة على الاستمرار في تدريب كوادرها بشكل مستمر من اجل كسب المزيد من المهارات والخبرات المهنية مما يمكنهم من تحقيق المزيد من المنافع المادية وللحد من تعرضهم للمطالبات القانونية من جهة، ومن جهة اخرى يساعد وجود مدققين ذوي خبرة ومعرفة كافية في انتاج تقارير مالية ذات جودة عالية التي تساهم في الحفاظ على ثقة المستثمرين بالقوائم المالية للشركة وبالتالي يعزز من اداء ونمو الشركة (Khudhair & Abed, 2022:1400).

ومن اجل تحقيق اهداف الشركة وتحسين ادائها يرى(نصر الدين) ان عمل المدقق يتضمن اربع مراحل حيث تبدأ المرحلة التمهيديّة التي تتضمن اعداد برنامج التدقيق والحصول على معرفة كاملة بنشاط الشركة ثم تأتي المرحلة الثانية ويتم في هذه المرحلة دراسة وتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للوظيفة المالية، والوقوف على اهم نقاط القوة والضعف في النظام وتعد هذه المرحلة من اهم مراحل عملية التدقيق، وفي المرحلة الثالثة يعتمد المدقق فيها على نتيجة تقييمه في زيادة او تقليص اجراءات فحص المعلومات المحاسبية اما المرحلة الاخيرة يقوم المدقق بأعداد تقرير وفقا لضوابط علمية ومهنية معينة، يتضمن مجموعة من الاقتراحات والتوصيات اللازمة لتعزيز الاداء المالي للشركة(نصر الدين ، 2020 : 137)، وادت الازمات المالية التي حدثت مؤخرا الى زيادة المخاوف حول ضعف جودة المعلومات المتضمنة في تقاريرها المالية الامر الذي زاد الى توجه العديد من الشركات الى الاهتمام

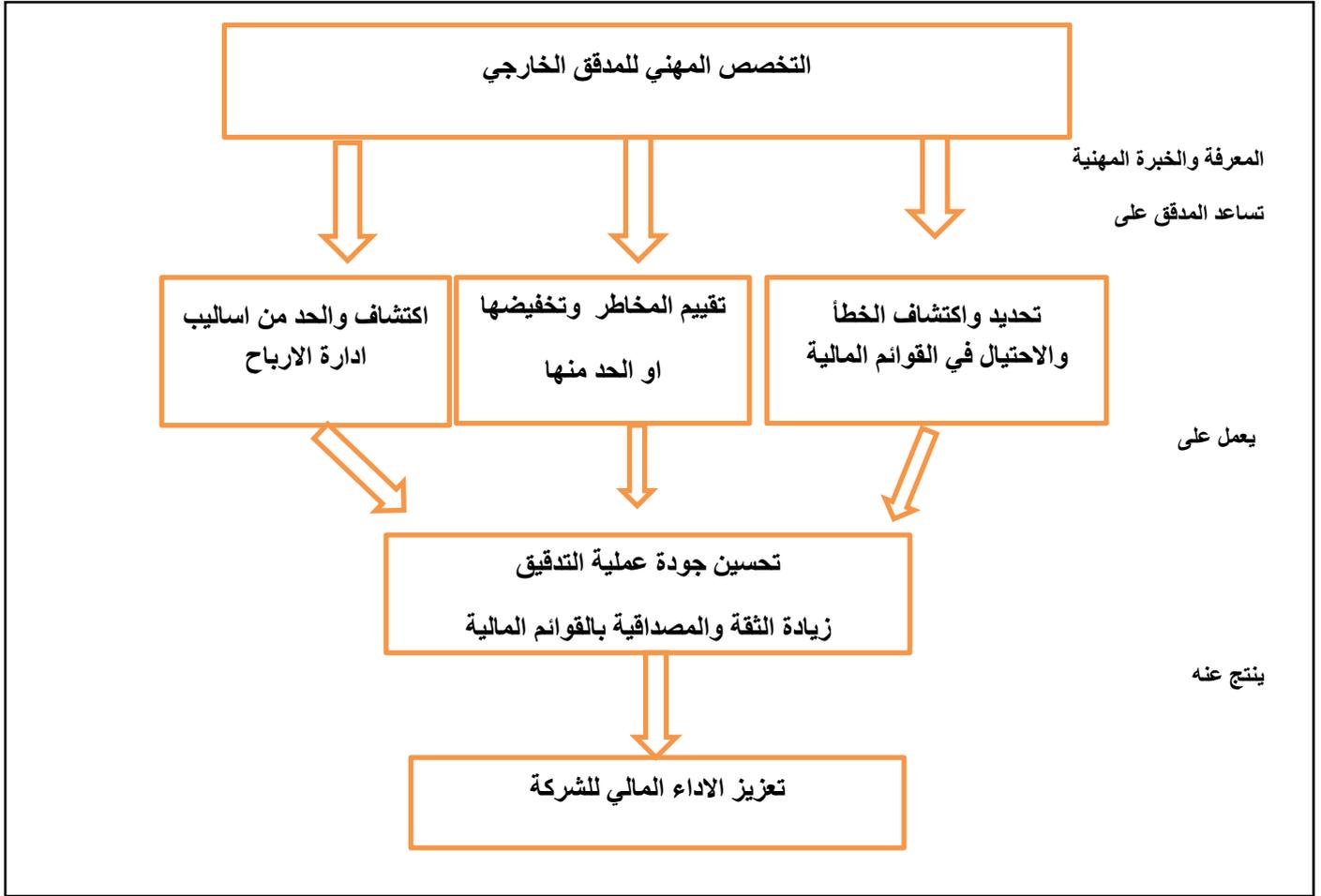
جودة التقارير المالية لكونها تعكس الاداء المالي للشركة فإن ديمومة استمرار الارباح يعتبر هاجس الادارة لكونه مقياس تقييم ادائها من قبل المساهمين والمستثمرين (المومني والظهاوي، 2022: 207).

وعلى مستوى الدراسات التطبيقية، اشارت دراسة (Havasi & Darabi, 2016:92) الى ان المدققين المتخصصين يظهرون مستوى أعلى من الكفاءة المهنية في اكتشاف السلوك الانتهازي لدى الادارة بحيث يتم الابلاغ عن التقارير المالية الاحتمالية من اجل المحافظة على سمعتهم المهنية وبهذا يمكن القول ان المدققين يكون لهم تأثير فعال في تطبيق حوكمة الشركات ولهم اثر كبير في تحسين جودة التقارير المالية وعند اجراء الفحص في الدراسة لمعرفة العلاقة بين التخصص المهني وجودة التقارير المالية باستخدام مدخل الحصة السوقية تم التوصل الى ان هناك تأثير كبير وواضح للتخصص في جودة التقارير المالية التي تعكس اداء الشركة ويمكن من خلالها معرفة ادائها ووضعها المالي .

وفي ذات السياق، اكدت دراسة (Hegazy) ان العامل الرئيسي الذي قد يؤثر على دور التخصص المهني في تعزيز جودة الارباح هو معرفة وخبرة المدققين بطبيعة ونشاط الشركة محل التدقيق قد يميز ذلك المدققين المتخصصين عن المدققين غير المتخصصين بناءً على قدرة المدققين على اكتساب المزيد من المعرفة الخاصة بمهنة معينة، وان الشركات التي تتمتع بجودة ارباح أعلى قد توظف مدققين متخصصين في المهنة وبالتالي فإن الارتباط الايجابي الملحوظ بين جودة الارباح والتخصص المهني قد يكون بسبب الاختيار الذاتي لمدققي الحسابات المتخصصين في المهنة (Hegazy, 2015: 5).

واشارت دراسة (Ndubuisi & Chinyere) الى معرفة تأثير جودة عملية التدقيق على الأداء المالي للشركات المدرجة في نيجيريا للفترة من (2010-2019)، وقد حددت هذه الدراسة تأثير حجم لجنة التدقيق والاستقلالية والتخصص والخبرة المالية للجنة التدقيق على معدل العائد على الموجودات، بالتطبيق على ستة شركات في نيجيريا وتم الحصول على بيانات الشركات من تقاريرها السنوية، واطهرت نتائج الدراسة أن حجم والاستقلالية والتخصص والخبرة المالية للجنة التدقيق لها تأثير إيجابي كبير على معدل العائد على الموجودات عند مستوى أهمية 5% على التوالي (Ndubuisi & Chinyere, 2020:87)، كما سعت دراسة (Matoke & Omwenga) إلى تحديد العلاقة بين جودة عملية التدقيق والأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية، وكانت الأهداف المحددة هي: دراسة تأثير حجم شركة التدقيق واستقلالية المدقق وخبرته المهنية على الوضع المالي للشركة، تم أخذ العينات لهذه الدراسة من أدلة بورصة نيروبي للأوراق المالية وتكونت العينة من 9 شركات المدرجة في كينيا، اشارت نتائج الدراسة إلى أن تأثير جودة التدقيق على الأداء المالي إيجابي ومهم ويزداد تأثيره كلما زادت درجة استقلالية المدقق وخبرته، وبالتالي فإن الشركة تحقق ارباح كبيرة، كما أن تأثير حجم شركة التدقيق يكون لها تأثير ايجابي على اداء الشركة ايضاً (Matoke & Omwenga, 2016: 6).

ويمكن توضيح تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في الاداء المالي من خلال الرسم الموضح في الشكل (7)



الشكل (7) التخصص المهني للمدقق الخارجي وتأثيره في الاداء المالي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الاديبيات المحاسبية

وفي ضوء ما تقدم من العرض السابق فيما يتعلق بدور واهمية التخصص المهني للمدقق وتأثيره في الاداء المالي يمكن القول ان الباحثة تتفق مع اغلب ما اشارت اليه الدراسات حول دور واهمية التخصص المهني الذي يكسب المدقق معرفة وخبرة بخصائص الزبون وطبيعة نشاطه ويمكنه من تقديم خدمات مميزة لعملائه مقارنة بالمدققين غير المتخصصين ومن ثم يعد تخصص المدقق مهنيا ذات تأثير ايجابي محتمل في الارتقاء بقدرات المدقق على دقة تقديره للمخاطر التي تحتويها التقارير المالية لما يوفره من هيكل للمعرفة التي يتضمن تحديد اساليب التلاعب والاحتيال المالي السائد في التقارير المالية للشركة ومواطن حدوثها او امكانية تغيير مثل تلك الاساليب وتحديد سبل الكشف عنها لأعداد تقارير مالية ذات جودة عالية لان التقارير المالية تعكس اداء الشركات وهي تعتبر المصدر الرئيسي لمساعدة اصحاب المصلحة ذات العلاقة المباشرة بالشركات في الحصول على معلومات التي يحتاجونها في عملية اتخاذ قراراتهم بحيث تكون مناسبة، وبالتالي يساهم اعداد تقارير مالية ذات مستوى عالي من الجودة في تحسن من سمعة الشركة والتي يكون لها تأثير ايجابي على ادائها .

المبحث الثاني

2-3 تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في استمرارية الشركة

The effect of the external auditor's professional specialization on the company's going concern

شهد العالم في الآونة الأخيرة تطورات وتغيرات مستمرة أثرت على بيئة الأعمال بشكل عام وعلى مهنة التدقيق بشكل خاص وقد أدى انهيار بعض الشركات العالمية وحالات الفساد المالي وما تبعها من حدوث الأزمة المالية واشتداد المنافسة بين الشركات إلى ضرورة النهوض بمهنة التدقيق وجعل شركات التدقيق تأخذ بنظر الاعتبار التخصص في المهنة الذي يعد أحد الحلول لمواجهة التغيرات والتطورات السريعة في البيئة ويكسب المدقق كفاءة مهنية عالية فضلاً عن التخصص في نشاط الزبون الذي يؤدي إلى المعرفة الكاملة بطبيعة النشاط وإمام كل هذا فإن التخصص يسهل للمدقق من خلال خبراته المهنية وإطلاعه في نشاط الشركة التنبؤ باستمراريتها ومعرفة مدى قدرة الشركة على مواصلة أعمالها في المستقبل المنظور.

وقد حددت معايير التدقيق الدولية (ISA) مسؤولية المدقق ودوره بشأن مسؤوليته عن التقييم والتنبؤ باستمرارية الشركة ومن أبرز هذه المعايير منها المعيار الأمريكي الدولي (59) الذي ينص على أن المدقق يعتبر مسؤولاً عن تقييم ما إذا كانت هناك شكوكاً جوهرياً يجب الإفصاح عنها حول قدرة الشركة على الاستمرار في القوائم المالية محل التدقيق، وحتى يتمكن المدقق من الالتزام بهذه المسؤولية المنصوص عليها ينبغي عليه أن يتدرب ويكتسب معرفة وخبرات مهنية بالتخصص في نشاط معين وأن يكتسب كفاءة مهنية عالية تساعده في أداء عمله التدقيقي والارتقاء بالمهنة والتخطيط الجيد لعملية التدقيق، ويمكن توضيح كل بعد من الأبعاد الإيجابية للتخصص المهني التي تساهم في التنبؤ بالاستمرارية من خلال الآتي:

1-2-3 انعكاسات الكفاءة المهنية للمدقق في التنبؤ باستمرارية الشركة

Implications of the auditor's professional competence in predicting the company's going concern

1-1-2-3 مفهوم الكفاءة المهنية للمدقق الخارجي:

أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين من خلال مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية إلى مفهوم الكفاءة المهنية وحددها "بأنها وسيلة فعالة لتمكين الفرد من أن يكون قادراً على أداء دوره على مستوى معقول أو متعارف عليه في بيئة العمل وتشير الكفاءة إلى القدرة الواضحة للفرد لتنفيذ المهام المطلوبة منه وفق المعايير المحددة والوصول إلى المستوى المطلوب" (IFAC, 2010: 85) كما يرى (جمعة) أن الكفاءة المهنية تتمثل بقدرة المدقق على استثمار

قدراته المختلفة بأفضل صورة واستخدامها الأمثل، والتزامه بالمعايير المهنية والسعي الدائم لتحسين جودة خدماته والتميز المستمر في أدائها (جمعة، 2016: 187).

وتنص معايير الكفاءة المهنية والتأهيل العلمي أن عمليات التدقيق يجب أن تتم بواسطة شخص لديه معرفة وخبرة عملية التي تؤهله لإصدار الأحكام عن القوائم المالية للشركات الخاضعة لعملية التدقيق، وعلى هذا الأساس ينبغي على المدقق أن يستمر في مواصلة التعليم والتدريب طوال ممارسته لمهنة التدقيق ليضلل ملاماً بالتغيرات الحاصلة في هذه المجالات، ويظل مستعداً لاكتساب المعرفة في مجالات جديدة (عثمان، 2020، 1980).

ويرى (Mousa) يمكن للفرد اكتساب الكفاءة المهنية والمهارات من التعلم اي عن طريق التعليم والتدريب والخبرة وان هذه المعرفة والمهارات التي يكتسبها يمكن ان تعزز اداء الفرد بشكل جيد في الانشطة والوظائف والمسؤوليات الوظيفية يمثل تخصص المدقق كنوع واحد من المعرفة والكفاءة والمهارات الفعالة من تعلم المدققين، ويتطلب اداء المدقق للمهام الموكلة اليه وجود معرفة يمكنه من القيام بذلك المهام وان تنظيم المعرفة المهنية المتخصصة في ذاكرة المدقق واحدة من العوامل التي تؤثر على اتخاذ قراره من خلال ممارسه حكمه المهني، ومن اجل تطوير قدرات المدقق مهنيًا، حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) مجموعة من المعايير والادلة وقدم توصيات مناسبة لتطوير التعليم المهني ونظام التدريب المستمر الذي يهدف الى تطوير ملاكات مؤهلة قادرة على تلبية متطلبات سوق العمل خلال القرن الحادي عشر بينما تعمل في نفس الوقت كمحترف مختص في الادلة المعقدة ومن اجل ضمان تحقيق هذه الاهداف من الضروري الامام بمجموعة من المعارف والمهارات والقيم المهنية وامتلاكها (Mousa,2022:45)

كما يجب ان يتمتع المدققين بكفاءات وخبرات مهنية لإنتاج عمليات تدقيق ذات جودة عالية اي لا بد من فهم المبادئ المحاسبية ومعايير التدقيق العامة المقبولة ونظام المحاسبة ومعرفة نشاط الزبون وفهم حوافز الادارة في ظروف العمل المختلفة بالإضافة الى حل المشكلات والتفسير وتحليل البيانات وقد اكدت اغلب الابحاث يجب ان يكون لدى المدققين فهم لبعض المهن ومعرفة عامة لجميع عمليات التدقيق، ويعتبر المدققين المتخصصين في المهنة اكثر كفاءة لان لديهم المزيد من المعلومات لفهم حالة الشركة والقطاع المعين الذي يتم تدقيقه ويتماشى هذا الافتراض مع نظرية الكفاءة حيث كلما زاد عدد المدققين الذين يقومون بتدقيق حسابات عملائهم في مهنة معينة، كلما زادت معرفتهم وفهمهم الافضل ستجعلهم مدققين متخصصين في مهنة معينة بما في ذلك التعلم والمعرفة والمهارات والمفاهيم الشخصية والمميزات الشخصية والدوافع التي يمتلكها المدقق، وبالتالي فإن اثر هذه الكفاءة والخبرة المهنية للمدقق تزيد من كفاءة عملية التدقيق (Kurniasih & Kiswanto, 2019 :119)

وتعد الكفاءة المهنية للمدقق من اهم العوامل التي تركز عليها الشركات عند طلب خدمات التدقيق، ويرى (Tani & Mezioud) ان كفاءة عملية التدقيق تتحقق من خلال تفاعل مجموعة من المتطلبات التي تشكل الكفاءة وهي (الكفاءة المهنية، والكفاءة الفنية، والكفاءة العملية، وكفاءة اعداد التقارير) وهي تدريجية تبدأ بمؤهلات المدقق وقدرته

لممارسة التدقيق من خلال تكوينه المعرفي والحصول على الشهادة المهنية المصرح لها بمزاولة المهنة ومن ثم المامه بأهم الجوانب الفنية المتعلقة بمراحل عملية التدقيق مثل القوانين واللوائح المنظمة للمهنة وكذلك المتعلقة بها الشركة قيد التدقيق، ومن ثم تطويرها واستخدام الاجراءات والاختبارات المناسبة خلال عملية التدقيق حتى الوصول الى عملية الافصاح عنها، ويمكن التطرق الى اهم انواع الكفاءات وفق الاتي (Tani , 2021: 115-116) .
&Mezioud

1. (الكفاءة المهنية): اشارت معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً (GAAS) بأنه يتطلب من المدقق ان يكون لديه التدريب المهني والكفاءة اللازمين لأجراء عملية التدقيق.
2. الكفاءة العملية: تتعلق هذه الكفاءة بقدرة المدقق على اختيار الاجراءات المناسبة لجمع عدد كافي من المهنيين في مختلف مراحل تنفيذ عملية التدقيق.
3. الكفاءة الفنية: يشير هذا النوع من الكفاءة الى معرفة المدقق بالمعايير المهنية ذات الصلة والقواعد والقوانين واللوائح وكذلك الفهم الفني لطبيعة عمل وانشطة عملائهم، فضلا عن حوكمة الشركات وعملية اعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية للشركة.
4. كفاءة اعداد التقارير: يشير هذا النوع من الكفاءة الى قدرة المدقق واستعداده للكشف عن الانحرافات الجوهرية بالقوائم المالية والابلاغ عنها.

وعليه فإن الكفاءة المهنية للمدقق ودقته في اتخاذ القرار السليم يعود الى تخصص المدقق في نشاطه المهني الذي يكسبه الخبرة والمعرفة والمهارات المهنية اضافة الى مميزات شخصية كقوة شخصيته التي تجعله مستقلاً في اتخاذ قراراته دون تحيز او تخوف بدخول حالات نزاع مع الشركة محل التدقيق او فقدان زبائن التدقيق في السوق.

3-2-1-2 الكفاءة المهنية للمدقق في الحكم على نظام الرقابة الداخلية للشركة لتحديد استمرارية الشركة

نظرا لامتلاك المدقق المتخصص مهنيا قدرا كبيرا من الخبرة والمعرفة المهنية التي تعمل على تحسين قدرته على الالمام بجميع اساليب ومؤشرات المهنة فإنه يستطيع الحكم على كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة فاذا كان نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة قويا فيعني انخفاض احتمال وجود اخطاء واحتيال مالي في القوائم المالية للشركة اما اذا كان عكس ذلك اي ان نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة وجد ضعيفاً فيعني هناك احتمال كبير لدى المدقق في وجود احتيال مالي في القوائم المالية للشركة، وبهذا يمكن القول أن كفاءة وخبرة المدقق المتخصص مهنياً تساعده في الحكم على نظام الرقابة الداخلية والتي تزيد من كفاءته المهنية لغرض التنبؤ وتحديد مدى استمرارية الشركة (جمعة، 2012: 83) .

ويرى (علي) ان التخصص المهني للمدقق يساهم في اكسابه المعرفة والمهارة والقدرة على تنفيذ مهام عملية التدقيق بدرجة عالية من الكفاءة المهنية وذلك من خلال تحسين احكامه المهنية اثناء التخطيط لعملية التدقيق مما ينعكس على

الاحكام المهنية التي يصدرها المدقق بتقييم المخاطر ونظام الرقابة الداخلية للشركة وبالتالي يزيد من قدرته في معرفة الوضع المالي للشركة وتحديد مدى قدرة الشركة في تقديمها واستمرارها (علي، 2018: 60).

3-1-2-3 كفاءة ودقة المدقق في اتخاذ حكمه المهني لتحديد مدى قدرة الشركة على الاستمرارية:

من اجل ان يستخدموا المدققون حكمهم المهني بشكل صحيح يجب ان يعرفوا القواعد والمعايير التي تتعلق بالمحاسبة والتدقيق ويؤكد معيار التدقيق الدولي (ISA 200) على اهمية ممارسة الحكم المهني في مرحلتي التخطيط وعملية التدقيق، حيث يمارس الحكم من قبل المدقق الذي يساعده تدريبه وخبرته في تطوير المهارات اللازمة لتحقيق احكام معقولة في عمله التدقيقي (Chis & Achim, 2014: 217).

كما يرى (Budisantoso et al.,) ان دقة الحكم المهني للمدقق بشأن الاستمرارية، هي مدى قدرة ومعرفة المدقق على تحديد الحالات التي قد تشير الى وجود تعثر مالي ويتضمن تقييماً جوهرياً لأدلة التدقيق ويعد هذا التقييم جوهري من اجل تصنيف الشركات الى شركات مستقرة مالياً واخرى متعثرة حتى يبدي المدقق رأيه بشأن الاستمرارية (Budisantoso et al., 2017: 532).

وقد اشارت دراسة (بلال وشيخي) الى وجود عاملين مهمين لهما تأثير كبير على دقة حكمه المهني بشأن بالاستمرارية وهما الاستقلالية وخبرة المدقق، فيما اوضحت الدراسة ان هذا الحكم يتم على مرحلتين في المرحلة الاولى يقوم المدقق بتقييم المعلومات لتكوين رأي اولي حول الظروف المالية للشركة اما المرحلة الثانية فيقوم المدقق باتخاذ القرار بالرأي الذي سيضعه في تقريره، وبالتالي فإن المرحلة الاولى تتوقف على تأهيل المدقق، اما المرحلة الثانية فتتوقف على مدى استقلاليته ومن بين الدراسات التي اشارت الى وجود تأثير لعامل الخبرة نجد دراسة

(Libby & Frederick, 1990) التي توصلت الى ان خبرة المدققين ومعرفتهم تؤثر على حكمهم المهني بشأن الاستمرارية، لكن معظم الدراسات التي حاولت دراسة تأثير هذين العاملين على رأي المدقق حول الاستمرارية اكدت بأن عامل الاستقلالية هو الاكثر تأثيراً (بلال وشيخي، 2021، 545)، كما يمكن ان تتحقق الاستقلالية عندما يكون لدى الشخص اعتماد ذاتي على نفسه وليس على الاخرين اي لن يكون تابع لحكم وآراء الاخرين فهي تمثل الحفاظ على حالة مستقلة من الذهن مع تجنب المواقف التي قد تميل الى اضعاف الموضوعية او تخلق التحيز الشخصي (العواد، 2021: 81).

كما يرى (Moroney) ان المعرفة والكفاءة المهنية للمدقق المتخصص مهنيّاً تنعكس تأثيرها على جودة احكامه المهنية وقدرته على التنبؤ باستمرارية الشركة، حيث ان تخصص المدقق يؤدي الى جودة حكمة المهني واتخاذ قرارات في جميع مراحلها ابتداءً بالمرحلة التي تسبق البحث عن المعلومة، وبعد ذلك مرحلة البحث عن المعلومة ومرحلة صنع القرار، كما ان كفاءة المدقق في اصدار حكمه المهني ترجع الى تخصصه في نشاط معين مما يكسبه العديد من المهارات والخبرات المتعلقة بذلك النشاط والتي تساعده الاستفادة من الادوات والاساليب المتطورة

والحديثه لاستخدامها في عملية التنبؤ باستمرارية الشركة وبالتالي يساهم في تحقيق الدقة والكفاءة في اتخاذ الاحكام المهنية بشأن مدى قدرة الشركة على الاستمرارية في المستقبل (Moroney,2007:69).

واشار (مراد) الى تأثير التخصص المهني للمدقق ودوره في تحسين جودة الاحكام خاصة المتعلقة بأمر التدقيق الرئيسية يرجع الى مساهمته في تطوير المدقق لقدراته وتنمية مهاراته لتنعكس على تحسين جودة الاحكام المهنية المتعلق بالاستمرارية بالإضافة الى ان تخصص المدقق يلعب دور هام وبارز في تحسين جودة ودقة الاحكام المتعلقة بالقيمة العادلة والتقديرات المحاسبية (مراد،2020: 16).

وعليه، يمكن القول ان الكفاءة المهنية تعد كبعد ايجابي للتخصص المهني للمدقق والمتمثلة في امتلاك الشخص قدر كافي من التأهيل العلمي والعملية ومجموعة مهارات شخصية ومعرفته بأعداد التقارير المالية وتحديث المعرفة والخبرة المهنية وتطوير الخبرات اللازمة في نشاط معين ومواصلته للتعليم والتدريب طوال ممارسة مهنة التدقيق ليظل ملماً بالتطورات الحاصلة في البيئة، والتزامه بالمبادئ المحاسبية ومعايير التدقيق المهنية من اجل تقديم خدمات متميزة لعملائه والتي تنعكس بالإيجاب على جودة حكمه المهني المتعلق باستمرارية الشركة.

2-2-3 انعكاسات المعرفة بطبيعة نشاط الشركة على التنبؤ بالاستمرارية

The implications of knowledge of the nature of the company's activity on predicting its going concern

أكد معيار التدقيق الدولي (315) بعنوان (فهم طبيعة عمل الشركة وبيئتها) ، على ضرورة حصول المدقق على المعرفة الكاملة بنشاط الشركة وبيئتها قبل الموافقة على التكليف بعملية التدقيق وبعد قبوله بالتكليف بعملية التدقيق (Sari,2018 :145)، تعتبر المعرفة بطبيعة نشاط الشركة الاطار المرجعي الذي يستند عليها المدقق في اصدار آرائه المهنية وان فهم طبيعة العمل واستعمال هذه المعلومات بشكل مناسب يساعد المدقق على فهم وتحديد الحالات التي يعتقد بأن لها تأثير كبير على القوائم المالية او على تقرير المدقق وعليه ينبغي على المدقق الحصول على معرفة كافية عن الشركة التي سيعمل بتدقيق بياناتها على ان تشمل المعرفة المعلومات التي تخص انشطتها الصناعية والاقتصادية وكيفية عملها ، كما تمثل الخبرة والمعرفة المهنية للمدقق محصلة المدة المعينة للمدقق التي يكتسبها من الممارسة العملية في مجال عمله وكذلك المامه بمعايير المحاسبة واجراءات التدقيق واكتسابه المعرفة التامة بمهنة او نشاط الشركة محل التدقيق مما يؤدي الى زيادة مهارة وكفاءة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق حيث تعتبر طبيعة نشاط الشركة محل التدقيق من اهم العوامل التي يجب ان يأخذها المدقق في اعتباره عند اعداده لبرامج التدقيق (جمعة،2016: 193-205).

وتعكس المعرفة الكاملة بنشاط الشركة في تحديد التنبؤ باستمرارية الشركة من خلال تأثيرها على تحديد اجراءات المراجعة التحليلية بهدف التنبؤ بالاستمرارية وفقا لطبيعة عمل الشركة وذلك لان لكل نشاط له طبيعة خاصة فهي

تحتاج الى مدقق متخصص في نفس المهنة وسيساعد التخصص المهني للمدقق على فهم واتمام عملية التدقيق بأكثر كفاءة وفاعلية.

تمثل اجراءات المراجعة التحليلية مجموعة من الاختبارات التي تطبق على البيانات المالية للشركة عن طريق دراسة ومقارنة العلاقة بينهما وتحديد مدى اعتماد المدقق على الاختبارات الاساسية عن طريق اختبار تفاصيل الارصدة او المعاملات او الجمع بينهما وبذلك فهي تمثل الاجراءات الاساسية التي تقوم بتحليل النسب الهامة والاتجاهات للبيانات المالية وكذلك تشمل الاستفسارات عن التغيرات والتقلبات غير المتطابقة مع الواقع الفعلي للشركة وهذه الاجراءات تتمثل بقيام المدقق بمقارنة البيانات المالية مع التوقعات لغرض تحديد ما اذا كانت هناك اخطاء جوهرية في القوائم المالية محل التدقيق وتهدف الاجراءات التحليلية الى مساعدة المدقق على فهم وتحديد طبيعة الشركة ومدى توقيت طبيعة العمل الذي ينجز والتعرف على العناصر الهامة وتحديد نقاط الضعف والقوة التي تتطلب عناية مهنية خاصة خلال اداء عملية التدقيق بالإضافة الى التقديرات الهامة لاستمرارية الشركة (بلال وشيخي، 2021: 546).

مما سبق، يمكن القول ان معرفة المدقق بطبيعة نشاط الزبون يعد كبعد ايجابي للتخصص المهني فهو يحتاج الى فهم طبيعة نشاط الزبون من حيث(عملياته، أنواع استثماراته، هيكل ملكيته وكيفية تمويلها)، فضلا عن كيفية اختياره وتطبيقه للسياسات المحاسبية وكذلك يحتاج الى فهم أهداف واستراتيجيات الزبون وتحديد وتقييم أدائه المالي، لأجل معرفة امكاناته ووضعها المالي وان هذه الامور يمكن ان تساعده في التنبؤ باستمرارية الشركة.

3-2-3 انعكاسات جودة التخطيط لعملية التدقيق على التنبؤ باستمرارية الشركة

The implications of the quality of planning for the audit process on predicting the company's going concern

يلعب تخصص المدقق دورا مهما بشكل متزايد في تعزيز التخطيط الفعال للتدقيق وجودة عملية التدقيق وكذلك اداء التدقيق، يمكن ان يساعد التخصص على توفير تخطيط قيم وفعال لبرامج التدقيق يمكن ان يساعد المدققين على تعديل اجراءات التدقيق المخطط لها وتحديد مستوى من موظفي التدقيق الذين يمتلكون المهارات والمعرفة المطلوبة وتحديد مقدار الوقت اللازم لأداء اجراءات التدقيق المخطط لها وعليه يمكن للمدققين المتخصصين تحسين تقييمات مخاطر عملية التدقيق وزيادة جودة قرارات التخطيط للتدقيق من جهة ، اما من جهة اخرى يعد التخصص في التدقيق مؤشرا هاما على جودة التخطيط لعملية التدقيق يمكن ان يساعد المدققين على اكتشاف الخطأ الذي قد يؤثر ماديا على التقارير المالية من خلال الامتثال لمعايير التدقيق والمعايير المهنية واللوائح الاخرى ذات الصلة في اجراء تدقيق القوائم المالية (Phornlaphatrachakorn,2019:26).

حسب ما ورد في معيار التدقيق الدولي (300) بعنوان التخطيط فأن التخطيط يتم فيه وضع استراتيجية عامة ومعالجات تفصيلية يتم فيه الاتفاق عن طبيعة الاعمال التي يمكن ادائها وتحديد الوقت المطلوب لإتمام عملية

التدقيق، وايضا متطلبات يتم الاتفاق فيها مع زبون التدقيق كالأجور وغيرها وبناءً على ذلك ، يخطط المدقق بأداء عملية التدقيق بكفاءة مع الالتزام بالتوقيت اللازم لإنهاء عملية التدقيق (الكوري ، 2017: 32).

وفي ذات السياق، عند انجاز الاجراءات والتخطيط الفعال لعملية التدقيق وتقييم نتائج عملية التدقيق ينبغي على المدقق مراعاة ملائمة فرض الاستمرارية (going concern) والذي يتم على اساسه تهيئة القوائم المالية ان تقرير المدقق يساعد على ترسيخ المصدقية للقوائم المالية ومع هذا لا يعد تقرير المدقق ضماناً لاستمرارية الشركة في المستقبل عند اعداد وتهيئة القوائم المالية، وفي حالة غياب معلومات عكسية يتم فيها الافتراض بأن الشركة مازالت مستمرة في ممارسة اعمالها ونشاطها التجاري بشكل مستمر في المستقبل المنظور اي يقصد بذلك فترة لا تزيد عن سنة واحدة بعد نهاية الفترة وعليه فإن الموجودات والمطلوبات تسجل بأن الشركة تستطيع ان تحقق موجوداتها بالمبالغ المسجلة (بلال وشيخي، 2021: 546).

ومما سبق، يمكن القول ينبغي على المدقق التخطيط بكفاءة وفاعلية لعملية التدقيق، ويتطلب منه وضع استراتيجية تدقيق شاملة وان يكون للمدقق مستوى من المعرفة بخصائص زبون التدقيق وطبيعة نشاطاته وعند التخطيط لعملية التدقيق اذا لاحظ المدقق وجود اي مؤشرات تثير شكاً حول ملائمة فرض الاستمرارية فينبغي على المدقق ان يقوم بجمع ادلة اثبات كافية ومناسبة لإزالة ذلك الشك الذي يتعلق بقدرة الشركة على الاستمرارية فاعتماد المدقق على التحقق من سلامة وملائمة الاستمرارية عند قيامه بالتخطيط لعملية التدقيق تجعله يبني قراراته بطريقة صحيحة وسليمة وذلك لان فرض الاستمرارية تعتمد عليها الكثير من الأسس والمبادئ المحاسبية ويتم على اساسها اعداد القوائم المالية .

3-2-4 تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي على استمرارية الشركة

اصبح التخصص المهني للمدققين ذات اهمية اكثر وخاصة بعد صدور معيار التدقيق الدولي (ISA) 570 الذي يتعلق بالاستمرارية بعد اعقاب الازمة المالية التي حدثت وما صاحب تلك الازمة من اعلان العديد من الشركات الكبرى انهيارها، فضلاً عن وجود واقع مهني شهد العديد من الدعاوى القضائية المرفوعة ضد اعضاء المهنة من المدققين وفي اعقاب الانهيار التي شهدتها بعض الشركات الكبرى قامت الجهات المهنية والتنظيمية بالبحث لإيجاد آليات ووسائل تعمل على الارتقاء بمهنة التدقيق احدى هذه الوسائل هي التخصص المهني للمدقق الخارجي الذي يعمل على تحسين عملية التدقيق من خلال قدرته في الكشف عن الاخطاء والاحتيال المالي في التقارير المالية والحد من الممارسات المتبعة من قبل الادارة والابلاغ عن الاستمرارية للشركات في المستقبل (حمد وزاقوب، 2023: 36)، وأشارت دراسة (Balsam et al.) الى ان تخصص المدققين يدعم جودة الارباح للمساهمة في استمرارية الشركة بالنظر لوجود مدقق متخصص هذا يقلل من توجهات المخاطر التي تتبناها الادارة مما يساهم في حماية مصالح المساهمين في المستقبل وزيادة جودة عمليات التدقيق (Balsam et al., 2003: 75).

وبحثت دراسة (عطية) العلاقة والتأثير بين التخصص المهني للمدقق واستمرارية الشركة، التي تمثل مدى قدرة المدقق المتخصص على ابداء رأي فني سليم بمجال حكمه المهني المتعلق بالاستمرارية بما يتلاءم مع الحقائق والاحداث والظروف المحيطة وذلك في سياق عملية التدقيق التقليدية وفي ضوء معرفته العميقة وخبرته وبذله العناية المهنية الكافية وفقاً للمعايير المهنية والسلوكية والاخلاقية ذات الصلة، كما ترى الدراسة بان كل من اجور المدقق عن تدقيقه للقوائم المالية السنوية ودرجة تخصصه المهني تؤثر بطريقة ما في دقة حكمه المهني بشأن الاستمرارية (عطية، 2022: 324)، وتشير الادبيات ذات العلاقة الى ان عملية بيان رأي بشأن استمرارية الشركة ليست مباشرة ولكنها تنطوي على مرحلتين على الاقل، المرحلة الاولى هي ان يعطي فيها المدقق حكماً اولياً والمرحلة الثانية يعطي المدقق رأيه بعد النظر في المعلومات الجديدة بالإضافة الى المشاركة في المفاوضات فيكون المدير من بين الاطراف التي سيتم التفاوض معهم المدقق عندما يعطي رايه بشأن الاستمرارية، وذلك لان رأي المدقق بشأن الاستمرارية سيؤثر سلباً على راتبه وسمعته وكذلك على الشركة المكلف بتدقيق بياناتها، بسبب الضغوط التي تمارسها الادارة على المدقق (Boone et al., 2010:335).

وفي ذات السياق، تطرقت دراسة Mckeown et al الى الاسباب التي يمتنع فيها المدقق من اعطاء رأيه بشأن استمرارية الشركة، وبينت ان المشكلة ليست في عدم تمكن المدققين على اكتشاف الصعوبات ومعرفة الوضع المالي للشركة لكن المشكلة تكون في اصدار التقرير حيث في بعض الحالات يصل المدققين الى التأكد من عدم قدرة الشركة على الاستمرار لكنه لا يفصح عن ذلك في تقريره ويعود السبب في ذلك الى تخوفهم من فقدان السمعة والدخول في نزاعات مع الشركة محل التدقيق (مساهل، 2017: 153).

وتشير دراسة (Osman et al.) الى أهم الاسباب التي تفسر لماذا يميل المدققين في ماليزيا والاسواق الاكثر تقدماً مثل الولايات المتحدة الى عدم بيان رأيه بشأن الاستمرارية للشركات التي تعاني من وجود ضائقة مالية، ان تردد المدقق في بيان رأيه بشأن استمرارية الشركة التي تعاني من وجود ضائقة مالية قد يتسبب في خسارة اصحاب المصلحة لمليارات الدولارات اذا انهارت الشركة فجأة، كما اشارت الدراسة الى ان المدقق الذي يتمتع بصفة التخصص ليس له علاقة في بيان رأيه بشأن الاستمرارية وهذا يعني ان ميل المدقق المتخصص لإصدار رأي بشأن الاستمرارية تضعف بسبب تأثير الادارة وضغوطاتها عليه، وبشكل عام فقد اوضحت الدراسة سواء كان المدقق متخصص ام لا فإنه لا يرغب بإعطاء رأيه بشأن استمرار الشركة لان ذلك الامر يتسبب في وجود ضائقة مالية خطيرة للشركة محل التدقيق وكلما ارتفعت ملكية الادارة كلما زاد الضغط على المدقق لعدم بيان مثل هذا الرأي (Osman et al., 2016: 291-292)، على النقيض من ذلك، تباينت العديد من الدراسات في توضيح العلاقة والتأثير بين التخصص المهني للمدقق الخارجي واستمرارية الشركة، حيث بينت دراسة (Dong et al.) الى فحص استجابة السوق لمفاجآت الارباح على اثر اصدار المدقق لرأي معدل بشأن استمرارية الشركة وذلك بالتطبيق على 581 شركة مدرجة في بورصة نيويورك مقسمة الى 42 صناعة واطهرت نتائج التطبيق اهمية استجابة السوق لرأي

المدقق بشأن استمرارية الشركة خاصة تلك الشركات التي لا يتوقع تعثرها مالياً، كما اكدت الدراسة التطبيقية الى ان المهنيين والمستثمرين المحترفين يدمجون الافصاح عن الاستمرارية في قراراتهم اكثر من المستثمرين غير المحترفين (Bei Dong et al.,2015:7).

وبينت دراسة (Hapsoro & Suryanto) ان تأثير التخصص المهني في استمرارية الشركة يكون طردياً لكون المدقق المتخصص يكون اكثر معرفة ودراية بنشاط الشركة فضلاً عن قدرته على تحديد الاحداث الجوهرية التي قد تثير الشك في قدرة الشركة على الاستمرارية بشكل فعال وكفاء وكذلك زيادة حرصه في الحفاظ على سمعته المهنية وتجنبه للتعرض للمساءلة القانونية التي ترفع ضده وهو الامر الذي ينعكس ايجاباً على سلامة رأيه بشأن استمرارية الشركة المتوقف على زيادة جودة حكمه المهني في ذلك الصدد (Hapsoro & Suryanto,2017:221).

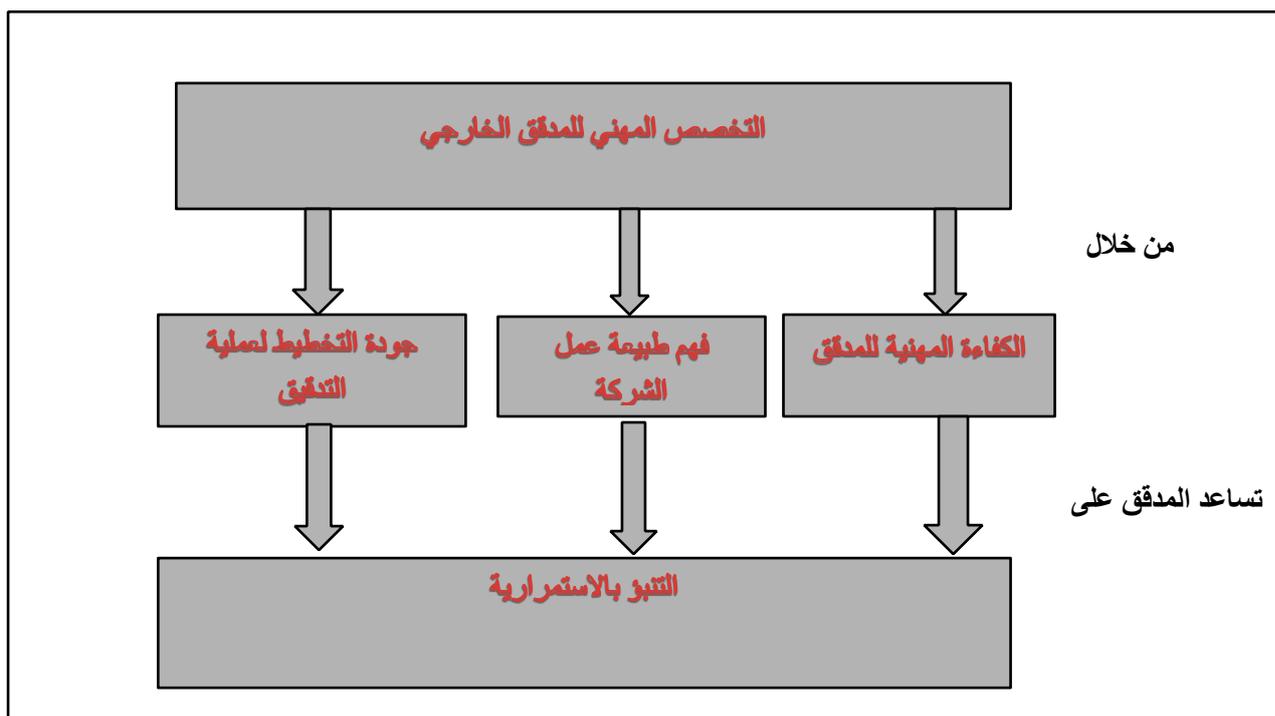
وعلى مستوى الدراسات العربية، سعت دراسة (محمد) إلى قياس أثر خصائص مكتب التدقيق المتمثلة ب (المعرفة بنشاط الزبون، حجم مكتب التدقيق، سمعة مكتب التدقيق، فترة الارتباط بالزبون) في التخصص المهني للمدقق الخارجي، والحكم على استمرارية الشركة وقد اختبرت الدراسة أثر خصائص مكتب التدقيق في التخصص المهني، والحكم على استمرارية الشركة والتي اجريت في مكاتب التدقيق السودانية، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لخصائص مكتب التدقيق في مستوى التخصص المهني للمدقق الخارجي، وكذلك وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لخصائص مكتب التدقيق في الحكم على استمرارية الشركة ووجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتخصص المهني للمدقق الخارجي في الحكم على استمرارية الشركة (محمد، 2018: 215).

كما سعت دراسة (Geiger et al.,) الى معرفة ما إذا كان التخصص المهني مرتبطاً بقرارات رأي المدقق بشأن الاستمرارية ، وذلك بالتطبيق على عدد من الشركات الاسترالية، وتوصلت الدراسة الى ان عمليات تدقيق الشركات الأسترالية ارتبطت ارتباطاً سلبياً كبيراً بين المدققين الذين يقدمون رأي معدل بشأن الاستمرارية وحجم رسوم خدمات التي لم تتعلق بعملية التدقيق (non-audit services) NAS ، كما انه لم تجد الدراسة أي دليل قوي على تأثير المدقق المتخصص مهنياً على تقارير رأي المدقق بشأن الاستمرارية أو دقة التقرير (Geiger et al.,2022:2).

واشارت دراسة (Sanoran) الى ان اختلاف دقة رأي المدقق بشأن استمرارية الشركة يعود الى اختلاف حجم الشركة حيث وضحت الدراسة ان رأي المدقق يكون اكثر دقة بالنسبة للمدقق الذي ينتمي الى شركات المحاسبة والتدقيق الاربعة الكبرى مقارنة بالمدققين الذين لا ينتمون لشركات المحاسبة والتدقيق الاربعة الكبرى (Big4) وتقل فيه معدلات الخطأ كما اكدت الدراسة الى انه تميل شركات التدقيق الى اصدار رأي معدل بشأن الاستمرارية للشركات المتعثرة مالياً حتى يتجنبوا من التعرض للدعاوى القضائية (Sanoran , 2018:178).

وفي ضوء ما تقدم من العرض السابق فيما يتعلق بتأثير التخصص المهني للمدقق في استمرارية الشركة، فإن الباحثة ترى ان التخصص في نشاط معين يكسب المدقق مهارات فنية عالية تتيح له الاطلاع والتدقيق بكل مهنية

في النشاط ، فالتخصص يؤدي الى الحد من فشل التدقيق وربح الوقت والجهد في عملية التدقيق وامام هذا كله فإن التخصص المهني يسهل للمدقق من خلال خبرته بالنشاط في التنبؤ باستمرارية الشركة والقيام بالإشارات وتقديم الدلالات والمؤشرات التي تهدد استمرارية الشركة في الوقت المناسب، حيث افادت العديد من الدراسات التطبيقية ان المدققين المتخصصين متفوقين من حيث المعرفة والاداء مقارنة بالمدققين غير المتخصصين الذين لا يمتلكون مثل هذه الخاصية فضلاً عن ذلك فإن التخصص يسمح للمدقق بالتخطيط الجيد لعملية التدقيق والمعرفة بخصائص وطبيعة نشاط الزبون التي يمكن ان تساعد في معرفة وسلامة الوضع المالي للشركة، وبالتالي يساهم ذلك في تقييم وضع الشركة وتحديد مدى قدرتها على الاستمرار، كما تعد عملية التدقيق بمثابة الاداة او الوسيلة الوحيدة التي توفر للمالكين والمستثمرين الحاليين والمرقبين الاطمئنان على املاكهم وأن موارد الشركة تدار بشكل سليم من قبل ادارة الشركة الموجودة لتحقيق الاهداف المرسومة والتي يرغب بها الاطراف المختلفة في الشركة لذلك لعملية التدقيق دوراً بارزاً في اتخاذ القرار المناسب لاستمرارية الشركة من عدمه في المعلومات المتاحة لأصحاب القرار، ويمكن توضيح تأثير التخصص المهني للمدقق في استمرارية الشركة من خلال الشكل الآتي:



الشكل (8) تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في استمرارية الشركة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات

المبحث الثالث

3-3 تأثير الاداء المالي في استمرارية الشركة

The impact of financial performance on company going concern

ان مستقبل الشركة واستمرارها في ممارسة انشطتها هو رهينة وضعها المالي ففي حالة نقص التمويل والسيولة وعدم قدرة الشركة على سداد الالتزامات ستواجه الشركة خطر الافلاس والتصفية لذا فان موضوع التحقق من الاستمرارية للشركة من الامور التي يكون لها اهمية التي تخدم الشركة نفسها وكذلك الاطراف الاخرى من المستثمرين والدائنين لذا فان مسؤولية التحقق من استمراريته تقع على عاتق المدقق من خلال القيام بإجراءات التدقيق لكي يحصل على ادلة اثبات التي تمكنه من ابداء رأي في محاييد بمدى سلامة الوضع المالي للشركة وتحديد مدى قدرتها على الاستمرار في انشطتها.

ويمكن عرض ابرز العوامل التي تساهم في تحسن اداء الشركة والتي ينعكس اثر ذلك على تقدمها واستمراريته ومنها كيف يساهم تطبيق الحوكمة في الشركات في تحسين ادائها ، وكذلك يمكن التطرق الى تأثير جودة عملية التدقيق في اداء الشركة وبالتالي ينعكس تأثيرهما على الاستمرارية ويعتبر التخصص المهني احد العوامل المؤثرة في جودة عملية التدقيق والتي يمكن التطرق الى كل واحد منهما كالآتي:-

3-3-1 تأثير تطبيق حوكمة الشركات في الاداء المالي وانعكاسه على استمرارية الشركة

اصبح موضوع حوكمة الشركات له اهمية بارزة خاصة بعد الفضائح المالية التي حصلت في عدد من الشركات على مستوى العالم والذي ادى الى زيادة الاهتمام بالعلاقة بين حوكمة الشركات والاداء نظراً لأهميتها الواضحة للصحة الاقتصادية للشركات وتأثيرها على المجتمع بشكل عام، اذ تقلل ممارسة حوكمة الشركات السليمة من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرين وتجذب رأس المال الاستثماري وتحسن اداء الشركة، وعليه يمكن ان تكون حوكمة الشركات مفيدة لكل من المستثمرين التي تجعلهم قادرين على القيام بالأعمال الاستثمارية بوعي اكبر وتقليل من حدة المخاطر مما يسمح لهم بتقسيم هيكل الحوكمة الخاص بهم وزيادة جاذبية اسهمها على الاسهم ليضمن السوق حماية اكبر للمساهمين ، كما ان وجود مؤشرات الحوكمة تؤثر بشكل ايجابي على اداء الشركة في الواقع حيث تؤدي الحوكمة الرشيدة على الاقل بشكل محتمل الى سلوك فعال وغير مضارب للإدارة يمكن ان يؤدي احياناً الى انخفاض قيمة الشركة في السوق على المدى القصير ولكن في نفس الوقت يؤدي الى اداء تشغيلي بشكل افضل وبالتالي ينعكس اثر ذلك على نمو الشركة وبقاؤها (Rossi et al.,2015:628)

وفحص (Aggarwal) العلاقة بين الحوكمة واداء الشركة، اذ وجد ان الحوكمة والاداء المالي مترابطان وان تصنيف الحوكمة له تأثير كبير على الاداء المالي للشركة قد تدعم نتيجة الدراسة قرار الشركة لتحسين هيكل ادارتها حيث

يجب على الشركات ان تسعى جاهدة لتحسين ادائها الى جانب مؤشرات الحوكمة الرشيدة، المتمثلة بأخلاقيات الادارة ، وتكوين مجلس الادارة والاستقلالية ، والشفافية ، واعداد التقارير ومشاركة اصحاب المصلحة والامتثال للقانون نسا وروحا ، كما يجب ان تفهم الشركات ان تحسين اداء الحوكمة والاستدامة لا يقل اهمية عن تحسين ادائها المالي (Aggarwal,2013: 4).

ولمعرفة اثر الحوكمة على اداء الشركة وقيمتها اعتمدت دراسة (Sami et al.,) على عينة من الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية في الصين للفترة من 2001-2003 ولان نظرية الوكالة تشير الى ان الشركات التي تتمتع بمعايير افضل للحوكمة فأنها تحقق اداء افضل حيث تقترح الدراسة ان الشركات الصينية ذات الادارة الافضل سوف تتمتع بأداء وتقييم اعلى كما وجدت الدراسة الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين الحوكمة واداء الشركة وقيمتها اي ان الحوكمة تؤثر ايجابيا على اداء الشركة وقيمتها وبالتالي ينعكس اثر ذلك بالإيجاب على استمراريته (106 : Sami et al., 2011)

وسعت دراسة (العمرى) الى فحص العلاقة بين مؤشرات الحوكمة وادائها المالي للشركات السعودية واعتمدت الدراسة على 90 شركة سعودية غير مسجلة في سوق الاوراق المالية السعودية للفترة من 2019-2022 وتوصلت الدراسة ان اهم اليات الحوكمة من حجم مجلس الادارة وعدد اجتماعاته واستقلاليته ودور رئيسه وعدد اللجان التي كونها مجلس الادارة ولجنة التدقيق تؤثر على مستوى اداء الشركة كما اكدت الدراسة على وجود علاقة ايجابية بين مؤشر الحوكمة ومعدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حق الملكية باعتبار ان الشركات التي تكون لديها حوكمة افضل تحقق معدل عائد على موجوداتها اكبر وان جودة الحوكمة تدعم اداء الشركة من خلال تحسين معدل العائد على حق الملكية (العمرى،2024: 21).

ويرى Dewri ان الاداء المالي يعكس الانشطة الاقتصادية والمالية للشركة من خلال النظر في نمو الاعمال والربحية وتعظيم ثروة المساهمين خلال فترة معينة وبذلك تحافظ الشركات التي تكون ذات حوكمة فعالة على الموارد المالية بشكل اكثر كفاءة من خلال تركيزها بشكل اساسي على تعظيم ثروة مساهميها وازضافة قيمة اقتصادية مستمرة فضلا عن تأكيد المساهمين النمو المستدام في السوق لذلك فأن الشركات يمكن ان تحسن ادائها وتحقق ربحية عالية خلال فترة ما الى جانب زيادة العائد على الملكية وزيادة من قيمة الشركة. (Dewri,2022: 2724-2725)

ومما سبق يمكن القول، إن موضوع حوكمة الشركات يحظى باهتمام كبير لدى العديد من الدراسات والادبيات المحاسبية لما لها من دور مهم في تحسين اداء الشركة، كما تهدف الحوكمة الى تسهيل العمل بمبدأ الشفافية والمساءلة والرقابة الفعالة على الاعمال و يكمن جوهرها في الانصاف والشفافية في العمليات لحماية مصالح مختلف اصحاب المصلحة، كما ان النجاح الاقتصادي للشركة وتقدمها لا يعتمد على الكفاءة والابتكار وادارة الجودة فقط بل يعتمد على الامتثال لمبادئ حوكمة الشركات أيضاً، حيث يؤدي تطبيق معايير حوكمة الشركات الى

تحسين الوضع المالي للشركة كما يؤثر ايجابا على الكفاءة الداخلية للشركات، في الاقتصادات المتقدمة فإن الافتقار الى العمل بمبدأ الشفافية يقلل من فعالية آلية الحوكمة رغم ذلك فقد عززت الازمة المالية وفضائح الشركات الكبرى ميزة هياكل حوكمة الشركات في تعزيز اداء الشركات واستدامتها على المدى الطويل.

3-2-3 تأثير جودة التدقيق على الاداء المالي وانعكاسه على استمرارية الشركة

يهدف التدقيق الخارجي الى ابداء رأي فني محايد عن مدى صدق تعبير القوائم المالية وما يترتب عليه من اضاء المصدقية على البيانات التي تحتويها القوائم المالية وشهدت الآونة الاخيرة وجود حالات وانهيار العديد من الشركات التدقيق وفي عام 2001 م تم اعلان افلاس شركة Enron التي كانت متخصصة في مجال الطاقة وكان السبب الرئيسي في اعلان افلاسها هو فشل عملية التدقيق في الافصاح عن عمليات التحريف والتلاعب بالأرباح التي حدثت في الشركة والتي ادى الى انخفاض قيمة السهم من 9,75 دولار الى اقل من 1 دولار وعلى اثر ذلك نتيجة للدعاوى التي رفعت ضد شركة التدقيق تم اغلاق شركة (Arthur Andersen) والتي تعد من اكبر خمس شركات تدقيق على مستوى العالم (فيصل وآخرون ، 2022: 6).

وبسبب الازمة المالية التي حدثت في عدد من الشركات تعرضت مكاتب وشركات التدقيق والجهات التنظيمية المهنية لضغوط مستمرة لاستعادة الثقة في التدقيق وحاولت الجهات المهنية تعزيز جودة التدقيق لمعالجة الصورة الملوثة وتعزيز مكانتها وشرعيتها في المجتمع المالي مما استدعى الى توجه هذه الجهات الى الاهتمام في جودة التدقيق وتعزيز جودة العمل التدقيقي وبالتالي اضاء الثقة على البيانات المالية (منشد و يعقوب ، 2021: 71).

ويرى كلا من (Zahmatkesh & Rezazadeh) ان جودة التدقيق هي قدرة المدقق على تطبيق المعرفة والخبرة التي تم اكتسابها من التعليم والممارسة للمهنة حتى يتمكن من اجراء عمله التدقيقي بعناية وموضوعية ودقة (Zahmatkesh & Rezazadeh, 2017: 2) بينما يرى (Mardijuwono & Subianto) ان جودة التدقيق هي احتمال ان يجد المدقق انتهاكا في نظام المحاسبة و يبلغ عنه (Mardijuwono & Subianto, 2018 : 62).

اجتذب تأثير جودة عملية التدقيق على الاداء المالي اهتمام العديد من الباحثين في الآونة الاخيرة باعتبار ان جودة التدقيق يمكن ان تؤثر على موثوقية المعلومات المدققة التي يطلبها المستفيدون التي بدورها تلعب دوراً رئيسياً في سوق رأس المال ، كما سعت دراسة (Dsouza) الى بيان تأثير جودة التدقيق التي تستخدم كأداة رئيسية لإدارة واستقرار مالين يتسمان بالكفاءة والفاعلية العالية مما يحقق الاهداف المالية للشركة محل التدقيق كما بينت نتائج الدراسة ان جودة التدقيق لها تأثير ايجابي على البيانات المالية والاستقرار المالي للشركة باعتبار ان جودة التدقيق العالية تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المالي للشركة وبالتالي ينعكس في نمو الشركة وتقدمها والمحافظة على استمراريته مستقبلاً (Dsouza, 2021: 30).

كما تناولت دراسة (Okolocha & Iliemena) تأثير جودة التدقيق على الاداء المالي لشركات السلع الصناعية في نيجيريا وذلك بالتطبيق على 24 شركة متخصصة في السلع الصناعية مدرجة في بورصة نيجيريا ، كما تم استخدام تناوب شركات التدقيق واتعاب التدقيق كأبعاد لجودة التدقيق حيث اظهرت نتائج الدراسة ان ابعاد الجودة المتمثل بتناوب شركات التدقيق واتعاب التدقيق لهما تأثير ايجابي على العائد على الموجودات كما بينت الدراسة ان جودة التدقيق لها تأثير ايجابي كبير على الاداء المالي للشركة ولذلك فمن المستحسن ان الشركات يجب ان تسعى الى تدوير مكاتب التدقيق بشكل دوري للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم المتنوعة في هذا المجال لتحسين اساليبها وسياساتها المحاسبية وبالتالي تحسين اوضاعها المالية كما تساعد عمليات التدقيق ذات الجودة العالية في تعزيز الحوكمة القوية للشركات وادارة المخاطر وتقييم الرقابة الداخلية في الشركات مما يساهم في تحسين ادائها وينعكس تأثيره على بقاؤها واستمرارها (Okolocha & Iliemena ,2019 :191).

وتشير بعض الادبيات المحاسبية الى مجموعة من العوامل التي تؤثر على اداء الشركة والتي ينعكس تأثيره على استمراريتها منها حجم الشركة، والربحية، والسيولة، والرفع المالي، ويمكن التطرق الى كل منهما وكالاتي:

3-3-3 تأثير حجم الشركة على الاستمرارية

يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات الى شركات صغيرة ومتوسطة وشركات كبيرة وتستخدم عدة مقاييس لقياس حجم الشركة منها يكون على اجمالي الودائع او اجمالي المبيعات او اجمالي القيمة الدفترية او اجمالي الموجودات واذا تم الاعتماد على اجمالي الموجودات في عملية القياس فيعني ذلك انه كلما زادت الموجودات زادت قدرة الشركة على زيادة الانشطة التشغيلية لتوليد ايرادات و تحقيق ارباح اعلى وهذا بدوره سيجعل الشركة قادرة على الحفاظ على استدامة اعمالها لذلك تميل الشركات التي لديها اجمالي موجودات عالية الى عدم قبول رأي المدقق بشأن عدم الاستمرارية (Br Ginting et al.,2018: 9).

يعد الحجم عامل رئيسي في تحديد ربحية الشركة بسبب المفهوم بأسم اقتصاديات الحجم ويرتبط حجم الشركة بعدد موظفيها الذين يمتلكون معرفة وخبرات مهنية ويعتبرون من الاصول المملوكة للشركة ويمكن قياس حجم الشركة من خلال اجمال المبيعات او رأس مالها او موجوداتها ، وتتمتع الشركات الكبيرة بقدرة تنافسية اكبر من الشركات الصغيرة لأنها تمتلك سوق كبير ولديها فرصة اعلى للحصول على ارباح (Sudrajat et al.,2020:237).

و اشار (Situm) في دراسته الى أن الشركات الكبيرة تكون لديها فرص اكبر لاستمراريتها وبقائها في سوق المنافسة لفترة اطول نظر لامتلاك تلك الشركات موجودات كبيرة كافية ومتنوعة وبالتالي تحميها من خسائر كبيرة في حين ان الشركات الصغيرة ستكون لديها احتمالية بعدم الاستمرارية وقد يتسبب لها احيانا امكانية بيعها لتوفير النقد اللازم لأنشطة التشغيل (Situm،2014:9).

ويرى (Hashmi et al.,) ان الحجم يمثل القدرة المالية للشركة حيث تظهر الشركات التي تشهد نمواً، ان الأنشطة التشغيلية للشركة تعمل بشكل جيد حتى تتمكن الشركة من الحفاظ على وضعها الاقتصادي وبقائها ومن الجدير بالذكر غالباً ما يعطي المدقق رأيه التدقيقي بعدم الاستمرارية للشركات الصغيرة الحجم ثم كلما كبرت الشركة قل احتمال قبولها رأي المدقق بشأن عدم الاستمرارية فالشركات الكبيرة هي شركات تبدأ من نطاق صغير وقد واجهت العديد من التحديات بحيث يمكنها ان تصبح شركات كبيرة الحجم لذلك من المفترض ان تتمتع الشركات الكبيرة بقدر افضل على الحفاظ على بقائها مقارنة بالشركات الصغيرة

كما يمكن للشركات الكبيرة ان تولد ثقة اكبر لدى المستثمر من الشركات الصغيرة وبذلك فإن المستثمر يثق بالشركة اكثر وستظهر الثقة في سوق الاسهم من المستثمر كما ان الثقة العالية للمستثمر تعني ارتفاع من استثماره في السوق والاستثمار المرتفع من قبله سيؤدي الى رفع القيمة السوقية للاسهم وارتفاع قيمة حق الملكية وهو مؤشر مالي قوي أي يحقق تحسن في ادائها (Hashmi et al.,2020:4)

ويرى (Anggarini &Zulfikar) يمكن قياس حجم الشركة من خلال عدة مقاييس احدها الموجودات وان اغلب الشركات الكبيرة تتمتع بظروف مالية جيدة بحيث تقل احتمالية تلقيها رأي تدقيقي بشأن عدم الاستمرارية في حين ان الشركات الصغيرة تكون لديها موارد محدودة وامكانية اكبر للتعرض للصعوبات المالية بحيث يكون لديها امكانيات اعلى لتلقي رأي بشأن عدم الاستمرارية من قبل المدقق (Anggarini&Zulfikar,2022:9).

كما يؤكد (Putri) ان حجم الشركة يؤثر على رأي المدقق المتعلق بالاستمرارية ويرى ان الشركات الكبيرة اكثر قدرة لحل المشكلات المالية والحفاظ على قدرتها على الاستمرار بأعمالها حيث كلما كبر حجم الشركة قل احتمال تعرضها للمشاكل المالية وزاد قدرتها على الاحتفاظ ببقائها مقارنة بنظيراتها من الشركات الصغيرة التي تكون اكثر عرضة لتلقي رأي من قبل المدقق بشأن عدم الاستمرارية (Putri,2020:28).

وفي نفس السياق، وجدت دراسة (Omondi & Muturi) ان حجم الشركة له تأثير ايجابي على الاداء المالي واستمراريتها حيث تتمتع الشركات الكبيرة بميزة تنافسية مقارنة بالشركات الصغيرة لكونها تمتلك مجموعة كبيرة من الموارد فضلا عن اقتصاديات الحجم وبالتالي فهي في وضع افضل للمنافسة في السوق ومع هذا احيانا الشركات الكبيرة يكون تأثير الحجم سلبيا عليها بسبب البيروقراطية او اسباب اخرى (Omondi & Muturi,2013:103).

3-3-4 تأثير ربحية الشركة على الاستمرارية

يعد مؤشر الربحية من المؤشرات المهمة التي تستخدم في نطاق واسع من اجل تقييم ومعرفة الوضع المالي للشركة وهي تقيس قدرة الشركة على تحقيق عائد نهائي صاف على الاموال المستثمرة وهذه المؤشرات لها اهمية اذ تساعد على استقطاب الملاك والمودعين والمقرضين .

فالربحية تمثل قدرة الشركة على تحقيق الارباح من الدخل المرتبط بالمبيعات والموجودات وحق الملكية فهي تستخدم كمؤشر او نسبة لتقييم قدرة الشركة على تحقيق الارباح وتوفر نسب الربحية هذه لمحة عامة عن مستوى كفاءة وفاعلية ادارة الشركة وهي ضرورية لتسجيل المعاملات المالية التي يتم تقييمها عادة من قبل المستثمرين والدائنين لتقدير مقدار ارباح الاستثمار التي يحصل عليها المستثمرين ومقدار ارباح الشركة لتقييم قدرة الشركة على سداد الديون للدائنين بناءً على مستوى استخدام الموجودات والموارد الاخرى بحيث يلاحظ من خلالها مستوى كفاءة الادارة اي كلما زادت الربحية يعني ذلك ان اداء الشركة لعملياتها التجارية افضل ، ويتم قياس الربحية من خلال العائد على الموجودات (ROA) اي كلما زادت النسبة كلما زادت قدرة الشركة على تحقيق الارباح والعكس صحيح حيث يعكس العائد على الموجودات الايجابي اجمالي الموجودات المستخدمة لصالح عمليات الشركة القادرة على تحقيق الربح وهذا لا يسبب شكوك عند المدقق حول قدرة الشركة على مواصلة اعمالها وانشطتها، بينما يعكس العائد على الموجودات السلبي ان الشركة تكبدت خسائر وتعرضت لضائقة مالية كبيرة (Br Ginting et 2018: 5) ، واختبر (Djoko) العلاقة بين الربحية واستمرارية الشركة، وذلك بالتطبيق على 43 شركة تابعة لشركات التصنيع والصناعات الكيماوية في إندونيسيا للفترة من 2014-2017، وبينت نتائج الدراسة ان الربحية تؤثر على رأي المدقق المتعلق بالاستمرارية، ويعني ذلك أنه كلما ارتفع مستوى الربحية قل حصول الشركة على رأي تدقيقي بشأن عدم الاستمرارية لأن في هذه الحالة تعتبر الشركة ذات وضع مالي جيد وينعكس ذلك على زيادة الأرباح بحيث يكون لدى الشركة القدرة على الحفاظ على بقائها في المستقبل .

وعليه، فإن الوضع المالي وخاصة فيما يتعلق بأداء الشركة وتحقيق الارباح يحدد الى حد كبير الافاق المستقبلية للشركة يتم قياس قدرة الشركة على جني الارباح باستخدام مؤشر الربحية الذي يشير الى ما اذا كانت الشركة في حالة جيدة او سيئة ، تتمتع الشركات التي تكون بحالة مالية جيدة بمستوى عالي من الربحية بحيث من المحتمل جدا ان تتلقى رايًا جيدًا بشأن استمرارها في اداء اعمالها مقارنة بتلك التي تتمتع بمستوى منخفض من الربحية (Djoko,2019:81).

وما سبق، يمكن القول ان الربحية هي احدى نسب او مؤشرات نجاح الشركة في تحقيق الارباح بحيث انه كلما زادت الربحية زادت قدرة الشركة على تحقيق اهدافها ويزيد من فرص بقاؤها واستمرارها ، كما ان مؤشر الربحية يصف قدرة الشركة على جني الارباح بالقدرات والموارد المملوكة ، وهي الهدف الرئيسي لجميع الشركات وهي بالتالي امر ضروري لاستمرارها وبقاؤها وغاية يتطلع لها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعامله مع الشركة وبالتالي فإن تحقيق ربحية عالية للشركة يعني يزيد من احتمال قدرتها على تحقيق الاستمرارية في ممارسة اعمالها وانشطتها.

3-3-5 تأثير سيولة الشركة على الاستمرارية

احدى الطرق التي يمكن للشركة من خلالها الحفاظ على جدواها في المستقبل هي الانتباه الى نسبة السيولة فهي تقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الاجل بموجوداتها الحالية ، حيث تتمتع الشركات ذات السيولة العالية بظروف مالية جيدة وتكون قادرة على ضمان سداد الديون قصيرة الاجل بحيث يثق اصحاب المصلحة في استدامتها كما تهدف هذه النسبة الى قياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الحالية، وتدل السيولة الصغيرة على ان الشركة تواجه صعوبات مالية لسداد ديونها قصيرة الاجل ويجب ان يولي المدقق اهتماما كبيرا بهذا الامر عند اعطاء رايه التدقيقي بشأن الاستمرارية (Anggarini&Zulfikar,2022:9)

كما اكد (Suryani et al.) ان السيولة تمثل قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل باستخدام موجوداتها المتداولة، وكلما ارتفع مستوى السيولة لدى الشركة كلما زاد نجاح الادارة في ادارة مواردها ويشير المستوى العالي من السيولة الى ظروف جيدة تتمتع بها الشركة وبالتالي فان المدقق لن يعطي رأيا تدقيقيا سلبياً بشأن الاستمرارية

(Suryani et al., 2023:4)، وفي ذات السياق، يؤكد (Zendrato& Hutabarat) بأنه يتم تقييم السيولة إلى الحد الذي تستطيع فيه الشركة سداد التزاماتها قصيرة الأجل وإذا كانت الشركة قادرة على سداد هذه الالتزامات ، يمكن للمدقق أن يستنتج أن الوضع المالي للشركة جيد لأنها قادرة على القيام بأنشطتها التجارية دون أن تكون مثقلة بأي ديون اخرى (Zendrato&Hutabarat,2020:153)، وأشار (Hartanto et al.) في دراسته الى ان بيان راي المدقق بشأن الاستمرارية له علاقة بالوضع المالي للشركة وتشير نسبة السيولة الى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الاجل، وان الشركات التي تتمتع بمستوى عالي من السيولة اي ان الشركات تكون بحالة مالية جيدة وقادرة على ضمان سداد جميع الديون قصيرة الاجل حتى لا يضطر اصحاب المصلحة الى القلق بشأن عدم الاستمرارية، على العكس من ذلك تشير السيولة الاقل ان الشركة تواجه صعوباتها المالية في سداد الديون قصيرة الاجل التي اصبحت التزاما عليها وهذا يحتاج الى ان يحظى بتقدير كبير من قبل المدقق في واجبه لبيان رايه التدقيقي في القوائم المالية (Hartanto et al., 2023:23).

بينما اشارت دراسة (Winarta & Kuntadi) ان مستوى السيولة لدى الشركة ليس معيار يعتمد عليه من قبل المدقق لتقديم رأي بشأن الاستمرارية ، كما اشارت الدراسة بأنه حتى لو كانت نسبة السيولة منخفضة لدى الشركة وتمكنت من الحفاظ على جدواها وبقاؤها في المستقبل وفقا لرأي المدقق فهي لن تتلقى رأي تدقيقي بشأن عدم الاستمرارية، اما في حالة كون السيولة مرتفعة ولم تتمكن الشركة من الحفاظ على قابليتها للاستمرار فيعني ذلك انها تتلقى رأياً تدقيقياً بشأن عدم الاستمرارية، وبالتالي ينظر الى مستوى السيولة يكون له تأثير ولكنه ليس جوهريا على قبول رأي المدقق المتعلق بالاستمرارية (Winarta & Kuntadi,2022:435).

ومما سبق يمكن القول، ان مستوى السيولة يحدد قدرة الشركة على الوفاء بديونها قصيرة الاجل، لذلك اذا كانت الشركة تواجه مشاكل في الوفاء بتلك الديون فمن المحتمل ان الشركة تواجه صعوبات من الناحية المالية، واذا كان الموقف الصعب لا يستجيب التعامل معه فسيكون له تأثير كبير عليها، وبالتالي تحصل الشركة على رأي المدقق بشأن عدم الاستمرارية .

3-3-6 تأثير الرفع المالي على الاستمرارية

تهدف نسبة الرافعة المالية إلى قياس مدى تغطية احتياجات الشركة المالية من خلال القروض وتشير الشركات ذات المستوى العالي من الرافعة المالية إلى أن مصدر التمويل يأتي بشكل أساسي من القروض بحيث تتحمل الشركة مسؤولية أكبر لإدارة مدفوعات الديون وفوائد القروض، مما قد يكون له تأثير على التدفق النقدي للشركة والأرباح والخسائر ولذلك يجوز للمدقق أن يقدم رأي بشأن الاستمرارية للشركة، كما يمكن ان يساعد وجود الرافعة المالية للشركة على معرفة امور تتعلق بالشركة باستخدام رأس مالها الخاص والمقترض وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها حيث كلما ارتفع مستوع الرفع المالي للشركة قل حجم حقوق الملكية مقارنة بالمبلغ المستحق على الشركة اي ان المستوى العالي من الرافعة المالية وخاصة عندما تحقق الشركة عائد يزيد عن تكلفة الاموال المقترضة سيؤدي الى قيام المدقق بإصدار رأي تدقيقي ايجابي للشركة (Suryani et al., 2023:4) .

ويرى ان الرفع المالي هي درجة اعتماد الشركة في تمويل موجوداتها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت سواء كان سندات او قروض او اسهم ممتازة وبالتالي يؤثر ذلك على الارباح التي يحصل عليها الملاك كما يؤثر ايضا على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها ، وقبل اتخاذ قرار يتعلق بالرفع المالي للشركة، يمكن للشركات دراسة مستوى الكفاءة لعملياتها التمويلية والتنشغيلية ومعرفة الظروف التي تحيط بها لان الرفع المالي يعد سلاح ذو حدين وعندما تكون الظروف التي تحيط بالشركة مناسبة يمكن ان يؤدي الى تحقيق افضل النتائج، على العكس من ذلك قد يؤدي استخدامه الى تحقيق نتائج عكسية ذلك اذا سارت الامور على غير ما يرام (عليوي، 2019: 32).

مما سبق ترى الباحثة ان الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل الشركة فكلما زاد اعتماد الشركة على مصادر التمويل الخارجية تزداد درجة الرفع المالي واذا استطاعت الشركة استثمار الاموال التي تم اقتراضها بمعدل عائد يزيد عن تكلفة الاموال المقترضة يصبح الرفع المالي فعالاً وقد يحقق لها ارباحاً مما يزيد فرصها على البقاء والاستمرار، على العكس من ذلك اذا لم تنجح الشركة في ذلك ولم تحقق عائد فأنها ستعرض لخطر كبير ويحقق لها خسائر كبيرة ويعني ذلك فقدان ميزة استخدام الرفع المالي بهيكل الشركة التمويلي، و يمكن ان تتلقى رأياً من المدقق بعدم الاستمرارية.

3-3-7 تأثير الاداء المالي في استمرارية الشركة-وفق الادبيات النظرية

تحتاج الشركات الى تقييم أدائها المالي باستمرار باعتباره احدى الركائز المهمة الاساسية التي يعتمد عليها في اتخاذ اغلب القرارات الاقتصادية حيث إن عدم وجود تقييم مستمر لأدائها المالي يؤدي الى عدم قدرتها في تحديد مواطن القوة والضعف والتشخيص الصحيح للفرص والتهديدات، بالإضافة الى عدم مواكبتها للتغيرات المستمرة التي تحدث في بيئة الاعمال في ظل اشتداد حدة المنافسة بين الشركات الكبرى ، ويعد تقييم الاداء احد الجوانب المهمة التي لقي اهتماماً كبيراً من قبل المساهمين والمستثمرين ولها دور كبير في بيان الوضع المالي للشركة ومعالجة الثغرات والمشاكل التي قد تواجهها.

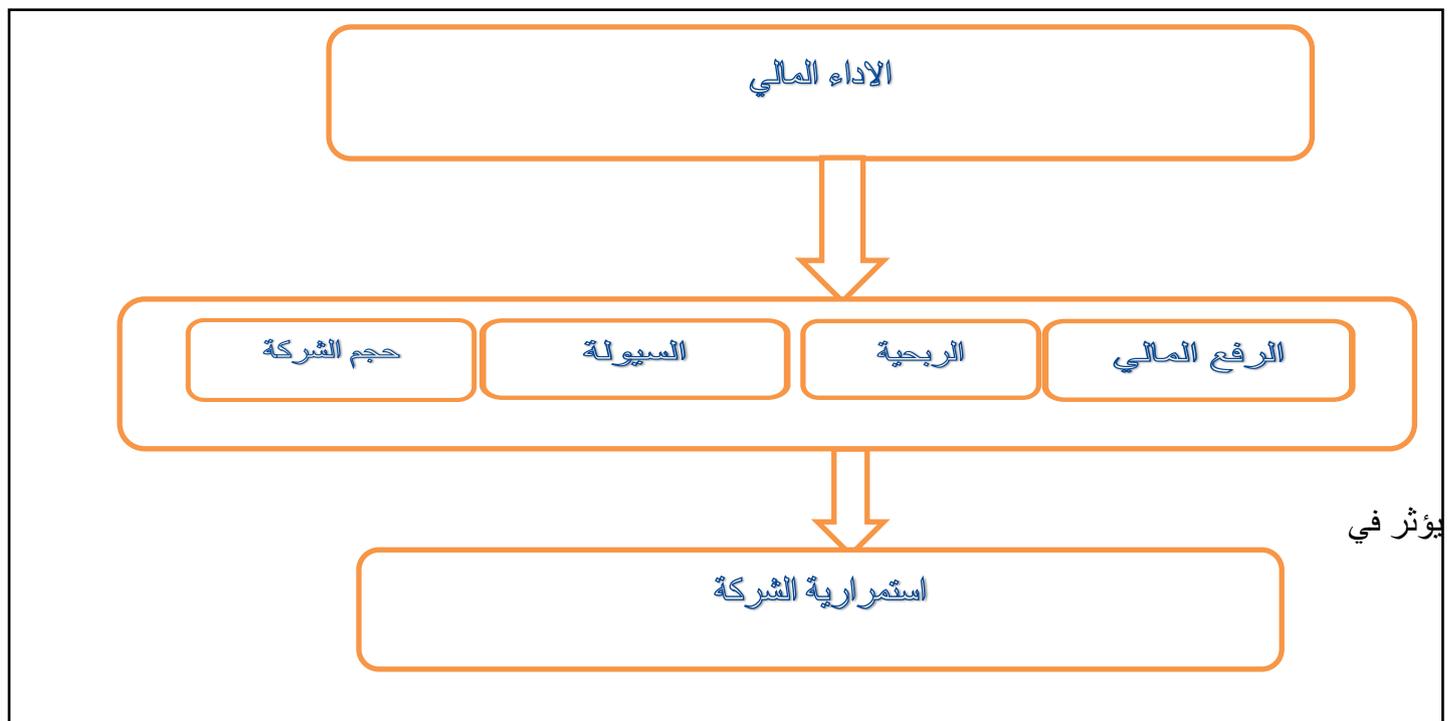
كما يعد الاداء المالي المحور الاساسي لقياس اداء الشركة لما له من اهمية قصوى في تشخيص وضعها المالي وذلك من اجل معرفة مدى قدرتها في تحقيق اهدافها على المدى القصير والطويل ويعطي الاداء المالي قراءات للمؤشرات يوضح فيه مدى قدرة الشركة على الاستمرار بتقديم نتائج الانشطة التي تقوم بها الشركة والتي من المحتم تؤدي الى احتمالين اما الاستمرار او التوقف (عبد الرحمن والشريمي، 2020: 41).

ويساعد تقييم الاداء في فحص سلوك الشركة والتأكد من صحة النهج الذي تتبعه لأجل الاستمرار والبقاء والنمو والمنافسة بين الشركات الاخرى، كما ان المدقق يكون ملزم بأبداء الرأي حول البيانات المالية للشركة الخاضعة للرقابة بما في ذلك تقييم الوضع المالي للشركة فقد اتفقت العديد من الدراسات ان المدقق ليس مسؤول عن تقييم وضعها المالي فإنه مسؤول ايضا عن تقييم ما اذا كان بإمكانها الحفاظ على استدامتها وبقاؤها وممارسة انشطتها التجارية مستقبلاً ومن الجدير بالذكر، يمثل رأي المدقق المعدل بشأن الاستمرارية في حالة تقييمه للوضع المالي للشركة ان هناك خطر يتمثل في عدم قدرة الشركة في الحفاظ على استدامتها(Winarta Kuntadi,2022:432). وتشير الادبيات المحاسبية ذات العلاقة الى ان الوضع المالي للشركة يؤثر بشكل كبير على استمراريته وفيما يتعلق الامر بالشركات التي يكون وضعها المالي غير جيد يميل المدقق فيها الى بيان رأيه التدقيقي حول عدم الاستمرارية ، وعندما تفشل الشركة في ادارة شؤونها المالية التشغيلية يمكن اعتبارها من الشركات التي تعاني من وجود ضائقة مالية وعليه ستؤدي حالة الشركة غير جيدة او التي تواجه صعوبات مالية الى زيادة احتمالية حصول الشركة على رأي من قبل المدقق حول عدم الاستمرارية ، من ناحية اخرى فإن الشركات التي لم تواجه مشاكل مالية من قبل ستقل من احتمالية حصول الشركة على رأي تدقيقي بشأن عدم الاستمرارية ومن المتوقع ان يكون لدى الشركات صغيرة الحجم معدل افلاس مرتفع لكن الافلاس يمكن ان يحدث في الشركات الكبيرة التي تهيمن على السوق الاقتصادي ويمكن التنبؤ بالافلاس في الشركات الصغيرة، ولكن لا يمكن التنبؤ بالآخرين(شركات الكبيرة) بسبب الاحتيال في التقارير المالية فهنا لا يقتصر دور المدقق على التأكيد من صحة وعدالة القوائم المالية فحسب بل يضمن ايضا استيفاء افتراض الاستمرارية اذا قام المدقق بتقييم ان استمرارية الشركة امر مشكوك فيه فيجب عليه تحذير المستخدمين عن طريق بيان رأيه المتعلق بعدم الاستمرارية(Fenika et al.,2022:86).

ولاتخاذ قرار بشأن استمرارية الشركة ، يحتاج المدقق الى تحديد حد الشك الجوهري والذي لم يتم تحديده في المعايير المهنية حيث يتضمن معيار التدقيق الدولي 570 المعدل ارشادات مفادها ان النسب السلبية والمؤشرات الاخرى قد تعطي اشارات على هذا الشك الكبير بشأن عدم استمرارية الشركة (T'ing et al.,2021:12)، كما يرى (Moghaddam et al) ان دور الارباح في الوقت الحالي يعد ضروري لمساعدة المدققين ومستخدمي القوائم المالية من المستثمرين للمعرفة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة لذا من المتوقع ان الشركات التي يكون لديها استقرار من حيث تدفقاتها النقدية والارباح سيكون وضعها المالي مستقر وهو ما ينعكس ايجابا على ادائها واستمراريتها ومن ناحية اخرى فأن الشركات التي تعاني من بعض الصعوبات والمشاكل سيكون وضعها المالي غير مستقر وهو ما يعني انخفاض في ادائها وهو ما ينعكس سلبا على نموها واستمرارها

(Moghaddam et al.,2016:71).

ومما سبق يمكن القول ، ليس الهدف الوحيد الذي تسعى اليه الشركة هو الحصول على الارباح المثلى ولكن يجب ان تكون الشركة ايضاً قادرة على الحفاظ على استمرارية اعمالها وانشطتها التجارية وبقاؤها على المدى الطويل احد العوامل الرئيسية التي تبقى فيها الشركة على قيد الحياة هو عندما تقدم الشركة وتدير بياناتها المالية بشكل مناسب، وتأسيسا على ما تقدم من العرض السابق تلخص الباحثة تأثير الاداء المالي على استمرارية الشركة بالشكل الاتي:



الشكل (9) الاداء المالي وتأثيره في استمرارية الشركة

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الأدبيات المحاسبية

3-3-8 العلاقة بين التخصص المهني للمدقق الخارجي والاداء المالي واستمرارية الشركة

يتيح التخصص المهني للمدقق القيام بتدقيق القوائم المالية بمستوى عالي من الكفاءة والفاعلية فالمدقق المتخصص يمتلك قدرة اكبر على تقديم مستويات اعلى من الضمان بأن القوائم المالية محل التدقيق خالية من الاخطاء والتلاعب والتحريفات الجوهرية، ويعد اكتساب المدقق للمعرفة المتخصصة في نشاط معين احد المحاور الهامة التي تهدف الى تحسين تقديرات المدقق لمخاطر التدقيق المختلفة المحيطة بعملية التدقيق بما يساهم ذلك في زيادة جودة قراراته التخطيطية(خلاط،2018: 7).

ويمثل التخصص المهني للمدقق اتجاهاً حديثاً في مهنة التدقيق رغبة في زيادة الكفاءة المهنية التي يوفرها التخصص، وان استخدام التخصص يعتبر ضرورة لكافي المدققين وذلك لاكتساب اعلى درجات من المعارف والقدرات والخبرات الخاصة بنشاط الشركة محل التدقيق مما يؤدي الى تأهيل المدقق لإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على معلومات ذات جودة عالية تساعد مستخدمي المعلومات من استيفاء حاجاتهم من ناحية ومواجهة الدعاوى القضائية التي ترفع ضد فريق عمل التدقيق من ناحية اخرى(Karami et al.,2017:645-647).

وفقا لما اشار كل من الباحثين(Sultana &Rahman) فإنه يعد عامل الخبرة من العوامل المؤثرة لأن الخبرة تزيد من احتمالية أن تكون القوائم المالية المدققة خالية من الأخطاء الجوهرية مما يعني جودة عالية في عملية التدقيق (Sultana & Rahman,2019:949) ، فإن المام المدقق بطبيعة وخصائص ونشاط شركة الزبون محل التدقيق، سيسفر عنه في ارتفاع خبرته وكفاءته المهنية في الكشف عن حالات التلاعب والغش مما يمكن مستخدمي التقارير المالية من حصولهم على قيمة مضافة متمثلة بحالة من الاطمئنان السائدة لديهم بأن تعاقد الشركات مع مدقق حسابات يمتلك معرفة وخبرة متخصصة ينذر بخلو التقارير المالية من وجود تلاعب او تحريف جوهرية والتي سوف يخلق نوعاً من الاطمئنان لدى العديد من الاطراف التي لها علاقة بالشركة وبالتالي يساهم في تحسن من سمعة الشركة وادائها والتي ينعكس اثره في ازدهارها واستمراريتها (ابو العلا، 2018: 302).

يلعب التخصص المهني دور مهم في اضاء الثقة والمصداقية بالقوائم المالية على المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وتكون الثقة بنسبة ثقة معينة وليست مطلقة كما تعد عملية التدقيق الوسيلة الاساسية المعتمد عليها في زيادة منح تلك المصداقية بالقوائم المالية وتحسين نوعيتها وجودتها، كما ان منفعة الافصاح المحاسبي والاعتماد عليه والذي تركز اضاء الثقة عليه من قبل المدقق الخارجي بما له من الدور الاساسي في توفير الافصاح عن كافة البيانات والمعلومات المالية التي يحتاجها كافة المستخدمين ذات العلاقة والتي يمكن عرضها في القوائم المالية حتى يمكن الاستفادة منها في اتخاذ افضل القرارات، وبالتالي يؤثر ذلك بالإيجاب على اداء ونمو الشركة والتي ينعكس اثره في تقدمها واستمراريتها (لبيب، 2005، 102).

كما يؤدي جهد عملية التدقيق الى زيادة جودة عملية التدقيق (مقاسة بزيادة دقة رأي المدقق بشأن استمرارية الشركة) اذ تساعد زيادة بذل المدقق المتخصص الجهد على فهم طبيعة نشاط الزبون اكثر واجراء تقييمات اكثر دقة لمخاطر التحريفات الجوهرية، ومن ثم يتم تحديد واكتشاف التحريفات الجوهرية والافصاح عنها الامر الذي ينعكس على زيادة دقة رأي المدقق بصفة عامة ورأيه بشأن استمرارية الشركة بصفة خاصة (Xiao et al., 2020: 4).

إن تبني استراتيجية التخصص المهني يمكن إن تساهم ولحد كبير في التنبؤ باستمرارية الشركات ومعرفة وضعها المالي ، وذلك من خلال مساعدة المدققين على القيام بعملية التدقيق باستقلالية وكفاءة عالية ، حيث إن التخصص يسمح للمدقق بالتخطيط الجيد لعملية التدقيق وتحديد منذ البداية الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الكشوفات المالية واختيار المساعدين المناسبين في عملية التدقيق (بلال وشيخي، 2021: 547)

مما سبق يمكن ملاحظة الدور الايجابي الذي يؤديه تخصص المدقق في تدقيق نشاط معين في تحسين جودة عملية التدقيق من خلال زيادة الكفاءة المهنية للمدقق في التخطيط لعملية التدقيق بدرجة عالية من الجودة والكفاءة وتحسين تقدير المدقق لمخاطر عملية التدقيق بمختلف انواعها وزيادة قدرته في الحد من ممارسات ادارة الارباح المتبعة من قبل ادارة الشركة والكشف عن الاخطاء والاحتيال المالي في التقارير المالية وبالتالي يساهم في انتاج تقارير مالية ذات جودة عالية التي تخلق نوعاً من الاطمئنان والثقة لمستخدمي التقارير المالية وبالنتيجة يحسن من سمعة الشركة وادائها والتي ينعكس اثره بالإيجاب على استدامتها واستمرارها .

وبعد استعراض الجوانب النظرية لمتغيرات البحث، فضلاً عن ذلك تم تناول اثر العلاقة النظرية بين كلا منهما لذا اصبح من الضروري دراسة العلاقة العملية وتحليل ذلك التأثير في البيئة المحلية العراقية من خلال التطبيق على المصارف التجارية عينة البحث، وهذا ما سيتم التطرق اليه في الفصل اللاحق.

الفصل الرابع

قياس المتغيرات واختبار الفرضيات

تمهيد

خصص هذا الفصل لعرض وتحليل نتائج البحث الميداني عن طريق قياس متغيراته والمتمثلة بالمتغير المستقل (التخصص المهني للمدقق الخارجي) والمتغير الوسيط (الاداء المالي) والمتغير التابع (استمرارية الشركة) حيث يتم قياس التخصص المهني للمدقق عن طريق مدخل الحصة السوقية المرجحة، ويتم قياس الاداء المالي للشركة وفق انموذج (Tobin's Q) ، اما الاستمرارية يتم قياسها وفق انموذج (Altman) كما يتناول الفصل ايضا اختبار فرضيات البحث وتفسير نتائجه، وعليه فأن هذا الفصل يتضمن ثلاث مباحث وكما يأتي :

المبحث الاول: نبذة عن سوق العراق للأوراق المالية وقياس مستوى التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق التي دقت المصارف (عينة البحث)

المبحث الثاني: قياس الاداء المالي والاستمرارية للمصارف

المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث وتفسير النتائج

المبحث الاول

1-4 نبذة عن سوق العراق للأوراق المالية وقياس مستوى التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق التي دقت المصارف (عينة البحث)

سنتناول في هذا المبحث نبذة تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية وايضا يتم تحديد عدد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية واختيار بعض المصارف التجارية المحلية المدرجة في السوق كعينة للبحث بهدف قياس مستوى التخصص المهني للمدقق الخارجي وذلك باستخدام معادلة الحصاة السوقية المرجحة على ان يسبق ذلك تقديم نبذة تعريفية عن سوق الاوراق المالية العراقية ، وقد تم تقسيم المبحث الى فقرات متعددة وكالاتي:

1-1-4 نبذة تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية

الرؤية والرسالة

سمي السوق ب(سوق العراق للأوراق المالية) بموجب القانون المؤقت، المركز الرئيسي لسوق العراق العاصمة بغداد ولا يوجد ما يمنع السوق بفتح فروع اخرى له في المدن العراقية ، وتقتصر مسؤولية السوق على الموجودات التي يمتلكها ولا تشمل الموجودات المملوكة من قبل اعضاءه ويتمتع بشخصية معنوية غير ربحية وتكون الشخصية ذات استقلال مالي واداري ويدير السوق من قبل مجلس الادارة وله الحق في تملك الاموال سواء كانت اموال منقولة او غير منقولة وبضمنها العقارات المالية، ويلتزم السوق بتعليمات صادرة من هيئة الاوراق المالية طبقا لقانون الاوراق المالية المؤقت، ويكون له الحق في رفع الدعاوى امام الهيئات التحقيقية او المحاكم او اية جهات اخرى بشرط ان يمثله رئيس مجلس الادارة، او من يفوضه، تتمثل رؤية السوق في ان يكون سوق مالياً متكاملًا يقدم خدمات مالية شاملة ومتنوعة، وفقا لأهداف القانون ومنافسة الاسواق المالية الاخرى .

اما فيما يتعلق برسالة السوق يسعى السوق بتقديم خدمات الاسواق المالية بكفاءة وفاعلية، بما يحقق قيمة مضافة للمشاركين في السوق وتنمية وتطوير سوق راس المال العراقي <http://www.isx-iq.net>.

1-1-1-4 تأسيس سوق العراق للأوراق المالية

يعد سوق العراق للأوراق المالية من الاسواق المالية الناشئة، التي تؤدي دوراً حيوياً ومهماً في عملية التطور والتنمية الاقتصادية في العراق، وذلك لما له من اهمية في النهوض بالاقتصاد الوطني والمساهمة بتشجيع الادخار وتنظيم وتطوير القطاع الاقتصادي من خلال ما يوفره من وسائل وقدرات ولوائح تساهم في تنظيم وتطوير عمل الشركات والمؤسسات الاقتصادية الاخرى، إن محاولات تأسيس سوق مالية عراقية يرجع الى نهاية عقد الثلاثينات من القرن الماضي خاصة بعد صدور قانون يسمح بتداول الاسهم والسندات في عام 1939م وفي تلك الفترة اخذ عدد الشركات بالتزايد المستمر الى ان وصل الى 40 شركة في عام 1950م، وفي عام 1987 زاد التوجه والاهتمام

بدور القطاع الخاص لكونه يساهم في بناء وتطور القطاع الاقتصادي للدولة لذلك ظهرت الحاجة الى انشاء سوق مالية ليتم تداول اسهم الشركات ،حيث تم تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية بموجب القانون 24 لعام 1991 م كان في ذلك الوقت سوقا حكوميا يتمتع بشخصية غير ربحية، ومن عام 1992 لغاية عام 2003 كان السوق يدار من قبل وزارة المالية العراقية، واغلق السوق في عام 2003 بقرار من مجلس أدارته وعندما افتتح السوق في عام 2004 كان يضم 15 شركة فقط لكن بمرور الوقت زاد عدد الشركات الى ان وصل تقريبا اكثر من 100 شركة ، حيث ادرجت في السوق 113 شركة مساهمة خاصة ومختلطة من مختلف القطاعات، وبعد عام 2003 صدر قانون من قبل الجهات المسؤولة المختصة المرقم 74 بتاريخ 4/18/ من عام 2004 لأنشاء مؤسستين ذات اهمية كبيرة في القطاع المالي العراقي وهما

*سوق العراق للأوراق المالية * هيئة الاوراق المالية

-سوق العراق للأوراق المالية: هو سوق للأوراق المالية في بغداد-العراق ، تم تأسيس السوق في 24 حزيران من عام 2004 ويعمل تحت اشراف ومراقبة هيئة الاوراق المالية .

-هيئة الاوراق المالية العراقية: هي جهة رقابية مستقلة منظمة لسوق رأس المال انشأت بموجب القانون 74 لعام 2004 م وتكون مستقلة مالياً وادارياً وترتبط الشخصية الاعتبارية برئيس مجلس الوزراء لنظم ورقابة اسواق رأس المال في العراق (الجبوري ، 2023: 109).

2-1-1-4 اهداف السوق

يسعى سوق العراق للأوراق المالية الى تحقيق جملة من الاهداف وهي كالاتي <http://www.isx-iq.net>:

1. يعمل السوق على تعزيز وحماية ثقة المستثمرين به من خلال تدريب وتنظيم اعضائه والشركات المدرجة في السوق العراقي.
2. يعمل السوق على تنظيم وتبسيط تعاملات الأوراق المالية بطريقة تكون اكثر كفاءة وعادلة ومنظمة ومن ضمنها المقاصة وتسوية لهذه التعاملات.
3. يعمل السوق على تعزيز مصالح المستثمرين في سوق حرة جديرة بالثقة عن طريق الكفاءة والفاعلية والتنافسية والمصادقية .
4. يعمل السوق على توجيه وتوعية المستثمرين سواء كانوا عراقيين او غير عراقيين بشأن فرص الاستثمار في السوق.
5. بهدف تطوير السوق يعمل السوق على التواصل مع اسواق الاوراق المالية في العالم العربي والاسواق العالمية الاخرى.
6. القيام بخدمات او نشاطات ضرورية مطلوبة من اجل دعم اهدافه باستمرار.

7. يعمل على جمع المعلومات وتحليلها ونشر المعلومات والاحصاءات الضرورية المطلوبة من اجل تحقيق الاهداف المنصوص عليها في النظام .

4-1-1-3 الشركات التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

يمكن تحديد عدد القطاعات التي يشتمل عليها سوق العراق للأوراق المالية البالغة 9 قطاعات ثم تحدد عدد الشركات المساهمة الخاصة ضمن كل قطاع من تلك القطاعات خلال فترة البحث الممتدة ما بين (2016-2022)، حيث بلغ عدد الشركات المدرجة ضمن كل القطاعات لغاية عام 2024 (122) شركة، وفيما يتعلق بعينة البحث المختارة حيث يتم تحديد واختيار المصارف المدققة من قبل مكاتب وشركات التدقيق وليس من قبل ديوان الرقابة المالية التي يتم استبعادها من العينة المختارة ، وكما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (1) تحديد عدد الشركات في كل قطاع

الشركات التي تم اختيارها	سبب الاستبعاد	الشركات المستبعدة من القطاعات	عدد الشركات في كل قطاع	القطاعات
43	-	-	43	المصارف
6	البيانات مدققة من قبل ديوان الرقابة المالية	15	21	الصناعة
5	البيانات مدققة من قبل ديوان الرقابة المالية	2	7	الزراعة
5	-	صفر	5	التأمين
9	البيانات مدققة من قبل ديوان الرقابة المالية	2	11	الخدمات
7	لم يتم الإفصاح الكامل عن البيانات خلال فترة البحث	2	9	الاستثمار
4	لم يتم الإفصاح الكامل عن البيانات خلال فترة البحث	10	14	التحويل المالي
2	-	صفر	2	الاتصالات
1	البيانات مدققة من قبل ديوان الرقابة المالية	9	10	الفندق والسياحة
82	-	40	122	الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية <https://www.isc.gov.iq>

4-1-1-4 مجتمع وعينة البحث: يعد القطاع المصرفي من القطاعات الأهم في أي اقتصاد، نظراً للعديد من الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها كالاستثمار والتمويل ويعتبر القلب النابض للاقتصاد فهو يؤدي دوراً حيوياً في تمويل وتدفق الاموال والاستثمار ومختلف الخدمات اللازمة لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية، وعليه تم اختيار القطاع المصرفي من بقية القطاعات الأخرى كمجتمع للبحث، وذلك لكونه القطاع الأكبر محلياً وقيمة تداوله هي الأعلى بين القطاعات الأخرى إذ بلغت (348,872.50) مليون دينار في التقرير السنوي لهيأة الأوراق المالية لعام 2022 من اجمالي التداول البالغ (521,518.70) مليون دينار اي بنسبة (66.9%) من كل التداول ولجميع

القطاعات، فضلاً عن الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد العراقي، أما عينة البحث فقد تم تحديد العينة من ضمن المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغ عددها (43) مصرفاً بعد ان تم استبعاد المصارف الإسلامية لاختلاف ممارستها وانشطتها والبالغ عددها (21) مصرفاً يتبقى (22) مصرفاً تجارياً، وعليه تم اختيار 12 مصرفاً كعينة للبحث خلال فترة البحث الممتدة ما بين (2016- 2022) ، وبلغت نسبة العينة المختارة (55%) من اجمالي المصارف التجارية المحلية المدرجة في السوق العراقي وبواقع 83 مشاهدة بعد ان تم استبعاد سنة واحدة من مصرف الاقليم التجاري لعدم الافصاح عن البيانات في تلك السنة، وتم اختيار عينة البحث وفق مجموعة محددات منها:

- اختيرت المصارف عينة البحث على اساس اعلى نسبة رأس المال من بين المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
 - استبعاد المصارف الإسلامية المحلية لاختلاف معاييرها وانشطتها واهدافها.
 - استبعاد المصارف المتكئة وغير ملتزمة التي لم تفصح عن بياناتها في الوقت المحدد.
 - استبعاد المصارف التي لا يتوافر لها سلسلة بيانات متكاملة ومتناسقة ومتماثلة وغير منقطعة.
- و يلخص الجدول الآتي النبذة التعريفية عن المصارف عينة البحث.

جدول(2) نبذة تعريفية عن المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	تاريخ الادراج في السوق	راس المال عند التأسيس	راس المال في سنة 2022
1	بغداد	1992	2004	100,000,000	250,000,000,000
2	الخليج التجاري	1999	2004	600,000,000	300,000,000,000
3	عبر العراق	2006	2015	56,500,000,000	264000,000,000
4	الاهلي	1995	2004	400,000,000	250,000,000,000
5	التجاري العراقي	1992	2004	150,000,000	250,000,000,000
6	الانتمان	1998	2004	200,000,000	250,000,000,000
7	سومر التجاري	1999	2004	400,000,000	300,000,000,000
8	المنصور	2005	2008	55,000,000,000	250,000,000,000
9	الشرق الاوسط	1993	2004	400,000,000	250,000,000,000
10	الاقليم التجاري	1999	2004	25,250,000,000	250,000,000,000
11	الموصل للتنمية والاستثمار	2001	2005	10,000,000,000	252,500,000,000
12	الاتحاد	2002	2006	2,000,000,000	252,000,000,000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير السوق

يلخص الجدول اعلاه المصارف التي تم اختيارها كعينة للبحث ويوجز المعلومات الخاصة بكل مصرف لكي يعطي صورة واضحة عنها ويمكن ملاحظة مقدار النمو والزيادة الحاصلة في رأس المال وبالشكل الذي اصبح عليه في عام 2022 وهذا ما يعزز من الاهمية الكبيرة للعينة المختارة ونمو رأس مالها.

4-1-2 قياس مستوى التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق المدققة للمصارف (عينة البحث)

يتم قياس مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دققت المصارف (عينة البحث) بالاعتماد على مقياس الحصة السوقية المرجحة في قياس نسبة التخصص المهني مع الاخذ بنظر الاعتبار جميع الشركات المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تم تدقيقها من قبل مكاتب وشركات التدقيق خلال فترة البحث الممتدة ما بين (2016-2022) اذ تحتسب الحصة السوقية المرجحة من خلال حاصل ضرب نسبة الحصة السوقية × نسبة حصة المحفظة لتلك المكاتب والشركات، مما يتطلب قياس الحصة السوقية والحد الفاصل للحصة السوقية وكذلك قياس حصة المحفظة والحد الفاصل لحصة المحفظة لمكاتب وشركات التدقيق التي قامت بتدقيق المصارف عينة البحث من خلال تطبيق المعادلات وفق الخطوات الآتية (الغانمي، 2022: 100-101):

الخطوة الاولى:- في هذه الخطوة نقوم بقياس الحصة السوقية والحد الفاصل للحصة السوقية ويتم في هذه الخطوة قياس حصة المحفظة والحد الفاصل لحصة المحفظة لمكاتب وشركات التدقيق المدققة للمصارف من خلال المعادلات الآتية:-

1- الحصة السوقية / نستخرج الحصة السوقية والحد الفاصل للحصة السوقية من خلال المعادلتين الآتيتين:

$$\frac{\text{عدد الشركات التي دققت من قبل مكتب وشركة التدقيق في تخصص مهني معين (قطاع المصارف)}}{\text{اجمالي عدد الشركات المدققة لنفس التخصص المهني (قطاع المصارف)}} = \frac{\text{الحصة السوقية لمكتب وشركة التدقيق}}{\text{الحد الفاصل وفقاً للحصة السوقية}}$$

$$1.2 \times \frac{\text{اجمالي عدد مكاتب وشركات التدقيق التي دققت تخصص مهني معين (قطاع المصارف)}}{\text{الحد الفاصل وفقاً للحصة السوقية}} =$$

وفق المعادلتين اعلاه يعد مكتب وشركة التدقيق متخصصا في ذلك القطاع اذا كانت نسبة الحصة السوقية فيه مساوية او اكبر من الحد الفاصل للحصة السوقية

2- حصة المحفظة / نستخرج حصة المحفظة والحد الفاصل لحصة المحفظة من خلال المعادلتين الآتيتين:

حصة المحفظة لمكتب وشركة
التدقيق =

عدد الشركات التي دققت من قبل مكتب وشركة التدقيق في تخصص مهني معين (قطاع المصارف)
اجمالي عدد الشركات المدققة لكل التخصصات المهنية (القطاعات)

1

الحد الفاصل وفقاً لحصة
المحفظة =

اجمالي عدد التخصصات المهنية (القطاعات)

كذلك يعد مكتب وشركة التدقيق متخصصا في ذلك القطاع اذا كانت نسبة حصة احد القطاعات من محفظة مكتب او شركة التدقيق فيه مساويا او اكبر من الحد الفاصل لمحفظة مكتب وشركة التدقيق في ذلك القطاع، وعليه يمكن توضيح آلية احتساب الحصة السوقية وحصة المحفظة لمكاتب وشركات التدقيق المدققة للمصارف في الملحق (2) الفقرة (أ).

الخطوة الثانية:- بعد ان يتم حساب الحصة السوقية وحصة المحفظة والحد الفاصل لكل منهما في الخطوة الاولى، فإن في هذه الخطوة يتم احتساب الحصة السوقية المرجحة لمكاتب وشركات التدقيق لقطاع المصارف عينة البحث لنصل الى نسبة التخصص المهني لكل مكتب وشركة تدقيق التي قدمت خدماتها لتلك المصارف المختارة في العينة ويمكن حساب الحصة السوقية المرجحة والحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة من خلال المعادلات الثلاثة ادناه (النصراوي، 2023: 95):

1- الحصة السوقية المرجحة = نسبة الحصة السوقية لمكاتب وشركات التدقيق في قطاع المصارف × نسبة حصة المحفظة لمكاتب وشركات
لمكاتب وشركات التدقيق لقطاع المصارف

2- الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة = الحد الفاصل وفقاً للحصة السوقية × الحد الفاصل وفقاً لحصة المحفظة

3- نسبة التخصص المهني = نسبة الحصة السوقية المرجحة لمكتب وشركة التدقيق - الحد الفاصل وفقاً للحصة السوقية المرجحة

لمكاتب وشركات التدقيق في تخصص مهني معين قطاع المصارف

ويعد مكتب او شركة التدقيق متخصصا في قطاع المصارف، اذا كانت قيمة الحصة السوقية المرجحة لمكتب او شركة التدقيق تساوي او اكبر من الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة، اي 0.0025 للتوضيح اكثر راجع آلية احتساب الحصة السوقية المرجحة في الملحق (2) الفقرة (ب) وسنبين خطوات عملية القياس لقطاع المصارف اعتمادا على البيانات المدرجة في الملحق (2) و(3) والجدول الاتية ستوضح عملية القياس.

4-1-2-1: مصرف بغداد

جدول(3) مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقت مصرف بغداد وفقا للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)

السنة	اسم مكتب او شركة التدقيق التي دقت المصرف	*الحصة السوقية	الحد الفاصل للحصة السوقية	حصة المحفظة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	نسبة التخصص	مستوى التخصص	الملاحظات
2016	شركة بدر شنون	0.014	0.022	1.000	0.111	0.0139	0.0025	0.0114	0.0137	متوسط
	مكتب زهير البحراني	0.028	0.022	0.667	0.111	0.0185	0.0025	0.0160		
2017	شركة فرقد السلیمان	0.041	0.022	0.429	0.111	0.0174	0.0025	0.0149	0.0096	متوسط
	مكتب زهير البحراني	0.014	0.022	0.500	0.111	0.0068	0.0025	0.0043		
2018	شركة فرقد السلیمان	0.060	0.022	0.556	0.111	0.0335	0.0025	0.0310	0.0223	متوسط
	مكتب زهير البحراني	0.024	0.022	0.667	0.111	0.0161	0.0025	0.0136		
2019	مكتب سعد رشيد	0.024	0.022	1.000	0.111	0.0241	0.0025	0.0216	0.0176	متوسط
	مكتب زهير البحراني	0.024	0.022	0.667	0.111	0.0161	0.0025	0.0136		
2020	مكتب سعد رشيد	0.036	0.022	1.000	0.111	0.0357	0.0025	0.0332	0.0213	متوسط
	مكتب زهير البحراني	0.024	0.022	0.500	0.111	0.0119	0.0025	0.0094		
2021	مكتب سعد رشيد	0.037	0.022	1.000	0.111	0.0366	0.0025	0.0341	0.0178	متوسط
	مكتب زهير البحراني	0.012	0.022	0.333	0.111	0.0041	0.0025	0.0016		
2022	مكتب سعد رشيد	0.039	0.022	1.000	0.111	0.0390	0.0025	0.0365	0.0462	متوسط
	شركة فرقد السلیمان	0.078	0.022	0.750	0.111	0.0584	0.0025	0.0559		
0.0212 المتوسط										
<p>1-الحصة السوقية= عدد المصارف المدققة التي دقت من قبل مكتب او شركة التدقيق /اجمالي عدد المصارف المدققة من قبل مكاتب وشركات التدقيق $0.014 = 72/1 =$</p> <p>2-الحد الفاصل للحصة السوقية $0.022 = 1.2 \times 54 / 1 =$</p> <p>3حصة المحفظة= عدد المصارف المدققة التي دقت من قبل مكتب او شركة التدقيق /اجمالي عدد الشركات لكل القطاعات=$1/1=1.000$</p> <p>4-الحد الفاصل لحصة المحفظة=$9/1=0.111$</p> <p>5-الحصة السوقية المرجحة= الحصة السوقية× حصة المحفظة=0.111</p> <p>6-الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة= الحد الفاصل للحصة السوقية× الحد الفاصل لحصة المحفظة</p> <p>7-نسبة التخصص المهني وفق الحصة السوقية المرجحة= الحصة السوقية المرجحة - الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة</p> <p>8-مستوى التخصص المهني=نسبة التخصص المهني وفق الحصة السوقية المرجحة لمكتب وشركة التدقيق/2</p>										

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel

يمكن الاشارة بأنه يمكن الاعتماد على المعادلات في الجدول اعلاه لغرض معرفة مستوى التخصص المهني في الجداول اللاحقة من جدول(4-15)، حيث توضح قيم الجدول اعلاه قياس مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقت مصرف بغداد بالاعتماد على معادلة الحصة السوقية المرجحة خلال فترة البحث المحددة من (2016-2022) ،ويمكن ملاحظة حسب الجدول اعلاه ان هناك تفاوت بين مستويات التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق خلال الفترة من(2016-2022) ، حيث ظهر اعلى مستوى للتخصص مهني لدى

مكتب سعد رشيد وشركة فرقد السلما (عام 2022 بنسبة 0.0462 بالمقابل كان ادنى مستوى للتخصص مهني لدى (شركة فرقد السلما ومكتب زهير البحراني) في عام 2017 بنسبة 0.0096 ، ويمكن تفسير ذلك يرجع الى الاختلاف في عدد المصارف التي دقتت من قبل مكاتب وشركات التدقيق خلال فترة البحث المحددة.

4-1-2-2: مصرف الخليج التجاري

جدول (4) مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت مصرف الخليج التجاري وفقا للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016- 2022)

السنة	اسم مكتب او شركة التدقيق التي دقتت المصرف	الحصة السوقية	الحد الفاصل للحصة السوقية	حصة المحفظة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	نسبة التخصص المهني وفق الحصة السوقية المرجحة	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	الملاحظات
2016	شركة عادل الحسون	0.181	0.022	0.813	0.111	0.1467	0.0025	0.1442	0.0798	المتوسط
	شركة فرقد السلما	0.042	0.022	0.429	0.111	0.0179	0.0025	0.0154		
2017	شركة عادل الحسون	0.176	0.022	0.813	0.111	0.1427	0.0025	0.1402	0.0775	المتوسط
	شركة فرقد السلما	0.041	0.022	0.429	0.111	0.0174	0.0025	0.0149		
2018	شركة عادل الحسون	0.024	0.022	0.400	0.111	0.0096	0.0025	0.0071	0.0190	المتوسط
	شركة فرقد السلما	0.060	0.022	0.556	0.111	0.0335	0.0025	0.0310		
2019	شركة عادل الحسون	0.036	0.022	0.500	0.111	0.0181	0.0025	0.0156	0.0113	المتوسط
	شركة فرقد السلما	0.024	0.022	0.400	0.111	0.0096	0.0025	0.0071		
2020	شركة عادل الحسون	0.036	0.022	0.500	0.111	0.0179	0.0025	0.0154	0.0243	المتوسط
	مكتب سعد رشيد	0.036	0.022	1.000	0.111	0.0357	0.0025	0.0332		
2021	مكتب سعد رشيد	0.037	0.022	1.000	0.111	0.0366	0.0025	0.0341	0.0376	المتوسط
	شركة فرقد السلما	0.061	0.022	0.714	0.111	0.0436	0.0025	0.0411		
2022	مكتب سعد رشيد	0.039	0.022	1.000	0.111	0.0390	0.0025	0.0365	0.0462	المتوسط
	شركة فرقد السلما	0.078	0.022	0.750	0.111	0.0584	0.0025	0.0559		
المتوسط										0.0422

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel

توضح قيم الجدول اعلاه قياس مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت مصرف الخليج التجاري بالاعتماد على معادلة الحصة السوقية المرجحة خلال فترة البحث من (2016-2022) ، ويمكن ملاحظة حسب الجدول اعلاه ان هناك تفاوت بين مستويات التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق خلال الفترة من (2016-2022) ، حيث ظهر اعلى مستوى للتخصص مهني لدى شركتي (عادل الحسون وفرقد السلما) لعام 2016 بنسبة 0.0798 بالمقابل كان ادنى مستوى للتخصص المهني لدى نفس الشركتين في عام 2019

بنسبة 0.0113، ويمكن تفسير هذا الفرق بين الاثنين يرجع الى الاختلاف في عدد المصارف التي دقتت من قبل مكاتب وشركات التدقيق خلال فترة البحث المحددة.

4-1-2-3: مصرف عبر العراق

جدول (5) مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت مصرف عبر العراق وفقاً للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)

الملاحظات	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	نسبة التخصص المهني وفق الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	حصة المحفظة	الحد الفاصل للحصة السوقية	الحصة السوقية	اسم مكتب او شركة التدقيق التي دقتت المصرف	السنة
المتوسط	0.0351	0.0542	0.0025	0.0567	0.111	0.583	0.022	0.097	شركة عادل الشيبلي	2016
		0.0160	0.0025	0.0185	0.111	0.667	0.022	0.028	مكتب حسيب جويد	
المتوسط	0.0636	0.0757	0.0025	0.0782	0.111	0.643	0.022	0.122	شركة عادل الشيبلي	2017
		0.0516	0.0025	0.0541	0.111	1.000	0.022	0.054	مكتب حسيب جويد	
المتوسط	0.1488	0.0833	0.0025	0.0858	0.111	0.647	0.022	0.133	شركة عادل الشيبلي	2018
		0.2144	0.0025	0.2169	0.111	1.000	0.022	0.217	شركة حسيب جويد	
المتوسط	0.1004	0.0467	0.0025	0.0492	0.111	0.583	0.022	0.084	شركة عادل الشيبلي	2019
		0.1541	0.0025	0.1566	0.111	1.000	0.022	0.157	شركة حسيب جويد	
المتوسط	0.0903	0.0165	0.0025	0.0190	0.111	0.400	0.022	0.048	شركة عادل الشيبلي	2020
		0.1642	0.0025	0.1667	0.111	1.000	0.022	0.167	شركة حسيب جويد	
المتوسط	0.0845	0.0374	0.0025	0.0399	0.111	0.545	0.022	0.073	شركة عادل الشيبلي	2021
		0.1316	0.0025	0.1341	0.111	1.000	0.022	0.134	شركة حسيب جويد	
المتوسط	0.0267	0.0267	0.0025	0.0292	0.111	0.750	0.022	0.039	شركة عز الدين نوري الخشاب	2022
	0.0784	المتوسط								

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel

توضح قيم الجدول اعلاه قياس مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت مصرف عبر العراق بالاعتماد على معادلة الحصة السوقية المرجحة خلال فترة البحث من (2016-2022) ، ويمكن ملاحظة ايضاً حسب الجدول اعلاه ان هناك تفاوت بين مستويات التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق خلال الفترة من (2016-2022) ، حيث ظهر اعلى مستوى للتخصص مهني لدى شركتي (عادل الشيبلي وحسب جويد) لعام 2018 بنسبة 0.1488 بالمقابل كان ادنى مستوى للتخصص مهني لدى شركة عز الدين نوري الخشاب في عام 2022 بنسبة 0.0267، ويمكن تفسير هذا الفرق بين الاثنين يرجع الى الاختلاف في عدد المصارف التي دقتت من قبل مكاتب وشركات التدقيق خلال فترة البحث المحددة.

4-2-1-4: المصرف الاهلي

جدول (6) مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقت المصرف الاهلي العراقي وفقا للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016- 2022)

الملاحظات	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	نسبة التخصص المهني وفق الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	حصة المحفظة	الحد الفاصل للحصة السوقية	الحصة السوقية	اسم مكتب او شركة التدقيق التي دقت المصرف	السنة
المتوسط	0.0067	0.0021	0.0025	0.0046	0.111	0.333	0.022	0.014	مكتب وليد المنصور	2016
		0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	+مكتب ربا الكرناوي	
المتوسط	0.0110	0.0110	0.0025	0.0135	0.111	0.500	0.022	0.027	مكتب وليد المنصور	2017
		0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	+مكتب ربا الكرناوي	
المتوسط	0.0115	0.0136	0.0025	0.0161	0.111	0.667	0.022	0.024	مكتب وليد المنصور	2018
		0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	+مكتب ربا الكرناوي	
المتوسط	0.0115	0.0136	0.0025	0.0161	0.111	0.667	0.022	0.024	مكتب وليد المنصور	2019
		0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	+مكتب ربا الكرناوي	
المتوسط	0.0114	0.0134	0.0025	0.0159	0.111	0.667	0.022	0.024	مكتب وليد المنصور	2020
		0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	+مكتب ربا الكرناوي	
المتوسط	0.0284	0.0158	0.0025	0.0183	0.111	0.500	0.022	0.037	شركة عادل الحسون+	2021
		0.0411	0.0025	0.0436	0.111	0.714	0.022	0.061	شركة فرقد السلطان	
المتوسط	0.0364	0.0170	0.0025	0.0195	0.111	0.500	0.022	0.039	شركة عادل الحسون+	2022
		0.0559	0.0025	0.0584	0.111	0.750	0.022	0.078	شركة فرقد السلطان	
	0.0167	المتوسط								

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel

توضح قيم الجدول اعلاه قياس مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقت المصرف الاهلي بالاعتماد على معادلة الحصة السوقية المرجحة خلال فترة البحث من (2016-2022) ، ويمكن ملاحظة ايضا

حسب الجدول اعلاه ان هناك تفاوت بين مستويات التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق خلال الفترة من (2016-2022) ، حيث ظهر اعلى مستوى للتخصص المهني لدى شركتي (عادل الحسون وفرقد السلمان) لعام 2022 بنسبة **0.0364** بالمقابل كان ادنى مستوى للتخصص المهني لدى مكنتي وليد المنصور وريا الكرناوي في عام 2016 بنسبة **0.0067**، ويمكن تفسير ذلك الى الاختلاف في عدد المصارف التي دقتت من قبل مكاتب وشركات التدقيق خلال فترة البحث المحددة.

5-2-1-4 : المصرف التجاري العراقي

جدول (7) مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت المصرف التجاري العراقي وفقا للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016 - 2022)

السنة	اسم مكتب او شركة التدقيق التي دقتت المصرف	الحصة السوقية	الحد الفاصل للحصة السوقية	حصة المحفظة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	نسبة التخصص المهني وفق الحصة السوقية المرجحة	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	الملاحظات
2016	شركة مصطفى فؤاد	0.028	0.022	1.000	0.111	0.0278	0.0025	0.0253	0.0148	المتوسط
	شركة مهند العساف	0.014	0.022	0.500	0.111	0.0069	0.0025	0.0044		
2017	شركة مصطفى فؤاد	0.027	0.022	1.000	0.111	0.0270	0.0025	0.0245	0.0144	المتوسط
	شركة مهند العساف	0.014	0.022	0.500	0.111	0.0068	0.0025	0.0043		
2018	شركة مصطفى فؤاد	0.024	0.022	1.000	0.111	0.0241	0.0025	0.0216	0.0155	المتوسط
	شركة مهند العساف	0.012	0.022	1.000	0.111	0.0120	0.0025	0.0095		
2019	شركة فراس اسماعيل	0.024	0.022	1.000	0.111	0.0241	0.0025	0.0216	0.0155	المتوسط
	شركة مهند العساف	0.012	0.022	1.000	0.111	0.0120	0.0025	0.0095		
2020	شركة فراس اسماعيل	0.024	0.022	1.000	0.111	0.0238	0.0025	0.0213	0.0213	المتوسط
	شركة مهند العساف	0.024	0.022	1.000	0.111	0.0238	0.0025	0.0213		
2021	شركة مصطفى فؤاد	0.024	0.022	0.667	0.111	0.0163	0.0025	0.0138	0.0178	المتوسط
	شركة فراس اسماعيل	0.024	0.022	1.000	0.111	0.0244	0.0025	0.0219		
2022	شركة مصطفى فؤاد	0.026	0.022	0.667	0.111	0.0173	0.0025	0.0148	0.0256	المتوسط
	شركة فراس اسماعيل	0.039	0.022	1.000	0.111	0.0390	0.0025	0.0365		
المتوسط										0.0178

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel

توضح قيم الجدول اعلاه قياس مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت المصرف التجاري بالاعتماد على معادلة الحصة السوقية المرجحة خلال فترة البحث من (2016-2022) ، ويمكن ملاحظة ايضا حسب الجدول اعلاه ان هناك تفاوت بين مستويات التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق خلال الفترة البحث، حيث ظهر اعلى مستوى للتخصص المهني لدى شركتي (مصطفى فؤاد وفراس اسماعيل) لعام 2022

بنسبة **0.0256** بالمقابل كان ادنى مستوى تخصص مهني لدى شركتي(مصطفى فؤاد ومهند العساف) في عام 2017 بنسبة **0.0144**، ويمكن تفسير ذلك الى التفاوت في عدد المصارف التي دقتت من قبل مكاتب وشركات التدقيق خلال فترة البحث المحددة.

4-1-2-6: مصرف الائتمان

جدول(8) مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت مصرف الائتمان العراقي وفقا للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016- 2022)

السنة	اسم مكتب او شركة التدقيق التي دقتت المصرف	الحصة السوقية	الفاصل للحصة السوقية	حصة المحفظة	الفاصل لحصة المحفظة	الحصة السوقية المرجحة	الفاصل للحصة السوقية المرجحة	نسبة التخصص المهني وفق الحصة السوقية المرجحة	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	الملاحظات
2016	شركة عادل الحسون	0.181	0.022	0.813	0.111	0.1467	0.0025	0.1442	0.0798	المتوسط
	شركة فرقد السلطان	0.042	0.022	0.429	0.111	0.0179	0.0025	0.0154		
2017	شركة عادل الحسون	0.176	0.022	0.813	0.111	0.1427	0.0025	0.1402	0.0775	المتوسط
	شركة فرقد السلطان	0.041	0.022	0.429	0.111	0.0174	0.0025	0.0149		
2018	شركة عادل الحسون	0.024	0.022	0.400	0.111	0.0096	0.0025	0.0071	0.0190	المتوسط
	شركة فرقد السلطان	0.060	0.022	0.556	0.111	0.0335	0.0025	0.0310		
2019	شركة عادل الحسون	0.036	0.022	0.500	0.111	0.0181	0.0025	0.0156	0.0186	المتوسط
	مكتب سعد رشيد	0.024	0.022	1.000	0.111	0.0241	0.0025	0.0216		
2020	شركة عادل الحسون	0.036	0.022	0.500	0.111	0.0179	0.0025	0.0154	0.0243	المتوسط
	مكتب سعد رشيد	0.036	0.022	1.000	0.111	0.0357	0.0025	0.0332		
2021	شركة فرقد السلطان	0.061	0.022	0.714	0.111	0.0436	0.0025	0.0411	0.0376	المتوسط
	مكتب سعد رشيد	0.037	0.022	1.000	0.111	0.0366	0.0025	0.0341		
2022	شركة فرقد السلطان	0.078	0.022	0.750	0.111	0.0584	0.0025	0.0559	0.0462	المتوسط
	مكتب سعد رشيد	0.039	0.022	1.000	0.111	0.0390	0.0025	0.0365		
		المتوسط								
		0.0432								

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel

توضح قيم الجدول اعلاه قياس مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت مصرف الائتمان بالاعتماد على معادلة الحصة السوقية المرجحة خلال فترة البحث من (2016-2022) ويمكن ملاحظة ايضا حسب الجدول اعلاه ان هناك تفاوت بين مستويات التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق خلال الفترة البحث، حيث ظهر اعلى مستوى تخصص مهني لدى شركتي (عادل الحسون وفرقد السلطان) لعام 2016 بنسبة **0.0798**

بالمقابل كان ادنى مستوى تخصص مهني لدى شركة عادل الحسون ومكتب سعد رشيد في عام 2019 بنسبة 0.0186، ويمكن تفسير ذلك الى التفاوت في عدد المصارف التي دقت من قبل مكاتب وشركات التدقيق خلال فترة البحث المحددة.

4-1-2-7: مصرف سومر التجاري

جدول (9) مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقت مصرف سومر التجاري وفقا للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016- 2022)

السنة	اسم مكتب او شركة التدقيق التي دقت المصرف	الحصة السوقية	الحد الفاصل للحصة السوقية	حصة المحفظ	الحد الفاصل لحصة المحفظ	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	نسبة التخصص المهني وفق الحصة السوقية المرجحة	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	الملاحظات
2016	مكتب عبد الحسين الياسري	0.014	0.022	1.000	0.111	0.0139	0.0025	0.0114	0.0253	
	مكتب ماجد العباسي	0.042	0.022	1.000	0.111	0.0417	0.0025	0.0392		
2017	مكتب عبد الحسين الياسري	0.027	0.022	1.000	0.111	0.0270	0.0025	0.0245	0.0380	
	مكتب ماجد العباسي	0.054	0.022	1.000	0.111	0.0541	0.0025	0.0516		
2018	مكتب عبد الحسين الياسري	0.024	0.022	1.000	0.111	0.0241	0.0025	0.0216	0.0336	
	مكتب ماجد العباسي	0.048	0.022	1.000	0.111	0.0482	0.0025	0.0457		
2019	مكتب عبد الحسين الياسري	0.024	0.022	1.000	0.111	0.0241	0.0025	0.0216	0.0336	
	مكتب ماجد العباسي	0.048	0.022	1.000	0.111	0.0482	0.0025	0.0457		
2020	مكتب عبد الحسين الياسري	0.024	0.022	1.000	0.111	0.0238	0.0025	0.0213	0.0451	
	مكتب ماجد العباسي	0.071	0.022	1.000	0.111	0.0714	0.0025	0.0689		
2021	مكتب هشام عبد الجبار عبد الله	0.049	0.022	1.000	0.111	0.0488	0.0025	0.0463	0.0280	
	مكتب محمد صبري محمد	0.012	0.022	1.000	0.111	0.0122	0.0025	0.0097		
2022	مكتب هشام عبد الجبار عبد الله	0.039	0.022	1.000	0.111	0.0390	0.0025	0.0365	0.0365	
	مكتب عبد الحسين الياسري	0.039	0.022	1.000	0.111	0.0390	0.0025	0.0365		
				المتوسط					0.0343	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel

توضح قيم الجدول اعلاه قياس مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقت مصرف سومر بالاعتماد على معادلة الحصة السوقية المرجحة خلال فترة البحث من (2016-2022)، ويمكن ملاحظة ايضا

حسب الجدول اعلاه ان هناك تفاوت بين مستويات التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق خلال الفترة البحث ، حيث ظهر اعلى مستوى تخصص مهني لدى مكنتي (عبد الحسين الياسري وماجد العباسي) لعام 2020 بنسبة **0.0451** بالمقابل كان ادنى مستوى تخصص مهني لدى مكنتي (عبد الحسين الياسري وماجد العباسي) في عام 2016 بنسبة **0.0253** ، ويمكن تفسير ذلك الى التفاوت في عدد المصارف التي دقتت من قبل مكاتب وشركات التدقيق خلال فترة البحث المحددة.

8-2-1-4: مصرف المنصور

جدول(10) مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت مصرف المنصور وفقا للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)

السنة	اسم مكتب او شركة التدقيق التي دقتت المصرف	الحصة السوقية	الحد الفاصل للحصة السوقية	حصة المحفظ	الحد الفاصل لحصة المحفظ	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	نسبة التخصص المهني وفق الحصة السوقية المرجحة	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	الملاحظات
2016	شركة عادل الحسون	0.181	0.022	0.813	0.111	0.1467	0.0025	0.1442	0.0743	المتوسط
	مكتب تحسين العارضي	0.014	0.022	0.500	0.111	0.0069	0.0025	0.0044		
2017	شركة عادل الحسون	0.176	0.022	0.813	0.111	0.1427	0.0025	0.1402	0.0722	المتوسط
	مكتب تحسين العارضي	0.014	0.022	0.500	0.111	0.0068	0.0025	0.0043		
2018	شركة حسيب كاظم	0.217	0.022	1.000	0.111	0.2169	0.0025	0.2144	0.1089	المتوسط
	مكتب تحسين العارضي	0.012	0.022	0.500	0.111	0.0060	0.0025	0.0035		
2019	مكتب تحسين العارضي	0.012	0.022	0.500	0.111	0.0060	0.0025	0.0035	0.0065	المتوسط
	مكتب رحيم حسين	0.012	0.022	1.000	0.111	0.0120	0.0025	0.0095		
2020	شركة حسيب كاظم	0.167	0.022	1.000	0.111	0.1667	0.0025	0.1642	0.0838	المتوسط
	مكتب تحسين العارضي	0.012	0.022	0.500	0.111	0.0060	0.0025	0.0035		
2021	شركة اباد القرشي	0.037	0.022	1.000	0.111	0.0366	0.0025	0.0341	0.0828	المتوسط
	شركة حسيب كاظم	0.134	0.022	1.000	0.111	0.1341	0.0025	0.1316		
2022	شركة اباد القرشي	0.026	0.022	1.000	0.111	0.0260	0.0025	0.0235	0.0624	المتوسط
	شركة حسيب كاظم	0.104	0.022	1.000	0.111	0.1039	0.0025	0.1014		
				المتوسط					0.0701	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel

توضح قيم الجدول اعلاه قياس مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت مصرف المنصور بالاعتماد على معادلة الحصة السوقية المرجحة خلال فترة البحث من (2016-2022) ، ويمكن ملاحظة حسب

الجدول اعلاه ان هناك تفاوت بين مستويات التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق خلال الفترة المحددة ، حيث ظهر اعلى مستوى للتخصص مهني لدى (شركة حسيب كاظم ومكتب تحسين العارضي) لعام 2018 بنسبة **0.1089** بالمقابل كان ادنى مستوى للتخصص مهني لدى مكنتي (تحسين العارضي ورحيم حسين) في عام 2019 بنسبة **0.0065**، ويمكن تفسير ذلك الى التفاوت الحاصل في عدد المصارف التي دققت من قبل مكاتب وشركات التدقيق خلال فترة البحث المحددة

4-1-2-9: مصرف الشرق الاوسط

جدول(11) مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دققت مصرف الشرق الاوسط وفقا للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016- 2022)

السنة	اسم مكتب او شركة التدقيق التي دققت المصرف	الحصة السوقية	الحد الفاصل للحصة السوقية	حصة المحفظة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	نسبة التخصص المهني وفق الحصة السوقية المرجحة	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	الملاحظات
2016	شركة عادل الشبيبي	0.097	0.022	0.583	0.111	0.0567	0.0025	0.0542	0.0293	المتوسط
	شركة اباد القرشي	0.014	0.022	0.500	0.111	0.0069	0.0025	0.0044		
2017	شركة عادل الشبيبي	0.122	0.022	0.643	0.111	0.0782	0.0025	0.0757	0.0433	المتوسط
	شركة اباد القرشي	0.027	0.022	0.500	0.111	0.0135	0.0025	0.0110		
2018	شركة عادل الشبيبي	0.133	0.022	0.647	0.111	0.0858	0.0025	0.0833	0.0424	المتوسط
	شركة اباد القرشي	0.012	0.022	0.333	0.111	0.0040	0.0025	0.0015		
2019	شركة عادل الشبيبي	0.084	0.022	0.583	0.111	0.0492	0.0025	0.0467	0.0281	المتوسط
	شركة اباد القرشي	0.012	0.022	1.000	0.111	0.0120	0.0025	0.0095		
2020	شركة عادل الشبيبي	0.048	0.022	0.400	0.111	0.0190	0.0025	0.0165	0.0129	المتوسط
	شركة اباد القرشي	0.012	0.022	1.000	0.111	0.0119	0.0025	0.0094		
2021	شركة اباد القرشي	0.037	0.022	1.000	0.111	0.0366	0.0025	0.0341	0.0463	المتوسط
	شركة محمود ابراهيم	0.061	0.022	1.000	0.111	0.0610	0.0025	0.0585		
2022	شركة محمود ابراهيم	0.078	0.022	0.857	0.111	0.0668	0.0025	0.0643	0.0643	المتوسط
									0.0380	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel

توضح قيم الجدول اعلاه قياس مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دققت مصرف الشرق الاوسط بالاعتماد على معادلة الحصة السوقية المرجحة خلال فترة البحث من (2016-2022) ، ويمكن ملاحظة ايضا حسب الجدول اعلاه ان هناك تفاوت بين مستويات التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق خلال الفترة ، حيث ظهر اعلى مستوى للتخصص مهني لدى (شركة محمود ابراهيم) لعام 2022 بنسبة **0.0643** بالمقابل

كان ادنى مستوى للتخصص مهني لدى شركتي (عادل الشيبلي واياذ القرينشي) في عام 2020 بنسبة 0.0129، ويمكن تفسير ذلك الى التفاوت في عدد المصارف التي دقتت من قبل مكاتب وشركات التدقيق خلال فترة البحث المحددة.

4-1-2-10: مصرف الاقليم التجاري

جدول(12) مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت مصرف الاقليم التجاري وفقا للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016- 2022)

السنة	اسم مكتب او شركة التدقيق التي دقتت المصرف	الحصة السوقية	الحد الفاصل للحصة السوقية	حصة المحفظة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	نسبة التخصص المهني وفق الحصة السوقية المرجحة	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	الملاحظات
2016	شركة خليل ابراهيم العبد الله	0.056	0.022	0.800	0.111	0.0444	0.0025	0.0419	0.0266	المتوسط
	مكتب هيام محمود خليل	0.014	0.022	1.000	0.111	0.0139	0.0025	0.0114		
2017	شركة خليل ابراهيم العبد الله	0.027	0.022	0.667	0.111	0.0180	0.0025	0.0155	0.0132	المتوسط
	مكتب هيام محمود خليل	0.014	0.022	1.000	0.111	0.0135	0.0025	0.0110		
2018	شركة خليل ابراهيم العبد الله	0.036	0.022	1.000	0.111	0.0361	0.0025	0.0336	0.0215	المتوسط
	مكتب هيام محمود خليل	0.012	0.022	1.000	0.111	0.0120	0.0025	0.0095		
2019	شركة عادل الحسون	0.036	0.022	0.500	0.111	0.0181	0.0025	0.0156	0.0125	المتوسط
	مكتب هيام محمود خليل	0.012	0.022	1.000	0.111	0.0120	0.0025	0.0095		
2020	شركة عادل الحسون	0.036	0.022	0.500	0.111	0.0179	0.0025	0.0154	0.0124	المتوسط
	مكتب هيام محمود خليل	0.012	0.022	1.000	0.111	0.0119	0.0025	0.0094		
2021	شركة عادل الحسون	0.037	0.022	0.500	0.111	0.0183	0.0025	0.0158	0.0249	المتوسط
	مكتب فايق مجيد العبيدي	0.037	0.022	1.000	0.111	0.0366	0.0025	0.0341		
2022	شركة عادل الحسون	0.039	0.022	0.500	0.111	0.0195	0.0025	0.0170	0.0170	المتوسط
									0.0183	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel

توضح قيم الجدول اعلاه قياس مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت مصرف الاقليم التجاري بالاعتماد على معادلة الحصة السوقية المرجحة خلال فترة البحث من (2016-2022) ، ويمكن ملاحظة ايضا حسب الجدول اعلاه ان هناك تفاوت بين مستويات التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق خلال الفترة ، حيث ظهر اعلى مستوى تخصص مهني لدى (شركة خليل ابراهيم ومكتب هيام محمود) لعام 2016 بنسبة

0.0266 بالمقابل كان ادنى مستوى تخصص مهني لدى شركة (عادل الحسون ومكتب هيام محمود) في عام 2020 بنسبة 0.0124، ويمكن تفسير ذلك الى التفاوت في عدد المصارف التي دقت من قبل مكاتب وشركات التدقيق خلال فترة البحث المحددة.

4-1-2-11: مصرف الموصل

جدول (13) مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقت مصرف الموصل وفقا للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)

الملاحظات	مستوى التخصص المهني ص لمكاتب وشركات التدقيق	نسبة التخصص المهني وفق الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	حصة المحفظة	الحد الفاصل للحصة السوقية	الحصة السوقية	اسم مكتب او شركة التدقيق التي دقت المصرف	السنة
المتوسط	0.0847	0.1442	0.0025	0.1467	0.111	0.813	0.022	0.181	شرك عادل الحسون	2016
		0.0253	0.0025	0.0278	0.111	1.000	0.022	0.028	شركة احمد الجبوري	
المتوسط	0.0177	0.0245	0.0025	0.0270	0.111	1.000	0.022	0.027	شركة عز الدين نوري	2017
		0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب هيثم سعيد	
المتوسط	0.0115	0.0136	0.0025	0.0161	0.111	0.667	0.022	0.024	شركة عز الدين نوري	2018
		0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب هيثم سعيد	
المتوسط	0.0115	0.0136	0.0025	0.0161	0.111	0.667	0.022	0.024	شركة عز الدين نوري	2019
		0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب هيثم سعيد	
المتوسط	0.0153	0.0213	0.0025	0.0238	0.111	1.000	0.022	0.024	شركة عز الدين نوري	2020
		0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب هيثم سعيد	
المتوسط	0.0158	0.0097	0.0025	0.0122	0.111	0.500	0.022	0.024	شركة عز الدين نوري	2021
		0.0219	0.0025	0.0244	0.111	1.000	0.022	0.024	شركة هيثم سعيد	
المتوسط	0.0559	0.0559	0.0025	0.0584	0.111	0.750	0.022	0.078	شركة فرقد السلطان	2022
	0.0303	المتوسط								

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel

توضح قيم الجدول اعلاه قياس مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقت مصرف الموصل بالاعتماد على معادلة الحصة السوقية المرجحة خلال فترة البحث من (2016-2022) ، ويمكن ملاحظة ايضا حسب الجدول اعلاه ان هناك تفاوت بين مستويات التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق خلال الفترة المحددة ، حيث ظهر اعلى مستوى تخصص مهني لدى (شركتي عادل الحسون واحمد الجبوري) لعام 2016 بنسبة 0.0847 بالمقابل كان ادنى مستوى تخصص مهني لدى شركة عز الدين ومكتب هيثم سعيد في عامي (2018، 2019) بنسبة 0.0115، ويمكن تفسير ذلك الى التفاوت في عدد المصارف التي دقت من قبل مكاتب وشركات التدقيق خلال فترة البحث المحددة

4-1-2 : مصرف الاتحاد

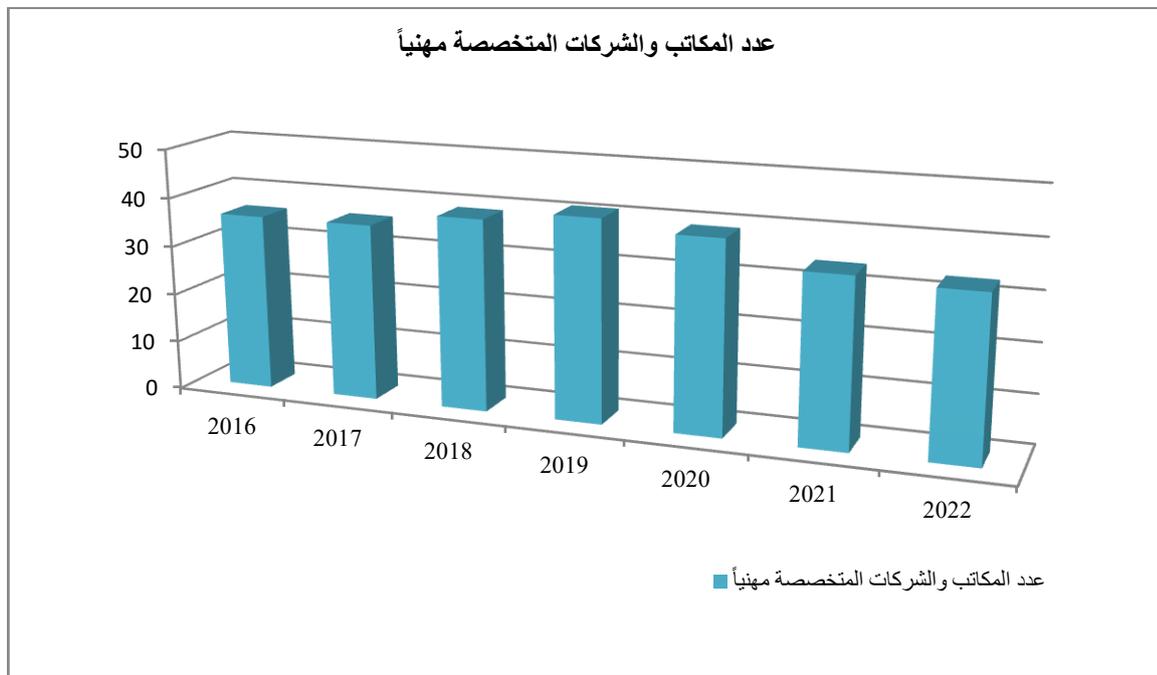
جدول(14) مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقت مصرف الاتحاد وفقا للحصة السوقية المرجحة للفترة من (2016-2022)

السنة	اسم مكتب او شركة التدقيق التي دقت المصرف	الحصة السوقية	الحد الفاصل للحصة السوقية	حصة المحفظة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	نسبة التخصص المهني وفق الحصة السوقية المرجحة	مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	الملاحظات
2016	شركة عادل الحسون	0.181	0.022	0.813	0.111	0.1467	0.0025	0.1442	0.0992	المتوسط
	شركة عادل الشبيبي	0.097	0.022	0.583	0.111	0.0567	0.0025	0.0542		
2017	شركة عادل الشبيبي	0.122	0.022	0.643	0.111	0.0782	0.0025	0.0757	0.0636	المتوسط
	مكتب حسيب كاظم جويد	0.054	0.022	1.000	0.111	0.0541	0.0025	0.0516		
2018	شركة عادل الشبيبي	0.133	0.022	0.647	0.111	0.0858	0.0025	0.0833	0.1488	المتوسط
	شركة حسيب كاظم جويد	0.217	0.022	1.000	0.111	0.2169	0.0025	0.2144		
2019	شركة عادل الشبيبي	0.084	0.022	0.583	0.111	0.0492	0.0025	0.0467	0.1004	المتوسط
	شركة حسيب كاظم جويد	0.157	0.022	1.000	0.111	0.1566	0.0025	0.1541		
2020	شركة عادل الشبيبي	0.048	0.022	0.400	0.111	0.0190	0.0025	0.0165	0.0903	المتوسط
	شركة حسيب كاظم جويد	0.167	0.022	1.000	0.111	0.1667	0.0025	0.1642		
2021	شركة عادل الشبيبي	0.073	0.022	0.545	0.111	0.0399	0.0025	0.0374	0.0845	المتوسط
	شركة حسيب كاظم جويد	0.134	0.022	1.000	0.111	0.1341	0.0025	0.1316		
2022	شركة عادل الشبيبي	0.065	0.022	0.625	0.111	0.0406	0.0025	0.0381	0.0381	المتوسط
				المتوسط					0.0892	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel

توضح قيم الجدول اعلاه قياس مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقت مصرف الاتحاد بالاعتماد على معادلة الحصة السوقية المرجحة خلال فترة البحث من (2016-2022) ، ويمكن ملاحظة حسب الجدول اعلاه ان هناك تفاوت بين مستويات التخصص المهني لدى مكاتب وشركات التدقيق خلال الفترة المحددة حيث ظهر اعلى مستوى تخصص مهني لدى (شركتي عادل الشبيبي وحسيب كاظم) لعام 2018 بنسبة **0.1488** بالمقابل كان ادنى مستوى تخصص مهني لدى شركة عادل الشبيبي في عام 2022 بنسبة **0.0381**، ويمكن تفسير ذلك الى التفاوت في عدد المصارف التي دقت من قبل مكاتب وشركات التدقيق خلال فترة البحث المحددة.

مما سبق، يتضح من نتائج الجداول من جدول (4-15) التي تتعلق بقياس مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق للمصارف المختارة في عينة البحث خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2022 ان نسب التخصص في مكاتب وشركات التدقيق في تفاوت مستمر بين الصعود والنزول ويرجع سبب ذلك الى الزيادة السنوية الحاصلة في عدد مكاتب وشركات التدقيق المجازة رسمياً حسب نشرات المدققين التي دفقت المصارف ويعد هذا المؤشر ايجابياً في توجه عدد اكثر من مكاتب وشركات التدقيق نحو التخصص كما يوضح الملحق (3) عدد مكاتب وشركات التدقيق التي قامت بتدقيق المصارف خلال المدة المحددة، حيث ظهر اكبر عدد لمكاتب وشركات التدقيق المتخصصة هي في عام 2019 بعدد (41) في حين ظهر اقل عدد في عام 2022 بعدد (33) بين مكتب وشركة تدقيق، ويمكن توضيحها من خلال الشكل (10).



الشكل (10) عدد المكاتب والشركات المتخصصة مهنيًا وفق الحصة السوقية المرجحة

المصدر: من اعداد الباحثة

المبحث الثاني

2-4 قياس الاداء المالي والاستمرارية للمصارف

يتضمن هذا المبحث قياس المتغير الوسيط (الاداء المالي) بالاعتماد على نموذج (Tobin's Q) والمتغير التابع (الاستمرارية) بالاعتماد على نموذج Altman فضلا عن تحليل وتفسير النتائج التي تم التوصل اليها بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة اسهما في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2016-2022).

1-2-4 قياس الاداء المالي للمصارف عينة البحث باستخدام نموذج (Tobin's Q)

-انموذج (Tobin's Q) يتم قياس الاداء المالي من خلال انموذج (Tobin's Q) ويعد من النماذج الحديثة التي تستخدم في قياس الاداء المالي التي استخدمت في عام 1966 من قبل العالم James Tobin يستخدم كأنموذج للتنبؤ بالأداء المالي للشركة ، اذ يشار اليه على انه نسبة القيمة السوقية للاسهم القائمة للشركة والديون مقسومة على اجمالي الموجودات بالقيمة الدفترية، ويمكن تطبيقه من خلال المعادلة الآتية:-

$$\text{Tobin's Q} = \frac{\text{MVE} + \text{PS} + \text{DEBT}}{\text{TA}}$$

فيما يتعلق بالرموز المستخدمة في الجداول لقياس اداء الشركة فهي تمثل بالاتي:

$$\text{MVE} = (\text{القيمة السوقية لاسهم المصرف}) = \text{سعر السهم في نهاية العام} \times \text{عدد الاسهم العادية المكتتب بها}$$

$$\text{PS} = \text{القيمة النقدية للاسهم الممتازة القائمة للشركة (سيتم استبعادها)}$$

$$\text{DEBT} = \text{اجمالي المطلوبات}$$

$$\text{TA} = \text{اجمالي الموجودات}$$

$$\text{Tobin's Q} = \frac{\text{القيمة السوقية لاسهم المصرف} + \text{اجمالي المطلوبات}}{\text{القيمة الدفترية لأجمالي الموجودات}}$$

من خلال استخدام انموذج Tobin's Q فاذا كانت ($1 < Q$) فهذا يعني ان اداء وربحية الشركة جيد مما يدل على نجاح ادارة الشركة في تشغيل موجوداتها، اما اذا كانت ($1 > Q$) فمعنى ذلك ان اداء الشركة ضعيف وفشل ادارتها في تشغيل موجوداتها، في حين اذا كانت ($Q = 1$) بمعنى ذلك ان الشركة متوسطة في الاداء والقيمة، وتوضح الجداول الآتية قياس الاداء المالي للمصارف عينة البحث .

1-2-4-1 مصرف بغداد

جدول (15) القيمة السوقية لاسهم مصرف بغداد للفترة (2016-2022)

القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاغلاق	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاغلاق	السنة
102,500,000,000	250,000,000,000	0.410	2020	227,500,000,000	250,000,000,000	0.910	2016
257,500,000,000	250,000,000,000	1.030	2021	152,500,000,000	250,000,000,000	0.610	2017
342,500,000,000	250,000,000,000	1.370	2022	72,500,000,000	250,000,000,000	0.290	2018

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

ويمكن الاعتماد على المعادلة ادناه لقياس الاداء المالي للمصارف المختارة في عينة البحث

$$\text{Tobin Q} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات (TL)} + \text{القيمة السوقية للاسهم (MVE)}}{\text{اجمالي الموجودات (TA)}}$$

جدول (16) قياس الاداء المالي لمصرف بغداد وفقاً لأمودج Tobin Q للفترة من (2016-2022)

Tobin Q	اجمالي الموجودات (TA)	اجمالي المطلوبات (TL (DEBT)	القيمة السوقية للاسهم (MVE)	السنة
0.954	1,200,424,117,000	917,602,412,000	227,500,000,000	2016
0.886	1,090,152,647,000	813,210,605,000	152,500,000,000	2017
0.826	1,113,538,558,000	846,795,838,000	72,500,000,000	2018
0.825	1,132,744,205,000	859,102,781,000	75,000,000,000	2019
0.876	1,419,528,237,000	1,141,092,385,000	102,500,000,000	2020
0.966	1,539,808,656,000	1,230,678,778,000	257,500,000,000	2021
0.996	1,724,199,578,000	1,374,573,312,000	342,500,000,000	2022
0.904	1,317,199,428,286	1,026,150,873,000	175,714,285,714	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث للفترة من (2016-2022)

من الجدول اعلاه الذي يبين قيم معادلة (Tobin Q) لمصرف بغداد التجاري المدرج في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث الممتدة من (2016-2022) يلاحظ ان مصرف بغداد قد سجل اعلى نسبة للأداء المالي بعد تطبيق المعادلة في عام 2022 بنسبة 0.996 هذا يدل على ان الاداء المالي للمصرف كان غير جيد وقد

يرجع سبب هذا الارتفاع في هذا العام الى ارتفاع سعر الاغلاق للسهم في ذلك العام ، وكذلك التزام المصرف عينة البحث بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي فضلاً عن تجاوز ازمة كورونا التي عصفت بالاقتصاد العالمي.

4-2-1-2-2- مصرف الخليج التجاري

جدول(17) القيمة السوقية لاسهم مصرف الخليج التجاري للفترة من (2016-2022)

السنة	سعر السهم عند الاغلاق	عدد الاسهم	القيمة السوقية	السنة	سعر السهم عند الاغلاق	عدد الاسهم	القيمة السوقية
2016	0.450	300,000,000,000	135,000,000,000	2020	0.140	300,000,000,000	42,000,000,000
2017	0.390	300,000,000,000	117,000,000,000	2021	0.150	300,000,000,000	45,000,000,000
2018	0.190	300,000,000,000	57,000,000,000	2022	0.160	300,000,000,000	48,000,000,000
2019	0.140	300,000,000,000	42,000,000,000				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

جدول(18) قياس الاداء المالي لمصرف الخليج التجاري وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)

السنة	القيمة السوقية للاسهم	اجمالي المطلوبات TL (DEBT)	اجمالي الموجودات (TA)	Tobin Q
2016	135,000,000,000	484,288,250,146	802,022,034,419	0.772
2017	117,000,000,000	282,425,648,974	603,312,989,740	0.662
2018	57,000,000,000	263,863,593,025	578,336,518,931	0.555
2019	42,000,000,000	242,436,472,500	549,145,530,701	0.518
2020	42,000,000,000	203,626,172,180	510,798,283,631	0.481
2021	45,000,000,000	234,164,978,560	538,490,755,397	0.518
2022	48,000,000,000	244,416,465,632	553,057,328,642	0.529
المتوسط	69,428,571,429	279,317,368,716	590,737,634,494	0.576

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث للفترة (2016-2022)

من خلال الجدول اعلاه الذي يبين قيم معادلة (Tobin Q) لمصرف الخليج التجاري المدرج في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث من (2016-2022) يلاحظ ان مصرف الخليج قد سجل اعلى نسبة للأداء المالي بعد تطبيق المعادلة في عام 2016 بنسبة 0.772 وهذا يدل على ان الاداء المالي للمصرف كان ضعيف، وقد يرجع سبب هذا الارتفاع في هذا العام مقارنة بالأعوام اللاحقة الى ارتفاع سعر الاغلاق للسهم في 2016 مقارنة بالأعوام اللاحقة ، وكذلك التزام المصرف عينة البحث بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي.

3-1-2-4 مصرف عبر العراق

جدول(19) القيمة السوقية لاسهم مصرف عبر العراق للفترة من (2016-2022)

القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاغلاق	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاغلاق	السنة
184,800,000,000	264,000,000,000	0.700	2020	184,800,000,000	264,000,000,000	0.700	2016
184,800,000,000	264,000,000,000	0.700	2021	184,800,000,000	264,000,000,000	0.700	2017
353,760,000,000	264,000,000,000	1.340	2022	184,800,000,000	264,000,000,000	0.700	2018
				184,800,000,000	264,000,000,000	0.700	2019

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

جدول(20) قياس الاداء المالي لمصرف عبر العراق وفقاً لأمودج Tobin Q للفترة (2016-2022)

Tobin Q	اجمالي الموجودات (TA)	اجمالي المطلوبات TL (DEBT)	القيمة السوقية للاسهم	السنة
0.779	415,850,976,000	139,319,375,000	184,800,000,000	2016
0.736	351,928,538,000	74,166,522,000	184,800,000,000	2017
0.729	327,734,866,000	53,972,912,000	184,800,000,000	2018
0.763	346,646,881,000	79,706,032,000	184,800,000,000	2019
0.756	341,896,041,000	73,702,477,000	184,800,000,000	2020
0.787	376,076,748,000	111,167,351,000	184,800,000,000	2021
1.235	414,287,314,000	157,717,015,000	353,760,000,000	2022
0.826	367,774,480,571	98,535,954,857	208,937,142,857	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث للفترة (2016-2022)

من خلال الجدول اعلاه الذي يبين قيم معادلة (Tobin Q) لمصرف عبر العراق المدرج في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث من (2016-2022) يلاحظ ان مصرف عبر العراق قد سجل اعلى نسبة للأداء المالي وفق معادلة (Tobin's Q) في عام 2022 بنسبة بلغت 1.235 وهذا يدل على ان الاداء المالي للمصرف كان عالي جدا يرجع سبب هذا الارتفاع الى ارتفاع سعر الاغلاق للسهم في عام 2022 مقارنة بالأعوام السابقة، وكذلك التزام المصرف عينة البحث بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي خلال الفترة المذكورة و تجاوز المصرف ازمة كورونا التي اثرت على الاقتصاد العالمي فضلا عن اعتماد المصرف الى نشر تقارير الحوكمة وتعزيز مجالس الإدارة للمصرف بالاكاديميين.

4-1-2-4 المصرف الاهلي العراقي

جدول (21) القيمة السوقية لاسهم المصرف الاهلي العراقي للفترة من (2016-2022)

القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاغلاق	السنة
230,000,000,000	250,000,000,000	0.920	2020	102,500,000,000	250,000,000,000	0.410	2016
307,500,000,000	250,000,000,000	1.230	2021	117,500,000,000	250,000,000,000	0.470	2017
297,000,000,000	270,000,000,000	1.100	2022	85,000,000,000	250,000,000,000	0.340	2018
				152,500,000,000	250,000,000,000	0.610	2019

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

جدول (22) قياس الاداء المالي للمصرف الاهلي العراقي وفقاً لآتمودج Tobin Q للفترة (2016-2022)

Tobin Q	اجمالي الموجودات (TA)	اجمالي المطلوبات TL (DEBT)	القيمة السوقية للاسهم	السنة
0.680	578,847,033,000	291,008,150,000	102,500,000,000	2016
0.721	603,980,329,000	318,261,007,000	117,500,000,000	2017
0.671	525,757,058,000	267,907,313,000	85,000,000,000	2018
0.835	632,802,650,000	376,161,143,000	152,500,000,000	2019
0.913	893,964,966,000	586,481,915,000	230,000,000,000	2020
0.995	1,821,341,840,000	1,505,479,691,000	307,500,000,000	2021
0.987	2,412,040,281,000	2,083,198,286,000	297,000,000,000	2022
0.829	1,066,962,022,429	775,499,643,571	184,571,428,571	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث للفترة (2016-2022)

من الجدول اعلاه الذي يبين قيم معادلة (Tobin Q) للمصرف الاهلي العراقي المدرج اسهمه في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث من (2016-2022) يلاحظ ان مصرف قد سجل اعلى نسبة للأداء المالي وفقاً لمعادلة (Tobin Q) في عام 2021 بنسبة 0.995 وهذا يدل على ان الاداء المالي للمصرف كان غير جيد ويرجع سبب هذا الارتفاع في هذا العام الى ارتفاع سعر الاغلاق للسهم اذ سجل سعر السهم 1.230 في عام 2021 ، وكذلك التزام المصرف عينة البحث بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي.

5-1-2-4 المصرف التجاري العراقي

جدول(23) القيمة السوقية لاسهم المصرف التجاري العراقي للفترة من (2016-2022)

القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاغلاق	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاغلاق	السنة
110,000,000,000	250,000,000,000	0.440	2020	120,000,000,000	250,000,000,000	0.480	2016
155,000,000,000	250,000,000,000	0.620	2021	122,500,000,000	250,000,000,000	0.490	2017
125,000,000,000	250,000,000,000	0.500	2022	117,500,000,000	250,000,000,000	0.470	2018
				115,000,000,000	250,000,000,000	0.460	2019

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

جدول(24) قياس الاداء المالي للمصرف التجاري العراقي وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة (2016-2022)

Tobin Q	اجمالي الموجودات (TA)	اجمالي المطلوبات TL (DEBT)	القيمة السوقية للسهم	السنة
0.618	423,819,261,000	141,878,208,000	120,000,000,000	2016
0.633	460,702,017,000	169,143,319,000	122,500,000,000	2017
0.625	443,945,613,000	159,987,367,000	117,500,000,000	2018
0.651	449,777,104,000	177,847,850,000	115,000,000,000	2019
0.679	616,949,229,000	309,194,600,000	110,000,000,000	2020
0.689	512,311,665,000	197,768,746,000	155,000,000,000	2021
0.620	528,983,923,000	202,926,231,000	125,000,000,000	2022
0.645	490,926,973,143	194,106,617,286	123,571,428,571	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث للفترة (2016-2022)

من الجدول اعلاه الذي يبين قيم معادلة (Tobin Q) للمصرف التجاري العراقي المدرجة اسهمه في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث الممتدة من (2016-2022) يلاحظ ان المصرف التجاري العراقي قد سجل اعلى نسبة للأداء المالي وفقاً لمعادلة (Tobin Q) في عام 2021 بنسبة **0.689** وهذا يدل على ان الاداء المالي للمصرف كان غير جيد وقد يرجع سبب هذا الارتفاع مقارنة بالأعوام السابقة الى ارتفاع سعر الاغلاق للسهم اذ سجل سعر السهم 0.620 في عام 2021 ، فضلاً عن التزام المصرف عينة البحث بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي.

4-2-1-6 مصرف الائتمان العراقي

جدول (25) القيمة السوقية لاسهم مصرف الائتمان العراقي للفترة من (2016-2022)

القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاغلاق	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاغلاق	السنة
102,500,000,000	250,000,000,000	0.410	2020	187,500,000,000	250,000,000,000	0.750	2016
95,000,000,000	250,000,000,000	0.380	2021	170,000,000,000	250,000,000,000	0.680	2017
90,000,000,000	250,000,000,000	0.360	2022	100,000,000,000	250,000,000,000	0.400	2018
				107,500,000,000	250,000,000,000	0.430	2019

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية العراقية

جدول (26) قياس الاداء المالي لمصرف الائتمان العراقي وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)

Tobin Q	اجمالي الموجودات (TA)	اجمالي المطلوبات TL (DEBT)	القيمة السوقية للسهم	السنة
0.768	513,382,999,000	206,567,799,000	187,500,000,000	2016
0.695	476,638,010,000	161,181,272,000	170,000,000,000	2017
0.571	497,694,366,000	184,196,061,000	100,000,000,000	2018
0.637	522,536,851,000	225,410,201,000	107,500,000,000	2019
0.637	527,045,441,000	233,345,996,000	102,500,000,000	2020
0.585	466,751,787,000	177,990,771,000	95,000,000,000	2021
0.485	406,730,762,000	107,226,214,000	90,000,000,000	2022
0.625	487,254,316,571	185,131,187,714	121,785,714,286	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف عينة البحث للفترة (2016-2022)

من خلال الجدول اعلاه الذي يبين قيم معادلة (Tobin Q) لمصرف الائتمان العراقي المدرجة اسهمه في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث من (2016-2022) يلاحظ ان المصرف قد سجل اعلى نسبة للأداء المالي بعد تطبيق المعادلة (Tobin Q) في عام 2016 بنسبة **0.768** وهذا يدل على ان الاداء المالي للمصرف كان غير جيد ويرجع سبب ارتفاعه في هذا العام الى ارتفاع سعر الاغلاق للسهم مقارنة بالأعوام اللاحقة اذ سجل سعر السهم 0.750 في عام 2016 ، وكذلك التزام المصرف عينة البحث بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي .

7-1-2-4 مصرف سومر

جدول(27) القيمة السوقية لاسهم مصرف سومر التجاري للفترة من (2016-2022)

القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاغلاق	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاغلاق	السنة
100,000,000,000	250,000,000,000	0.400	2020	225,000,000,000	250,000,000,000	0.900	2016
95,000,000,000	250,000,000,000	0.380	2021	225,000,000,000	250,000,000,000	0.900	2017
47,500,000,000	250,000,000,000	0.190	2022	225,000,000,000	250,000,000,000	0.900	2018
				127,500,000,000	250,000,000,000	0.510	2019

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

جدول(28) قياس الاداء المالي لمصرف سومر التجاري وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)

Tobin Q	اجمالي الموجودات (TA)	اجمالي المطلوبات TL (DEBT)	القيمة السوقية للاسهم	السنة
0.880	351,772,887,000	84,633,695,000	225,000,000,000	2016
0.891	390,176,183,000	122,662,900,000	225,000,000,000	2017
0.894	409,535,591,000	141,111,468,000	225,000,000,000	2018
0.595	350,387,452,000	80,919,690,000	127,500,000,000	2019
0.511	333,165,030,000	70,239,325,000	100,000,000,000	2020
0.546	372,485,388,000	108,392,431,000	95,000,000,000	2021
0.336	327,784,609,000	62,674,378,000	47,500,000,000	2022
0.665	362,186,734,286	95,804,841,000	149,285,714,286	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث للفترة (2016-2022)

من خلال الجدول اعلاه الذي يبين قيم معادلة (Tobin Q) لمصرف سومر التجاري المدرجة اسهمه في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث من (2016-2022) يلاحظ ان المصرف قد سجل اعلى نسبة للأداء المالي وفقاً لمعادلة (Tobin Q) في عام 2018 بنسبة **0.894** وهذا يدل على ان الاداء المالي للمصرف كان غير جيد ويرجع سبب هذا الارتفاع الى ارتفاع سعر الاغلاق للسهم مع ارتفاع قيمة موجوداته في ذلك العام مقارنة بالأعوام السابقة ، وكذلك التزام المصرف عينة البحث بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي .

8-1-2-4 مصرف المنصور

جدول(29) القيمة السوقية لاسهم مصرف المنصور للفترة من (2016-2022)

القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاغلاق	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاغلاق	السنة
142,500,000,000	250,000,000,000	0.570	2020	247,500,000,000	250,000,000,000	0.990	2016
127,500,000,000	250,000,000,000	0.510	2021	197,500,000,000	250,000,000,000	0.790	2017
155,000,000,000	250,000,000,000	0.620	2022	157,500,000,000	250,000,000,000	0.630	2018
				167,500,000,000	250,000,000,000	0.670	2019

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

جدول(30) قياس الاداء المالي لمصرف المنصور وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)

Tobin Q	اجمالي الموجودات (TA)	اجمالي المطلوبات TL (DEBT)	القيمة السوقية للاسهم	السنة
0.964	1,104,063,814,321	816,529,349,022	247,500,000,000	2016
0.930	1,316,451,509,457	1,026,354,746,006	197,500,000,000	2017
0.911	1,566,367,957,302	1,269,081,403,330	157,500,000,000	2018
0.923	1,461,478,909,568	1,181,817,654,830	167,500,000,000	2019
0.888	1,287,419,060,851	1,000,864,267,745	142,500,000,000	2020
0.781	697,917,429,555	417,836,147,563	127,500,000,000	2021
0.826	736,839,536,901	453,784,562,847	155,000,000,000	2022
0.889	1,167,219,745,422	880,895,447,335	170,714,285,714	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث للفترة (2016-2022)

من خلال الجدول اعلاه الذي يبين قيم معادلة (Tobin Q) لمصرف المنصور المدرج اسهمه في سوق العراق لأوراق المالية خلال فترة البحث من (2016-2022) يلاحظ ان المصرف قد سجل اعلى نسبة للأداء المالي وفقاً لمعادلة (Tobin Q) في عام 2016 بنسبة **0.964** وهذا يدل على ان الاداء المالي للمصرف كان غير جيد وقد يرجع سبب هذا الارتفاع في هذا العام الى ارتفاع سعر الاغلاق للسهم خلال عام 2016، وكذلك التزام المصرف عينة البحث بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي فضلاً عن التزام المصرف بنشر تقارير الحوكمة .

9-1-2-4 مصرف الشرق الاوسط

جدول(31) القيمة السوقية لاسهم مصرف الشرق الاوسط للفترة من (2016-2022)

القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاجلاق	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاجلاق	السنة
30,000,000,000	250,000,000,000	0.120	2020	107,500,000,000	250,000,000,000	0.430	2016
50,000,000,000	250,000,000,000	0.200	2021	87,500,000,000	250,000,000,000	0.350	2017
35,000,000,000	250,000,000,000	0.140	2022	32,500,000,000	250,000,000,000	0.130	2018
				25,000,000,000	250,000,000,000	0.100	2019

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

جدول(32) قياس الاداء المالي لمصرف الشرق الاوسط وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)

Tobin Q	اجمالي الموجودات (TA)	اجمالي المطلوبات TL (DEBT)	القيمة السوقية للسهم	السنة
0.726	656,850,484,000	369,489,006,000	107,500,000,000	2016
0.775	770,690,000,000	509,539,000,000	87,500,000,000	2017
0.707	800,749,802,000	533,282,269,000	32,500,000,000	2018
0.632	658,231,494,000	390,941,198,000	25,000,000,000	2019
0.637	647,868,750,000	382,977,561,000	30,000,000,000	2020
0.664	640,721,811,000	375,540,449,000	50,000,000,000	2021
0.710	795,103,959,000	529,908,110,000	35,000,000,000	2022
0.693	710,030,900,000	441,668,227,571	52,500,000,000	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث للفترة (2016-2022)

من خلال الجدول اعلاه الذي يبين قيم معادلة (Tobin Q) لمصرف الشرق الاوسط المدرجة أسهمه في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث من (2016-2022) يلاحظ ان المصرف قد سجل اعلى نسبة للأداء المالي وفقاً لمعادلة (Tobin Q) في عام 2017 بنسبة بلغت **0.775** وهذا يدل على ان الاداء المالي للمصرف كان ضعيف ويرجع سبب هذا الارتفاع في هذا العام الى ارتفاع سعر الاجلاق للسهم مع ارتفاع نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات خلال العام ، وكذلك التزام المصرف عينة البحث بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي.

10-1-2-4 مصرف الاقليم التجاري

جدول(33) القيمة السوقية لاسهم مصرف الاقليم التجاري للفترة من (2016-2022)

السنة	سعر السهم عند الاغلاق	عدد الاسهم	القيمة السوقية للسهم	السنة	سعر السهم	عدد الاسهم	القيمة السوقية للسهم
2016	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000	2020	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2017	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000	2021	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2018	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000	2022	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2019	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

جدول(34) قياس الاداء المالي لمصرف الاقليم التجاري وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)

Tobin Q	اجمالي الموجودات (TA)	اجمالي المطلوبات TL (DEBT)	القيمة السوقية للسهم	السنة
-	631,686,511,649	372,393,502,623	-	2016
0.961	494,666,333,804	225,274,188,638	250,000,000,000	2017
0.969	913,617,605,543	635,669,681,329	250,000,000,000	2018
0.958	977,013,226,763	686,226,312,143	250,000,000,000	2019
0.925	644,518,584,200	346,096,823,470	250,000,000,000	2020
0.929	780,703,883,765	499,709,370,359	250,000,000,000	2021
0.940	1,128,649,343,097	810,798,117,942	250,000,000,000	2022
0.947	799,598,634,673	510,881,142,358	250,000,000,000	المتوسط

المصدر: الجدول اعلاه من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث للفترة (2016-2022)

من خلال الجدول اعلاه الذي يبين قيم معادلة (Tobin Q) لمصرف الاقليم التجاري المدرجة اسهمه في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث من (2016-2022) يلاحظ ان المصرف قد سجل اعلى نسب للأداء المالي وفقاً لمعادلة (Tobin Q) في عامي (2017) و(2018) بنسبة بلغت (0.961-0.969) على التوالي وهذا يدل على ان الاداء المالي للمصرف كان غير جيد ، كما يلاحظ ايضا ارتفاع النسب للفترات اللاحقة وتكون فيه النسب متقاربة يرجع سبب هذا الارتفاع الى ثبات سعر السهم الذي يتسم بالاستقرار خلال الفترة، وكذلك التزام المصرف بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي بالإضافة الى نشر تقارير الحوكمة من قبل المصرف، علما ان المصرف لا يوجد لديه سعر اغلاق مدرج في التقرير السنوي في عام 2016 وبهذا تم الاعتماد على الاعوام اللاحقة في تقييم الاداء .

11- 1-2-4 مصرف الموصل

جدول(35) القيمة السوقية لاسهم مصرف الموصل للفترة من (2016-2022)

القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاغلاق	السنة	القيمة السوقية للسهم	عدد الاسهم	سعر السهم عند الاغلاق	السنة
32,825,000,000	252,500,000,000	0.130	2020	141,400,000,000	252,500,000,000	0.560	2016
37,875,000,000	252,500,000,000	0.150	2021	80,800,000,000	252,500,000,000	0.320	2017
53,025,000,000	252,500,000,000	0.210	2022	40,400,000,000	252,500,000,000	0.160	2018
				40,400,000,000	252,500,000,000	0.160	2019

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

جدول(36) قياس الاداء المالي لمصرف الموصل وفقاً لآنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)

Tobin Q	اجمالي الموجودات (TA)	اجمالي المطلوبات TL (DEBT)	القيمة السوقية للاسهم	السنة
0.697	410,055,008,175	144,417,059,488	141,400,000,000	2016
0.536	409,407,169,153	138,764,308,720	80,800,000,000	2017
0.450	409,740,060,338	143,965,900,879	40,400,000,000	2018
0.444	410,167,917,709	141,706,973,665	40,400,000,000	2019
0.404	397,449,289,966	127,860,153,801	32,825,000,000	2020
0.698	772,857,151,712	501,362,815,450	37,875,000,000	2021
0.719	793,749,005,344	517,317,003,971	53,025,000,000	2022
0.564	514,775,086,057	245,056,316,568	60,960,714,286	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث للفترة (2016-2022)

من خلال الجدول اعلاه الذي يبين قيم معادلة (Tobin Q) لمصرف الموصل التجاري المدرج اسهمه في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث من (2016-2022) يلاحظ ان المصرف قد سجل اعلى نسبة للأداء المالي بعد تطبيق المعادلة (Tobin Q) في عام 2022 بنسبة **0.719** هذا يدل على ان الاداء المالي للمصرف كان ضعيف وقد يرجع سبب الارتفاع في هذا العام الى ارتفاع نسب اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات ، وكذلك التزام المصرف عينة البحث بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي

4-2-1-12 مصرف الاتحاد

جدول(37) القيمة السوقية لاسهم مصرف الاتحاد للفترة (2016-2022)

السنة	سعر السهم عند الاغلاق	عدد الاسهم	القيمة السوقية للسهم	السنة	سعر السهم عند الاغلاق	عدد الاسهم	القيمة السوقية للسهم
2016	0.400	252,000,000,000	100,800,000,000	2020	0.290	250,000,000,000	73,080,000,000
2017	0.290	252,000,000,000	73,080,000,000	2021	0.290	250,000,000,000	73,080,000,000
2018	0.290	250,000,000,000	73,080,000,000	2022	0.200	252,000,000,000	50,400,000,000
2019	0.290	250,000,000,000	73,080,000,000				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية العراقية

جدول(38) قياس الاداء المالي لمصرف الاتحاد وفقاً لنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)

السنة	القيمة السوقية للسهم	اجمالي المطلوبات TL (DEBT)	اجمالي الموجودات (TA)	Tobin Q
2016	100,800,000,000	362,925,653,000	623,820,735,000	0.743
2017	73,080,000,000	328,428,394,000	589,412,382,000	0.681
2018	73,080,000,000	287,508,212,000	548,551,108,000	0.657
2019	73,080,000,000	216,970,697,000	479,653,633,000	0.605
2020	73,080,000,000	226,719,364,000	490,225,577,000	0.612
2021	73,080,000,000	227,270,655,000	491,832,225,000	0.611
2022	50,400,000,000	255,803,185,000	522,831,277,000	0.586
المتوسط	73800000000	272,232,308,571	535,189,562,429	0.642

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث للفترة (2016-2022)

من خلال الجدول اعلاه الذي يبين قيم معادلة (Tobin Q) لمصرف الاتحاد المدرج اسهمه في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث الممتدة من (2016-2022) يلاحظ ان المصرف قد سجل اعلى نسبة للأداء المالي بعد تطبيق المعادلة (Tobin Q) في عام 2016 بنسبة **0.743** وهذا يدل على ان الاداء المالي للمصرف كان ضعيف ويرجع سبب ارتفاعه في هذا العام الى ارتفاع سعر الاغلاق للسهم خلال عام 2016، وكذلك التزام المصرف عينة البحث بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي .

ومن العرض السابق يمكن ان تلخص الباحثة متوسط قياس الاداء لكل مصرف من المصارف التجارية المختارة في عينة البحث، والمتوسط العام لجميع المصارف عينة البحث باستخدام نموذج (Tobin Q) للفترة من (2016-2022) حسب الجدول الاتي:

جدول(39)متوسط قياس الاداء المالي للمصارف عينة البحث وفقاً لأنموذج Tobin Q للفترة من (2016-2022)

انموذج Tobin Q								
المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنة اسم المصرف
0.904	0.996	0.966	0.876	0.825	0.826	0.886	0.954	بغداد
0.576	0.529	0.518	0.481	0.518	0.555	0.662	0.772	الخليج
0.826	1.235	0.787	0.756	0.763	0.729	0.736	0.779	عبر العراق
0.829	0.987	0.995	0.913	0.835	0.671	0.721	0.680	الاهلي
0.645	0.620	0.689	0.679	0.651	0.625	0.633	0.618	التجاري
0.625	0.485	0.585	0.637	0.637	0.571	0.695	0.768	الانتمان
0.665	0.336	0.546	0.511	0.595	0.894	0.891	0.880	سومر التجاري
0.889	0.826	0.781	0.888	0.923	0.911	0.930	0.964	المنصور
0.693	0.710	0.664	0.637	0.632	0.707	0.775	0.726	الشرق الاوسط
0.947	0.940	0.929	0.925	0.958	0.969	0.961		الاقليم التجاري
0.564	0.719	0.698	0.404	0.444	0.450	0.536	0.697	الموصل
0.642	0.586	0.611	0.612	0.605	0.657	0.681	0.743	الاتحاد
0.734	0.747	0.731	0.693	0.699	0.714	0.759	0.780	المتوسط لكل المصارف

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث للفترة (2016-2022)

يوضح الجدول اعلاه متوسط لقياس الاداء المالي للمصارف المختارة في عينة البحث وفقاً لأنموذج Tobin Q خلال فترة البحث الممتدة ما بين (2016-2022) حيث تظهر النتائج اعلاه ان الاداء غير جيد لغالبية المصارف المختارة في عينة البحث لان النتائج التي ظهرت اعلاه اقل من الواحد الصحيح المحدد وفق المعيار، ويمكن تفسير ذلك الى التحديات على مستوى الظروف الامنية والاقتصادية فضلاً عن تأثير جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط وغيرها من العوامل التي اقلت تأثيرها بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي وبالتالي على اداء المصارف، بينما شهد مصرف عبر العراق تحسن في الاداء له في عام 2022 اذ بلغ (1.235)، اما على مستوى المصارف اعلاه فكانت اقل قيمة لمصرف الموصل بلغت **0.564**، بينما كانت اعلى قيمة **Tobin Q** لمصرف الاقليم التجاري اذ بلغت 0.947 ويعزى سبب ذلك الى ارتفاع سعر السهم للمصرف وثباته خلال فترة البحث الممتدة من 2016-2022 وكذلك التزام المصرف بتطبيق معايير الابلاغ المالي وتجاوز المصرف للظروف الاقتصادية التي كان لها تأثير على النشاط الاقتصادي فضلاً عن تجاوز ازمة كورونا، اما على مستوى فترة البحث الممتدة من 2016 الى 2022 فكانت اعلى قيمة Tobin Q تعود لعام 2016 سجلت 0.780، بينما اقل قيمة Tobin Q كانت في عام 2020 بلغت 0.693.

2-2-4 قياس الاستمرارية للمصارف عينة البحث باستخدام نموذج Altman

تتميز بيئة الاعمال المتقدمة في الوقت الحاضر بمخاطر متنوعة قد تكون هذه المخاطر تشغيلية او مخاطر مالية ولتجنب هذه المخاطر من المهم التركيز على موضوع تقييم الاداء ومعرفة مدى الاستمرارية واستخدام ادوات واساليب للكشف المبكر عن الفشل او التعثر المالي ومن هذا المنطلق سيتضمن هذا المحور قياس وتحليل البيانات المالية للمصارف باستخدام دالة (Z-score) لأنموذج التمان الذي يستخدم للتنبؤ بالاستمرارية والفشل المالي للشركات ويعد انموذج Altman من اكثر النماذج التي تستخدم في قياس استمرارية الشركات عن طريق اختيار خمس نسب مالية من اصل 22 نسبة وتم تطبيقه في الشركات الصناعية وبعد ذلك طور الانموذج عدة مرات الى ان تم التوصل الى انموذج يطبق على المؤسسات المالية (المصارف) وهو ما يعرف بأنموذج التمان 2002 الجيل الثاني بعد حذف النسبة الخامسة من الانموذج، وعليه تم اختيار هذا الانموذج للمبررات الاتية(Altman et al.,2013:3):

اولا:- يعد انموذج التمان من اكثر النماذج شيوعا واستخداما بسبب سهولة تطبيقه وتطوره نظرا للتحديثات التي قام بها التمان حيث تم تطوير هذا الانموذج وتحديثه اكثر من مرة لذلك يعد من اهم النماذج التي تستخدم للتنبؤ بالتعثر المالي بسبب مواكبته لاقتصاديات العالم المعاصرة ومراحل تطوره .

ثانيا:- يمكن استخدام هذا الانموذج كمؤشر للتنبؤ المبكر في حالة تعثر الشركات المتداول اسهمها في السوق وغير المتداولة مما يعني يمكن تعميم هذا الانموذج على جميع شركات الاموال.

ثالثا:- انه كان دقيقا للغاية حيث كانت نسبة التنبؤات الصحيحة التي تتعلق بالفشل المالي للشركات وصلت الى 90% وتلقى هذا النموذج العديد من ردود الفعل الايجابية وقليل من الانتقادات التي وجهت اليه.

رابعا:- اثبت هذا النموذج نجاحه وحسب الادبيات السابقة بالقطاعين الصناعي والمالي وهو ما يلائم عينة البحث الحالي، وبموجب هذا الانموذج يمكن الاعتماد على المعادلة الاتية لتقييم قدرة المصارف على الاستمرار:

$$Z=6.56X1+3.26X2+6.72X3+1.05X4$$

حيث ان:-

Z = مؤشر الاستمرارية (التنبؤ بالتعثر والفشل المالي)

X1 = صافي رأس المال العامل (الموجودات المتداولة-المطلوبات المتداولة) ÷ اجمالي الموجودات

X2 = الارباح المحتجزة ÷ اجمالي الموجودات

X3 = صافي الدخل قبل الفائدة والضريبة ÷ إجمالي الموجودات

X4 = القيمة الدفترية لحقوق الملكية ÷ إجمالي المطلوبات

يعتمد الانموذج في تحليل القيم على نتيجة (Z) ويظهر ان المصارف التي تكون فيها قيمة Z اكبر من 2.60 يرحح استمرارية المصرف ويكون غير معرض للإفلاس، اما اذا كانت قيمة Z اقل من 1.1 يرحح عدم استمرارية المصرف ، في حين اذا كانت قيمة Z اكبر من 1.1 واقل من 2.60 فهذا يدل على وقوع الشركة في المنطقة الرمادية التي يصعب تمييزها، والجداول الاتية من (41-52) تبين نتائج تطبيق أنموذج (Altman, 2002) في المصارف العراقية عينة البحث بالاعتماد على البيانات المثبتة في الملحق (4).

4-2-2-1: مصرف بغداد

جدول (40) قياس الاستمرارية لمصرف بغداد وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)

التفسير	Z	1.05X4	6.72X3	3.26X2	6.56X1	السنة
منطقة رمادية صعوبة التمييز	1.2223	0.323629043	0.150034847	0.063889225	0.684741766	2016
منطقة رمادية صعوبة التمييز	1.2211	0.357581594	0.058280329	0.042966089	0.762229856	2017
منطقة رمادية صعوبة التمييز	1.7255	0.330752518	0.032756044	0.022395129	1.339581759	2018
منطقة رمادية صعوبة التمييز	1.7453	0.334446008	0.064291606	0.041373887	1.305200996	2019
منطقة رمادية صعوبة التمييز	1.4628	0.256208567	0.122018902	0.039478922	1.045126729	2020
منطقة رمادية صعوبة التمييز	1.5870	0.263745811	0.162122872	0.09662956	1.064475106	2021
منطقة رمادية صعوبة التمييز	1.7210	0.267070207	0.248618255	0.158777057	1.046568103	2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف عينة البحث ومخرجات برنامج Excel

يبين الجدول اعلاه ان جميع قيم (Z) لمصرف بغداد خلال فترة البحث الممتدة من سنة 2016 الى سنة 2022 كانت تقع في المنطقة الرمادية التي يصعب تمييزها وتحديد وضع الشركة وبلغت (1.2223)، 1.2211 ، 1.7255 ، 1.7453 ، 1.4628 ، 1.5870، 1.7210) على التوالي وجميع تلك القيم كانت تتراوح بين (1.1-2.60) اذ بلغت اعلى قيمة ل (Z) (1.7453) في عام 2019 واقل قيمة لها في عام 2017 بلغت (1.2211).

4-2-2-2: مصرف الخليج التجاري

جدول(41) قياس الاستمرارية لمصرف الخليج التجاري وفق نموذج Altman للفترة من (2016-2022)

التفسير	Z	1.05X4	6.72X3	3.26X2	6.56X1	السنة
يرجع الاستقرار	3.06663071	0.688888226	0.058278688	0.057728265	2.261735531	2016
يرجع الاستقرار	4.358195744	1.192992595	0.056148801	0.098456328	3.01059802	2017
يرجع الاستقرار	4.363651208	1.251391177	0.010538521	0.050565859	3.051155651	2018
يرجع الاستقرار	4.448231236	1.328366593	-0.048108786	0.03022519	3.137748239	2019
يرجع الاستقرار	5.033973235	1.583935471	-0.001398377	0.032484866	3.418951275	2020
يرجع الاستقرار	4.633571683	1.364602289	-0.062880433	0.001763899	3.330085928	2021
يرجع الاستقرار	4.386283292	1.325904559	-0.06234615	-0.029248729	3.151973612	2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف عينة البحث ومخرجات برنامج Excel

يبين الجدول اعلاه ان جميع قيم (Z) في مصرف الخليج التجاري كانت نسبتها اعلى من النسبة المحددة 2.60 وهذا ما يشير الى ارجحية استمرارية ونجاح المصرف خلال فترة البحث من (2016-2022) وظهرت اعلى قيمة له في عام 2020 اذ بلغت (5.0340) ويرجع السبب في ذلك الى ان ادارة المصرف كانت موفقه بإدارة امواله ومتابعة لأنشطته واستطاع المصرف تجنب المخاطر والاسباب التي تهدد استمراريته.

4-2-2-3: مصرف عبر العراق

جدول(42) قياس الاستمرارية لمصرف عبر العراق وفق نموذج Altman للفترة من (2016-2022)

التفسير	Z	1.05X4	6.72X3	3.26X2	6.56X1	السنة
يرجع الاستقرار	6.6868	2.084119176	0.303871191	0.094860235	4.203917255	2016
يرجع الاستقرار	9.2891	3.932368796	0.246825806	0.115297878	4.994639579	2017
يرجع الاستقرار	10.8901	5.325820695	0.16103957	0.095484333	5.307776584	2018
يرجع الاستقرار	8.5419	3.516520449	0.031807588	0.024660652	4.968869294	2019
يرجع الاستقرار	9.0263	3.8208111	0.073814109	0.033746149	5.097903912	2020
يرجع الاستقرار	7.0649	2.502127327	-0.03102266	0.011111991	4.582647844	2021
يرجع الاستقرار	5.4759	1.708115094	-0.129685048	0.069915292	3.827567395	2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف عينة البحث ومخرجات برنامج Excel

يبين الجدول اعلاه ان جميع قيم (Z) كانت اعلى من 2.60 وهذا ما يشير الى ارجحية استمرارية ونجاح المصرف خلال فترة البحث الممتدة من (2016-2022) وكانت اقل قيمة ل(Z) في عام 2022 بلغت (5.4759)، بينما كانت اعلى قيمة ل(Z) في عام 2018 وبلغت (10.8901) وهذا يعني ان

المصرف تجاوز الخطر المالي وهو بذلك يكون ابعد ما يمكن عن الفشل المالي وفقدان الاستمرارية خلال هذا العام ، وان ادارة مصرف (عبر العراق) كانت ناجحة بإدارة اموال المصرف ومتابعتها المستمرة لجميع انشطته بحيث استطاع تجنب المخاطر والاسباب التي تهدد استمراريته.

4-2-2-4: المصرف الاهلي العراقي

جدول(43) قياس الاستمرارية للمصرف الاهلي العراقي وفق نموذج Altman للفترة من (2016-2022)

التفسير	Z	1.05X4	6.72X3	3.26X2	6.56X1	السنة
يرجح الاستمرار	4.5826	1.038564821	0.322115973	0.149874691	3.072091671	2016
يرجح الاستمرار	4.0570	0.942639159	0.065382678	0.130637652	2.91834038	2017
يرجح الاستمرار	3.9070	1.010581717	-0.071784396	-0.009901189	2.978066612	2018
يرجح الاستمرار	3.2380	0.71637804	0.121777019	0.00487249	2.394976442	2019
يرجح الاستمرار	2.9678	0.55049814	0.186236839	0.193495387	2.037529466	2020
منطقة رمادية صعوبة التمييز	1.3959	0.220298725	0.119434226	0.103508162	0.952626279	2021
يرجح عدم الاستمرار	1.0295	0.16574711	0.097034422	0.06869791	0.697990035	2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف عينة البحث ومخرجات برنامج Excel

يبين الجدول اعلاه ان قيم (Z) للمصرف الاهلي العراقي خلال الاعوام الآتية (2016،2017،2018،2019،2020) كانت قيمتها(4.5826، 4.0570، 3.9070، 3.2380، 2.9678) على التوالي وجميع تلك القيم ل(Z) كانت اعلى من 2.60 وهذا ما يشير الى امكانية الاستمرارية للمصرف ، ثم انخفضت قيمة (Z) في عام 2021 وبلغت (1.3959) وكانت تلك القيمة تتراوح بين (1.1-2.60) مما يشير الى وقوع المصرف في المنطقة الرمادية والتي يصعب تمييز وتحديد قدرته على النجاح والاستمرارية ، وانخفضت قيمة (Z) في عام 2022 وبلغت (1.0295) وهذا ما يشير الى عدم الترحيح بالاستمرارية للمصرف ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول اعلاه في انخفاض قيمة X1 في عام 2022 ، وفي ظل التهديد الواضح لاستمرارية المصرف في ذلك العام فقد اشار المدقق الخارجي الى نسب التعثر المالي التي يتعرض اليها المصرف في تقريره .

4-2-2-5: المصرف التجاري العراقي

جدول(44) قياس الاستمرارية للمصرف التجاري العراقي وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)

التفسير	Z	1.05X4	6.72X3	3.26X2	6.56X1	السنة
يرجع الاستمرار	6.6489	2.086565018	0.130492949	0.091141642	4.340739261	2016
يرجع الاستمرار	6.2966	1.809924475	0.165685783	0.194544775	4.126486512	2017
يرجع الاستمرار	6.3472	1.863623134	0.176859342	0.137095028	4.169624237	2018
يرجع الاستمرار	5.6667	1.605449359	0.097595787	0.043753899	3.919897175	2019
يرجع الاستمرار	4.9244	1.045109974	0.439683467	0.201608676	3.238002087	2020
يرجع الاستمرار	6.0954	1.669981085	0.170642611	0.277533103	3.977284471	2021
يرجع الاستمرار	6.1514	1.687118392	0.154577769	0.333468392	3.976267225	2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف عينة البحث ومخرجات برنامج Excel

يبين الجدول اعلاه ان جميع قيم (Z) كانت اعلى من 2.60 وهذا ما يشير الى ارجحية استمرارية ونجاح المصرف خلال فترة البحث وهذا يعني ان ادارة المصرف كانت ناجحة بإدارة امواله وجادة في عملها ومتابعتها المستمرة لأنشطة المصرف وايضا استطاعت تجنب المخاطر والاسباب التي تهدد استمراريته، فضلا عن زيادة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة مما ادى الى ظهور رأس المال العامل بقيم موجبة أي ان قيم (X1) كانت عالية كما يظهره الجدول اعلاه، حيث ظهرت اعلى قيمة ل(Z) في عام 2016 وبلغت (6.6489) وهي بذلك تكون ابعد ما يمكن عن التعرض للفشل المالي وفقدان الاستمرارية في ذلك العام ، وان ادنى قيمة ل(Z) في عام 2020 بلغت (4.9244) لذلك ينبغي على ادارة المصرف التصرف بحذر ورفع معدلات الامان لضمان استمرارية نشاطها التجاري.

4-2-2-6: مصرف الائتمان العراقي

جدول(45) قياس الاستمرارية لمصرف الائتمان وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)

التفسير	Z	1.05X4	6.72X3	3.26X2	6.56X1	السنة
يرجع الاستمرار	5.7696	1.559565245	0.083532275	0.242312305	3.884185562	2016
يرجع الاستمرار	6.7876	2.055012786	0.113499165	0.317685611	4.301415092	2017
يرجع الاستمرار	6.2571	1.787080671	0.091354189	0.303128797	4.075505975	2018
يرجع الاستمرار	5.1211	1.384067718	-0.065866209	0.186578035	3.616304487	2019
يرجع الاستمرار	4.9593	1.321575782	-0.043697973	0.163783241	3.517614609	2020
يرجع الاستمرار	5.6878	1.703453865	-0.071100409	0.150448127	3.904960389	2021
يرجع الاستمرار	8.0421	2.932862811	0.19049769	0.254463711	4.664268952	2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف عينة البحث ومخرجات برنامج Excel

يبين الجدول اعلاه ان جميع قيم (Z) كانت اعلى من 2.60 وهذا يعني ان ادارة المصرف كانت ناجحة في ادارة امواله وهذا ما يشير الى ارجحية استمرارية ونجاح المصرف خلال فترة البحث الممتدة من (2016-2022) وقد استطاعت ادارة المصرف تجنب المخاطر المالية والاسباب التي تهدد استمراريته وكانت اعلى قيمة ل (Z) في عام 2022 بلغت (8.0421) وهي بذلك تكون ابعدها ما يمكن عن التعرض للفشل المالي وفقدان الاستمرارية في ذلك العام، وان ادنى قيمة ل (Z) في عام 2020 بلغت (4.9593) لذلك ينبغي على ادارة المصرف التصرف بحذر ورفع معدلات الامان الى مستوى اعلى لضمان استمرارية نشاطها التجاري في تلك الفترة.

4-2-2-7: مصرف سومر التجاري

جدول(46) قياس الاستمرارية لمصرف سومر التجاري وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)

التفسير	Z	1.05X4	6.72X3	3.26X2	6.56X1	السنة
يرجح الاستمرار	8.0673	3.314237333	0.084513149	0.084253845	4.584307128	2016
يرجح الاستمرار	6.4578	2.289925863	0.008118176	0.078653454	4.081104578	2017
يرجح الاستمرار	5.9618	1.997324053	0.017624216	0.080760058	3.866131826	2018
يرجح الاستمرار	8.0590	3.4965674	0.022761421	0.10204265	4.437672432	2019
يرجح الاستمرار	8.5271	3.930447655	0.025316042	0.041297772	4.530074641	2020
يرجح الاستمرار	6.6680	2.558274617	0.024780778	0.045245744	4.039660224	2021
يرجح الاستمرار	9.1058	4.441459994	0.025418169	0.060961202	4.57799892	2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف عينة البحث ومخرجات برنامج Excel

يبين الجدول اعلاه ان جميع قيم (Z) لمصرف سومر التجاري كانت اعلى من 2.60 وهذا ما يشير الى ارجحية استمرارية ونجاح المصرف طيلة فترة البحث، اذ ان ربحية المصرف خلال الفترة كانت جيدة ولم يتعرض لأي خسائر وأن ادارة المصرف كانت ناجحة في إدارة اموال المصرف وجادة بعملها ومتابعته المستمرة لأنشطة المصرف، واستطاعت تجنب المخاطر والاسباب التي تهدد استمراريته وبهذا يمكن تصنيف المصرف على انه آمن ماليا طيلة الفترة الممتدة من 2016 الى 2022 وكانت اعلى قيمة ل (Z) في عام 2022 بلغت (9.1058) ويرجع سبب ذلك الى ارتفاع قيم X1 و X4 لعام 2022 وهي بذلك تكون ابعدها ما يمكن عن الفشل وفقدان الاستمرارية في ذلك العام ، وان ادنى قيمة ل (Z) في عام 2018 بلغت (5.9618).

8-2-2-4: مصرف المنصور

جدول (47) قياس الاستمرارية لمصرف المنصور للاستثمار وفق نموذج Altman للفترة من (2016-2022)

التفسير	Z	1.05X4	6.72X3	3.26X2	6.56X1	السنة
منطقة رمادية صعبة التمييز	2.2581	0.369749341	0.103274029	0.076677036	1.708439375	2016
منطقة رمادية صعبة التمييز	1.7670	0.296780039	0.089375736	0.067694739	1.313167647	2017
منطقة رمادية صعبة التمييز	1.5373	0.245966004	0.104099648	0.066707488	1.120503724	2018
منطقة رمادية صعبة التمييز	1.4430	0.248468379	0.044798817	0.030626243	1.119151494	2019
منطقة رمادية صعبة التمييز	1.7031	0.300622714	0.042414259	0.050731476	1.30934513	2020
يرجح الاستمرار	3.2223	0.703829355	0.088350769	0.057643729	2.372499059	2021
يرجح الاستمرار	3.1229	0.654953357	0.135926629	0.063531195	2.268513185	2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف عينة البحث ومخرجات برنامج Excel

يوضح الجدول اعلاه ان مصرف المنصور من عام 2016 الى عام 2020 كان في المنطقة الرمادية التي يصعب تمييز وتحديد وضع المصرف اذ ان قيمة (Z) بلغت (2.2581،-1.5373) اي يصعب تحديد الوضع المالي للمصرف، لكن في عام 2021 و عام 2022 استطاعت ادارة المصرف تتجاوز المؤشرات السلبية وكانت قيمة (Z) اكبر من 2.60 ويمكن ملاحظة النسبتين اعلاه لعامي (2021 و 2022) كانت اعلى من النسبة المحددة 2.60 وبذلك يتضح ان ادارة المصرف كانت ناجحة بإدارة اموال المصرف لكن عليها التصرف بحذر ، وبذلك ينبغي على ادارة المصرف التصرف بحذر ورفع معدلات الامان الى مستوى اعلى لضمان استمرارية نشاطها التجاري في تلك الفترة.

9-2-2-4: مصرف الشرق الاوسط

جدول (48) قياس الاستمرارية لمصرف الشرق الاوسط وفق نموذج Altman للفترة من (2016-2022)

التفسير	Z	1.05X4	6.72X3	3.26X2	6.56X1	السنة
منطقة رمادية صعبة التمييز	2.5417	0.816613071	0.144589249	0.049796931	1.530722405	2016
منطقة رمادية صعبة التمييز	1.6828	0.538150269	0.005046134	0.043314952	1.09624155	2017
منطقة رمادية صعبة التمييز	1.9750	0.526627128	0.016660888	0.01121676	1.420487579	2018
منطقة رمادية صعبة التمييز	2.4663	0.717895203	0.001978426	0.014015561	1.732391689	2019
منطقة رمادية صعبة التمييز	2.4195	0.726245547	-0.017501035	0.00369377	1.707058873	2020
منطقة رمادية صعبة التمييز	2.3519	0.741439253	0.004781809	0.005137554	1.600498168	2021
منطقة رمادية صعبة التمييز	1.8578	0.525479109	0.003371385	0.004196445	1.324788068	2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف عينة البحث ومخرجات برنامج Excel

يوضح الجدول اعلاه ان مصرف الشرق الاوسط للفترة من عام 2016 الى عام 2022 كان في المنطقة الرمادية التي يصعب تمييزها وتحديد وضع المصرف اذ ان قيمة (Z) خلال تلك الاعوام كانت (1.8578،2.3519،2.4195،2.4663،1.9750،1.6828،2.5417) على التوالي وهي في الفئة التي تتراوح بين (1.1-2.60) كما يلاحظ ان المصرف خلال تلك الفترة كان يعاني من انخفاض لجميع النسب الاربعة (X1- X2- X3- X4) لمؤشر (Z) وبذلك ينبغي على ادارة المصرف التصرف بحذر ورفع معدلات الامان الى مستوى اعلى لضمان استمرارية نشاطها التجاري في تلك الفترة.

10-2-2-4: مصرف الموصل

جدول (49) قياس الاستمرارية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار وفق انموذج Altman للفترة من (2016-2022)

التفسير	Z	1.05X4	6.72X3	3.26X2	6.56X1	السنة
يرجح الاستمرار	6.2197	1.931349711	0.067684031	0.041630566	4.179021882	2016
يرجح الاستمرار	6.4866	2.047896942	0.094526025	0.079570281	4.26460558	2017
يرجح الاستمرار	5.4351	1.93839559	0.049867561	0.036370516	3.410422144	2018
يرجح الاستمرار	5.5226	1.989203382	0.065896819	0.043537511	3.423984902	2019
يرجح الاستمرار	5.8397	2.213892167	0.028891835	0.051159927	3.545719692	2020
منطقة رمادية صعوبة التمييز	2.4614	0.568588344	0.039739978	0.03482358	1.818231321	2021
منطقة رمادية صعوبة التمييز	2.4291	0.561074929	0.054606409	0.053233093	1.760156612	2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف عينة البحث ومخرجات برنامج Excel

اظهرت النتائج في الجدول اعلاه ان اغلب قيم (Z) كانت اعلى من 2.60 وهذا ما يشير الى ارجحية استمرارية ونجاح المصرف خلال فترة المحددة من عام 2016 الى عام 2020 عدا عامي 2021 و2022 اذ كانت قيمة (Z) في عامي 2021 و2022 تقع في المنطقة الرمادية التي يصعب تمييزها وتحديد وضع المصرف التي تتراوح بين (1.1-2.60) بلغت (2.4291،2.4614) على التوالي كما هو مبين في الجدول اعلاه انخفاض قيم X1.

11-2-2-4: مصرف الاقليم التجاري

جدول (50) قياس استمرارية مصرف الاقليم التجاري وفق نموذج Altman للفترة من (2016-2022)

التفسير	Z	1.05X4	6.72X3	3.26X2	6.56X1	السنة
يرجح الاستمرارية	3.4739	0.731102067	0.150557705	0.003209204	2.5890506031	2016
يرجح الاستمرارية	4.2456	1.255633209	0.161369983	0.104209912	2.724395479	2017
منطقة رمادية صعوبة التمييز	2.1591	0.45911474	0.074036426	0.085425656	1.540533459	2018
منطقة رمادية صعوبة التمييز	1.3557	0.444935228	0.116501675	0.120580493	0.673660275	2019
منطقة رمادية صعوبة التمييز	1.9950	0.905361816	0.100456631	0.219472111	0.769745438	2020
منطقة رمادية صعوبة التمييز	1.6364	0.64576724	0.097669275	0.209458348	0.683521158	2021
منطقة رمادية صعوبة التمييز	1.2280	0.41162378	0.091660357	0.177593038	0.547150971	2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف عينة البحث ومخرجات برنامج Excel

يوضح الجدول اعلاه ان قيم (Z) لعامي 2016 و 2017 كانت اعلى من 2.60 وهذا ما يشير الى ارجحية استمرارية المصرف خلال العامين ، اما في الاعوام اللاحقة (2018، 2019، 2020، 2021، 2022) فقد انخفضت قيم Z وبلغت (2.1591، 1.3557، 1.9950، 1.6364، 1.2280) على التوالي وجميع تلك القيم ل (Z) كانت تتراوح بين (1.1-2.60) مما يشير الى وقوع المصرف في المنطقة الرمادية وصعوبة تمييز وتحديده قدرته على النجاح والاستمرار خصوصا في عام 2022 بسبب انخفاض قيمة X1 و X4 كما مبين في الجدول اعلاه.

12-2-2-4: مصرف الاتحاد

جدول (51) قياس الاستمرارية لمصرف الاتحاد وفق نموذج Altman للفترة من (2016-2022)

التفسير	Z	1.05X4	6.72X3	3.26X2	6.56X1	السنة
يرجح الاستمرارية	3.2955	0.75480979	0.005777586	0.000074678	2.534798827	2016
يرجح الاستمرارية	3.5213	0.834377272	0.004325507	0.000618585	2.681941337	2017
يرجح الاستمرارية	3.7921	0.953346824	0.002046304	0.001042835	2.835663068	2018
يرجح الاستمرارية	4.5788	1.271218126	0.026475703	0.011705027	3.269435649	2019
يرجح الاستمرارية	4.4599	1.220370059	0.014933523	0.016843718	3.207744132	2020
يرجح الاستمرارية	4.4669	1.222285598	0.016895525	0.018625126	3.209107845	2021
يرجح الاستمرارية	4.2420	1.096075081	0.036814143	0.031827325	3.077279663	2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف عينة البحث ومخرجات برنامج Excel

يبين الجدول اعلاه ان جميع قيم (Z) كانت اعلى من 2.60 وهذا ما يشير الى ارجحية استمرارية ونجاح مصرف الاتحاد خلال فترة البحث الممتدة من (2016-2022) وهذا يدل على ان ادارة المصرف

كانت ناجحة في ادارة اموال المصرف وجادة في عملها ومتابعتها لأنشطة المصرف ، وكانت اعلى قيمة ل(Z) في عام 2019 بلغت (4.5788) وهي بذلك تكون ابعد ما يمكن عن التعرض للفشل المالي وفقدان الاستمرارية في ذلك العام، وان ادنى قيمة ل(Z) كانت في عام 2016 بلغت (3.2955) لذلك ينبغي على ادارة المصرف التصرف بحذر ورفع معدلات الامان الى مستوى اعلى لضمان استمرارية نشاطها التجاري في ذلك العام.

ومما سبق ، يتضح من نتائج الجداول اعلاه التي تتعلق بقياس الاستمرارية للمصارف (عينة البحث) وفقا لأنموذج Altman للفترة المحددة من 2016-2022 ان الجزء الاكبر من المصارف يرجح استمراريته وذلك بسبب نجاح المصارف في ادارة اموالها ومتابعتها المستمرة لأنشطتها ويكون هذا المؤشر ايجابي لأجل تحقيق الاهداف التي تسعى اليها اغلب المصارف ، ماعدا المصرف الاهلي العراقي يرجح عدم استمراريته في عام 2022 وانه تعرض للتعثر المالي في نهاية الفترة المحددة من البحث ، وفي نفس الوقت هناك جزء من المصارف تقع في المنطقة الرمادية التي يصعب تحديد وضعها المالي لأجل تحديد استمراريته ، لذلك ينبغي على ادارة المصارف التصرف بحذر ورفع معدلات الامان الى مستوى اعلى لضمان تحقيق استمراريته في ممارسة انشطتها التجارية.

المبحث الثالث

3-4 اختبار فرضيات البحث وتفسير النتائج

بعد الانتهاء من قياس المتغيرات المستخدمة في البحث والتي تم عرضها ومناقشتها في المبحث السابق، ولغرض توفير البيانات بشكل مناسب لاختبار الفرضيات قامت الباحثة بترميز البيانات لغرض إدخالها الى البرنامج الاحصائي المستخدم وكالاتي:-

جدول (52) ترميز متغيرات البحث

ت	اسم المتغير	نوع المتغير	الترميز
1	التخصص المهني للمدقق	مستقل	AP
2	الأداء المالي	وسيط	FP
3	استمرارية الشركة	تابع	FGC

المصدر: من اعداد الباحثة

ولغرض توفير الأرضية المناسبة لاختبار الفرضيات قامت الباحثة بفحص سلامة البيانات والتأكد من صلاحيتها للاختبار وذلك من خلال التأكد من عدم وجود قيم مفقودة في البيانات وفحصها للتوزيع الطبيعي وتكوين مصفوفة الارتباطات وكذلك التأكد من خلو مؤشرات المتغيرات المستقلة من التداخل الخطي فضلا عن اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وكالاتي:-

1- الإحصاء الوصفي

ويمكن تلخيص الإحصاء الوصفي لبيانات المتغيرات التي سيتم استخدامها في اختبار الفرضيات بالجدول الاتي:

جدول (53) الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
AP	83	.0065	2.0000	.064169	.2172324
FP	83	.3360	1.2350	.731277	.1682592
FGC	83	1.0295	10.8901	4.366863	2.3713858
Valid N (listwise)	83				

واهم ما يلاحظ من الجدول اعلاه ان حجم العينة لجميع المتغيرات هو (83) مشاهدة وان القيم السليمة Valid N (listwise) كذلك تبلغ 83 مما يعني عدم وجود قيم مفقودة في بيانات جميع المتغيرات.

2- مصفوفة الارتباط

يبين الجدول الاتي مصفوفة الارتباط الثنائية بين متغيرات البحث :-

جدول (54) مصفوفة الارتباطات بين متغيرات البحث

Correlations				
		AP	FP	FGC
AP	Pearson Correlation	1		
	Sig. (2-tailed)			
	N	83		
FP	Pearson Correlation	.000	1	
	Sig. (2-tailed)	.997		
	N	83	83	
FGC	Pearson Correlation	.316**	-.501**	1
	Sig. (2-tailed)	.004	.000	
	N	83	83	83

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

وبين الجدول السابق معاملات الارتباط الثنائية بين المتغيرات والتي تعطينا نظرة أولية عن طبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرات.

2- اختبار التداخل الخطي

قبل اجراء تحليل اختبار الفرضيات تأكد الباحثة من عدم وجود مشكلة الترابط الخطي في بيانات المتغيرات المستخدمة في البحث وذلك من خلال اختبار التداخل الخطي Test Multicollinearity او ما يعرف بمقياس Diagnostics Collinearity، وذلك بالاسترشاد بمؤشرين هما معامل تضخم التباين Tolerance Factor Inflationary Variance (VIF) معامل القدرة على التحمل

جدول (55) اختبار التداخل الخطي للمتغير المستقل والمتغير الوسيط

Variable	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
AP	1.0	1.0
FP	1.0	1.0

ويبين الجدول اعلاه ان جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) اقل من (5)، وان جميع قيم معامل القدرة على التحمل Tolerance اكبر من (0.1) وهذا يشير الى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في بيانات المتغيرات وهو شرط من شروط اجراء تحليل الانحدار الخطي الذي سيستخدم لاختبار الفرضيات لاحقا.

3- اختبار استقرارية السلاسل (جذر الوحدة)

كما وتم التأكد من استقراريه السلسلة الزمنية لبيانات المتغيرات، من خلال فحص الاتجاه العشوائي في السلسلة الزمنية وإذا ما كانت السلسلة فيها أنماط منهجية صالحة للتنبؤ، او بمعنى اخر التأكد من ان التغير في الزمن لا يحدث تغيرا في شكل التوزيع للسلسلة الزمنية، اذ أن الهدف من تحليل استقرارية السلاسل الزمنية هو الحصول على وصف دقيق يتمثل باكتشاف نمط الظاهرة المدروسة، وذلك بتسجيل القيم الماضية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترات زمنية معينة، وان استقرارية السلاسل الزمنية تعتمد على وجود وسط حسابي وتباين ثابتين تقريبا بمرور الزمن. اذ ان الاعتماد على متغيرات غير مستقرة يعطي نتائج مضللة بين متغيرات الدراسة، ويتم التأكد من ذلك من خلال اختبار جذر الوحدة Unit roots الذي في حالة وجوده في السلسلة فانه يجعل منها غير قابلة للتنبؤ، وباستخدام برنامج Eviews v10 كانت النتائج كالآتي: -

جدول (56) اختبار استقرارية السلاسل (جذر الوحدة) لمتغيرات البحث

Variable	T-Statistic	Prob	Result at level
0.000	-8.59872	AP	Stationary
0.0002	-4.65931	FP	Stationary
0.0196	-3.26932	FGC	Stationary

ويلاحظ من الجدول أعلاه ان مستوى معنوية (Prob) السلاسل الزمنية لبيانات جميع المتغيرات أصغر من 0.05 وبالتالي فأنها مستقرة عن المستوى، وهذا يعني ان تلك البيانات صالحة للاعتماد عليها للتنبؤ واجراء تحليل الانحدار لاختبار فرضيات البحث.

5 - اختبار التوزيع الطبيعي

كما قام الباحث بأجراء اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث وكانت النتائج كالآتي:-

جدول (57) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test				
		AP	FP	FGC
N		83	83	83
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	.064169	.731277	4.366863
	Std. Deviation	.2172324	.1682592	2.3713858
Most Extreme Differences	Absolute	.398	.082	.117
	Positive	.398	.060	.117
	Negative	-.395-	-.082-	-.080-
Test Statistic		.398	.082	.117
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000 ^c	.200 ^{c,d}	.007 ^c
a. Test distribution is Normal.				
b. Calculated from data.				
c. Lilliefors Significance Correction.				
d. This is a lower bound of the true significance.				

يبين الجدول أعلاه ان معنوية الأداء (Sig) المالي FP تبلغ 0.2 وهي اكبر من 0.05 وهذا ما يشير الى ان بيانات الأداء المالي تتبع التوزيع الطبيعي، وعلى الرغم من النتائج تشير إلى أن معنوية باقي المتغيرات هي أقل من 0.05 مما يعني بشكل اولي عدم اقتراب بياناتها من التوزيع الطبيعي، الا انه استناداً إلى النظرية التي تقيد بأنه إذا ازد حجم العينة عن 30 مشاهدة فإنها تكون موزعة طبيعياً وصالحة للتحليل الإحصائي فقد اعتبر ان البيانات قد استوفت اختبار التوزيع الطبيعي لان حجم العينة يبلغ 83 مشاهدة (Sekaran & Bougie, 2013).

1-3-4 نتائج اختبار فرضية البحث

1-1-3-4 الفرضية الأولى " إن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص المهني للمدقق الخارجي في الأداء المالي "

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج "الانحدار الخطي" الاتي:-

$$FP_{it} = b_0 + b_1AP_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:-

b_0 = ثابت معادلة الانحدار والتي تمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر.

b_1 = الميل، ويستخدم لقياس نوع ومقدار التأثير.

ϵ_{it} = اخطاء التقدير او ما تسمى بالبقاقي الإحصائية.

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (58) ملخص نموذج اختبار الفرضية الاولى

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.000 ^a	.000	-.012-	1.006
a. Predictors: (Constant), AP				
b. Dependent Variable: FP				

يبين الجدول اعلاه ملخص النموذج اعلاه model summary ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.00، وان معامل التحديد R Square بلغ 0.000 وهذا يعني عدم وجود أي ارتباط بين المتغيرين، وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 1.006 وكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الاحصائية.

جدول (59) تباين اعلاه الفرضية الاولى

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df ²	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1 ³	.000	.000	.997 ^b
	Residual	82.000	81 ⁴	1.012		
	Total	82.000	82 ⁵			
a. Dependent Variable: FP						
b. Predictors: (Constant), AP						

يبين الجدول اعلاه التباين اعلاه anova ان قيمة F المحسوبة بلغت 0.00 وهي اقل من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (81,1) والبالغة 3.98 عند مستوى دلالة 5%، وان مستوى معنوية

2 df تعني درجات الحرية وهي مختصر degrees of freedom وتمثل عدد القيم القابلة للتغير في حساب خاصية إحصائية ما . يعتمد حساب الخصائص الإحصائية المختلفة على مجموعة من المعلومات أو البيانات. يسمى عدد المعلومات المستقلة عن بعضها والتي تدخل في حساب خاصية إحصائية معينة.

³ تشير الى درجة الحرية الأولى والتي تساوي عدد المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار المستخدم في قياس الفرضية.

⁴ تشير الى درجة الحرية الثانية وتساوي مجموع درجتي الحرية مطروحا منها درجة الحرية الأولى.

⁵ تشير الى مجموع درجتي الحرية الأولى والثانية وتساوي حجم العينة مطروح منها واحد.

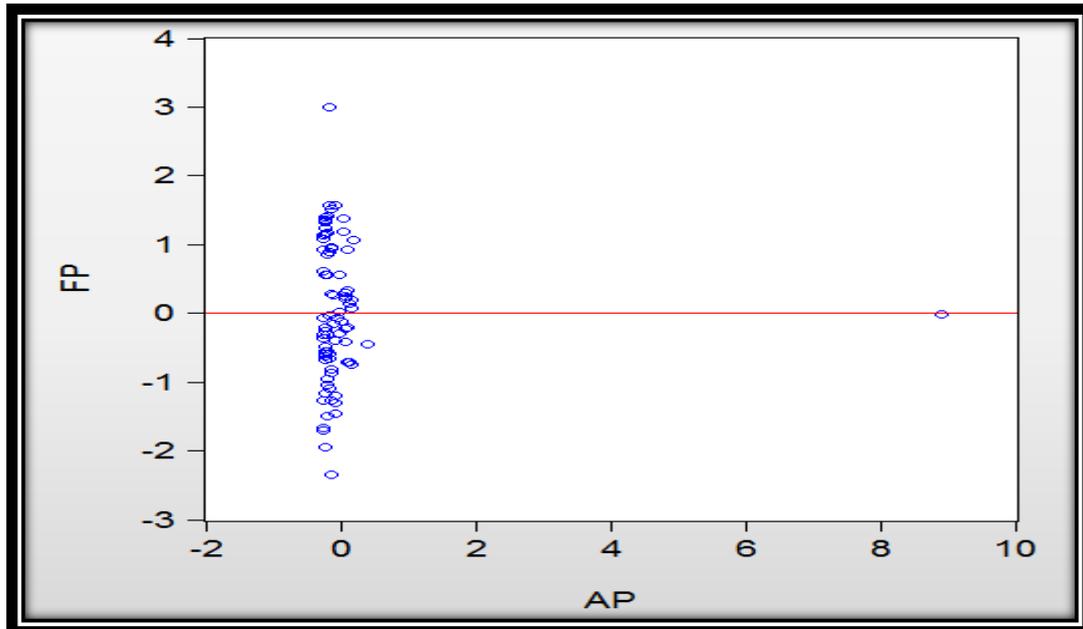
الاختبار Sig بلغت 0.997 وهي اكبر بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05.

جدول (60) معاملات دالة الانحدار للفرضية الاولى

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-6.875E-16	.110		.000	1.000
	AP	.000	.111	.000	.004	.997

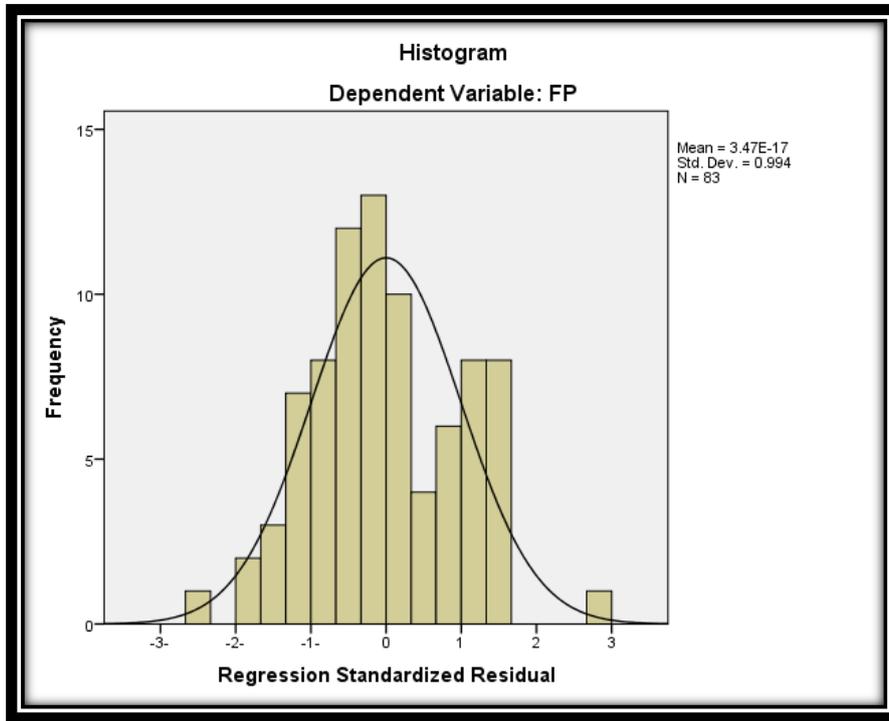
a. Dependent Variable: FP

اهم ما بينه الجدول أعلاه ان قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 0.00 والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B), وتشير القيمة أعلاه الى انه ليس للمتغير المستقل أي تأثير في المتغير الوسيط، وان مستوى معنوية احصاءة T بلغت 0.997 وهي اكبر بكثير من 0.05 وبالتالي فإن بيانات العينة أظهرت دليلا مقنعا على رفض فرضية البحث لعدم ثبوت الأثر احصائيا، والشكل الاتي يؤكد عدم وجود علاقة بين المتغيرين من خلال الاتجاه الافقي للمنحنى:



شكل (11) علاقة التأثير للتخصص المهني للمدقق في الأداء المالي

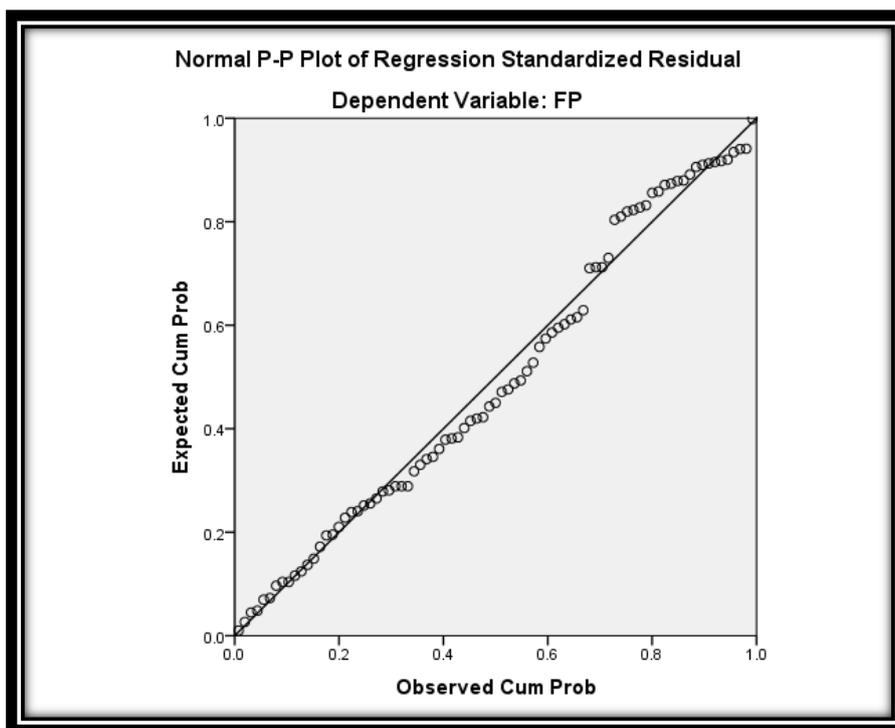
ويعرض الشكل الآتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية⁶ لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة.



شكل (12) المدرج التكراري لبواقي الفرضية الاولى

ويبين الشكل الآتي استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني من خلاله والذي يبين توزع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت ان البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي.

⁶ يبنى تحليل الانحدار على أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً عند كل النقاط للمتغير المستقل، وهذا يعني أنها تتغير من سالب لموجب حول قيمة الصفر بشكل توزيع طبيعي وبحيث يكون مجموعها صفراً.



الشكل (13) التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الاولى

2-1-3-4 الفرضية الثانية " إن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص المهني للمدقق الخارجي في استمرارية الشركة"

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج "الانحدار الخطي" الاتي:-

$$FGC_{it} = b_0 + b_1fP_{it} + \varepsilon_{it}$$

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالاتي:-

جدول (61) ملخص نموذج اختبار الفرضية الثانية

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.316 ^a	.100	.089	.955
a. Predictors: (Constant), AP				
b. Dependent Variable: FGC				

يبين الجدول اعلاه ملخص النموذج اعلاه model summary ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.316, وان معامل التحديد R Square بلغ 0.10 وهو يمثل القوة التفسيرية للنموذج، أي ان المتغير المستقل يفسر 10% من التباين الحاصل في المتغير التابع، وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير

Std. Error of the Estimate كان 55.09 وكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الاحصائية.

جدول (62) تباين اختبار الفرضية الثانية

ANOVA ^a						
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	8.191	1	8.191	8.990	.004 ^b
	Residual	73.809	81	.911		
	Total	82.000	82			
a. Dependent Variable: FGC						
b. Predictors: (Constant), AP						

يبين الجدول اعلاه التباين ل anova ان قيمة F المحسوبة بلغت 8.990 وهي اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (1,81) والبالغة 3.98 عند مستوى دلالة 5%. وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.004 وهي اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05، وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الاحصائي المستخدم لاختبار الفرضية.

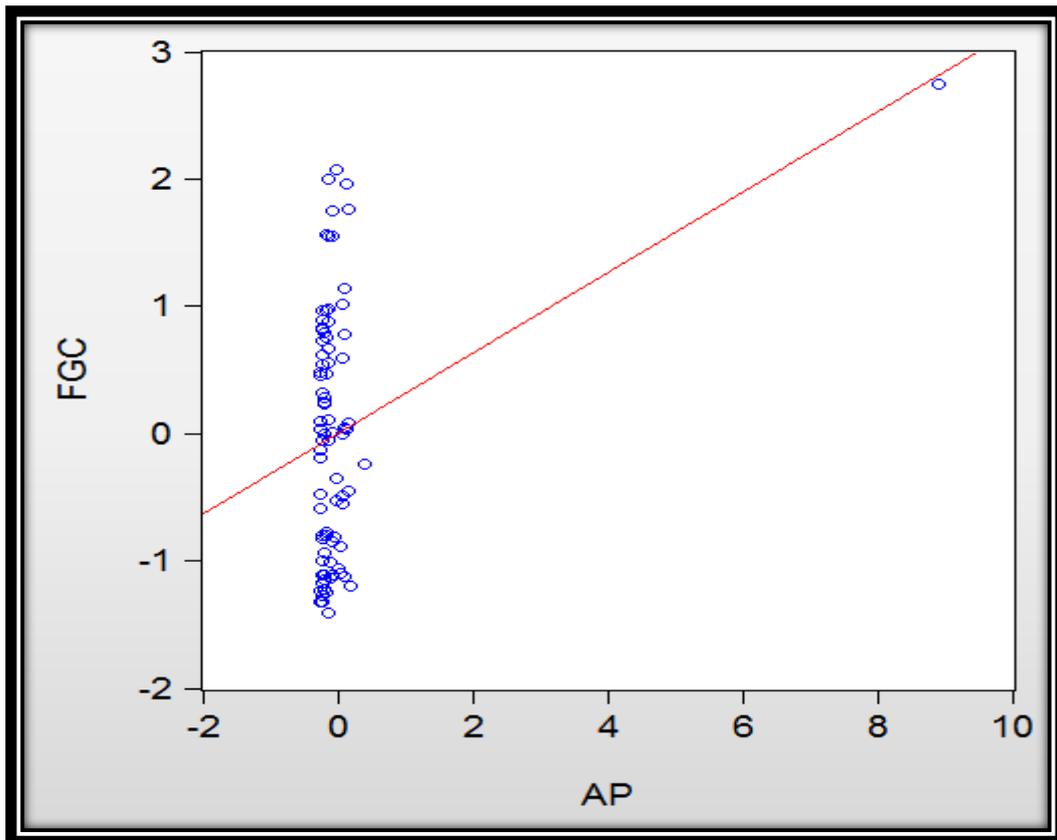
جدول (63) معاملات دالة الانحدار للفرضية الثانية

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.783E-16	.105		.000	1.000
	AP	.316	.105	.316	2.998	.004
a. Dependent Variable: FGC						

اهم ما يبينه جدول معاملات دالة الانحدار **Coefficients** ان قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 0.316 والتي تبين تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة الموجبة للمعامل B_1 الى ان هنالك تأثير طردي بين المتغيرين المستقل والتابع او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل (التخصص المهني للمدقق الخارجي) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى الزيادة بمقدار 31.6% في المتغير التابع (استمرارية الشركة) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى، ويمكن تفسير ذلك حيث ان وجود مدقق متخصص يمثل صمام الامان للمستثمرين والمساهمين من مستخدمي

المعلومات في الشركات حيث كلما زادت استقلالية وموضوعية المدقق المتخصص مهنيًا زادت درجة ثقتهم وامانهم اكثر بهذه المعلومات التي قام المدقق بالتأكد من دقتها وصحتها والتصديق عليها ، ويلاحظ من الجدول أعلاه أيضا ان مستوى معنوية احصاءة T للمتغير المستقل بلغت 0.004 وهي اقل بكثير من الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05 وهذا يعني ان بيانات العينة قد وفرت دليلا مقنعا على قبول الفرضية لثبوت الاثر احصائيا.

والشكل الاتي يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين من خلال الاتجاه الصاعد للمنحنى:

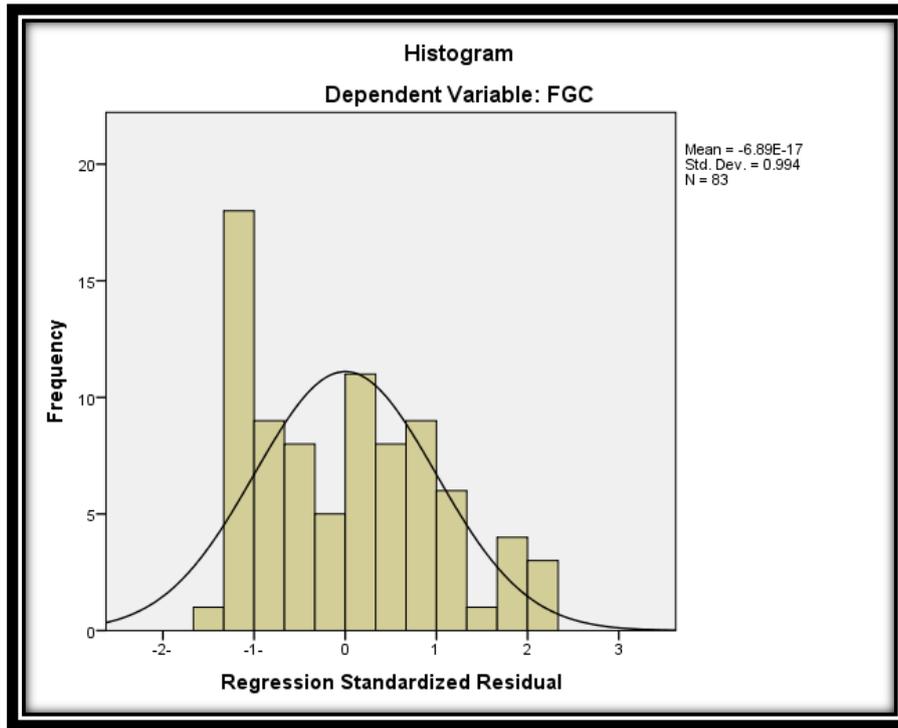


شكل (14) علاقة التأثير للتخصص المهني للمدقق في استمرارية الشركة

ويمكن اعادة صياغة معادلة الانحدار التي اعتمدت في اختبار الفرضية على ضوء النتائج التي تم التوصل اليها والتي يمكن استخدامها لغرض التنبؤ بالشكل الاتي:-

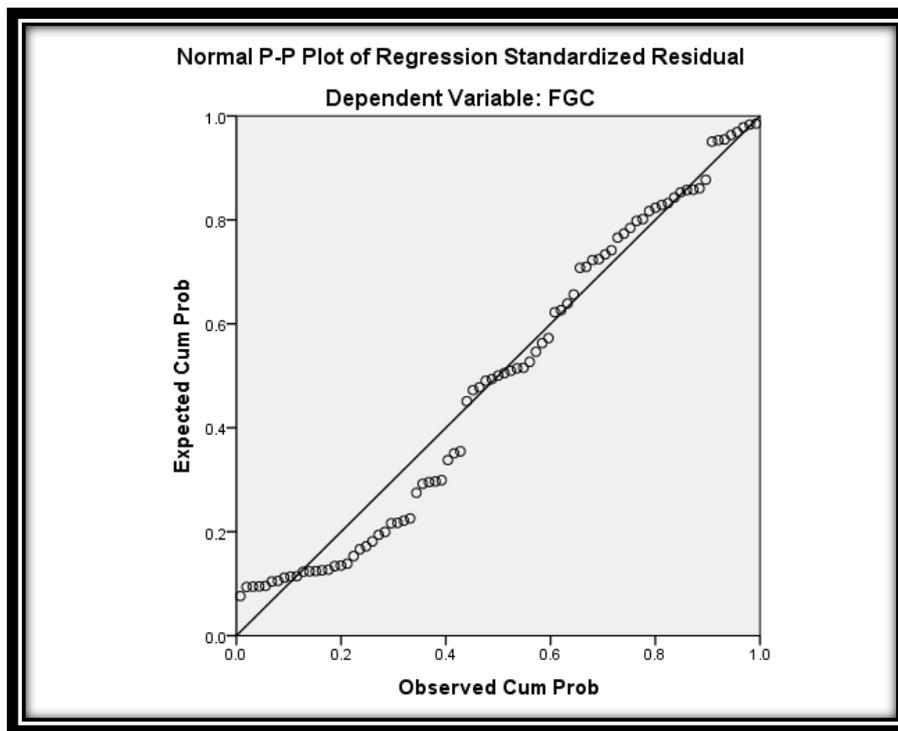
$$FGC = 4.783E-16 + 0.316 * AOP$$

ويعرض الشكل الاتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة.



شكل (15) المدرج التكراري لبواقي الفرضية الثانية

ويبين الشكل الآتي استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني من خلال والذي يبين توزيع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت ان البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي.



شكل (16) التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الثانية

3-1-3-4 الفرضية الثالثة " ان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للأداء المالي في استمرارية الشركة"

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج "الانحدار الخطي" الآتي:-

$$FGC_{it} = b_0 + b_1FP_{it} + \varepsilon_{it}$$

وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (64) ملخص نموذج اختبار الفرضية الثالثة

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.501 ^a	.251	.241	.871
a. Predictors: (Constant), FP				
b. Dependent Variable: FGC				

يبين الجدول اعلاه ملخص النموذج اعلاه model summary ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.501, وان معامل التحديد R Square بلغ 0.251 وهو يمثل القوة التفسيرية للنموذج، أي ان المتغير الوسيط يفسر 25.1% من التباين الحاصل في المتغير التابع، وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 871.0 وكلما انخفض هذا النوع من الأخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الإحصائية.

جدول (65) تباين اختبار الفرضية الثالثة

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	20.553	1	20.553	27.093	.000 ^b
	Residual	61.447	81	.759		
	Total	82.000	82			
a. Dependent Variable: FGC						
b. Predictors: (Constant), FP						

يبين الجدول اعلاه التباين اعلاه anova ان قيمة F المحسوبة بلغت 27.093 وهي اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (1,81) والبالغة 3.98 عند مستوى دلالة 5%. وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05, وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الإحصائي المستخدم لاختبار الفرضية.

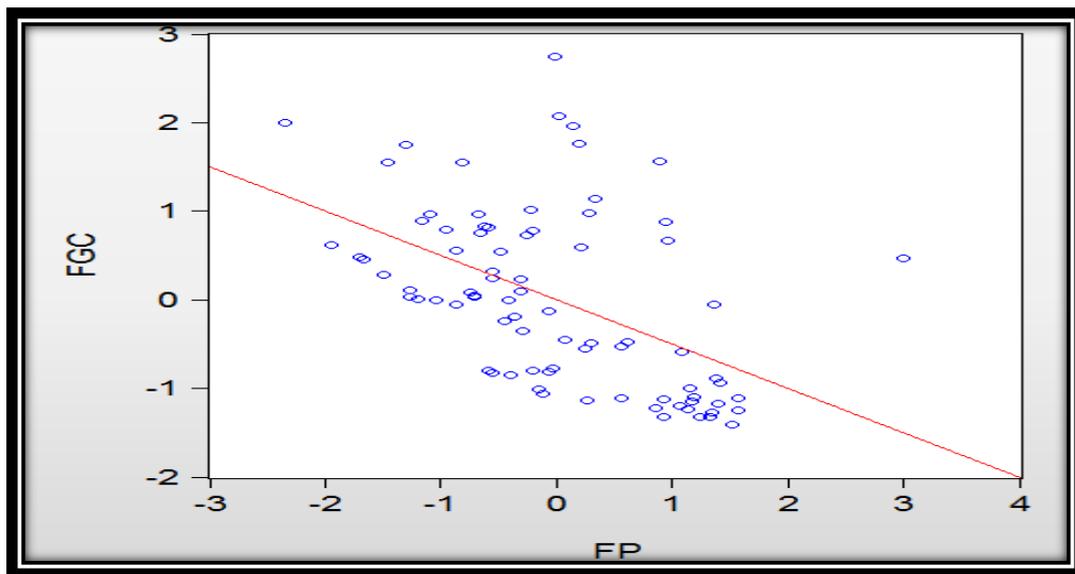
جدول (66) معاملات دالة الانحدار للفرضية الثالثة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.052E-16	.096		.000	1.000
	FP	-.501	.096	-.501	-5.205	.000

a. Dependent Variable: FGC

اهم ما يبينه جدول معاملات دالة الانحدار **Coefficients** ان قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 0.501 والتي تبين تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع (بواسطة المعامل B), وتشير القيمة السالبة للمعامل B_1 الى ان هنالك تأثير طردي بين المتغيرين الوسيط والتابع او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير الوسيط (الأداء المالي) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى النقصان بمقدار 50.1% في المتغير التابع (استمرارية الشركة) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى وتعزو الباحثة سبب ظهور التأثير بشكل عكسي الى انخفاض الأداء المالي للغالبية العظمى للمصارف (عينة البحث) من خلال ظهور قيمة Tobin Q اقل من الواحد الصحيح في تلك المصارف، ويلاحظ من الجدول أعلاه أيضا ان مستوى معنوية احصاءة T للمتغير المستقل بلغت 0.000 وهي اقل بكثير من الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05 وهذا يعني ان بيانات العينة قد وفرت دليلا مقنعا على قبول الفرضية لثبوت الاثر احصائيا.

والشكل الاتي يؤكد العلاقة العكسية بين المتغيرين من خلال الاتجاه النازل للمنحنى:

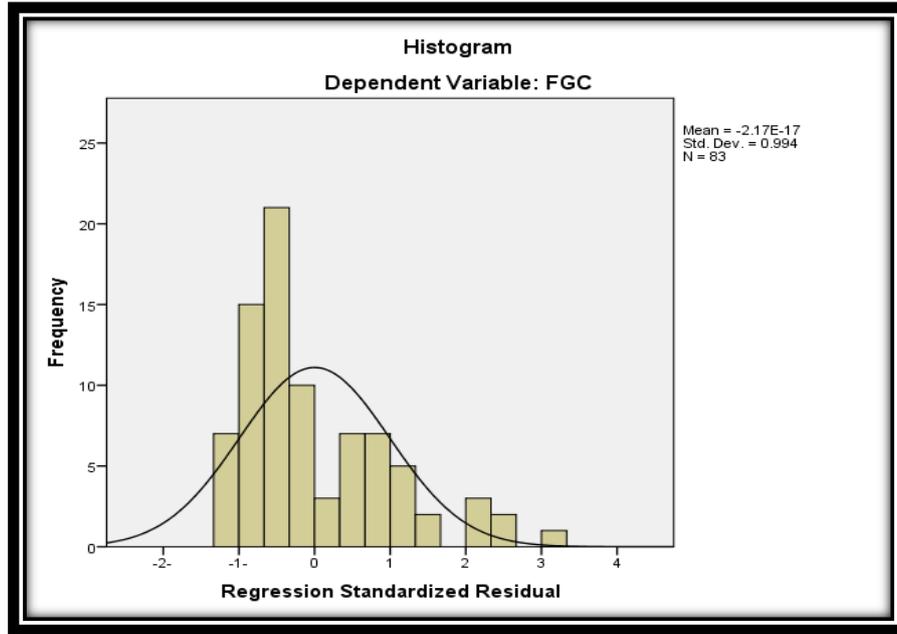


شكل (17) علاقة التأثير للأداء المالي في استمرارية الشركة

ويمكن اعادة صياغة معادلة الانحدار التي اعتمدت في اختبار الفرضية على ضوء النتائج التي تم التوصل اليها والتي يمكن استخدامها لغرض التنبؤ بالشكل الاتي:-

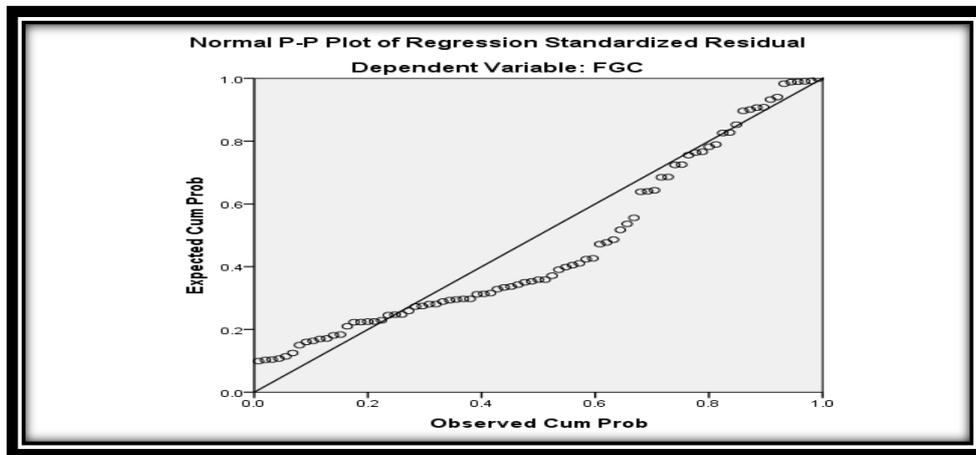
$$FGC = 1.052E-16 + 0.501 * FP$$

ويعرض الشكل الاتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة.



شكل (18) المدرج التكراري لبواقي الفرضية الثالثة

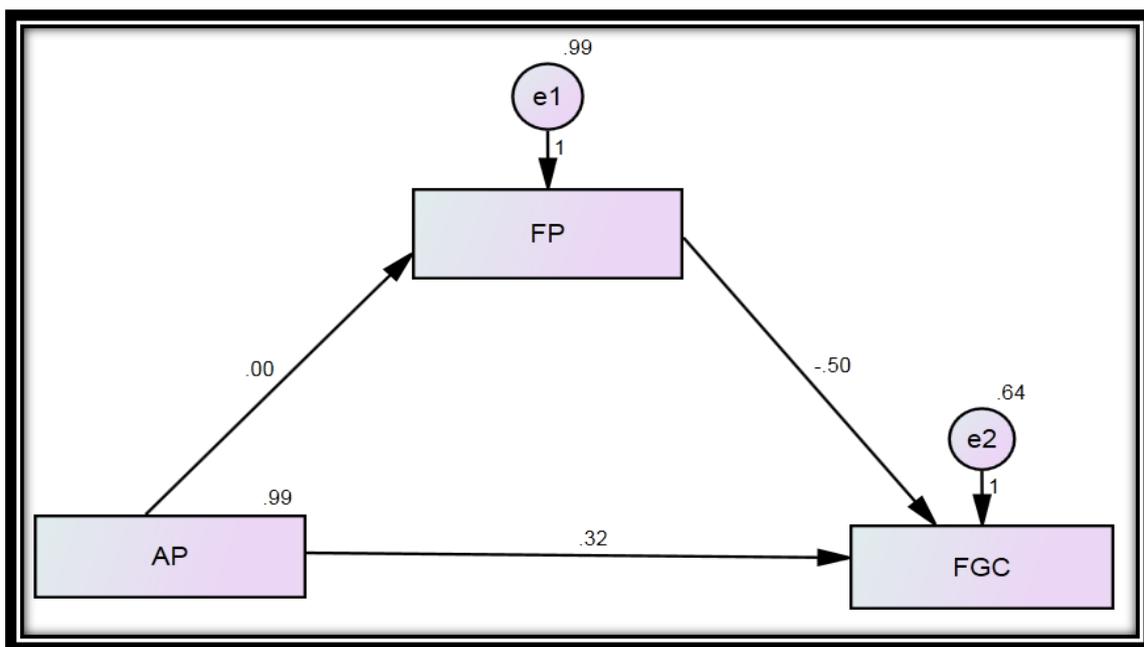
ويبين الشكل الاتي استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني من خلال والذي يبين توزع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت ان البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي.



الشكل (19) التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الثالثة

4-1-3-4 الفرضية الرابعة: " ان تأثير التخصص المهني للمدقق الخارجي في استمرارية الشركة ينعكس بشكل دال احصائيا من خلال الأداء المالي ".

لاختبار هذه الفرضية سيتم استخدام تحليل المسار Path Analysis وهو تحليل يأخذ بنظر الاعتبار التأثير الإجمالي والمتكامل للمتغير المستقل مباشرة في المتغير التابع ، وكذلك تأثير المتغير المستقل في المتغير الوسيط وانعكاسه على المتغير التابع وباستخدام برنامج Amos الاحصائي كانت النتائج كما يأتي:-



الشكل (20) نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الرابعة

والجدول الاتي يبين نتائج الاختبار وفق برنامج Amos:-

جدول (67) نتائج اختبار الفرضية الرابعة

Regression Weights: (Group number 1 - Default model)						
Path			Estimate	S.E.	C.R.	P
FP	<---	AP	0	0.11	0.004	0.997
FGC	<---	FP	-0.501	0.089	-5.628	0.000
FGC	<---	AP	0.316	0.089	3.554	0.000

نلاحظ من الجدول أعلاه ان نتائج تحليل المسار (والتي تبين التأثير المدمج او المتكامل) لا تختلف عن نتائج التحليل الفردي للتأثير بين المتغيرات، فالمتغير المستقل (التخصص المهني للمدقق الخارجي)

لاتزال غير مؤثر بشكل معنوي من الناحية الاحصائية في المتغير الوسيط (الأداء المالي) لان مستوى معنويتها (P-Value) بلغت 0.997 وهي اكبر من 0.05. وان المتغير المستقل لايزال مؤثرا من الناحية الإحصائية في المتغير التابع (استمرارية الشركة) لان مستوى معنويته بلغت 0.000 وهي اقل من 0.05، وان تأثير المتغير الوسيط (الأداء المالي) في المتغير التابع استمرارية الشركة لايزال تأثير معنوي احصائيا لان مستوى معنويته تبلغ 0.000 وهي اقل من 0.05، وهذا يعني ان للمتغير المستقل (التخصص المهني للمدقق الخارجي) تأثير مباشر في المتغير التابع (استمرارية الشركة) ولا ينعكس تأثيره من خلال المتغير الوسيط (الأداء المالي) أي لا توجد وساطة، وبالتالي يتم رفض فرضية البحث.

ولتوضيح نتيجة اختبار الفرضية الرابعة التي توضح ان التخصص المهني للمدقق الخارجي يكون له تأثير مباشر على استمرارية الشركة بدون وجود المتغير الوسيط (الاداء المالي) احيانا هذه النتيجة تكون مقنعة ولغرض تحديد مدى قدرة الشركة على الاستمرارية يجب ان يكون لدى المدقق المتخصص مهنية كفاءة وخبرة مهنية كافية التي يكتسبها من خلال تخصصه في مجال مهنته وان هذه المعرفة والخبرة تؤثر على حكمه المهني بشأن الاستمرارية وان يكون لديه معرفة كافية بطبيعة عمل ونشاط الشركة وتقييم ادائها ومعرفة وضعها المالي ، فضلا عن التخطيط الجيد لعملية التدقيق التي توهمه في تحديد مدى قابلية الشركة على بقاؤها واستمرارها .

وفقا لما تقدم من خلال المؤشرات التي ظهرت لدينا من جراء قياس متغيرات البحث الثلاثة، فيما يتعلق بالمتغير المستقل اظهرت نتائج البحث ان عدد مكاتب وشركات التدقيق التي قامت بتدقيق التقارير المالية للمصارف المختارة في عينة البحث المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث الممتدة ما بين 2016-2022 هي 54 مكتب وشركة تدقيق من مجموع 76 مكتب وشركة تدقيق (ولجميع القطاعات)، ما معناه ان مكاتب وشركات التدقيق شكلت نسبة 71% ويمكن تفسير ذلك ان اغلب مكاتب وشركات التدقيق تميل بشكل كبير نحو التخصص في قطاع معين ، وتعد هذه النسبة نسبة كبيرة للتخصص في هذا القطاع (قطاع المصارف) مقارنة بالقطاعات الاخرى التي تكون اقل نسبة من ذلك ، فضلا عن اختلاف مستويات التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق خلال فترة البحث الممتدة ما بين 2016-2022، اما بالنسبة لقياس الاداء المالي حسب انموذج Tobin Q فقد بينت نتائج البحث ان اغلب المصارف (عينة البحث) كانت مؤشرات غير جيدة لأنها كانت اقل من المعيار المحدد (1) الصحيح ، وان قيمها السوقية كانت اقل من قيم موجوداتها وهذا يعني انخفاض الاداء لأغلب المصارف عينة البحث باستثناء مصرف عبر العراق فقد حقق حسب انموذج Q (1.235) في عام 2022 اي وفق المعيار المحدد، وكان اداء المصرف جيد في ذلك العام حيث كانت القيمة السوقية لاسهم المصرف مع المطلوبات عالية تجاوزت قيم موجوداته، مما يدل على نجاح ادارة المصرف في ادارة ومتابعة أنشطة المصرف والتي يكون لها اثر في تحسن وضعه المالي، ومن حيث التفضيل بين المصارف عينة البحث فقد حقق

مصرف الاقليم التجاري حسب انموذج Tobin Q نسبة بلغت (0.947) بذلك يكون ادائه اعلى من المتوسط مقارنة بالمصارف الاخرى بسبب التزام المصرف بتطبيق معايير الابلاغ المالي بالإضافة الى تجاوز الازمات الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد ، فضلا عن اعتماد المصرف على نشر تقارير الحوكمة، وفيما يخص الاستمرارية للمصارف المختارة في عينة البحث فقد اظهرت نتائج البحث ان هناك تباين فيها لكن اغلب النتائج للمصارف كانت تشير الى الاستمرارية و اشارت النتائج ان اعلى درجة ل (Z) التي تشير الى الاستمرارية للمصارف خلال فترة البحث كانت لدى مصرف عبر العراق ومصرف سومر ومصرف الائتمان على التوالي هذا يعني ان هذه المصارف كانت ناجحة في ادارة اموالها وجادة في عملها ومتابعتها المستمرة لأنشطة المصرف في تجنب المخاطر او اي شيء يعيق استمراريته، في حين كان هناك مصرف واحد للفترة الأخيرة من البحث لعام 2022 وهو المصرف الاهلي كان يعاني من عدم الاستمرارية وهذا يعود الى الاداء السيئ للمصرف لذلك يجب على ادارة المصرف بعد تلك الفترة العمل بجدية من اجل اعادة نسبة الامان للمصرف في الأعوام اللاحقة بشكل يضمن بقاءه واستمراريته، اما المصارف التي كانت في المنطقة الرمادية والتي من الصعب فيها تحديد الوضع المالي للمصرف كانت لدى مصرفي الشرق الاوسط ومصرف بغداد .

بعد الانتهاء من قياس متغيرات البحث الثلاثة فضلاً عن اجراء اختبار فرضيات البحث والوصول الى النتائج وتفسيرها سيتناول الفصل اللاحق والاخير الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثة والتوصيات.

الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

1-5 الاستنتاجات

يبين هذا المبحث اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث بجانبه النظري والعملية وهي:

1. يعد التخصص المهني للمدقق احد الادوات المهمة للارتقاء بكفاءة ادائه المهنية ويمكن ان تساعد الكفاءة العلمية والمهنية للمدقق على التخطيط الفعال لعملية التدقيق واكتشاف الغش والتلاعب وزيادة درجة دقة تقديره لمخاطر التدقيق، كما يمكن ان يساهم التخصص في دعم تطبيق ومواكبة معايير التدقيق الدولية المتعلقة بمعرفة وفهم طبيعة نشاط الشركة والبيئة التي يعمل فيها.
2. يؤدي التخصص المهني للمدقق الخارجي دوراً هاماً في تعزيز اداء الشركة لكونه يساهم في الحفاظ على الثقة في مصداقية ونزاهة التقارير المالية وذلك من خلال المعرفة والكفاءة المهنية للمدقق التي تزيد من قدرته في الكشف عن التصرفات غير القانونية بالتقارير المالية التي تخلق نوعاً من الثقة لدى الاطراف ذات العلاقة مما يعكس ايجاباً على اداء الشركة وتقدمها واستمراريتها.
3. يحقق التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق ميزة تنافسية عندما يكون لديها نظام معلومات متكامل وأنظمة رقابة فعالة ومعايير مهنية عند تنفيذ خدمة التدقيق في نشاط معين مقارنة مع مكاتب وشركات التدقيق غير المتخصصة في تطبيق تلك الأنظمة والمعايير في هذا النشاط.
4. تعددت وجهات النظر حول تحديد عناصر التخصص المهني للمدقق فمنهم من يرى هو امتلاك الشخص الذي يؤدي المهمة المعرفة والخبرة المهنية في نشاط معين، بينما يؤكد الاخر هو حصول المدقق على حصة سوقية كبيرة اي مدى سيطرة المدقق على عمليات التدقيق ، الا انها وبشكل عام يتفق الجميع امتلاك المدقق المعرفة العلمية المتأتية من تعليمه الجامعي الذي يعد مرتكز اساسي وضرورة حتمية بالإضافة الى الخبرة المهنية المكتسبة من الممارسة المستمرة لعمله وتقاس بعدد السنوات التي يقضيها في مجال التدقيق، فضلا عن امتلاكه للمهارات الشخصية ويحتاج الى التدريب المستمر الذي يتركز بأشراك العاملين في اقامة دورات تدريبية من اجل اعداد موظفين مؤهلين قادرين على تلبية متطلبات سوق العمل خلال القرن الواحد والعشرين.
5. يعد الاداء المالي من أهم المقومات الرئيسية للشركات التي يمكن من خلاله تقييم الوضع المالي للشركة فهو يمثل نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لتقييم ادائها، كما يعد العامل الاكثر اسهاما في تحقيق الهدف الرئيسي للشركة وهو البقاء والاستمرار

6. ان فرض الاستمرارية يعد من الفروض المحاسبية التي تتطلب القيام بعملية القياس المحاسبي للأحداث والمعاملات الخاصة بالشركة على اساس انها مستمرة في ممارسة جميع انشطتها خلال المستقبل المنظور.

7. تتمتع مكاتب التدقيق المتخصصة بقدرة افضل على التدقيق وكشف عمليات الاحتيال المالي بالتقارير المالية مقارنة بنظيراتها من مكاتب التدقيق غير المتخصصة وذلك من خلال معرفتها وخبرتها المهنية في مجال عملها التي تساعدها بالتعامل مع المواقف بأكثر كفاءة وفاعلية.

8. تساهم الابعاد الايجابية للتخصص المهني المتمثلة (بالكفاءة المهنية للمدقق، ومعرفته بنشاط الشركة، وجودة قرارات التخطيط لعملية التدقيق) في التنبؤ باستمرارية الشركة .

9. تتفق اغلب وجهات النظر ان الوضع المالي الجيد للشركة يعد مؤشر ايجابي للاستمرارية لكن في حالة نقص التمويل وعدم تحقيقها للأرباح يعد مؤشراً قوياً على عدم القدرة على الاستمرارية.

10. نظراً لأهمية استمرارية الشركة بالنسبة لجميع الجهات المهتمة بنشاطها، لا ينبغي ان يقتصر تقييم الاستمرارية على المدقق والادارة فقط بل من الضروري ان يقوم كل طرف مستفيد مثل المستثمرين والمقرضين بأجراء تقييم خاص به للاستمرارية وحسب المعلومات المتوفرة لديه حتى يتمكن من اتخاذ

قرارات سليمة.

11. ان ظهور أي مؤشرات التي تهدد بعدم الاستمرارية لا بد من ادراك الجهات المستفيدة في انها تمثل بمثابة عوارض لمرض وليس بالضرورة تؤدي الى تصفية الشركة وانهاء حياتها وانما يجب اتخاذ الاجراءات او التدابير اللازمة ليتم معالجتها دون تفاقمها مستقبلاً

12. لم تشر ادلة التدقيق العراقية الى نوع الرأي الذي يطرحه المدقق في تقريره فيما يخص شكوكه حول استمرارية الشركة كما انها لم تتناول اي قواعد او مبادئ يسترشد بها المدقق في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية .

13. اظهرت النتائج التطبيقية للبحث ان عدد مكاتب وشركات التدقيق التي عملت بتدقيق التقارير المالية للمصارف المختارة في عينة البحث وفق الحصة السوقية المرجحة خلال فترة البحث هي 54 مكتب وشركة تدقيق من اصل 76 مكتب وشركة ولكل القطاعات اي بمعنى ان عدد مكاتب وشركات التدقيق شكلت ما يقارب 71% وبذلك فأن اغلب مكاتب وشركات التدقيق تميل بشكل كبير نحو التخصص في قطاع معين، كما اظهرت النتائج التطبيقية للبحث وجود مستوى مقبول من التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي عملت على تدقيق التقارير المالية للمصارف (عينة البحث) والتي شكلت نسبة 71% في قطاع المصارف والذي يعد مؤشر ايجابي للارتقاء

بالكفاءة المهنية للمدققين ويزيد من قدرة وكفاءة المدققين في الكشف عن الاحتيال المالي وتخفيض مخاطر التدقيق الا انه لم يؤثر على تقدم وتحسن اداء الشركة.

14. اظهرت النتائج التطبيقية للبحث باستخدام نموذج Altman ان قيمة (Z) في اغلب المصارف عينة البحث تشير الى الاستمرار في انشطتها، وهذا ما يؤكد الواقع الفعلي للمصارف بانها مستمرة في ممارسة انشطتها، حيث تمكنت الادارة فيها من تجنب المخاطر وتجاوز المؤشرات السلبية التي تهدد استمراريتها

15. اظهرت النتائج التطبيقية للبحث تدني قيم Tobin Q فكانت اغلب المصارف عينة البحث مؤشرات ادائها ضعيفة لأنها اقل من المعيار المحدد (الواحد الصحيح) وان قيمها السوقية كانت اقل من قيم موجوداتها ويفسر ذلك كدلالة على انخفاض القيمة السوقية للمصرف فضلاً عن انخفاض الاداء فيها وهذا يؤثر على استمراريتها وقد تعاني من مشاكل في الاستمرارية الا ان المصارف مستمرة في عملها في الواقع الفعلي لكنها تبقى تراوح في مكانها ولم تشهد اي تقدم وتحسن في ادائها فهي تفتقر الى وضع خطط واستراتيجيات فعالة لكي تساهم في تحسن ادائها

16. اشارت النتائج التطبيقية للبحث وجود تأثير طردي للتخصص المهني للمدقق الخارجي على استمرارية الشركة ويمكن توضيح ذلك ان وجود مدقق متخصص يمثل صمام الامان لأصحاب المصلحة من المستثمرين في الشركات حيث كلما زادت استقلالية وموضوعية المدقق المتخصص الذي قام بتدقيق التقارير المالية والتأكد من صحتها وسلامتها زادت درجة ثقتهم بتلك المعلومات المتضمنة في التقارير المالية

17. اظهرت نتائج التحليل الاحصائي الى انه ليس هناك اي تأثير للتخصص المهني للمدقق الخارجي في الاداء المالي، كما ان الاداء المالي يؤثر عكسياً في استمرارية الشركة، ويعزى سبب ذلك لانخفاض الاداء المالي للغالبية العظمى للمصارف عينة البحث.

18. اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود تأثير مباشر للتخصص المهني للمدقق الخارجي في استمرارية الشركة، ولا ينعكس تأثيره من خلال المتغير الوسيط (الاداء المالي).

المبحث الثاني

2-5 التوصيات

بعد التطرق الى الاستنتاجات التي توصل اليها البحث يمكن تحديد مجموعة من التوصيات التي توصي بها الباحثة وكالاتي:

1. ضرورة تأكيد ومتابعة سوق العراق للأوراق المالية للمصارف وباقي القطاعات الاقتصادية على اهمية تكليف مكاتب وشركات التدقيق المتخصصة وذلك لكفاءتهم المهنية وقدرتهم في الكشف عن المخالفات وتقييم مخاطر التحريف الجوهري وممارسات الادارة في التلاعب بالأرباح بما يساهم في تعزيز الافصاح والشفافية بالتقارير المالية والذي ينعكس بدوره في تعزيز اداء الشركة من جهة وتحسن سمعتها في سوق الأوراق المالية من جهة اخرى وبذلك يزيد من فرص استمرارها وبقاؤها.
2. يجب على شركات ومكاتب التدقيق في العراق القيام بتنسيق فيما بينها وبين المنظمات المهنية بوضع برامج تدريبية لأعضائها ولمكاتب التدقيق واقامة ورش عمل متخصصة وعقد ندوات للتعريف بأهمية التخصص المهني وآلية تطبيقه وذلك بهدف الارتقاء بجودة الاداء المهني وزيادة الثقة في المهنة.
3. تشجيع وتركيز الاهتمام على القيام بالتخصص المهني والمناداة به من اجل تعزيز الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين بجودة عمليات التدقيق التي تقوم بها المكاتب وشركات التدقيق المتخصصة خاصة بعد التوسع الذي شهده الاقتصاد العراقي والنمو وتوسع الشركات المساهمة الخاصة وتحول الاستثمار الى القطاع الخاص.
4. ضرورة قيام المدقق المتخصص بإعطاء تحذيرات او مؤشرات واضحة المعالم في تقريره بشكل واضح وصريح عن فرض الاستمرارية للمصارف المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية
5. نظرا لأهمية معرفة الاستمرارية بالنسبة للجهات المستفيدة من الشركة لا ينبغي ان يقتصر تقييم الاستمرارية على المدقق الخارجي والادارة فقط بل من الضروري ان تقييم الاستمرارية من كل طرف مستفيد له علاقة بالشركة من المستثمرين بالاعتماد على المعلومات المتوفرة لديه حتى يتمكن من اتخاذ قرارات رشيدة.
6. ضرورة دعم الكفاءة المهنية للمدقق على مستوى التنظيم المهني عن طريق وضع سياسات وخطط واجراءات وبرامج تطويرية ومتابعة تحديثها وتنفيذها بصورة مستمرة بما يضمن الارتقاء بمستوى الاداء المهني للمدقق والذي بدوره ينعكس بالإيجاب على جودة مهنة التدقيق

- ويساعد في تقديم خدمات ذات جودة عالية والتي ينعكس اثره على سمعة الشركة محل التدقيق وادائها.
7. ينبغي على الادارة بمستوياتها المختلفة ايجاد السبيل الملائم لغرض التنبؤ بالاستمرارية للمصارف عينة البحث بشكل مبكر، ولابد من الاشارة ان الادارة لديها مؤشرات تساعد في عملية التنبؤ بالاستمرارية تعمل كجهاز انذار ينبه الجهات ذات العلاقة في تلك الشركات باتخاذ سلسلة قرارات ملائمة للحد من التعثر المالي.
8. ضرورة دراسة سبب ضعف اداء الكثير من المصارف (عينة البحث) واتخاذ الاجراءات لازمة لمعالجة التحديات وتطوير ادائها اذ لا بد من ادارة المصارف ان تحسن من خططها واستراتيجياتها والعمل على ايجاد الابتكارات الخاصة بمواردها للاستفادة منها بشكل كبير في تعظيم القيمة وتطوير ادائها وتحسن من حصتها السوقية.
9. يفضل ان تراجع ادارة سوق العراق للأوراق المالية حوكمة الشركات وضرورة الزام المصارف بتطبيق الحوكمة الفعالة او تطوير الحوكمة الحالية لما لها دور مهم في تحسين ادائها
10. ضرورة استخدام احد النماذج الكمية للتنبؤ بفرض الاستمرارية ويعد انموذج Altman احد النماذج المستخدمة للتنبؤ بالإنذار المبكر والقدرة على تشخيص المخاطر للمساعدة في التخطيط والاشراف وذلك للتحقق من الاستمرارية ومدى احتمالية تعرض الشركات للفشل المالي.
11. ينبغي على المدقق المتخصص مهنيا الافصاح في تقريره عن حقيقة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية فهي تقع ضمن مسؤولياته وخصوصا في الفترة التي تشهد فيها الشركة تراجع في ادائها لأنه يكون له تأثير مباشر على استمراريته.
12. ضرورة اعتماد المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على المقاييس الحديثة في تقييم ادائها ويعد انموذج (Tobin Q) من المقاييس الحديثة التي تستخدم للتنبؤ بأداء الشركة المستقبلي بشكل دقيق لكونه يعتمد على معيار يبين وضع الشركة المالي على عكس المقاييس التقليدية.
13. ضرورة دعم الكفاءة المهنية للمدقق على مستوى التنظيم المهني وشركات المحاسبة والتدقيق على حد سواء من خلال وضع الخطط والاجراءات والسياسات والبرامج التطويرية ومتابعة تنفيذها بصورة مستمرة بما يضمن الارتقاء بالمستوى المهني للمدقق والذي بدوره يكون له تأثير ايجابي على جودة المهنة ككل.
14. ضرورة تبني سياسة الاندماج من قبل شركات ومكاتب التدقيق المحلية من اجل مواجهة النقص الحاصل في القدرات البشرية والمهنية والاقتصادية في بيئة العمل.
15. اعلام اصحاب المصالح وجميع المهتمين بالتدقيق بأهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي وجعله معياراً رئيسياً عند اختيار المدقق لعملية التدقيق .

16. نظرا لأهمية البحث الحاجة الى اجراء المزيد من الابحاث المكملة للبحث الحالي وتطبيقها في قطاعات مختلفة من القطاعات الاخرى ومنها ما يأتي:

- اثر التخصص المهني للمدقق الخارجي على جودة التقارير المالية وانعكاسه على الاستمرارية
- دراسة اثر التخصص المهني لمدقق الحسابات على زيادة فاعلية رقابة لجان التدقيق وانعكاسه على جودة التقارير المالية .
- دور التخصص المهني للمدقق الخارجي في رفع التنمية المستدامة.
- اثر استخدام استراتيجيات التخصص المهني للمدقق الخارجي على جودة التدقيق للحد من ممارسات ادارة الارباح

المراجع والمصادر

المراجع العربية:

القرآن الكريم

أولاً : التقارير الرسمية والمعايير والقواعد المحاسبية:

1. التقارير المالية للمصارف عينة البحث للفترة من (2016-2022)
2. التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2016-2022)
3. دليل التدقيق (1)، "مسؤولية مراقب الحسابات عن الاحداث اللاحقة"، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق، 1997.
4. القاعدة المحاسبية 6، بشأن الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، العراق، 1995
5. -قانون الشركات العامة (21)، الوقائع العراقية، العدد 3689 في 1997/9/29

ثانياً : الكتب

1. جمعة، احمد، (2012)، "المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق" الطبعة الاولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
2. الخطيب، محمد محمود،(2009)،"الاداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات المساهمة"، المكتبة الوطنية، دار الحامد للنشر والتوزيع، العدد6، عمان، الاردن.
3. الزبيدي، حمزه محمود، (2011)، " التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، الطبعة الثانية، عمان، الاردن.
4. طالب، علاء فرحان و المشهداني، ايمان شيحان،(2011)،" الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزي، عمان، الاردن.
5. العواد، اسعد محمد علي وهاب،(2021)،" التدقيق المتقدم في اطار معايير التدقيق الدولية"، دار الكتب والوثائق ببغداد، الطبعة الاولى.
6. مسعود، جبران، (1992)،"معجم الرائد"، مطبعة دار العلم للملايين في بيروت، الطبعة السابعة.

ثالثاً : الرسائل والاطاريح

1. أبو شهاب، عزت هاني،(2018)،"مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان" رسالة ماجستير في المحاسبة، مقدمة الى كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
2. احمد، راميار رزكار،(2022)، "تقييم الاداء المالي وفق معيار تدقيق دولي 570 مع دراسة تطبيقية على مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 11، العدد2.
3. أمال، سحنون، (2021)، " دور نظام الحوافز في تحسين الاداء المالي دراسة على مؤسسة اقتصادية جزائرية"، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة محمد بوضياف، الجزائر
4. بو عزرية، هجيرة، و لندار، نبيلة،(2017)،" واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية في ظل التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) دراسة استبتيانية في جامعة الجيلالي بونعامة، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير .

5. الجبوري، حيدر جميل احمد،(2023)،" التكامل بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المالية لمحاسبة الاستدامة وتأثيرها في قيمة الشركة(بحث تطبيقي في المصارف التجارية والاستثمارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)" اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة كربلاء ،كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة.
6. جمعة، نادية خواجه موسى،(2016)،"دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في التنبؤ باستمرارية المنشآت الصناعية- دراسة تطبيقية ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة القانونية السودانية" أطروحة مقدمة الى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة والتمويل.
7. حجة، وليد يوسف،(2017)،" تقييم مدى التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الدولية المختصة بتنظيم استخدام عمل المدقق الداخلي والخبير من وجهة نظر مدقي الحسابات الخارجيين في الضفة الغربية بفلسطين"، رسالة ماجستير مقدمة الى عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس.
8. حرحوش، حمزة خالد،(2023)،" تأثير إدارة الأرباح على الأداء المالي في ظل الخبرة المالية لدى مجلس الإدارة-دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد -قسم المحاسبة.
9. حسين، مروة محمد،(2019)،" دور مراقب الحسابات في التحقق من تطبيق مؤشرات الشفافية واثرها في تحسين جودة التدقيق" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء، قسم المحاسبة.
10. حمزة، رمضان،(2021)"دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الخدمائية- دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية لسكيدة EPS للفترة 2014-2018"،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير.
11. حمودة، مازن عوني،(2014)، "مدى تأثير تبني استراتيجية التخصص الصناعي من قبل مراجعي الحسابات في تضيق فجوة التوقعات -دراسة تحليلية تطبيقية في قطاع غزة" رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة، في المحاسبة والتمويل.
12. حميدي، كرار سليم عبد الزهرة، (2021)،" الابلاغ عن تعليقات الادارة وتأثيره في تكلفة التمويل وانعكاسهما على استمرارية الشركة "أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة،مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
13. حياة، بزقراري، (2011)،" دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة" ، رسالة ماجستير، مقدمة الى جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير.
14. دبور، خالد موسى ، (2013)،" دور استراتيجية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح"، رسالة ماجستير في جامعة الأزهر ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، قسم المحاسبة ، فلسطين -غزة.
15. السعدي، الاء سالم مهدي،(2021)،" قياس مستوى الافصاح المستدام في ظل التقارير المتكاملة لتعزيز قيمة الشركة-دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم المحاسبة.
16. شاكر، صفا ياسين،(2021)،"العوامل المؤثرة في جودة التدقيق الخارجي وانعكاسها على ثقة المستخدمين وقيمة الشركة" رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم المحاسبة.

17. شاهين، عصام تركي، (2015)، "أثر تقييم مخاطر التدقيق في جودة التدقيق -دراسة تطبيقية" اطروحة مقدمة الى جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة .
18. عباس، علي عدنان، (2020)، " التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق وأثره في جودة الأرباح المحاسبية وانعكاسهما على تكلفة راس المال "رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
19. العبدون، أشرف هاشم فارس، (2018)، "الاتجاهات الحديثة في المراجعة وانعكاسها على استمرارية المنشآت وفق منظور تحقيق جودة التقارير المالية-دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية في العراق"، اطروحة مقدمة الى جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة.
20. عصمان، حمزة، (2018)، " أثر عوامل البيئة المالية على الاداء المالي دراسة حالة الشركات الخدمية بولاية ورقلة خلال الفترة" 2015 - 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة جامعة قاصدي مرباح سبلة، ولاية ورقلة، الجزائر
21. عليوي، نشأت حكمت، (2019)، " أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي" رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، قسم المحاسبة.
22. عمار، بن مالك، (2011)، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء: دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
23. عمر، سيف الدين الزين محمد، (2020)، "التخصص الصناعي للمراجع الخارجي ودوره في تحسين جودة المراجعة الخارجية(دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان)"، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة.
24. الغانمي، مرتضى حسن خليف، (2022)، " تأثير هيكل الملكية وحجم الشركة وجودة التدقيق في انتاج بيانات مالية عالية الجودة(دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة.
25. الكاوري، قحطان طالب حمودي، (2017)، " التخصص المهني لمُراقب الحسابات وانعكاساته على جودة التدقيق"، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة.
26. لقويرة، سمير، (2019)، " مساهمة معايير أدلة الاثبات في تحسين جودة التدقيق الخارجي دراسة ميدانية لأراء عينة من المدققين الخارجيين في الشرق الجزائري" اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، الجزائر.
27. مساهل، ساسية، (2017)، " دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات-دراسة حالة عينة من المكاتب العاملة بسطيف والجزائر"، اطروحة مقدمة الى جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
28. نصر الدين، رزاق، (2020)، "دور التدقيق التشغيلي الخارجي للوظيفة المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مجمع صيدال (فرع أنتيبوتيكال) "بالمدينة ودراسة عينة من المراجعين الخارجيين والأساتذة الجامعيين"، اطروحة مقدمة الى جامعة يحيى فارس بالمدينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، الجزائر.

- 29.النصراوي،حسام داخل لفتة،(2023)،"العلاقة بين هيكل الملكية والتخصص المهني لمراقب الحسابات وانعكاسهما على استمرارية الشركة"، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة.
- 30.النعسان، سماح أسامة،(2018)،"العوامل المؤثرة على جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين- دراسة ميدانية" رسالة ماجستير في برنامج المحاسبة والتمويل بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بَعْرَة.
- 31.الهاشمي، محمد محمود دائل،(2014)،"مدى كفاية المؤشرات المالية والفنية المستخدمة من قبل مراجعي الحسابات لتقييم قدرة المؤسسات على الاستمرارية- دراسة مقارنة تطبيقية في اليمن والجزائر"، اطروحة مقدمة الى جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع المحاسبة والتدقيق

رابعاً: الدوريات

1. ابو العلا، محمد عبد العزيز محمد،(2018)،" أثر درجة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد 2.
2. ابو ظهير، محمد الامين وبيوض، نجيب سالم محمد،(2020)،" اثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات ادارة الارباح-من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المختصين بمراجعة المصارف المدرجة في السوق المالي الليبي" مجلة البحوث الاكاديمية، العدد15 .
3. بلال، سليم وشيخي، بلال،(2021)،"تبني استراتيجية التخصص المهني لمحافظ الحسابات ودورها في التنبؤ بقدرة الشركات على الاستمرار" مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 4، العدد1، 539 – 548.
4. التميمي، جمانة حنظل،(2022)،" انعكاسات تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم الاستمرارية للشركة من قبل المدقق المالي: دراسة استطلاعية على عينة من المدققين العاملين في شركات القطاع الخاص / البصرة" مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 17، العدد 67.
5. الحربي، سلمى عويض،(2022)،"اثر الافصاح عن المخاطر على الاداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الاسهم السعودي(تداول)-دراسة تطبيقية-المملكة العربية السعودية" مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق كلية التجارة ، المجلد 44 ، العدد1.
6. حمد ، رياض حبيب محمد و زاقوب، علي عوض،(2023)،" دور التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين مستوى الافصاح في التقارير المالية" مجلة جامعة بنغازي العلمية، المجلد 20 ، العدد1، 34-46.
7. الحمداني، رافعة ابراهيم،(2018)، "التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي Kide & Zeta-3:دراسة تحليلية مقارنة على عينة من شركات الأعمال المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية"مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1 العدد 11 .
8. حولي، محمد،(2017)،" مسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف الاخطاء والغش في القوائم المالية، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد7، العدد 2.

9. خلاط، صالح ميلود، (2018) "دور استراتيجية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الخارجيين في مدينة طرابلس"، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد 4.
10. درويش، محمد محمود هاشم، (2022)، "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) - دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد، الجزء الرابع.
11. الدليمي، حيدر حمزة جواد و الكعبي، مسلم احذية، (2016)، "إدارة علاقات الزبون وأثرها في الأداء المالي-دراسة تحليلية في عينة من المصارف الحكومية العراقية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 32، العدد 108.
12. الدوغجي، علي حسين، (2008)، "مدى مسؤولية مُراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفضل المالي للشركات"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد 2، العدد 6، 79-98.
13. سلمان، حسين فخري والطائي، بشرى فاضل، (2019) "تأثير التخصص المهني لشركات التدقيق العراقية في جودة التدقيق" مجلة العلوم الادارية والاقتصاد، المجلد 25، العدد 112، 529-550.
14. سلمان، حسين فخري والطائي، بشرى فاضل، (2019)، " دور التخصص المهني لشركات التدقيق في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية " مجلة العلوم الادارية والاقتصاد، المجلد 25، العدد 114، 575-602.
15. الشطرات، حسني خليل جميل، (2015)، " مقومات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة ميدانية"، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي-مصر، المجلد 19، العدد 55.
16. شنن، علي عباس علي، (2023)، " أثر التحول الرقمي على شفافية التقارير المالية في ضوء الاصدارات المهنية المعاصرة (دراسة ميدانية)"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط-كلية التجارة، المجلد 4، العدد 1، الجزء الثاني.
17. صابر، لارا برهان و قادر، زكي حسين، (2022)، " تقييم الاداء المالي لعينة من البنوك العاملة في اقليم كردستان للمدة ٢٠١١ - ٢٠٢٠ : دراسة مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 59.
18. ضاحي، محمد احمد، (2015)، " النظام التقليدي ونظام CAMEL لتقييم أداء المصارف:دراسة مقارنة في مصرف سومر التجاري للمدة 2007-2013" مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد العاشر، العدد عشرون.
19. الطائي، محمد محمود جاسم و جابر، حيدر سمير عبد الكاظم، (2022)، "اثر مهارات المدقق الخارجي في جودة التدقيق" مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 3، 56-86.
20. العاني، صفاء احمد و عبد الحسين، جعفر، (2020)، " دور التخصص المهني في تعزيز حكم المدقق لتقييم استمرارية الوحدة الاقتصادية باستعمال المؤشرات على وفق معيار التدقيق 570" المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية و المالية، جامعة جيهان - أربيل.
21. عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم و الشريمي، آلاء ناصر، (2020)، "العوامل المؤثرة على الاداء المالي في شركات التأمين المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية على أكبر ثلاث شركات تأمين

- في المملكة العربية السعودية" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 4، العدد15، 40-65.
22. عبد العزيز، جعفر عثمان الشريف،(2016)، "مدى مساهمة التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة -دراسة ميدانية"مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1.
23. عبد العزيز،غريب محمد محمد،(2021)،"معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة فيروس كورونا (COVID-19)"،مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد كلية التجارة، المجلد 22، العدد2.
24. عبد الواحد، بسام فاضل وذنون، آلاء عبدالواحد،(2021)، "التخصص المهني للمدقق ودوره في تعزيز السمعة المهنية لمكتب التدقيق-دراسة تحليلية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد56، الجزء 4، 62-78.
25. عثمان، اميرة محمد عبد العزيز،(2020)،"دور ابعاد استراتيجية التخصص المهني الصناعي للمراجع في تخفيض مخاطر الشك المهني-مع دراسة ميدانية" المجلد الحادي عشر، العدد3، الجزء3.
26. عطية، سارة حمدي، (2022)،" الاثر المعدل لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين اتعابه عن مراجعة القوائم المالية السنوية ودقة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية " مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد6، العدد1.
27. علي ، نيفين صلاح على،(2021)،"اثر القدرة الادارية وخصائص مراقب الحسابات ومنشأته على العلاقة بين جهد المراجعة ودقة رأيه بشأن الاستمرارية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد5، العدد3.
28. علي، محمود احمد،(2018)،"اثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد الاسهم -دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد الثالث.
29. علي، نهى محمد زكي،(2020)"اثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعميله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 4، العدد2.
30. علي، هبه جمال هاشم، (2023)، "قياس تأثير العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة على خيارات تصنيف تقارير التدفق النقدي : أدلة تطبيقية من البورصة المصرية "المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط كلية التجارة ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، الجزء الثاني.
31. العمري، سلطان عبد الرحمن سعيد،(2024)،"دراسة اثر آليات حوكمة الشركات على الاداء المالي للشركات السعودية " الجمعية العلمية للدراسات والبحوث التطبيقية، مجلة العلوم التجارية والبيئية، المجلد 3، العدد1، 1-27.
32. فرج، عبد النبي محمد و محمد ،حسام الزروق عامر،(2021)،" تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل الزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي" مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال ، المجلد8 ، العدد 1.

33. فيصل، سعد رعد ومحمد، علي سعد وعبد ، اسعد منصور،(2022)،" اثر جودة التدقيق على الأداء المالي :ادلة من العراق، السعودية وايران"
34. كريم ، علي عباس،(2016)،" فرض الاستمرارية وإمكانية استخدام بعض المؤشرات المالية للإبلاغ عن التعثر المالي في الشركات العامة-دراسة تطبيقية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية" مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 6، العدد3.
35. كودان، كوفان محي الدين علي والعبادي، ايمان عبد الكريم قاسم،(2020)،" دور التعليم المحاسبي المستمر في تعزيز جودة الاداء المحاسبي- دراسة استطلاعية لأراء عينة من موظفي الحسابات في جامعة زاخو" ،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة زاخو كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد2،242-265.
36. كويسي، مصطفى، وصديقي، فؤاد،(2023)،"التخصص المهني للمدقق الخارجي واثره في الحد من مخاطر التدقيق، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد9، العدد1، ص 331-341.
37. لبيب، خالد عبد المنعم محمد، (2005)" دور التخصص القطاعي في تحسين كفاءة الاداء المهني للمراجع الخارجي :دراسة تطبيقية مقارنة" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 1.
38. لقويرة، سمير ومختار، مسامح،(2017)،"مساهمة التخصص المهني للمدقق الخارجي في تحسين جودة التدقيق "دراسة ميدانية لعينة من المدققين الخارجيين في ولاية بسكرة" مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد 3.
39. محمد، سمير ابراهيم عبد العظيم،(2020)،" أثر نوع رأي مراقب الحسابات ودرجة تخصصه الصناعي على استمرارية الارباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 4، العدد3.
40. محمد، صافي وعبد الرؤوف، عبادة،(2023)،"أهمية التخصص المهني للمدقق الخارجي في تقييم استمرارية نشاط المؤسسة:دراسة ميدانية لعينة من المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري" مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 7، العدد 1.
41. محمد، عمر السر الحسن،(2018)،" أثر خصائص مكتب المراجعة في مستوى التخصص المهني للمراجع الخارجي للحكم على استمرارية المنشأة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة السودانية" المجلة العربية للإدارة، المجلد 38 ، العدد3.
42. محمد، محمود محمد هارون،(2022)،" إطار مقترح لدعم اداء مراقب الحسابات في الحكم على استمرارية المنشأة" مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، المجلد 23، العدد
43. محمود، وائل حسين محمد،(2019)،" دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات الفساد المالي: دراسة نظرية وميدانية" مجلة الفكر المحاسبي ،جامعة عين الشمس، المجلد 23، العدد 3.
44. مراد، حجازي عبد الجواد، (2020)،"أثر التخصص القطاعي لمراقب الحسابات على تحسين جودة أحكامه المهنية في تقريره برأي معدل وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 705 "مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الاول.

45. مريم، بوعزة عبيد و مقدم ، عبيرات، (2023) ، " تقييم الأداء المالي في ظل جائحة كورونا باستخدام، نموذج غروفر للتنبؤ بالفشل المالي :دراسة حالة شركة بيو فارم" ، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد3 ، العدد32.
46. المطيري، حسين محسن توفيق و الخماسي، عبد الرضا فرج بدر اوي،(2022) ،" أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على المصارف التجارية الخاصة العراقية (2016-2020)"، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد17، العدد 58.
47. المقطري، معاذ طاهر صالح،(2011)،" أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة -دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 ، العدد4.
48. منشد، قاسم جلوب و يعقوب، فيحاء عبد الله،(2021)،" تأثير جودة التدقيق الخارجي على جودة تطبيق المعايير الدولية-بحث تطبيقي في عينة من المصارف المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 13، العدد 2.
49. المومني، طارق محمد والطهراوي، محمود علي،(2022)،" أثر دو التدقيق الخارجي في تحسين الاداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية :دراسة تطبيقية" مجلة جدارا للبحوث والدراسات، المجلد8.
50. نايف، سعد سفيان وكردي، أبراهيم علي،(2023)،" تقييم الاداء المالي باستخدام مؤشر جودة الموجودات وأثره على القيمة السوقية المضافة :دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية الخاصة"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 19، العدد16.
51. النعيمي، باسمة فالح،(2017)،"واقع استمرار التعليم المحاسبي المهني في اقليم كردستان العراق وسبل النهوض به -دراسة ميدانية في مكاتب مراقبة الحسابات" ،مجلة العلوم الانسانية في جامعة زاخو، المجلد 5، العدد4، 1153-1167.

Foreign References

First: Accounting legislation and standards

1. FASB, (2014), Presentation of Financial Statements— Going Concern (Subtopic 205-40).
2. IAS 10, " Events After the Reporting Period", <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias10>
3. IAS1, " Presentation of Financial Statements", 2004. <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias1>.
4. International Federation of Accountants (IFAC), (2010), IES8, Competence Requirements for Audit Professionals, Handbooks of International Education Pronouncements.
5. ISA 570, " International Standard on Auditing 570 (revised) going concern", (2016)

[https://www.ifac.org/system/files/publications/files/ISA-570-\(Revised\).pdf](https://www.ifac.org/system/files/publications/files/ISA-570-(Revised).pdf).

Second : Books

1. Arens, Alvin A., Elder, Randal J., Beasley, Mark S., (2014), " Auditing and assurance services: an integrated approach ", Fifteenth edition, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, US.
2. Arens, Alvin A.; Elder, Randal J.; Beasley, Mark S.; Hogan, Chris E., (2017), " Auditing And Assurance services An Integrated Approach", 16 edition, Pearson Education,.
3. Flood Joanne M, (2019), "Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles", 17th Ed, John Wiley & Sons.
4. Gibson, Charles H., (2009), " Financial Reporting & Analysis Using Financial Accounting Information", 11th Edition , South-Western Cengage Learning
5. IFAC, (2018), "Guide to Using International Standards on Auditing in the Audits of Small- and Medium-Sized Entities", the fourth edition, www.ifac.org/Gateway ,
6. International GAAP, (2019) , "Generally Accepted Accounting Practice under International Financial Reporting Standards" Global Edition 14, Wiley.
7. Johnstone., Karla M., (2014), " Auditing - A RISK-BASED APPROACH TO CONDUCTING A QUALITY AUDIT", Eight Edition, Nelson Education, Ltd.
8. Kieso, Donald E.; Weygant, Jerry J. ; Warfield, Terry D., (2019) "Intermediate Accounting", 17 E, Wiley Inc.
9. Megginson , William L., Smart , Scott B., Graham , John R., (2010), " Financial Management ", 3rd Edition , Cengage Learning , South-Western.
10. Messier, William F., Glover, Steven M. & Prawitt, Douglas F., (2016), " Auditing & Assurance Services -systematic approach" , tenth edition.
11. Nelson, Debra & Quick, James, 2015, "Organizational Behavior" student ed., Cengage. Learning, Texas, USA
12. Reilly, Frank K. & Brown, Keith C., (2012), "Analysis of Investment & Management of Portfolios", 10th Ed. South-Western. Canada.
13. Robinson, T. R., Henry, E., Pirie, W. L., & Broihahn, M. A., (2015), " International Financial Statement Analysis", Third Edition. Canada: Wiley.
14. Thomas, Hunger, L. Wheelen & J. David., (2010), "Strategic Management and Business Policy" (Achieving sustainability), twelfth Edition, (International Edition).

15. Timothy L., Allen B. & David S. (2017) , "Auditing & Assurance Services" , 7th edition , McGraw-Hill Education , USA.
16. Wells, Joseph T.,(2014),"Principles of Fraud Examination", John Wiley and Sons, Hoboken, New York, (4th edition).

Third: Periodicals

1. Achyarsyah , P., (2016)," The Analysis of The Influence of Financial Distress, Debt Default, Company Size, and Leverage on Going Concern Opinion", I j a b e r, Vol. 14, No. 10 , 6767-6783.
2. Aggarwal, P .,(2013)," Impact of Corporate Governance on Corporate Financial Performance", IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM),13(3),1-5.
3. Al Dulamy, J. A.,& Hamadi, A. G.,(2022)" Accounting Education and Its Role in Light of Contemporary Trends in The Accounting Profession - An Applied Study "IMDC-IST, Sakarya, Turkey.
4. Al Shobaki, M. J, Abu Naser, S. S, Salama, A.A. M., Alferjany ,A.-M.,& Abu Amuna, Y.M.,(2018)" The Role of Measuring and Evaluating Performance in Achieving Control Objectives-Case Study of "Islamic University" International Journal of Engineering and Information Systems (IJEAIS), 2(1), 106-118
5. Alareeni, B.A.,(2018)," The associations between audit firm attributes and audit quality-specific indicators A meta-analysis " Managerial Auditing Journal ,34(1),6-43
6. Alexeyeva, I., & Sundgren, S., (2021), "Do going concern disclosures in the management report and audit report signal bankruptcy risk? Evidence from privately held firms" International Journal of Auditing published by John Wiley & Sons Ltd., (26),171–192.
7. Ali, G .Mohamed.,(2021)," The Predictive Role of Auditor Going Concern Opinion and Auditor Characteristics in Corporate Bankruptcy: Evidence From Firms Listed on the Egyptian Stock Exchange" Alexandria Journal of Accounting Research,5(2).
8. Ali, S. & Flayyih, H. (2021), "The Role of the External Audit in Assessing Continuity of Companies under the Financial Crisis", Article in Studies of Applied Economics, Vol.39, No. 11, pp. 3-14
9. Almagtome, A., & Abbas, Z. ,(2020). ,"Value relevance of financial performance measures: An empirical study". International Journal of Psychological Rehabilitation, 24(7), 6777-6791.

10. Almajali, A. Y., Alamro, S. A., & Al-Soub, Y. Z., (2012), "Factors affecting the financial performance of Jordanian insurance companies listed at Amman Stock Exchange" *Journal of Management research*, 4(2).
11. Al-Qatamin, K.I., & Salleh, Z., Ali, A., (2021), " The Impact of Auditors' Industry Knowledge and Experience on Premature Sign-Offs: Evidence from Jordan" *International Journal of Business and Society*, 22(3), 1569-1588.
12. Alsughayer, S. A., (2021), "Impact of Auditor Competence, Integrity, and Ethics on Audit Quality in Saudi Arabia" *Open Journal of Accounting*, 10, 125-140.
13. Altman, E. I., Danovi , Alessandro., & Falini, Alberto, (2013), " Z-Score Models' Application to Italian Companies Subject to Extraordinary Administration", *Journal of Applied Finance (Formerly Financial Practice and Education)*, 23(1) , Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2686750>
14. Anggarini, D., & Zulfikar, Z., (2022), " Factors Affecting Audit Opinion Going Concern" In *Proceedings of the International Conference on Economics and Business Studies (ICOEBS)*, (8–14). Atlantis Press. doi:10.2991/aebmr.k.220602.002
15. Apătăchioae, A., (2015), " The performance, banking risks and their regulation" *Procedia Economics and Finance*, 20, 35 – 43.
16. Appelbaum, D., Kogan, A., & Vasarhelyi .M.A., (2018), "Analytical procedures in external auditing: a comprehensive literature survey and framework for external audit analytics" *Journal of Accounting Literature*, 40, 83–101.
17. Arkan, Thomas, (2015) "Detecting Financial distress with the b-Sherrod model: a case study" *Zeszyty Naukowe Uniwersytetu Szczecińskiego. Finanse, Rynki Finansowe, Ubezpieczenia* 74 T. 2 Mierzenie i ocena wyników przedsiębiorstw.
18. Averio, T., (2021), " The analysis of influencing factors on the going concern audit opinion – a study in manufacturing firms in Indonesia", *Asian Journal of Accounting Research* ,6(2) 152-164.
19. Balsam, S., Krishnan, J., & Yang, J. S., (2003) "Auditor industry specialization and earnings quality" *Auditing: A Journal of practice & Theory*, 22(2), 71-97.
20. Begović, S. V., Tomašević, S., & Momčilović, M., (2022), " External audit in the function of providing assurance in the correctness of the

- assumptions about the going concern assumption" *Journal of Economic s Management and Informatics*,13(1),49-55.
21. Bei Dong & Robinson, D., Robinson, M. ,(2015), "The market's response to earnings surprises after first-time going-concern modifications" *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*,31(1), <http://dx.doi.org/10.1016/j.adiac.2015.03.001>
 22. Bellovary, J. L., Giacomino, D. E., & Akers, M. D., (2007), " A Review of Going Concern Prediction Studies: 1976 To Present" *Journal of Business & Economics Research*, 5(1), 9-28.
 23. Bhasin, M., (2016)," Accounting Manipulation Practices in Financial Statements: An Experience of an Asian Economy" *International Journal of Economics and Financial Research*, 2(11), 199-214.
 24. Bills, K. L.; Jeter, D. C. & Stein, S. E., (2014)., "Auditor industry specialization and evidence of cost efficiencies in homogenous industries", *The Accounting Review*, 90(5), 1-47.
 25. Boone , J., Khurana, I., & Raman ,K.K.,(2010)," Do the Big 4 and the Second-tier firms provide audits of similar quality?" *Journal of Accounting and Public Policy*, 29(4),330-352.
 26. Br Ginting, M., & Muda, I & Sirojuzilam,(2018)," EFFECT OF LIQUIDITY, LEVERAGE AND FIRM SIZE ON GOING-CONCERN AUDIT OPINION WITH PROFITABILITY AS MODERATING VARIABLES IN MANUFACTURING COMPANIES LISTED ON IDX PERIOD 2009-2018" *Jurnal Wira Ekonomi Mikroskil*,7(1)
 27. Budisantoso, T., Rahmawati , R., Bandi, B., & Probohudono , A. N., (2017), "Audit Opinion Accuracy, Corporate Governance and Downward Auditor Switching: A Study of Association of Southeast Asian Nations Economics Community" *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(5), 530-540.
 28. Bunea, M., Marian, S., & Ţurlea, C., (2015), " The Correlation between External Audit and Financial Performance of Banks from Romania " *New Trends in Sustainable Business and Consumption*, 17(9),1273-1288.
 29. Bunjaku ,F.,(2019)," Audit components: Literature Review on Audit Plan, Risk and Materiality and Internal Control" *University Goce Delcev Stip, Journal of Economics*,36-43 ,
 30. Burke, Q., convey, A. M., & Skaife, H. A., (2015) ,"Government Contracting and the Continuation as a Going Concern "working paper

- About Government Contracting and the Continuation as a Going Concern, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2388989>.
31. Butar-Butar, S., & Indarto, S. L. I. L., (2018),"Does Auditor Industry Expertise Improve Audit Quality In Complex Business Environments? "Journal Akuntansi dan Keuangan, 20(1), 1-12.
32. Cadman, B., & Stein, M. T., (2007)," Industry Specialization and Auditor Quality in US Markets" available: <http://www.ssrn.com/abstract> .
33. Carini, C., Comincioli, N., Poddi, L., & Vergalli, S., (2017),"Measure the performance with the market value added: Evidence from CSR companies" 9(12).
34. Carson, Elizabeth; Neil L. Fargher; Marshall A. Geiger; Clive S. Lennox; K. Raghunandan; Marleen Willekens, (2013)," Audit Reporting for Going-Concern Uncertainty: A Research Synthesis", Auditing: A Journal of Practice ; Theory, Vol. 32.
35. Casterella, J.R., Lewis, B.L., & Walker, P.L, (2000)," Modeling the audit opinions issued to bankrupt companies: a two-stage empirical analysis" Decision Sciences, 31(2), 507-530. <https://doi.org/10.1111/j.1540-5915.2000.tb01632.x>
36. Chen, K. Y., Ying- Wu. S., & Zhou, J., (2011)," Auditor brand name, industry specialization, and earnings management: evidence from Taiwanese companies" Int. J. Accounting, Auditing, and Performance Evaluation.
37. Chis ,A. O., & A Chim ,A. M., (2014) "Professional Judgement the key to a successful Audit" Journal Practical of Application Science, 3(5).
38. Collan, M, Savolainen, J., & Lilja, E., (2022)" Analyzing The Returns And Rate Of Return Regulation Of Finnish Electricity Distribution System Operators 2015–2019", Energy Policy, Vol. 160.
39. Dewri, L. V., (2022)," A Critical Assessment of Interrelationship Among Corporate Governance, Financial Performance, Refined Economic Value Added to Measure Firm Value and Return on Stock" J Know. Econ, 13, 2718–2759.
40. Djoko & Yanti, L. D., (2019)," The Influence of Company Growth, Profitability, Audit Tenure, and Size of Public Accounting Firms on the Acceptance of Going Concern Audit Opinions" Available online at: <https://jurnal.kdi.or.id/index.php/ef>, 1(2).

- 41.Dsouza, S.,& Jain, A. K.,(2021)," Impact of Internal Audit Quality on Financial Stability " *Journal of Commerce & Accounting Research*, Vol.10, No.4,19-30.
- 42.Edi, E.,& Franita, F., (2022)" The effect of earnings management on investment efficiency moderated by ceo remuneration" *Fair Value: Jurnal Ilmiah Akuntansi Dan Keuangan*, 5(1), 124–129.
- 43.Effiong, S., Asuquo, A.,& Enya, F. E.,(2020) " Discretionary Accruals And Going Concern Of Manufacturing Companies" *International Journal of Scientific & Technology Research* 9(02),2976-2983
- 44.Esfahanipour, A.,& Davari-Ardakani, Hamed,(2015)," A hybrid Multi Criteria Approach for Performance Evaluation: The Case of a Holding Company
- 45.Eulerich, M., Georgi. C& Alexander. S.,(2019), "Continuous Auditing and Risk-Based Audit Planning -An Empirical Analysis", *Accounting Association Conference in Cyprus, University Duisburg-Essen, Mercator School of Management*, Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=3330570>.
46. Fatihudin, D .,& Mochklas. M. ,(2018)" How Measuring Financial Performance" *International Journal of Civil Engineering and Technology (IJCIET)*, 9(6).
- 47.Felizardo, A, Félix, E, G.S. & Thomaz, J. P.C. F. ,(2017),"Organizational Performance Measurement and Evaluation Systems in Smes: the case of the transforming industry in Portugal", *Centro de Estudos e Formação avançada em Gestão e Economia (CEFAGE)*.
48. Fenika, F. A., Arum. E. D. Puspa& Herawaty, N.,(2022)" Going Concern Audit Opinion : Financial Factors" *American International Journal of Business Management (AIJBM)*,5(1),85-94.
- 49.Gabrielli, G., & Medioli, A., (2019)," An overview of instruments and tools to detect fraudulent financial statements" *Universal Journal of Accounting and Finance*, 7(3), 76-82.
- 50.Geiger, M. A., Basioudis, I. G., &DeLange, P .,(2022)," The effect of non-audit fees and industry specialization on the prevalence and accuracy of auditor's going-concern reporting decisions", [Journal of International Accounting, Auditing and Taxation](#),47.
- 51.Geiger, M, A, K. Raghunangan., & Rama ,D.V., (2017), "Costs Associated with Going-Concern Modified Audit Opinion: An

- Analysis of Auditors Changes, Subsequent Opinions and Client Failures", *Advances in Accounting*, Vol.16, 122-129.
52. Gift, E., (2018), "Internal control and financial performance of hospitality Organizations in Rivers State" *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, 6(3), 32-52.
53. Hapsoro, D., & Suryanto, T., (2017), "Consequences of Going Concern Opinion for Financial Reports of Business Firms and Capital Markets with Auditor Reputation as a Moderation Variable: An Experimental Study" *European Research Studies Journal*, 1(2), 197-223.
54. Harjans, L., (2018) "A comparison of Altman's z-score and the J-model in assessing corporate failure: Evidence from the USA", *The Faculty of Behavioural, Management and Social sciences*, 1-14.
55. Haron, H., Hartadi, B., Ansari, M., & Ismail, I., (2009), "Factors influencing auditors' Going Concern Opinion" *Asian Academy of Management Journal*, 14(1) 1-19.
56. Hartanto, M. C., Prajanto, A., & Nurcahyono, (2023), "Determinants of going-concern audit opinions: Empirical evidence from listed mining firms in Indonesia" *Maksimum: Media Akuntansi Universitas Muhammadiyah Semarang*, 13(1).
57. Hashmi, S. D., Gulzar, S., Ghafoor, Z., Naz, I. (2020): "Sensitivity of firm size measures to practices of corporate finance: evidence from BRICS" *Futur Bus J*, 6(1):9.
58. Havasi, R., & Darabi, R. (2016) "The Effect of Auditor's Industry Specialization on the Quality of Financial Reporting of the Listed Companies in Tehran Stock Exchange" *Asian Social Science*, Published by Canadian Center of Science and Education, 12(8), 92-103.
59. Hegazy, M. A., & El-Deeb, M. S., (2016), "The Impact of Auditor Industry Specialization on the Retention and Growth of audit clients and Growth" *Ain Shams University - Faculty of Commerce - Department of Accounting and Auditing*, 20(1).
60. Hegazy, M., Al Sabagh, A., & Handy, R., (2015), "The effect of audit firm specialization on earnings management and quality of audit work" *Journal of Accounting and Finance*, 15(4), 143-164.
61. Imen Thabe, (2017) "Auditor skills, traits and knowledge evidence from Tunisia" *International Journal of Accounting and Economics Studies*, 5 (1), 7-15.

62. International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), (2014), "A Framework for Audit Quality – Key Elements That Create an Environment for Audit Quality", <https://www.iaasb.org/publications/framework-audit-quality-key-elements-create-environment-audit-quality>.
63. International Journal of Industrial Engineering & Production Research, 26(4), 287-309.
64. Ismail, Saif- Aldin , Amjad., Mahmood, S. M., Hussein., & Ali, I. (2021) " The Impact of the Agency Costs on the Going Concern under the Auditor Industry Specialization: An Empirical Study on Private Banks in Iraq" Academy of Entrepreneurship Journal, 27(5).
65. Jan Woudenberg , Lisette van der Hel -van Dijk, Lisette, V, Robert Kamerling, (2019), " Company Management's and Auditor's Reporting on Going Concern: Discussion of the Current International Regulatory Framework", International Journal of Accounting and Financial Reporting, 9(2).
66. Jawabreh, O. A. A., Mahmoud, R. M., Alshatnawi, E., & Al Momani, E., (2017), " Using Financial Analysis Methods in the Hotel Sector for the Purposes of Planning and Monitoring Case Study Al Zaitonia Hotel" International Journal of Economics and Financial Issues, 7(4), 162-173.
67. Jeny , A., and Jiange , L., (2016), " The Validity of Auditor Industry Specialization Measures" AUDITING: A JOURNAL OF PRACTICE & THEORY, 35(1), 139-161.
68. Jiang, L., Cazavan, A. J., & Audousset, S., (2014), "Are-examination of the industry specialist audit fee premium", Computability sans Frontières, The French Connection, France,. 1-54.
69. Junaidi, C.S, & Nurdiono, (2012), " Financial and non-financial factors on Going- Concern opinion " journal The Winners, 13(2), 135-146
70. Karaca, S., (2017), "Financial Failure estimation in BIST tourism index by Altman model and its effect on market prices "Broad Research in Accounting, Negotiation, and Distribution Journal, 8(2).
71. Karami, G., Karimiyan, T., & Salati, S., (2017), "Auditor Tenure, Auditor Industry Expertise, and Audit Report Lag: Evidences of Iran", Iranian Journal of Management Studies (IJMS), 10(3).
72. Khanqah, V. T., (2015) " The Interaction Effect of Auditor Industry Specialization and board independence on Investment Efficiency "Iranian Journal of Business and Economics, 2(1).

73. Kharuddin, K. A, Al Farooque. O.,& Basioudis, I. G.,(2020)" Effects of the Big 4 National and City-Level Industry Expertise on Audit Quality in the United Kingdom" Journal of International Accounting Auditing and Taxation ,43.
- 74.Khudhair, D. Z.,& Abed, A.J.,(2022)., " The Quality of the External Audit and its Impact on Financial Performance: An Exploratory Study of a Sample of the Opinions of Auditors in the Private Sector " Baltic Journal of Law & Politics, 15(1), 1397-1409.
- 75.Kinyua, J.K. , GAKURE , R. , GEKARA, M., & ORWA, G., (2015) "Effect of Internal Control Environment on the Financial Performance of Companies Quoted in the Nairobi Securities Exchange", International Journal of Innovative Finance and Economics Research 3(4),29-48.
- 76.Kirana, G ., & Ramantha, W., (2020)," The Effect of Auditor Rotation, Time Pressure, and Audit Tenure on Audit Quality with Auditor Specialization as Moderation Variable: (Empirical Study of Manufacturing Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange in 2014-2018"International Research Journal of Management, IT and Social Sciences, 7(3),126-136.
- 77.Kommunuri, J., (2013), "Audit firm industry specialization, Discretionary accruals and Stock Price Synchronicity", Doctoral dissertation, Auckland University Of Technology
- 78.Kurniasih, I., & Kiswanto, K., (2019),"The Effect of Industrial Specialization Auditors and Audit Committee Expertise on Audit Quality" Accounting Analysis Journal, 8(2), 118-126..
- 79.Lucianelli , G.,& Citro , F .,(2018), " Accounting Education for Professional Accountants: Evidence from Italy" International Journal of Business and Management, 13(8), 1-15.
- 80.Mahami ,Z.,& Mouloudj, K. m(2020)," Factors Affecting Detection of Manipulation in Financial Statements: An Empirical Study from Auditors' Perspective" Journal of Business Administration and Economic Studies, 6(1), 11-24.
- 81.Mardijuwono, A. W.,, & Subianto, C., (2018), "Independence, Professionalism, Professional Skepticism: The Relation Toward The Resulted Audit Quality" Asian Journal of Accounting Research, 3(1).
- 82.Matoke, V. N., & Omwenga, . J,(2016)," Audit Quality and Financial Performance of Companies Listed in Nairobi Securities Exchange" International Journal of Scientific and Research Publications, 6(11).

83. Mayhew, B. W., & Wilkins, M. S., (2003), "Audit firm industry specialization as a differentiation strategy: Evidence from fees charged to firms going public" *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 22(2), 33-52.
84. Moghaddam, A.G., Monavar, A. Mostafaei, Z., & Ghased, B., (2016), " Investigating the Relationship between Audit Opinion and Earnings Persistence of Listed Firms in Tehran Stock Exchange" *Science Arena Publications Specialty Journal of Accounting and Economics* , 2 (1), 71-76.
85. Mohammed, L.J., & Al-Ani, S. A. M., (2022), " The Quality of Accounting Education in Iraqi Universities" *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 28(132), 214-232.
86. Moroney, R., (2007), " Does Industry Expertise Improve the Efficiency of Audit Judgment? ," *A Journal of Practice and theory*, 26(2).
87. Mousa, T, U., (2022), " The Role of Professional Knowledge of Auditor's Industrial Specialization in Reducing Audit Risks" *International Journal of Research in Management Studies (IJRMS)*, 12(2).
88. Mudei, O. D., & Kising'u, T., (2018), " INFLUENCE OF CORPORATE GOVERNANCE ON CORPORATE FINANCIAL PERFORMANCE IN HARMODU IN SOMALIA" *International Journal of Novel Research in Marketing Management and Economics*, 5(1), (48-71),
89. Munira, M, Indra Satria, & Inggrid, Q. A., (2021) "The Effectiveness of The Altman Z-Score and Springate Methods in Analyzing The Potential for Company Bankruptcy." *International Journal of Business and Technology Management*, 3(1)
90. Muturi, M. M., & Muturi, W., (2013), "Factors Affecting the Financial Performance of Listed Companies at the Nairobi Securities Exchange in Kenya", *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(15).
91. Ndubuisi ,A.N., & Chinyere, Obi Juliet., (2020), " EFFECT OF AUDIT QUALITY ON FINANCIAL PERFORMANCE OF QUOTED CONGLOMERATES IN NIGERIA" *International Journal of Management Studies and Social Science Research*, 2(4).
92. Neal , T., Riley , R. , (2004) , " Auditor Industry Specialist Research Design " *AUDITING: A Journal of Practice & Theory* , 23(2) , 169 – 177 .

93. Nidal, AL SAID.,(2020)," Investigating the relationship between auditor's specialization with information quality and investment efficiency" *Journal of management and Accounting Studies*, 8(3) , 68–79.
94. Nofan ,H. Al-Olimat., & Mohannad, O. Al Shbail. ,(2021),"The Mediating Effect of External Audit Quality on the Relationship Between Corporate Governance and Creative Accounting" *International Journal of Financial Research* Vol. 12, No. 1. <http://ijfr.sciedupress.com>
95. Okolocha, C., & Iliemena, R. O. , (2019)," Effect of audit quality on financial performance: Evidence from a developing capital market " *International Journal of Recent Research in Commerce Economics and Management (IJRRCEM)*, 6(3), (191-198).
96. Omidfar ,M., Moradi ,M., (2015), "The effect of Industry Mediterranean Journal of social sciences specialization on auditor's opinion in Iran ", 6(1).
97. Osman ,M. N. H.,& Abdul Latiff, A. R., San, O. T., (2016)," The issuance of going concern opinion process in companies that hire specialized auditors" *International Management and Accounting Conference (IMAC8)*, <https://www.researchgate.net/publication/324886201>.
98. ÖZPARLAK, G.,(2022)" Validity Analysis of Financial Failure Prediction Models During the Covid-19 Pandemic" *Journal of Yasar University*, 17/65, 249-276.
99. Payne, J.L.,(2008),"The Influence of Audit Firm specialization on Analysts` Forecast Errors" *Journal of practice & Theory*,27(2),110.
100. Phornlaphatrachakorn , K.,(2019)," Effects of Audit Specialization on Audit Planning, Audit Quality and Audit Performance: A Comparative Study of Certified Public Accountants and Tax Auditors in Thailand" *Institute for Business and Accounting Innovation Nakhon Phanom University*
101. Pinto, P., Hawaldar, I.T., Ur Rahiman, H., Rajesha T.M & Sarea A., (2017) " An Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks " *International Journal of Applied Business and Economic Research*, 15(22) .
102. Putri, S. F.I .(2020)" Factors Affecting Going Concern Audit Opinions" *American International Journal of Business Management (AIJBM)* ,3(12),27-35.

103. Rafique, Q., & Al Mamun, A., (2015), "Corporate Failure Prediction of Public Listed Companies in Malaysia" *European Researcher*, Vol.(91), Is. 2, 114-126
104. Riyadi, S., (2017), "Financial performance efficiency of Indonesia government banks in improving profitability" *International Journal of Financial Innovation in banking*, 1, 3-4.
105. Rossi, M., Nerino, M., & Capasso, A., (2015), "CORPORATE GOVERNANCE AND FINANCIAL PERFORMANCE OF ITALIAN LISTED FIRMS. THE RESULTS OF AN EMPIRICAL RESEARCH" *Corporate Ownership & Control*, 12(2)
106. Rostami, M., (2015) "Determination of Camels model on bank's performance" *International Journal of Multidisciplinary Research and Development*, 2(10), 652-664.
107. Sami, H., Wang, J., & Zhou, H., (2011), "Corporate governance and operating performance of Chinese listed firms" *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 20(2), 106-114.
108. Sanoran, K. L., (2018), "Auditors' going concern reporting accuracy during and after the global financial crisis", *Journal of Contemporary Accounting & Economics* 14(2): 164-178.
109. Sari, D. K., (2018). "Audit specialization and audit quality: The role of client's business strategy", *Journal Social Sciences*, 144-172.
110. Sarwoko, I., & Agoes, S., (2014)., "An empirical analysis of auditor's industry specialization, auditor's independence, and audit procedures on audit quality: evidence from Indonesia" *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, International Conference on Accounting Studies, Lumpur, Malaysia, 164, 271 – 281.
111. Sauaia, Antonio Carlos Aidar & Junior, Francisco Henrique Figueiredo Castro., (2002), "Is The Tobin's Q a Good Indicator of a Company's Performance?" *Developments In Business Simulation and Experiential Learning*, Volume 29.
112. Sayyar, H., Basiruddin, R., Abdul Rasid, S.Z., & Elhabib, M.A., (2015), "The impact of audit quality on firm performance: evidence from Malaysia", *Journal of Advanced Review on Scientific Research*, 10(1), 1-19.
113. Schafer, J., & Schafer, B., (2018), "Interpersonal Affect, Accountability and Experience in Auditor Fraud Risk Judgments and the Processing of Fraud Cues" *Kennesaw State University*, 1-38
114. Septinia, N .P. (2022) "The effect of current ratio, debt-to-equity ratio (DER), return on asset (ROA) and net profit margin on profit

- growth in food and beverage companies listed on the Indonesia Stock Exchange (IDX) period 2015-2019" *NINDYAPUTRISEPTINIA EMABI: EKONOMIDANMANAJEMENBISNIS*, 1(1).
115. Seto, A. A., (2022), "Altman Z-Score Model, Springate, Grover, Ohlson and Zmijweski to Assess the Financial Distress Potential of PT. Garuda Indonesia Tbk During and After the Covid-19 Pandemic" *Enrichment: Journal of Management*, 12 (5).
116. Shavar, K., & Siddiqui, D. A. , (2019), " Factors Affecting Financial Performance of Insurance Industry in Pakistan" , *Research Journal of Finance and Accounting*, 10(5), 29-41.
117. Şişmanoğlu , E., & Arikboğa , D., (2018), " The Factors Affecting Using Professional Judgment in Independent Auditing: Evidences from Turkey" *Contemporary Research in Economics and Social Sciences*, 2(1), 141-188.
118. Situm , M., (2014), "The age & size of the firm as relevant predictors for bankruptcy", *Journal of Applied Economics & Business* , 2(1), 5-30.
119. Solomon, I, Shields. M. D., & Whittington, O. R., (1999), " What do industry-specialist auditors know" *Journal of Accounting Research*, 37 (1), 191-208.
120. Srairi, S., (2015), "Corporate Governance Disclosure Practice and Performance of Islamic Banks in GCC Countries", *Journal of Islamic Finance*. 4(2).
121. Sudrajat, J., & Daud, Z. M. (2020) " The Effect of Firm's Size on Corporate Performance". *International Journal of Advanced Computer Science and Applications*, 11(5).
122. Sultana, N., Singh, H., & Rahman, A., (2019), " Experience of audit committee members and audit quality" *European Accounting Review*, 28(5), 947-975.
<https://doi.org/10.1080/09638180.2019.1569543>
123. Sun , J., & Liu , G., (2013) , " Auditor industry specialization, board governance, and earnings management " , *Managerial Auditing Journal* , 28(1) , 1-34.
124. Suryani, I., Y. R., & Syahrudin. M., (2023), " Effect of Financial Distress, Liquidity, and Leverage on the Audit Opinion Going Concern on Companies Listed on IDXESGL During the Pandemic Period (2019-2021)" *International Journal of Business, Economics and Social Development*, 4(1), 1-11.

125. Svanberg, J., & Ohman .P., (2019), " Auditors' issue contingency of reduced audit quality acts: perceptions of managers and partners", Int. J. Accounting, Auditing and Performance Evaluation, 15(1).
126. Ting ,L. C., Mohamad, Z. Z., & Abdul Razak, R., (2021) "The Determinants of Auditor's Going Concern Opinion and The Effect of Monitoring Mechanisms", Asian Journal of Accounting and Finance, 3(3), 10-30.
127. Tahir, S. H., Sabir, H. M., Alam, T., & Ismail, A., (2013), " impact of firm's characteristics on stock return: a case of non-financial listed companies in Pakistan" Asian Economic and Financial Review, 3(1), 51-61.
128. Tani , Abdelmoumen & Mezioud , B.,(2021), " the Impact Of The External Auditor's Qualitative Specialization On The Efficiency Of The Audit Process- Field Study" Al-Bashaer Economic Journal ,Volume ,5(1).
129. Thongchai , C., & Ussahawanitchakit , P., (2015) , " Audit specialization and audit success: an empirical investigation of certified public accountants (CPAs) in Thailand " , The Business and Management Review, 7(1) , 395 – 407.-
130. Tilleman, S., & Bogt, H. J. , (2010), "Performance auditing Improving the quality of political and democratic processes", Critical Perspectives on Accounting, 21(8) ,754-769.
131. Triani, N. A, Satyawana, M. D., & Yanthi, M. D. ,(2017), "Determining The Effectiveness of Going Concern Audit Opinion by ISA 570", Asian Journal of Accounting Research, 2(2), 29-35.
132. Tudose, M B & Avasilcai, S., (2019) "The assessment of the financial performance based upon ratios. A comparative analysis", IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, 568(1).
133. Ulfah, H. K., & Abdul Moin, (2022), " Predicting Financial Distress using Altman Z-Score, Springate S-Score and Zmijewski X-Score on Tobacco Companies in The Indonesia Stock Exchange" Selektta Manajemen: Jurnal Mahasiswa Bisnis & Manajemen, Vol. 01, No. 02 159-169.
134. Unegbu, A O., (2019), "Theories of Accounting Evolution & Developments, Income Determination and Diversities in Use", Research Journal of Finance and Accounting, 5(19).
135. Uyar, A., & Gungormus, A.H.,(2011), "Professional Knowledge and Skills Required for Accounting Majors Who Intend to Become

- Auditors: Perceptions of External Auditors" *Business and Economics Research Journal*, 2(3) , 33-49.
136. Velte, P.,(2022),"The impact of external auditors on firms' financial restatements: a review of archival studies and implications for future research" *Management Review Quarterly*, <https://doi.org/10.1007/s11301-022-00264-x>.
137. Verleyen, I., & De Beelde, I. ,(2011),"International consistency of auditor specialization" *International Journal of Auditing*, 15(3), 275-287
138. Verma, D.,(2022)," Predicting default of Pharmaceuticals sector using MDA, Altman, Calibrated, logit and Structural model " *International Journal of Research and Analytical Reviews (IJRAR)*, 9, (4).
139. Winarta, W., & Kuntadi ,Cris,(2022)," Literature Review: the Effect of Company Size, Company Growth, and Company Liquidity on Going Concern Audit Opinion" *International Journal of Economics, Finance & Accounting*,3(4).
140. Wulandari , V.,& DP Julita. E. N.(2014) " Analysis Of Comparison Financial Distress Prediction Models Altman, Springate, Ohlson , Fulmer, CA-Score and Zmijewski (Empiric Study On Listed Food And Beverages Firms In Indonesia Stock Exchange Period 2010-2012). ". *Jurnal Online Mahasiswa (JOM) in economi*, 1(2), 1–18.
141. Xiao, T., Geng, C., &Yuan, C.,(2020)," How audit effort affects audit quality: An audit process and audit output perspective" *China Journal of Accounting Research*,13(1),109-127.
142. Yang, L., Qin, H., Gan, Q., & Su, J., (2020)," Internal Control Quality, Enterprise Environmental Protection Investment and Finance Performance: An Empirical Study of China's A-Share Heavy Pollution Industry " *International Journal of Environmental Research and Public Health* 17(17).
143. Yasser, Q. & Mamun, A., (2015)," Corporate Failure Prediction of Public Listed Companies in Malaysia" *Academic Publishing House Researcher*, *European Researcher*, 91(2).
144. Zahmatkesh, S., & Rezazadeh, J., (2017),"The effect of auditor features on audit quality" *Tékhné - Review of Applied Management Studies*, 15(2), 79-87.
145. Zdolšek, D., &Timotej. J., & Iztok, K.,(2022)," Auditor's going-concern opinion prediction: the case of Slovenia" *Economic*

- Research-Ekonomiska Istraživanja,35(1),106-122,
<https://doi.org/10.1080/1331677X.2021.1888766>
146. Zandrato, S.,&Hutabara,F., (2020)," The Effect of Liquidity, Profitability, and Solvability on Going Concern Audit Opinions on the Property & Real Estate Subsector" The International Conference on Innovations in Social Sciences and Education (ICoISSE) ,1(1)
147. Zuo, L., & Guan, X. ,(2014), "The association of audit firm size and industry specialization on earnings management: evidence in China" A multidisciplinary journal of global macro trends, 3(7).

Forth: Thesis

1. Abdi, D.,(2010),"Financial Performance Evaluation, A case study of Awash International Bank", A Research submitted to the Department of Accounting and Finance College of Business and Economics, Mekelle University, for the partial, Fulfillment of the Degree of Master of Science in Finance and Investment.
2. Berglund , N . R.,(2015)," Managerial Ability and the going concern opinion ", Submitted to the Faculty of the Graduate College of the Oklahoma State University, in partial fulfillment of the requirements for the Degree of Doctor in Accountancy.
3. Geldenhuys, J. ,(2014) ,"The Benefits of Adding a Cost Function to Tobin's q as an Investment Style on the JSE", A research submitted to the Institute of Business Sciences in Jordan at the University of Pretoria to complete the Master's degree in Business Administration..
4. Kaldybekova, S.,(2018)," Evaluation of the company's financial performance through financial analysis methods" Master's Thesis, Masaryk University, Faculty of Economics and Administration, Field of study: Finance.
5. Mbama ,C. I. , (2018) ,"Digital Banking Services, Customer Experience and Financial Performance in UK Banks", A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of Sheffield Hallam University for the degree of Doctor of Philosophy in accounting.
6. Muchugia, G. G.,(2018)," The Effects of External Audit Quality on the Financial Performance of Commercial Banks in Kenya" , PhD Thesis. university of Nairobi.
7. Rai, I. K.,(2019)," Determinants of financial performance of Commercial banks in Nepal " In partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Business Studies (MBS.

8. Subhani , K. M .N. , (2016),"Continuous Process Auditing (CPA): an Audit Rule Ontology Approach to Compliance and Operational Audits" Dissertation Doctor , Windsor, Ontario, Canada .

المواقع الإلكترونية

-<http://www.isx-iq.net>

الملاحق

(1) الملحق

المشاهدات الفعلية الخاصة بمكاتب وشركات التدقيق حسب القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من (2016-2022)

المشاهدات الفعلية الخاصة بمكاتب وشركات التدقيق حسب القطاعات لعام 2016

ن	اسماء مكاتب وشركات التدقيق	المصارف	الخدمات	الصناعة	الزراعة	التأمين	الفندق والسياحة	التحويل المالي	الاستثمار	الاتصالات	محفظة مكتب او شركة التدقيق
1	شركة احمد الجبوري وشركاؤه	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
2	شركة اياد رشيد القرشي	1	0	0	0	1	0	0	0	0	2
3	شركة بدر شنون وعجيل وشركاؤه	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
4	شركة خليل ابراهيم وشركاؤه	4	0	0	0	0	0	1	0	0	5
5	شركة سلام حمود وشركاؤه	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1
6	شركة عادل اسماعيل الشبيبي وشركاؤه	7	1	0	0	0	0	1	3	0	12
7	شركة عادل محمد الحسون وشركاؤه	13	0	2	0	0	0	0	0	1	16
8	شركة عز الدين نوري الخشاب وشركاؤه	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
9	شركة فرقد حسن السلطان وشركاؤه	3	0	0	2	1	0	0	0	1	7
10	شركة قيصر الرماح وشريكه	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1
11	شركة مصطفى فؤاد عباس	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
12	شركة مهدي فاضل العساف وشريكه	1	0	1	0	0	0	0	0	0	2
13	شركة موفق احمد المحاري	3	0	0	0	0	0	1	0	0	4
14	شركة هاشم حسن التميمي وشريكه	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
15	مكتب احمد عبد الرسول العبيدي	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1
16	مكتب تحسين العارضي	1	1	0	0	0	0	0	0	0	2
17	مكتب جبار حاوي عبود	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
18	مكتب حسن هادي الجمالي	1	0	0	0	0	0	3	0	0	4
19	مكتب حسيب كاظم جويد	2	0	0	0	1	0	0	0	0	3
20	مكتب حيدر محمد درويش	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
21	مكتب دلشاد عزيز التوتنجي	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
22	مكتب ريا عبد الامير الكرناوي	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
23	مكتب زكي غازي عبد الرزاق	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
24	مكتب زهير محمود البحراني	2	1	0	0	0	0	0	0	0	3
25	مكتب ستار ارحيم احمد	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1
26	مكتب سعد مهدي السعيد	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
27	مكتب سعدي نعمان العاني	2	0	0	0	0	0	1	0	0	3

الملاحق

1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب سمير متي عزيز	28
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب شهلاء حكمت البراز	29
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب ضياء حسن جميل	30
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب عباس علي عباس	31
1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	مكتب عبد الباسط عبد الجبار مجيد	32
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب عبد الحسين عبد العظيم الياسري	33
2	0	0	2	0	0	0	0	0	0	مكتب عواد عبد سالم	34
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب فائق حضرتي نوروز علي	35
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب فايق مجيد العبيدي	36
1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	مكتب فريديرون مجيد الياور	37
1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	مكتب فؤاد عطا ناصر	38
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب فوزي حمود علي العبيدي	39
3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	مكتب ماجد جمال عبد الرحمن العباسي	40
3	0	1	0	0	1	0	0	0	1	مكتب هاشم سليم متمرّة	41
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب هشام عبد الجبار عبد الله	42
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هيام محمود خليل	43
2	0	1	1	0	0	0	0	0	0	مكتب هيثم فخري اسماعيل	44
3	0	0	1	1	0	0	0	0	1	مكتب وليد زغير كاظم المنصور	45
1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	مكتب وليد ضايغ الجبوري	46
111	2	6	14	1	5	3	4	4	72	اجمالي المشاهدات	

المشاهدات الفعلية الخاصة بمكاتب وشركات التدقيق حسب القطاعات لعام 2017

رقم	اسماء مكاتب وشركات التدقيق	المصارف	الخدمات	الصناعة	الزراعة	التأمين	الفنادق والسياحة	التحويل المالي	الاستثمار	الاتصالات	محفظة مكتب او شركة التدقيق
1	شركة احمد الجبوري وشركاؤه	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
2	شركة اباد رشيد القرشي	2	0	0	1	1	0	0	0	0	4
3	شركة بدر شنون عجبل وشركاؤه	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
4	شركة خليل ابراهيم وشركاؤه	2	0	0	0	0	0	1	0	0	3
5	شركة سلام حمود وشركاؤه	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1
6	شركة عادل اسماعيل الشيببي وشركاؤه	9	1	0	0	0	0	1	3	0	14
7	شركة عادل محمد الحصون وشركاؤه	13	0	2	0	0	0	0	0	1	16

الملاحق

2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	شركة عز الدين نوري الخشاب وشركاؤه	8
7	1	0	0	0	1	2	0	0	3	شركة فرقد حسن السلطان	9
1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	شركة فيصر الرماح وشريكه	10
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	شركة مصطفى فؤاد عباس	11
2	0	0	0	0	0	0	1	0	1	شركة مهند فاضل العساف وشريكه	12
4	0	0	1	0	0	0	0	0	3	شركة موفق احمد المحاري	13
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	شركة هاشم حسن التميمي وشريكه	14
1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	مكتب احمد عبد الرسول العبيدي	15
2	0	0	0	0	0	0	0	1	1	مكتب تحسين العارضي	16
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب جبار حاوي عيود	17
3	0	0	3	0	0	0	0	0	0	مكتب حسن هادي الجمالي	18
4	0	0	0	0	0	0	0	0	4	مكتب حسيب كاظم جويد	19
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب حيدر محمد درويش	20
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب دلشاد عزيز التوتنجي	21
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب ريا عبد الامير الكرناوي	22
2	0	0	0	0	0	0	0	1	1	مكتب زهير محمود البحراني	23
1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	مكتب ستار ارحيم احمد	24
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب سعد مهدي السعدي	25
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب سعدي نعمان العاني	26
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب سمير مني عزيز	27
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب شهلاء حكمت اليزاز	28
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب صبيح جابر محمد الطحان	29
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب ضياء حسن جميل	30
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب عباس علي عباس	31
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب عبد الحسين عبد العظيم الياسري	32
2	0	0	2	0	0	0	0	0	0	مكتب عواد عبد سالم	33
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب فائق حضرتي نوروز علي	34
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب فايق مجيد العبيدي	35
1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	مكتب فريديرون مجيد الباور	36
1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	مكتب فؤاد عطا ناصر	37
4	0	0	0	0	0	0	0	0	4	مكتب ماجد جمال عبد الرحمن العباسي	38
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب محمد صبري محمد	39
1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	مكتب محمد عطية عزي	40
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب منيب مصطفى حسين	41

الملاحق

3	0	1	0	0	1	0	0	0	1	مكتب هاشم سليم متمرة	42
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هيام محمود خليل	43
3	0	1	1	0	1	0	0	0	0	مكتب هيثم فخري اسماعيل	44
4	0	0	1	1	0	0	0	0	2	مكتب وليد زغير كاظم المنصور	45
1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	مكتب وليد ضايح الجبوري	46
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هيثم سعيد خضر	47
113	2	6	14	1	5	3	4	4	74	اجمالي المشاهدات	

المشاهدات الفعلية الخاصة بمكاتب وشركات التدقيق حسب القطاعات لعام 2018

رقم	اسماء مكاتب وشركات التدقيق	المصارف	الخدمات	الصناعة	الزراعة	التأمين	الفندق والسياحة	التحويل المالي	الاستثمار	الاتصالات	محفظة مكتب او شركة التدقيق
1	شركة احمد الجبوري وشركاؤه	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
2	شركة اياد رشيد القرشي	1	0	0	1	1	0	0	0	0	3
3	شركة خليل ابراهيم وشركاؤه	3	0	0	0	0	0	0	0	0	3
4	شركة عادل اسماعيل الشيبلي وشركاؤه	11	3	0	0	1	0	0	2	0	17
5	شركة عادل محمد الحسون وشركاؤه	2	0	2	0	0	0	0	0	1	5
6	شركة عز الدين نوري الخشاب وشركاؤه	2	0	0	0	0	0	1	0	0	3
7	شركة فرات عباس محمود وشريكه	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
8	شركة فراس اسماعيل قربان علي وشريكه	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
9	شركة فرقد حسن السلطان	5	0	1	1	1	0	0	0	1	9
10	شركة قيصر الرماح وشريكه	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1
11	شركة مصطفى فؤاد عباس	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
12	شركة مهند فاضل العساف وشريكه	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
13	شركة موفق احمد المحاري	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
14	شركة هاشم حسن التميمي وشريكه	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
15	شركة حسيب كاظم جويد	18	0	0	0	0	0	0	0	0	18
16	مكتب احمد عبد الرسول العبيدي	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1
17	مكتب امل عبود البياتي	1	0	1	0	0	0	0	0	0	2
18	مكتب بشير غني خضير	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
19	مكتب تحسين العارضي	1	1	0	0	0	0	0	0	0	2
20	مكتب جبار حاوي عبود	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1

الملاحق

2	0	0	1	0	0	0	0	0	1	مكتب حسن هادي الجمالي	21
1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	مكتب حسين علوان الجبوري	22
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب حيدر محمد درويش	23
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب دلشاد عزيز التوتنجي	24
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب ريا عبد الامير الكرناوي	25
3	0	0	0	0	0	0	0	1	2	مكتب زهير محمود البحراني	26
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب سعد مهدي السعيد	27
2	0	0	1	0	0	0	0	0	1	مكتب سعدي نعمان العاني	28
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب شهلاء حكمت اليزاز	29
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب صبيح جابر محمد الطحان	30
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب ضياء حسن جميل	31
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب عباس علي عباس	32
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب عبد الحسين عبد العظيم الياسري	33
1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	مكتب عواد عبد سالم	34
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب فائق حضرتي نوروز علي	35
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب فايق مجيد العبيدي	36
1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	مكتب فريديون مجيد الياور	37
4	0	0	0	0	0	0	0	0	4	مكتب ماجد جمال عبد الرحمن العباسي	38
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب محمد صبري محمد	39
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب نهاد شياح السعيد	40
2	0	1	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هاشم سليم متمرّة	41
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هيام محمود خليل	42
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هيثم سعيد خضر	43
2	0	1	0	0	1	0	0	0	0	مكتب هيثم فخري اسماعيل	44
3	0	0	0	1	0	0	0	0	2	مكتب وليد زغير كاظم المنصور	45
113	2	5	3	1	5	3	6	5	83	اجمالي المشاهدات	

المشاهدات الفعلية الخاصة بمكاتب وشركات التدقيق حسب القطاعات لعام 2019

ن	اسماء مكاتب وشركات التدقيق	المصارف	الخدمات	الصناعة	الزراعة	التأمين	الفندق والسياحة	التحويل المالي	الاستثمار	الاتصالات	محظة مكتب او شركة التدقيق
1	شركة احمد الجبوري وشركاؤه	1	0	1	0	0	0	0	0	0	2
2	شركة اباد رشيد القرشي	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
3	شركة خليل ابراهيم وشركاؤه	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
4	شركة سعد عبد المهيمن محمد	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1

الملاحق

										وشريكه	
12	0	2	0	0	0	0	0	3	7	شركة عادل اسماعيل الشيببي وشركاؤه	5
6	1	0	0	0	0	0	2	0	3	شركة عادل محمد الحسون وشركاؤه	6
3	0	0	1	0	0	0	0	0	2	شركة عز الدين نوري الخشاب وشركاؤه	7
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	شركة فراس اسماعيل قريبان وشريكه	8
5	1	0	0	0	1	1	0	0	2	شركة فرقد حسن السلطان	9
1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	شركة قيصر الرماح وشريكه	10
2	0	0	0	0	1	0	0	0	1	شركة مصطفى فواد عباس	11
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	شركة مهند فاضل العساف وشريكه	12
2	0	1	0	0	0	0	0	0	1	شركة هاشم حسن التميمي وشريكه	13
13	0	0	0	0	0	0	0	0	13	شركة حسيب كاظم جويد	14
1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	مكتب احمد عبد الرسول العبيدي	15
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب اراس محمد سعيد	16
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب امل عبود البياتي	17
2	0	0	0	0	0	0	1	0	1	مكتب بشير غني خضير	18
2	0	0	0	0	0	0	0	1	1	مكتب تحسين العارضي	19
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب جبار حاوي عبود	20
1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	مكتب حسين عبد الزهرة العزاوي	21
1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	مكتب حسين علوان الجبوري	22
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب حيدر محمد درويش	23
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب دلشاد عزيز التوتنجي	24
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب رحيم حسين معارج	25
1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	مكتب رحيم حماد علي	26
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب ريا عبد الامير الكرناوي	27
3	0	0	0	0	0	0	0	1	2	مكتب زهير محمود البحراني	28
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب سعد رشيد جاسم	29
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب سمير محمد حسين	30
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب شهلاء حكمت البزاز	31
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب صبيح جابر محمد وشريكه	32
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب ضياء حسن جميل	33
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب عباس علي عباس	34
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب عبد الحسين عبد العظيم الياصري	35
2	0	0	0	0	0	0	1	0	1	مكتب عواد عبد سالم	36

الملاحق

2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب فائق حضرتي نوروز علي	37
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب فائق مجيد العبيدي	38
1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	مكتب فريدون مجيد الياور	39
4	0	0	0	0	0	0	0	0	4	مكتب ماجد جمال عبد الرحمن العباسي	40
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب محمد صبري محمد	41
4	0	0	0	0	0	0	0	0	4	مكتب محمود رشيد ابراهيم	42
1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	مكتب معد خالد مهدي	43
3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	مكتب منيب مصطفى حسين	44
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب نهاد شياع عبيد السعدي	45
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هاشم سليم متمرمة	46
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هيام محمود خليل	47
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هيثم سعيد خضر	48
2	0	1	0	0	1	0	0	0	0	مكتب هيثم فخري اسماعيل	49
3	0	0	0	1	0	0	0	0	2	مكتب وليد زغير كاظم المنصور	50
113	2	5	3	1	5	3	6	5	83	اجمالي المشاهدات	

المشاهدات الفعلية الخاصة بمكاتب وشركات التدقيق حسب القطاعات لعام 2020

ن	اسماء مكاتب وشركات التدقيق	المصارف	الخدمات	الصناعة	الزراعة	التأمين	الفنادق والسياحة	التحويل المالي	الاستثمار	الاتصالات	محافظة مكتب او شركة التدقيق
1	شركة احمد الجبوري وشركاؤه	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1
2	شركة اياد رشيد القريشي	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
3	شركة خليل ابراهيم وشركاؤه	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
4	شركة عادل اسماعيل الشبيبي وشركاؤه	4	3	0	0	1	0	0	2	0	10
5	شركة عادل محمد الحسون وشركاؤه	3	0	2	0	0	0	0	1	0	6
6	شركة عز الدين نوري الخشاب وشركاؤه	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
7	شركة فراس اسماعيل قربان وشريكه	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
8	شركة فرقد حسن السلطان	2	0	0	1	0	0	0	0	1	4
9	شركة مصطفى فواد عباس	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1
10	شركة مهند فاضل العساف وشريكه	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
11	شركة هاشم حسن التميمي وشريكه	1	0	0	0	0	0	0	1	0	2
12	شركة حسيب كاظم جويد	14	0	0	0	0	0	0	0	0	14
13	مكتب احمد جاسم حمودي العبيدي	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1

الملاحق

1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	مكتب احمد عبد الرسول العبيدي	14
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب اراس محمد سعيد	15
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب امل عبود قدوري البياتي	16
2	0	0	0	0	0	0	0	1	1	مكتب تحسين العارضي	17
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب جبار حاوي عبود	18
1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	مكتب حسين علوان الجبوري	19
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب حيدر محمد درويش	20
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب دلشاد عزيز التوتنجي	21
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب ريا عبد الامير الكرناوي	22
4	0	0	0	0	1	0	0	1	2	مكتب زهير محمود البحراني	23
3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	مكتب سعد رشيد جاسم	24
1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	مكتب سعد عبد الجبار امين	25
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب سمير محمد حسين	26
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب شهلاء حكمت اليزاز	27
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب ضياء حسن جميل	28
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب عباس علي عباس	29
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب عبد الحسين عبد العظيم الياسري	30
1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	مكتب علي مراد خداداد	31
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب عواد عبد سالم	32
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب فائق حضرتي نوروز علي	33
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب فايق مجيد العبيدي	34
1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	مكتب فريديرون مجيد الياور	35
6	0	0	0	0	0	0	0	0	6	مكتب ماجد جمال عبد الرحمن العباسي	36
1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	مكتب محل فريح وشريكه عبيد	37
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب محمد صبري محمد	38
6	0	0	0	0	0	0	0	0	6	مكتب محمود رشيد ابراهيم	39
3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	مكتب منيب مصطفى حسين	40
1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	مكتب نضال عبد الزهرة مردادو	41
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب نهاد شياع السعدي	42
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هاشم سليم متمرّة	43
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب هشام عبد الجبار عبد الله	44
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هلال بشير داود همو	45
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هيام محمود خليل	46
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هيثم سعيد خضر	47

الملاحق

2	0	1	0	0	1	0	0	0	0	مكتب هيثم فخري اسماعيل	48
3	0	0	0	1	0	0	0	0	2	مكتب وليد زغير كاظم المنصور	49
111	2	4	0	1	5	4	6	5	84	اجمالي المشاهدات	

المشاهدات الفعلية الخاصة بمكاتب وشركات التدقيق حسب القطاعات لعام 2021

رقم	المصارف	الخدمات	الصناعة	الزراعة	التأمين	الفنادق والسياحة	التحويل المالي	الاستثمار	الاتصالات	محافظة مكتب او شركة التدقيق	اسماء مكاتب وشركات التدقيق	ن
1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	شركة احمد الجبوري وشركاؤه	1
2	3	0	0	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	شركة اياد رشيد القرشي	2
3	11	0	0	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	شركة حسيب كاظم جويد	3
4	1	0	0	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	شركة خليل ابراهيم وشركاؤه	4
5	6	2	0	0	1	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	شركة عادل اسماعيل الشبيبي وشركاؤه	5
6	3	0	2	0	0	0	0	1	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	شركة عادل محمد الحسون وشركاؤه	6
7	2	1	1	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	شركة عز الدين نوري اسماعيل الخشاب وشركاؤه	7
8	2	0	0	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	شركة فراس اسماعيل قربان علي	8
9	5	0	0	1	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	شركة فرقد حسن السلطان	9
10	0	0	0	1	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	شركة محل فريح وشريكه عبيد	10
11	5	0	0	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	شركة محمود رشيد ابراهيم	11
12	2	0	0	0	1	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	شركة مصطفى فؤاد عباس	12
13	1	0	0	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	شركة موفق احمد المحاري	13
14	0	0	0	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	شركة هاشم حسن التميمي وشريكه	14
15	2	0	0	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	شركة هيثم سعيد خضير وشريكه	15
16	2	0	0	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	مكتب احمد جاسم حمودي العبيدي	16
17	1	0	0	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	مكتب اراس محمد سعيد	17
18	1	0	0	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	مكتب امل عيود قدوري البياتي	18
19	0	1	0	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	مكتب تحسين العارضي	19
20	1	0	0	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	مكتب جبار حاوي عيود	20
21	0	0	1	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	مكتب جنان علي حمود القيسي	21
22	1	0	0	0	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	مكتب حسنين حميد العبيدي	22
23	0	0	0	1	0	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	مكتب حسين علوان الجبوري	23
24	1	1	0	0	1	0	0	0	0	محافظة مكتب او شركة التدقيق	مكتب زهير محمود البحراني	24

الملاحق

3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	مكتب سعد رشيد جاسم	25
1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	مكتب سعد عبد الجبار امين	26
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب سمير محمد حسين	27
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب عباس علي عباس	28
3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	مكتب عبد الحسين عبد العظيم الياسري	29
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب عواد عبد سالم	30
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب فائق حضرتي نوروز علي	31
3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	مكتب فايق مجيد العبيدي	32
1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	مكتب فريديون مجيد الياور	33
3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	مكتب ماجد جمال عبد الرحمن العباسي	34
1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	مكتب مازن عدي حسين البياتي	35
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب محمد صبري محمد	36
4	0	0	0	0	0	0	0	0	4	مكتب منيب مصطفى حسين	37
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب نهاد شيباع عبيد السعيد	38
4	0	0	0	0	0	0	0	0	4	مكتب هشام عبد الجبار عبد الله	39
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هلال بشير داود همو	40
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هيام محمود خليل	41
2	0	0	0	1	0	0	0	0	1	مكتب وليد زغير كاظم المنصور	42
107	2	3	0	1	5	4	5	5	82	اجمالي المشاهدات	

المشاهدات الفعلية الخاصة بمكاتب وشركات التدقيق حسب القطاعات لعام 2022

رقم	اسماء مكاتب وشركات التدقيق	المصارف	الخدمات	الصناعة	الزراعة	التأمين	الفندق والسياحة	التحويل المالي	الاستثمار	الاتصالات	محطة مكتب او شركة التدقيق
1	شركة اياد رشيد الفريشي	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
2	شركة احمد الجبوري وشركاؤه	1	0	1	0	0	0	0	0	0	2
3	شركة احمد جاسم حمودي العبيدي	2	0	1	0	0	0	0	0	0	3
4	شركة خليل ابراهيم وشركاؤه	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
5	شركة حسيب كاظم جويد	8	0	0	0	0	0	0	0	0	8
6	شركة عادل اسماعيل الشبيبي وشركاؤه	5	0	0	0	1	0	0	2	0	8
7	شركة عز الدين نوري اسماعيل الخشاب وشركاؤه	3	0	1	0	0	0	0	0	0	4
8	شركة عادل محمد الحسون وشركاؤه	3	0	2	0	0	0	0	0	1	6
9	شركة مصطفى فؤاد عباس	2	0	0	0	1	0	0	0	0	3

الملاحق

8	1	0	0	0	0	1	0	0	6	شركة فرقد حسن السلطان	10
1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	شركة فراس عبد الامير حسين وشريكه	11
1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	شركة هاشم حسن التميمي وشريكه	12
3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	شركة موفق احمد المحاري	13
7	0	0	0	0	0	0	0	1	6	شركة محمود رشيد ابراهيم	14
3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	شركة فراس اسماعيل قربان علي	15
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	شركة هيثم سعيد خضير وشريكه	16
1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	مكتب تحسين العارضي	17
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب امل عبود قدوري البياتي	18
1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	مكتب حسين علوان الجبوري	19
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب جبار حاوي عبود	20
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب حسنين حميد العبيدي	21
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب سمير محمد حسين	22
3	0	0	0	0	1	0	0	1	1	مكتب زهير محمود البحراني	23
3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	مكتب سعد رشيد جاسم	24
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب عباس علي عباس	25
3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	مكتب عبد الحسين عبد العظيم الياسري	26
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب فائق مجيد العبيدي	27
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب فائق حضرتي نوروز علي	28
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب نهاد شياح عبيد السعدي	29
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب عواد عبد سالم	30
4	0	0	0	0	0	0	0	0	4	مكتب منيب مصطفى حسين	31
1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	مكتب فريدون مجيد الياور	32
2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	مكتب ماجد جمال عبد الرحمن العباسي	33
3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	مكتب هشام عبد الجبار عبد الله	34
2	0	0	0	0	0	0	0	1	1	مكتب هلال بشير داود همو	35
1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	مكتب مازن عدي حسين البياتي	36
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب هيام محمود خليل	37
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب طلعت طالب الطويل	38
1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	مكتب احمد ابراهيم نعمة	39
2	0	0	0	1	0	0	0	0	1	مكتب وليد زغير كاظم المنصور	40
101	2	3	0	1	5	2	6	5	77	اجمالي المشاهدات	

الملحق (2)

أ- احتساب الحد الفاصل للحصة السوقية وحصة المحفظة لجميع القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث من (2016-2022)

الحد الفاصل وفقا لحصة المحفظة			الحد الفاصل وفقا للحصة السوقية		
الحد الفاصل وفقا لحصة المحفظة = $\frac{1}{\text{اجمالي عدد التخصصات المهنية (القطاعات)}}$			الحد الفاصل وفقا للحصة السوقية = $1.2 \times \frac{1}{\text{اجمالي عدد مكاتب وشركات التدقيق التي دقت تخصص مهني معين (قطاع المصارف)}}$		
الناتج	المعادلة	القطاع	الناتج	المعادلة	القطاع
0.111	1 9	الحد الفاصل لجميع القطاعات	0.022	$1.2 \times 54 / 1$	المصارف
			0.109	$1.2 \times 11 / 1$	التأمين
			0.150	$1.2 \times 8 / 1$	الزراعة
			0.100	$1.2 \times 12 / 1$	الصناعة
			0.150	$1.2 \times 8 / 1$	الخدمات
			0.200	$1.2 \times 6 / 1$	الاستثمار
			0.080	$1.2 \times 15 / 1$	التحويل المالي
			0.600	$1.2 \times 2 / 1$	الاتصالات
			1.2	$1.2 \times 1 / 1$	الفندق والسياحة

ب- احتساب الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة للمصارف عينة البحث

$$\text{الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة} = \text{الحد الفاصل للحصة السوقية} \times \text{الحد الفاصل لحصة المحفظة} = 0.022 \times 0.0025 = 0.111$$

الملاحق

الملحق (3)

عدد مكاتب وشركات التدقيق التي قامت بتدقيق المصارف المختارة (عينة البحث) خلال المدة الممتدة من (2016-2022)

مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقت المصارف (عينة البحث) وفقاً للحصة السوقية المرجحة لعام 2016								
مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	حصة المحفظة	الحد الفاصل للحصة السوقية	الحصة السوقية	اسم مكتب او شركة التدقيق	J
0.0253	0.0025	0.0278	0.111	1.000	0.022	0.028	شركة احمد الجبوري وشركاؤه	1
0.0044	0.0025	0.0069	0.111	0.500	0.022	0.014	شركة ايدار رشيد القرشي	2
0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	شركة بدر شنون عجيل وشركاؤه	3
0.0419	0.0025	0.0444	0.111	0.800	0.022	0.056	شركة خليل ابراهيم وشركاؤه	4
0.0542	0.0025	0.0567	0.111	0.583	0.022	0.097	شركة عادل اسماعيل الشيبني وشركاؤه	5
0.1442	0.0025	0.1467	0.111	0.813	0.022	0.181	شركة عادل محمد الحسون وشركاؤه	6
0.0253	0.0025	0.0278	0.111	1.000	0.022	0.028	شركة عز الدين نوري الخشاب وشركاؤه	7
0.0154	0.0025	0.0179	0.111	0.429	0.022	0.042	شركة فرقد حسن السلطان وشركاؤه	8
0.0253	0.0025	0.0278	0.111	1.000	0.022	0.028	شركة مصطفى فؤاد عباس	9
0.0044	0.0025	0.0069	0.111	0.500	0.022	0.014	شركة مهند فاضل العساف وشريكه	10
0.0288	0.0025	0.0313	0.111	0.750	0.022	0.042	شركة موفق احمد المحاري	11
0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	شركة هاشم حسن التميمي وشريكه	12
0.0044	0.0025	0.0069	0.111	0.500	0.022	0.014	مكتب تحسين العارضي	13
0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب جبار حاوي عبود	14
0.001	0.0025	0.0035	0.111	0.250	0.022	0.014	مكتب حسن هادي الجمالي	15

الملاحق

0.016	0.0025	0.0185	0.111	0.667	0.022	0.028	مكتب حسيب كاظم جويد	16
0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب حيدر محمد درويش	17
0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب دلشاد عزيز التوتنجي	18
0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب ريا عبد الامير الكرنابي	19
0.0253	0.0025	0.0278	0.111	1.000	0.022	0.028	مكتب زكي غازي عبد الرزاق	20
0.016	0.0025	0.0185	0.111	0.667	0.022	0.028	مكتب زهير محمود البحراني	21
0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب سعد مهدي السعدي	22
0.016	0.0025	0.0185	0.111	0.667	0.022	0.028	مكتب سعدي نعمان العاني	23
0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب سمير متي عزيز	24
0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب شهلاء حكمت البراز	25
0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب ضياء حسن جميل	26
0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب عباس علي عباس	27
0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب عبد الحسين عبد العظيم الياسري	28
0.0253	0.0025	0.0278	0.111	1.000	0.022	0.028	مكتب فائق حضرتي نوروز علي	29
0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب فايق مجيد العبيدي	30
0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب فوزي حمود علي العبيدي	31
0.0392	0.0025	0.0417	0.111	1.000	0.022	0.042	مكتب ماجد جمال عبد الرحمن العباسي	32
0.0021	0.0025	0.0046	0.111	0.333	0.022	0.014	مكتب هاشم سليم متمرّة	33
0.0253	0.0025	0.0278	0.111	1.000	0.022	0.028	مكتب هشام عبد الجبار عبد الله	34
0.0114	0.0025	0.0139	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب هيام محمود خليل	35
0.0021	0.0025	0.0046	0.111	0.333	0.022	0.014	مكتب وليد زغير كاظم المنصور	36

الملاحق

مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت المصارف (عينة البحث) وفقا للحصة السوقية المرجحة لعام 2017								
مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	حصة المحفظة	الحد الفاصل للحصة السوقية	الحصة السوقية	اسم مكتب او شركة التدقيق	ن
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	شركة احمد الجبوري وشركاؤه	1
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	0.500	0.022	0.027	شركة اباد رشيد القرشي	2
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	شركة بدر شنون عجيل وشركاؤه	3
0.0155	0.0025	0.0180	0.111	0.667	0.022	0.027	شركة خليل ابراهيم وشركاؤه	4
0.0757	0.0025	0.0782	0.111	0.643	0.022	0.122	شركة عادل اسماعيل الشبيبي وشركاؤه	5
0.1402	0.0025	0.1427	0.111	0.813	0.022	0.176	شركة عادل محمد الحسون وشركاؤه	6
0.0245	0.0025	0.0270	0.111	1.000	0.022	0.027	شركة عز الدين نوري الخشاب وشركاؤه	7
0.0149	0.0025	0.0174	0.111	0.429	0.022	0.041	شركة فرقد حسن السلطان	8
0.0245	0.0025	0.0270	0.111	1.000	0.022	0.027	شركة مصطفى فؤاد عباس	9
0.0043	0.0025	0.0068	0.111	0.500	0.022	0.014	شركة مهند فاضل العساف وشريكه	10
0.0279	0.0025	0.0304	0.111	0.750	0.022	0.041	شركة موفق احمد المحاري	11
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	شركة هاشم حسن التميمي وشريكه	12
0.0043	0.0025	0.0068	0.111	0.500	0.022	0.014	مكتب تحسين العارضي	13
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب جبار حاوي عبود	14
0.0516	0.0025	0.0541	0.111	1.000	0.022	0.054	مكتب حسيب كاظم جويد	15
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب حيدر محمد درويش	16

الملاحق

0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب دلشاد عزيز التوتنجي	17
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب ريا عبد الامير الكرناوي	18
0.0043	0.0025	0.0068	0.111	0.500	0.022	0.014	مكتب زهير محمود البحراني	19
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب سعد مهدي السعيدي	20
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب سعدي نعمان العاني	21
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب سمير متي عزيز	22
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب شهلاء حكمت اليزاز	23
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب صبيح جابر محمد الطحان	24
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب ضياء حسن جميل	25
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب عباس علي عباس	26
0.0245	0.0025	0.0270	0.111	1.000	0.022	0.027	مكتب عبد الحسين عبد العظيم الياسري	27
0.0245	0.0025	0.0270	0.111	1.000	0.022	0.027	مكتب فائق حضرتي نوروز علي	28
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب فايق مجيد العبيدي	29
0.0516	0.0025	0.0541	0.111	1.000	0.022	0.054	مكتب ماجد جمال عبد الرحمن العباسي	30
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب محمد صبري محمد	31
0.0245	0.0025	0.0270	0.111	1.000	0.022	0.027	مكتب منيب مصطفى حسين	32
0.0020	0.0025	0.0045	0.111	0.333	0.022	0.014	مكتب هاشم سليم متمرمة	33
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب هيام محمود خليل	34
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	0.500	0.022	0.027	مكتب وليد زغير كاظم المنصور	35
0.0110	0.0025	0.0135	0.111	1.000	0.022	0.014	مكتب هيثم سعيد خضر	36

الملاحق

مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت المصارف (عينة البحث) وفقا للحصة السوقية المرجحة لعام 2018								
مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	حصة المحفظة	الحد الفاصل للحصة السوقية	الحصة السوقية	اسم مكتب او شركة التدقيق	
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	شركة احمد الجبوري وشركاؤه	1
0.0015	0.0025	0.0040	0.111	0.333	0.022	0.012	شركة اباد رشيد القريني	2
0.0336	0.0025	0.0361	0.111	1.000	0.022	0.036	شركة خليل ابراهيم وشركاؤه	3
0.0833	0.0025	0.0858	0.111	0.647	0.022	0.133	شركة عادل اسماعيل الشبيبي وشركاؤه	4
0.0071	0.0025	0.0096	0.111	0.400	0.022	0.024	شركة عادل محمد الحسون وشركاؤه	5
0.0136	0.0025	0.0161	0.111	0.667	0.022	0.024	شركة عز الدين نوري الخشاب وشركاؤه	6
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	شركة فرات عباس محمود وشريكه	7
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	شركة فراس اسماعيل قربان علي وشريكه	8
0.031	0.0025	0.0335	0.111	0.556	0.022	0.060	شركة فرقد حسن السلطان	9
0.0216	0.0025	0.0241	0.111	1.000	0.022	0.024	شركة مصطفى فواد عباس	10
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	شركة مهند فاضل العساف وشريكه	11
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	شركة موفق احمد المحاري	12
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	شركة هاشم حسن التميمي وشريكه	13
0.2144	0.0025	0.2169	0.111	1.000	0.022	0.217	مكتب حسيب كاظم جويد	14
0.0035	0.0025	0.0060	0.111	0.500	0.022	0.012	مكتب امل عبود البياتي	15
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب بشير غني خضير	16

الملاحق

0.0035	0.0025	0.0060	0.111	0.500	0.022	0.012	مكتب تحسين العارضي	17
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب جبار حاوي عبود	18
0.0035	0.0025	0.0060	0.111	0.500	0.022	0.012	مكتب حسن هادي الجمالي	19
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب حيدر محمد درويش	20
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب دلشاد عزيز التوتنجي	21
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب ريا عبد الامير الكرناوي	22
0.0136	0.0025	0.0161	0.111	0.667	0.022	0.024	مكتب زهير محمود البحراني	23
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب سعد مهدي السعيد	24
0.0035	0.0025	0.0060	0.111	0.500	0.022	0.012	مكتب سعدي نعمان العاني	25
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب شهلاء حكمت البزاز	26
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب صبيح جابر محمد الطحان	27
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب ضياء حسن جميل	28
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب عباس علي عباس	29
0.0216	0.0025	0.0241	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب عبد الحسين عبد العظيم الياسري	30
0.0216	0.0025	0.0241	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب فائق حضرتي نوروز علي	31
0.0216	0.0025	0.0241	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب فايق مجيد العبيدي	32
0.0457	0.0025	0.0482	0.111	1.000	0.022	0.048	مكتب ماجد جمال عبد الرحمن العباسي	33
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب محمد صبري محمد	34
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب نهاد شياح السعيد	35
0.0035	0.0025	0.0060	0.111	0.500	0.022	0.012	مكتب هاشم سليم متمر	36
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب هيام محمود خليل	37

الملاحق

0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب هيثم سعيد خضر	38
0.0136	0.0025	0.0161	0.111	0.667	0.022	0.024	مكتب وليد زغير كاظم المنصور	39

مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت المصارف (عينة البحث) وفقاً للحصة السوقية المرجحة لعام 2019

مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	حصة المحفظة	الحد الفاصل للحصة السوقية	الحصة السوقية	اسم مكتب او شركة التدقيق	
0.0035	0.0025	0.0060	0.111	0.500	0.022	0.012	شركة احمد الجبوري وشركاؤه	1
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	شركة اياد رشيد القرشي	2
0.0216	0.0025	0.0241	0.111	1.000	0.022	0.024	شركة خليل ابراهيم وشركاؤه	3
0.0467	0.0025	0.0492	0.111	0.583	0.022	0.084	شركة عادل اسماعيل الشيببي وشركاؤه	4
0.0156	0.0025	0.0181	0.111	0.500	0.022	0.036	شركة عادل محمد الحسون وشركاؤه	5
0.0135	0.0025	0.0161	0.111	0.667	0.022	0.024	شركة عز الدين نوري الخشاب وشركاؤه	6
0.0216	0.0025	0.0241	0.111	1.000	0.022	0.024	شركة فراس اسماعيل قريان وشريكه	7
0.0071	0.0025	0.0096	0.111	0.400	0.022	0.024	شركة فرقد حسن السلطان	8
0.0035	0.0025	0.0060	0.111	0.500	0.022	0.012	شركة مصطفى فؤاد عباس	9
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	شركة مهند فاضل العساف وشريكه	10
0.0035	0.0025	0.0060	0.111	0.500	0.022	0.012	شركة هاشم حسن التميمي وشريكه	11
0.1541	0.0025	0.1566	0.111	1.000	0.022	0.157	شركة حسيب كاظم جويد	12
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب اراس محمد سعيد	13

الملاحق

0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب امل عبود البياتي	14
0.0035	0.0025	0.0060	0.111	0.500	0.022	0.012	مكتب بشير غني خضير	15
0.0035	0.0025	0.0060	0.111	0.500	0.022	0.012	مكتب تحسين العارضي	16
0.0216	0.0025	0.0241	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب جبار حاوي عبود	17
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب حيدر محمد درويش	18
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب دلشاد عزيز التوتنجي	19
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب رحيم حسين معارج	20
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب ريا عبد الامير الكرناوي	21
0.0136	0.0025	0.0161	0.111	0.667	0.022	0.024	مكتب زهير محمود البحراني	22
0.0216	0.0025	0.0241	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب سعد رشيد جاسم	23
0.0216	0.0025	0.0241	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب سمير محمد حسين	24
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب شهلاء حكمت البزاز	25
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب صبيح جابر محمد وشريكه	26
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب ضياء حسن جميل	27
0.0216	0.0025	0.0241	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب عباس علي عباس	28
0.0216	0.0025	0.0241	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب عبد الحسين عبد العظيم الياسري	29
0.0035	0.0025	0.0060	0.111	0.500	0.022	0.012	مكتب عواد عبد سالم	30
0.0216	0.0025	0.0241	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب فائق حضرتي نوروز علي	31
0.0216	0.0025	0.0241	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب فايق مجيد العبيدي	32
0.0457	0.0025	0.0482	0.111	1.000	0.022	0.048	مكتب ماجد جمال عبد الرحمن العباسي	33
0.0216	0.0025	0.0241	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب محمد صبري محمد	34

الملاحق

0.0457	0.0025	0.0482	0.111	1.000	0.022	0.048	مكتب محمود رشيد ابراهيم	35
0.0336	0.0025	0.0361	0.111	1.000	0.022	0.036	مكتب منيب مصطفى حسين	36
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب نهاد شبايع عبيد السعيد	37
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب هاشم سليم متمرّة	38
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب هيام محمود خليل	39
0.0095	0.0025	0.0120	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب هيثم سعيد خضر	40
0.0136	0.0025	0.0161	0.111	0.667	0.022	0.024	مكتب وليد زغير كاظم المنصور	41

مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت المصارف (عينة البحث) وفقا للحصة السوقية المرجحة لعام 2020

مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	حصة المحفظة	الحد الفاصل للحصة السوقية	الحصة السوقية	اسم مكتب او شركة التدقيق	
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	شركة اياد رشيد القرشي	1
0.0213	0.0025	0.0238	0.111	1.000	0.022	0.024	شركة خليل ابراهيم وشركاؤه	2
0.0165	0.0025	0.0190	0.111	0.400	0.022	0.048	شركة عادل اسماعيل الشيبلي وشركاؤه	3
0.0154	0.0025	0.0179	0.111	0.500	0.022	0.036	شركة عادل محمد الحسون وشركاؤه	4
0.0213	0.0025	0.0238	0.111	1.000	0.022	0.024	شركة عز الدين نوري الخشاب وشركاؤه	5
0.0213	0.0025	0.0238	0.111	1.000	0.022	0.024	شركة فراس اسماعيل قربان وشريكه	6
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	0.500	0.022	0.024	شركة فرقد حسن السلطان	7
0.0213	0.0025	0.0238	0.111	1.000	0.022	0.024	شركة مهند فاضل العساف وشريكه	8

الملاحق

0.0035	0.0025	0.0060	0.111	0.500	0.022	0.012	شركة هاشم حسن التميمي وشريكه	9
0.1642	0.0025	0.1667	0.111	1.000	0.022	0.167	شركة حسيب كاظم جويد	10
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب احمد جاسم حمودي العبيدي	11
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب اراس محمد سعيد	12
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب امل عيود قدوري البياتي	13
0.0035	0.0025	0.0060	0.111	0.500	0.022	0.012	مكتب تحسين الغارضي	14
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب جبار حاوي عيود	15
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب حيدر محمد درويش	16
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب دلشاد عزيز التوتنجي	17
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب ريا عبد الامير الكرناوي	18
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	0.500	0.022	0.024	مكتب زهير محمود البحراني	19
0.0332	0.0025	0.0357	0.111	1.000	0.022	0.036	مكتب سعد رشيد جاسم	20
0.02134	0.0025	0.02384	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب سمير محمد حسين	21
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب شهلاء حكمت البزاز	22
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب ضياء حسن جميل	23
0.0213	0.0025	0.0238	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب عباس علي عباس	24
0.0213	0.0025	0.0238	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب عبد الحسين عبد العظيم الياسري	25
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب عواد عبد سالم	26
0.0213	0.0025	0.0238	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب فائق حضرتي نوروز علي	27
0.0213	0.0025	0.0238	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب فايق مجيد العبيدي	28
0.0689	0.0025	0.0714	0.111	1.000	0.022	0.071	مكتب ماجد جمال عبد الرحمن العباسي	29

الملاحق

0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب محمد صبري محمد	30
0.0689	0.0025	0.0714	0.111	1.000	0.022	0.071	مكتب محمود رشيد ابراهيم	31
0.0332	0.0025	0.0357	0.111	1.000	0.022	0.036	مكتب منيب مصطفى حسين	32
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب نهاد شياع السعيد	33
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب هاشم سليم متمررة	34
0.0213	0.0025	0.0238	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب هشام عبد الجبار عبد الله	35
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب هلال بشير داود همو	36
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب هيام محمود خليل	37
0.0094	0.0025	0.0119	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب هيثم سعيد خضر	38
0.0134	0.0025	0.0159	0.111	0.667	0.022	0.024	مكتب وليد زغير كاظم المنصور	39

مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت المصارف (عينة البحث) وفقا للحصة السوقية المرجحة لعام 2021

مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	حصة المحفظة	الحد الفاصل للحصة السوقية	الحصة السوقية	اسم مكتب او شركة التدقيق	
0.0036	0.0025	0.0061	0.111	0.500	0.022	0.012	شركة احمد الجبوري وشركاؤه	1
0.0341	0.0025	0.0366	0.111	1.000	0.022	0.037	شركة اباد رشيد القرشي	2
0.1316	0.0025	0.1341	0.111	1.000	0.022	0.134	شركة حسيب كاظم جويد	3
0.0097	0.0025	0.0122	0.111	1.000	0.022	0.012	شركة خليل ابراهيم وشركاؤه	4
0.0374	0.0025	0.0399	0.111	0.545	0.022	0.073	شركة عادل اسماعيل الشبيبي وشركاؤه	5
0.0158	0.0025	0.0183	0.111	0.500	0.022	0.037	شركة عادل محمد الحسون وشركاؤه	6

الملاحق

0.0097	0.0025	0.0122	0.111	0.500	0.022	0.024	شركة عز الدين نوري اسماعيل الخشاب وشركاؤه	7
0.0219	0.0025	0.0244	0.111	1.000	0.022	0.024	شركة فراس اسماعيل قربان علي	8
0.0411	0.0025	0.0436	0.111	0.714	0.022	0.061	شركة فرقد حسن السلطان	9
0.0585	0.0025	0.0610	0.111	1.000	0.022	0.061	شركة محمود رشيد ابراهيم	10
0.0138	0.0025	0.0163	0.111	0.667	0.022	0.024	شركة مصطفى فؤاد عباس	11
0.0097	0.0025	0.0122	0.111	1.000	0.022	0.012	شركة موفق احمد المحاري	12
0.0219	0.0025	0.0244	0.111	1.000	0.022	0.024	شركة هيثم سعيد خضير وشريكه	13
0.0219	0.0025	0.0244	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب احمد جاسم حمودي العبيدي	14
0.0097	0.0025	0.0122	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب اراس محمد سعيد	15
0.0097	0.0025	0.0122	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب امل عبود قدوري البياتي	16
0.0097	0.0025	0.0122	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب جبار حاوي عبود	17
0.0097	0.0025	0.0122	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب حسنين حميد العبيدي	18
0.0016	0.0025	0.0041	0.111	0.333	0.022	0.012	مكتب زهير محمود البحراني	19
0.0341	0.0025	0.0366	0.111	1.000	0.022	0.037	مكتب سعد رشيد جاسم	20
0.0219	0.0025	0.0244	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب سمير محمد حسين	21
0.0219	0.0025	0.0244	0.111	1.000	0.022	0.024	مكتب عباس علي عباس	22
0.0341	0.0025	0.0366	0.111	1.000	0.022	0.037	مكتب عبد الحسين عبد العظيم الياسري	23
0.0097	0.0025	0.0122	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب عواد عبد سالم	24
0.0097	0.0025	0.0122	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب فائق حضرتي نوروز علي	25
0.0341	0.0025	0.0366	0.111	1.000	0.022	0.037	مكتب فايق مجيد العبيدي	26
0.0341	0.0025	0.0366	0.111	1.000	0.022	0.037	مكتب ماجد جمال عبد الرحمن العباسي	27

الملاحق

0.0097	0.0025	0.0122	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب محمد صبري محمد	28
0.0463	0.0025	0.0488	0.111	1.000	0.022	0.049	مكتب منيب مصطفى حسين	29
0.0097	0.0025	0.0122	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب نهاد شياع عبيد السعدي	30
0.0463	0.0025	0.0488	0.111	1.000	0.022	0.049	مكتب هشام عبد الجبار عبد الله	31
0.0097	0.0025	0.0122	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب هلال بشير داود همو	32
0.0097	0.0025	0.0122	0.111	1.000	0.022	0.012	مكتب هيام محمود خليل	33
0.0036	0.0025	0.0061	0.111	0.500	0.022	0.012	مكتب وليد زغير كاظم المنصور	34

مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق التي دقتت المصارف (عينة البحث) وفقا للحصة السوقية المرجحة لعام 2022								
مستوى التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق	الحد الفاصل للحصة السوقية المرجحة	الحصة السوقية المرجحة	الحد الفاصل لحصة المحفظة	حصة المحفظة	الحد الفاصل للحصة السوقية	الحصة السوقية	اسم مكتب او شركة التدقيق	
0.0235	0.0025	0.0260	0.111	1.000	0.022	0.026	شركة اياد رشيد القرشي	1
0.004	0.0025	0.0065	0.111	0.500	0.022	0.013	شركة احمد الجبوري وشركاؤه	2
0.0148	0.0025	0.0173	0.111	0.667	0.022	0.026	شركة احمد جاسم حمودي العبيدي	3
0.0105	0.0025	0.0130	0.111	1.000	0.022	0.013	شركة خليل ابراهيم وشركاؤه	4
0.1014	0.0025	0.1039	0.111	1.000	0.022	0.104	شركة حسيب كاظم جويد	5
0.0381	0.0025	0.0406	0.111	0.625	0.022	0.065	شركة عادل اسماعيل الشبيبي وشركاؤه	6
0.0267	0.0025	0.0292	0.111	0.750	0.022	0.039	شركة عز الدين نوري اسماعيل الخشاب وشركاؤه	7
0.017	0.0025	0.0195	0.111	0.500	0.022	0.039	شركة عادل محمد الحسون وشركاؤه	8
0.0148	0.0025	0.0173	0.111	0.667	0.022	0.026	شركة مصطفى فؤاد عباس	9
0.0559	0.0025	0.0584	0.111	0.750	0.022	0.078	شركة فرقد حسن السلطان	10

الملاحق

0.0365	0.0025	0.0390	0.111	1.000	0.022	0.039	شركة موفق احمد المحاري	11
0.0643	0.0025	0.0668	0.111	0.857	0.022	0.078	شركة محمود رشيد ابراهيم	12
0.0365	0.0025	0.0390	0.111	1.000	0.022	0.039	شركة فراس اسماعيل قريان علي	13
0.0105	0.0025	0.0130	0.111	1.000	0.022	0.013	شركة هيثم سعيد خضير وشريكه	14
0.0105	0.0025	0.0130	0.111	1.000	0.022	0.013	مكتب امل عيود قدوري البياتي	15
0.0105	0.0025	0.0130	0.111	1.000	0.022	0.013	مكتب جبار حاوي عيود	16
0.0105	0.0025	0.0130	0.111	1.000	0.022	0.013	مكتب حسنين حميد العبيدي	17
0.0235	0.0025	0.0260	0.111	1.000	0.022	0.026	مكتب سمير محمد حسين	18
0.0018	0.0025	0.0043	0.111	0.333	0.022	0.013	مكتب زهير محمود البحراني	19
0.0365	0.0025	0.0390	0.111	1.000	0.022	0.039	مكتب سعد رشيد جاسم	20
0.0235	0.0025	0.0260	0.111	1.000	0.022	0.026	مكتب عباس علي عباس	21
0.0365	0.0025	0.0390	0.111	1.000	0.022	0.039	مكتب عبد الحسين عبد العظيم الياسري	22
0.0105	0.0025	0.0130	0.111	1.000	0.022	0.013	مكتب فايق مجيد العبيدي	23
0.0105	0.0025	0.0130	0.111	1.000	0.022	0.013	مكتب فائق حضرتي نوروز علي	24
0.0105	0.0025	0.0130	0.111	1.000	0.022	0.013	مكتب نهاد شياح عبيد السعدي	25
0.0105	0.0025	0.0130	0.111	1.000	0.022	0.013	مكتب عواد عبد سالم	26
0.0494	0.0025	0.0519	0.111	1.000	0.022	0.052	مكتب منيب مصطفى حسين	27
0.0235	0.0025	0.0260	0.111	1.000	0.022	0.026	مكتب ماجد جمال عبد الرحمن العباسي	28
0.0365	0.0025	0.0390	0.111	1.000	0.022	0.039	مكتب هشام عبد الجبار عبد الله	29
0.004	0.0025	0.0065	0.111	0.500	0.022	0.013	مكتب هلال بشير داود همو	30
0.0105	0.0025	0.0130	0.111	1.000	0.022	0.013	مكتب هيام محمود خليل	31

الملاحق

0.0105	0.0025	0.0130	0.111	1.000	0.022	0.013	مكتب طلعت طالب الطويل	32
0.0040	0.0025	0.0065	0.111	0.500	0.022	0.013	مكتب وليد زغير كاظم المنصور	33

الملحق (4)

البيانات الخاصة بقياس الاستمرارية وفق نموذج Altman للمصارف عينة البحث للفترة الممتدة من (2016-2022)

البيانات الخاصة بقياس الاستمرارية وفق نموذج Altman لمصرف بغداد للفترة الممتدة من (2016-2022)

السنة	موجودات متداولة	مطلوبات متداولة	راس المال العامل	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	اجمالي حق الملكية	الارباح المحتجزة	صافي الدخل قبل الضريبة
2016	1,042,904,322,000	917,602,412,000	125,301,910,000	1,200,424,117,000	917,602,412,000	282,821,705,000	23,525,818,000	26,801,406,000
2017	939,879,339,000	813,210,605,000	126,668,734,000	1,090,152,647,000	813,210,605,000	,042,0009426,72	14,367,974,000	9,454,532,000
2018	1,069,321,100,000	841,931,475,000	227,389,625,000	1,113,538,558,000	846,795,838,000	266,742,720,000	7,649,644,000	5,427,845,000
2019	1,081,970,200,000	856,595,373,000	225,374,827,000	1,132,744,205,000	859,102,781,000	273,641,424,000	14,376,083,000	10,837,194,000
2020	1,363,437,787,000	1,137,281,247,000	226,156,540,000	1,419,528,237,000	1,141,092,385,000	278,435,852,000	17,190,627,000	25,775,190,000
2021	1,478,923,495,000	1,229,062,522,000	249,860,973,000	1,539,808,656,000	1,230,678,778,000	309,129,878,000	45,641,421,000	37,148,542,000
2022	1,649,648,355,000	1,374,573,312,000	275,075,043,000	1,724,199,578,000	1,374,573,312,000	349,626,266,000	83,976,483,000	63,789,805,000

الملاحق

البيانات الخاصة بقياس الاستمرارية وفق نموذج Altman لمصرف الخليج التجاري للفترة من (2016-2022)

السنة	موجودات متداولة	مطلوبات متداولة	راس المال العامل	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	اجمالي حق الملكية	الارباح المحتجزة	صافي الدخل قبل الضريبة
2016	759,031,540,134	482,512,983,480	276,518,556,654	802,022,034,419	484,288,250,146	317,733,784,273	14,202,251,602	6,955,475,034
2017	557,630,396,382	280,750,382,308	276,880,014,074	603,312,989,740	282,425,648,974	320,887,340,766	18,220,853,258	5,040,967,413
2018	530,781,426,674	,35926261,788,3	268,993,100,315	578,336,518,931	263,863,593,025	314,472,925,906	8,970,577,502	906,965,963
2019	503,092,542,359	240,427,843,885	262,664,698,474	549,145,530,701	242,436,472,500	306,709,058,201	5,091,419,669	(3,931,357,837)
2020	466,586,208,670	200,367,543,565	266,218,665,105	510,798,283,631	203,626,172,180	307,172,111,451	5,089,942,850	(106,292,911)
2021	500,576,911,472	227,220,129,945	273,356,781,527	538,490,755,397	234,164,978,560	304,325,776,837	291,362,922	(5,038,769,658)
2022	504,318,367,764	238,583,290,632	265,735,077,132	553,057,328,642	244,416,465,632	308,640,863,010	(4,962,031,931)	(5,131,100,435)

البيانات الخاصة بقياس الاستمرارية وفق نموذج Altman لمصرف عبر العراق للفترة من (2016-2022)

السنة	موجودات متداولة	مطلوبات متداولة	راس المال العامل	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	اجمالي حق الملكية	الارباح المحتجزة	صافي الدخل قبل الضريبة
2016	405,813,749,000	139,319,375,000	266,494,374,000	415,850,976,000	139,319,375,000	276,531,601,000	12,100,528,000	18,804,335,000
2017	342,117,163,000	74,166,522,000	267,950,641,000	351,928,538,000	74,166,522,000	277,762,016,000	12,446,814,000	12,926,346,000
2018	319,147,218,000	53,972,912,000	265,174,306,000	327,734,866,000	53,972,912,000	273,761,954,000	9,599,247,000	7,853,911,000
2019	342,273,569,000	79,706,032,000	262,567,537,000	346,646,881,000	79,706,032,000	266,940,849,000	2,622,251,000	1,640,774,000
2020	339,396,557,000	73,702,477,000	265,694,080,000	341,896,041,000	73,702,477,000	268,193,564,000	3,539,164,000	3,755,469,000
2021	373,884,927,000	111,167,351,000	262,717,576,000	376,076,748,000	111,167,351,000	264,909,397,000	1,281,890,000	(1,736,146,000)
2022	399,441,499,000	157,717,015,000	241,724,484,000	414,287,314,000	157,717,015,000	256,570,299,000	,0008,884,975	(7,995,070,000)

الملاحق

البيانات الخاصة بقياس الاستمرارية وفق نموذج Altman للمصرف الاهلي العراقي للفترة من (2016-2022)

السنة	موجودات متداولة	مطلوبات متداولة	راس المال العامل	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	اجمالي حق الملكية	الارباح المحتجزة	صافي الدخل قبل الضريبة
2016	562,086,069,000	291,008,150,000	271,077,919,000	578,847,033,000	291,008,150,000	,000883,838287,	26,611,816,000	27,746,410,000
2017	586,953,108,000	318,261,007,000	268,692,101,000	603,980,329,000	318,261,007,000	285,719,322,000	24,203,243,000	5,876,466,000
2018	506,587,121,000	267,907,313,000	238,679,808,000	525,757,058,000	267,907,313,000	257,849,745,000	(1,596,816,000)	(5,616,243,000)
2019	607,189,716,000	376,161,143,000	231,028,573,000	632,802,650,000	376,161,143,000	256,641,507,000	945,805,000	11,467,384,000
2020	864,146,543,000	586,481,915,000	277,664,628,000	893,964,966,000	586,481,915,000	307,483,051,000	53,060,766,000	24,775,180,000
2021	1,769,970,255,000	1,505,479,691,000	264,490,564,000	1,821,341,840,000	1,505,479,691,000	315,862,149,000	57,829,370,000	32,370,618,000
2022	2,339,841,591,000	2,083,198,286,000	256,643,305,000	2,412,040,281,000	2,083,198,286,000	328,841,995,000	50,828,873,000	34,829,008,000

البيانات الخاصة بقياس الاستمرارية وفق نموذج Altman للمصرف التجاري العراقي للفترة من (2016-2022)

السنة	موجودات متداولة	مطلوبات متداولة	راس المال العامل	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	اجمالي حق الملكية	الارباح المحتجزة	صافي الدخل قبل الضريبة
2016	422,318,590,000	141,878,208,000	280,440,382,000	423,819,261,000	141,878,208,000	281,941,053,000	11,848,952,000	8,229,974,000
2017	458,942,200,000	169,143,319,000	289,798,881,000	460,702,017,000	169,143,319,000	291,558,698,000	27,492,997,000	11,358,895,000
2018	442,165,170,000	159,987,367,000	282,177,803,000	443,945,613,000	159,987,367,000	283,958,246,000	18,669,551,000	11,683,918,000
2019	446,610,045,000	177,847,850,000	268,762,195,000	449,777,104,000	177,847,850,000	271,929,254,000	6,036,657,000	6,532,195,000
2020	613,719,431,000	309,194,600,000	304,524,831,000	616,949,229,000	309,194,600,000	307,754,629,000	38,154,085,000	40,366,425,000
2021	508,379,909,000	197,768,746,000	310,611,163,000	512,311,665,000	197,768,746,000	314,542,919,000	43,614,554,000	13,009,256,000
2022	523,563,645,000	202,926,231,000	320,637,414,000	528,983,923,000	202,926,231,000	326,057,692,000	54,110,251,000	12,168,029,000

الملاحق

البيانات الخاصة بقياس الاستمرارية وفق نموذج Altman لمصرف الائتمان العراقي للفترة من (2016-2022)

السنة	موجودات متداولة	مطلوبات متداولة	راس المال العامل	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	اجمالي حق الملكية	الارباح المحتجزة	صافي الدخل قبل الضريبة
2016	510,542,621,000	206,567,799,000	303,974,822,000	513,382,999,000	206,567,799,000	,000200,15306,8	38,159,208,000	6,381,555,000
2017	473,714,493,000	161,181,272,000	312,533,221,000	476,638,010,000	161,181,272,000	315,456,738,000	46,448,171,000	8,050,300,000
2018	493,396,726,000	184,196,061,000	309,200,665,000	497,694,366,000	184,196,061,000	313,498,305,000	46,277,759,000	6,765,843,000
2019	513,466,963,000	225,410,201,000	288,056,762,000	522,536,851,000	225,410,201,000	297,126,650,000	29,906,104,000	(5,121,655,000)
2020	515,959,219,000	233,345,996,000	282,613,223,000	527,045,441,000	3,345,996,00032	293,699,445,000	26,478,899,000	(3,427,205,000)
2021	455,833,338,000	177,990,771,000	277,842,567,000	466,751,787,000	177,990,771,000	288,761,016,000	21,540,470,000	(4,938,429,000)
2022	396,418,541,000	107,226,214,000	289,192,327,000	406,730,762,000	107,226,214,000	299,504,548,000	31,747,920,000	11,529,951,000

البيانات الخاصة بقياس الاستمرارية وفق نموذج Altman لمصرف سومر التجاري للفترة من (2016-2022)

السنة	موجودات متداولة	مطلوبات متداولة	راس المال العامل	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	اجمالي حق الملكية	الارباح المحتجزة	صافي الدخل قبل الضريبة
2016	330,462,194,000	84,633,695,000	245,828,499,000	351,772,887,000	84,633,695,000	267,139,192,000	9,091,478,000	4,424,023,000
2017	365,399,151,000	122,662,900,000	242,736,251,000	390,176,183,000	122,662,900,000	267,513,283,000	9,413,713,000	471,357,000
2018	382,471,008,000	141,111,468,000	241,359,540,000	409,535,591,000	141,111,468,000	268,424,123,000	10,145,435,000	1,074,069,000
2019	317,947,851,000	80,919,690,000	237,028,161,000	350,387,452,000	80,919,690,000	269,467,762,000	10,967,627,000	1,186,803,000
2020	300,309,821,000	70,239,325,000	230,070,496,000	333,165,030,000	70,239,325,000	262,925,705,000	4,220,544,000	1,255,122,000
2021	337,769,627,000	108,392,431,000	229,377,196,000	372,485,388,000	108,392,431,000	264,092,957,000	5,169,748,000	1,373,583,000
2022	291,424,010,000	62,674,378,000	228,749,632,000	327,784,609,000	62,674,378,000	265,110,231,000	6,129,492,000	1,239,834,000



الملاحق

البيانات الخاصة بقياس الاستمرارية وفق نموذج Altman لمصرف المنصور للفترة من (2016-2022)

السنة	موجودات متداولة	مطلوبات متداولة	راس المال العامل	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	اجمالي حق الملكية	الارباح المحتجزة	صافي الدخل قبل الضريبة
2016	1,104,063,814,321	816,529,349,022	287,534,465,299	1,104,063,814,321	816,529,349,022	287,534,465,299	25,968,202,711	16,967,428,302
2017	1,289,879,369,637	1,026,354,746,006	96,763,451,029,0	1,316,451,509,457	1,026,354,746,006	96,763,451,029,0	27,336,454,535	17,508,753,325
2018	1,536,630,355,920	1,269,081,403,330	297,286,553,972	1,566,367,957,302	1,269,081,403,330	297,286,553,972	32,051,678,420	24,264,635,758
2019	1,431,149,408,658	1,181,817,654,830	279,661,254,738	1,461,478,909,568	1,181,817,654,830	279,661,254,738	13,729,941,243	9,742,935,440
2020	1,257,827,053,970	1,000,864,267,745	286,554,793,106	1,287,419,060,851	1,000,864,267,745	286,554,793,106	20,034,561,113	8,125,732,967
2021	670,245,971,530	417,836,147,563	280,081,281,992	697,917,429,555	417,836,147,563	280,081,281,992	12,340,663,609	9,175,824,605
2022	708,590,996,454	453,784,562,847	283,054,974,054	736,839,536,901	453,784,562,847	283,054,974,054	14,359,600,000	14,904,183,729

البيانات الخاصة بقياس الاستمرارية وفق نموذج Altman لمصرف الشرق الاوسط للفترة من (2016-2022)

السنة	موجودات متداولة	مطلوبات متداولة	راس المال العامل	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	اجمالي حق الملكية	الارباح المحتجزة	صافي الدخل قبل الضريبة
2016	522,759,700,000	369,489,006,000	287,361,478,000	656,850,484,000	369,489,006,000	287,361,478,000	10,033,478,000	14,132,964,000
2017	638,329,000,000	509,539,000,000	261,151,000,000	770,690,000,000	509,539,000,000	261,151,000,000	10,240,000,000	578,721,000
2018	706,674,822,000	533,282,269,000	267,467,533,000	800,749,802,000	533,282,269,000	267,467,533,000	2,755,159,000	1,985,298,000
2019	564,769,669,000	390,941,198,000	267,290,296,000	658,231,494,000	390,941,198,000	267,290,296,000	2,829,903,000	193,789,000
2020	551,567,515,000	382,977,561,000	264,891,189,000	647,868,750,000	382,977,561,000	264,891,189,000	734,073,000	-1,687,258,000
2021	531,862,718,000	375,540,449,000	265,181,362,000	640,721,811,000	375,540,449,000	265,181,362,000	1,009,737,000	455,924,000
2022	690,478,878,000	529,908,110,000	265,195,849,000	795,103,959,000	529,908,110,000	265,195,849,000	1,023,500,000	398,899,000

الملاحق

البيانات الخاصة بقياس الاستمرارية وفق نموذج Altman لمصرف الاقليم التجاري للفترة من (2016-2022)

السنة	موجودات متداولة	مطلوبات متداولة	راس المال العامل	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	اجمالي حق الملكية	الارباح المحتجزة	صافي الدخل قبل الضريبة
2016	621,702,701,431	372,393,502,623	249,309,198,808	631,686,511,649	372,393,502,623	259,293,009,026	621,843,887	14,152,570,185
2017	430,711,189,138	225,274,188,638	205,437,000,500	494,666,333,804	225,274,188,638	269,392,145,166	15,812,618,204	11,878,615,790
2018	850,221,280,367	635,669,681,329	214,551,599,038	913,617,605,543	635,669,681,329	277,947,924,214	23,940,608,300	10,065,622,409
2019	786,557,866,815	686,226,312,143	100,331,554,672	977,013,226,763	686,226,312,143	290,786,914,620	36,137,649,100	16,938,047,227
2020	421,724,146,623	346,096,823,470	75,627,323,153	644,518,584,200	346,096,823,470	298,421,760,730	43,390,752,905	9,634,846,110
2021	583,799,022,903	499,709,370,359	84,089,652,544	807,038,837,657	499,709,370,359	307,329,467,298	51,853,074,145	11,729,597,965
2022	904,935,554,576	810,798,117,942	94,137,436,634	1,128,649,343,097	810,798,117,942	317,851,225,155	61,484,744,109	15,394,702,557

البيانات الخاصة بقياس الاستمرارية وفق نموذج Altman لمصرف الموصل للفترة من (2016-2022)

السنة	موجودات متداولة	مطلوبات متداولة	راس المال العامل	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	اجمالي حق الملكية	الارباح المحتجزة	صافي الدخل قبل الضريبة
2016	405,640,969,865	144,417,059,488	261,223,910,377	410,055,008,175	144,417,059,488	265,637,948,687	5,236,448,523	4,130,085,724
2017	404,916,762,693	138,764,308,720	266,152,453,973	409,407,169,153	138,764,308,720	270,642,860,433	9,992,835,429	5,758,873,845
2018	356,982,147,100	143,965,900,879	213,016,246,221	409,740,060,338	143,965,900,879	265,774,159,459	4,571,305,970	3,040,585,909
2019	355,793,674,524	141,706,973,665	214,086,700,859	410,167,917,709	141,706,973,665	268,460,944,044	5,477,819,035	4,022,137,088
2020	342,683,899,860	127,860,153,801	214,823,746,059	397,449,289,966	127,860,153,801	269,589,136,165	6,237,262,725	1,708,785,621
2021	715,575,175,184	501,362,815,450	214,212,359,734	772,857,151,712	501,362,815,450	271,494,336,262	8,255,721,655	4,570,435,483
2022	730,293,003,915	517,317,003,971	212,975,999,944	793,749,005,344	517,317,003,971	276,432,001,373	12,961,262,059	6,449,967,736

الملاحق

البيانات الخاصة بقياس الاستمرارية وفق نموذج Altman لمصرف الاتحاد للفترة من (2016-2022)

السنة	موجودات متداولة	مطلوبات متداولة	راس المال العامل	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	اجمالي حق الملكية	الارباح المحتجزة	صافي الدخل قبل الضريبة
2016	603,971,395,000	362,925,653,000	241,045,742,000	,000623,820,735	362,925,653,000	260,895,082,000	14,290,000	536,336,000
2017	569,399,344,000	328,428,394,000	240,970,950,000	589,412,382,000	328,428,394,000	260,983,988,000	111,841,000	379,391,000
2018	524,628,047,000	287,508,212,000	237,119,835,000	548,551,108,000	287,508,212,000	261,042,896,000	175,475,000	167,039,000
2019	456,025,070,000	216,970,697,000	239,054,373,000	479,653,633,000	216,970,697,000	262,682,936,000	1,722,196,000	1,889,757,000
2020	466,432,507,000	226,719,364,000	239,713,143,000	490,225,577,000	226,719,364,000	263,506,213,000	2,532,890,000	1,089,404,000
2021	467,871,669,000	227,270,655,000	240,601,014,000	491,832,225,000	227,270,655,000	1,570,0006264,5	2,809,950,000	1,236,572,000
2022	501,062,035,000	255,803,185,000	245,258,850,000	522,831,277,000	255,803,185,000	267,028,092,000	,0005,104,393	,0002,864,224

Abstract

The research aims to shed light on the intellectual framing of the professional specialization of the external auditor, know its importance, study the extent of the impact of its elements on financial performance, and then explain the theoretical and practical impact of each of them on the continuity of the company, by applying it in 12 private commercial banks whose shares are listed on the Iraqi Stock Exchange for the period Extending from (2016-2022) and 83 views.

The variables were measured quantitatively by relying on the annual financial reports of a sample of Iraqi banks listed on the Iraqi Stock Exchange, relying on the weighted market share measure that is extracted through the product of multiplying the market share percentage by the portfolio share percentage to measure the level of professional specialization of offices and companies. The audit practiced auditing the banks in the research sample, and Tobin's Q model was relied upon to measure the financial performance of the banks in the research sample by dividing the ratio of the market value of the company's outstanding shares plus total liabilities by the total assets at book value. Altman's model was also relied upon to evaluate the extent of the ability of the research sample banks to Continuity in practicing its commercial activities, and the research hypotheses were tested using the anova test and path analysis by using both the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program and the statistical analysis program (Eviews), as well as the Amos statistical program to test the reversal of the relationship.

Among the most important findings of the research, the applied results of the research showed that there is an acceptable level of professional specialization for the audit offices and companies that worked on auditing the financial reports of banks (the research sample), which is a positive indicator for improving the professional competence of auditors and increases the ability and efficiency of auditors in detecting financial fraud and reducing Audit risks, but it did not affect the progress and improvement of the company's performance. The results of the statistical analysis also showed that financial performance inversely affects the company's continuity, while the results of the statistical analysis showed that there is a direct effect of the professional specialization of the external auditor on the company's continuity, and its effect is not reflected through the mediating variable (performance). The most important recommendations emphasized by the research are the need to confirm and follow up on the Iraqi Stock Exchange for banks and other economic sectors, and the importance of assigning specialized auditing offices and companies due

to their professional competence and their ability to detect violations and assess the risks of material misstatement and management practices in manipulating profits, which contributes to enhancing disclosure. And transparency in financial reports, which in turn is reflected in enhancing the company's performance on the one hand and improving its reputation in the stock market on the other hand, thus increasing the chances of its continuation and survival.

**Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Economic and Administration
Accounting of Department**



**The impact of the external auditor's professional
specialization in enhancing financial performance
and its reflection on the company's going concern**

**Thesis submitted to the Board of the Faculty of Management and
Economics - University of Karbala, which is part of the
requirements for the degree of Doctor of Philosophy in
Accounting**

**By
Marwa Muhammad Hassan Al-Aridi**

**Supervised Under
Assistant Professor Dr Amal Mohammed Salman Al-
Tamimi**

2024 A.D

1445 A.H